

مراح الارواح جلال الدین دوآنی السنۃ تازی بخط نستعلیق کتابت محمد اعظم خان بن محمد سرفراز بتاریخ ۲۵ ذی الحجہ دوشنبہ ۱۲۲۰ ہجری
بلا صحافت اندازہ ۱۷ سطور فی صفحہ

کتابت قلمی

نصف الاول شرح مراح الارواح
من تصنیف مولانا جلال الدین دوانی
مالک محمد اعظم

S 4P — MS

ربِّ يسّر بسم الله الرحمن الرحيم وتمّم بالخير

الحمد لله والسلام على عباده الذين اصطفى والصلوة والسلام على اكرم رسوله المجتبى وعلى آله الذين

اسودّ وجوه الملاحدة والكفار ببركاتهم واصحابه الذين تناهى سكون الدين ببركاتهم قوله قال المفتقر الخ

موصوفه محذوف وهو العبد الا انه لما حذف واقيم المفتقر مقامه حكم بانه الفاعل سواء كان اللام موصولا او حرفيا ولا شك ان الفاعل ليس ههنا مقدرا حتى يلزم حذف الفاعل بل الفاعل هو المفتقر الا انه لما كان صفة ولابد

لها من الموصوف في الواقع حكم بانه مقدر كذا قيل ولا يخفى ان تقدير الموصوف بدون قرينة مع الصفة والتنبيه عليه

مشكل الا ان يقال ان احمد لكونه عبدا من عباد الله تعالى مع معونة المقام قرينة عليه فتامل وانما اختار طريقة الغيبة دون

اسلوب المتكلم كما هو الظاهر للاستعطاف وقصدا الى اتيان اسم ابيه واسم جده في الكتاب وهذا من قبيل الالتفات على

احد الرايين والودود فعول بمعنى الفاعل او المفعول وانما اختار وصفه به تنبيها على ان اللائق بحال المؤمن

الكامل ان ينبغي ان يصير محبا لله تعالى محبوبا بترك ما هو مقتضى النفس والشيطان وبارتكاب ما هو المرضي للرحمن

من العبادات البدنية والرياضات الشاقة والقصد موافقة للمسعود واحمد مرفوع على انه بدل من المفتقر او عطف بيان له او

او خبر مبتدأ محذوف اي هو

544 — MS.

منصوب على انه مفعول اعني وفيه انه انما هو في مقام المدح **قوله** غفر الله لكم ولوالديكم الخ المغفرة الستر اي ستر الله تعالى
ما كان منه من الذنوب والآثام وانما قدم نفسه في طلب المغفرة واخر الوالدين وبالعكس في طلب الاحسان تبعا لقوله عليه السلام
اللهم اغفر لي ولوالدي ولان المقصد الاهم لكل مؤمن طلب المغفرة لنفسه واما الشفاعة في حق الغير فهي فرع للمغفرة فان الشفيع
يجب ان يكون مغفورا واما الى خوذ فهو مبتلى في نفسه كيف يشفع لغيره والاحسان الذي هو اعم من المغفرة فالاولى فيه تقديم
الوالدين لانهما احق به ورعاية للسجع **قوله** اعلم ان الصرف ام العلوم الخ مقولة القول ولا يخفى انه كما ان الولد يرتبط
اولا بالام وثانيا بالاب كذلك المبتدي اذا اراد تحصيل العلوم يشتغل بالصرف ثم بالنحو وكما ان الولد لا ينمو ولا يكمل بدون الرضاع
وبدون تربية الاب من تحصيل اسباب المعاش كذلك المبتدي لا يحصل له كمال في العلوم بدون تحصيل علم الصرف ومعرفة
الصيغ والتغيرات اولا وبدون تحصيل علم النحو ومعرفة التركيبات ثانيا فكان علم الصرف بمنزلة الام والنحو بمنزلة الاب للمبتدي
الذي اراد تحصيل العلوم فاضافة الام والاب الى العلوم مسامحة ومجاز اولا شك ان المبتدي باعتبار تعلم العلوم وفهمها
يحتاج اولا الى الصرف وثانيا الى النحو وان العلوم باعتبار المفهوم يحتاج اولا الى الاول وثانيا الى الثاني واشار بايراد كلمة
انما قدم هنا احتياج المتعلم الى الصرف على احتياجه الى النحو لان البحث في الصرف عن احوال المفردات وفي النحو عن احوال المركبات والمفردات مقدم على المركبات
ثم الى انه لا بد من معرفة هذا المعنى لكل احد والمراد بالدراية الادراكات في الامور المعقولة من العلل والمناسبات وبالروا
يات في المسائل المنقولات ودارسوها اي عالموها وعاروها اي جاهلوها والضمير المجرور راجع الى علم الصرف
باعتبار الام او باعتبار انه عبارة عن المسائل لان حقيقة كل علم مسائله وبهذا يندفع اشكال تانيث الضمير في قولهم العلم
وحشي قيدوها بالتكرار والمراد انه لغوي ولا اصطلاحي ودراية الامور المعقولة من العلل والمناسبات عالموها ويطغى ويغلط
في رواية المسائل التي اجتهدوا فيها جاهلوها وقوله فجمعت فيه كتابا محمول على القلب اي جمعته اي علم الصرف في كتاب
للتنبيه على كثرة مسائل الصرف بحيث لا يمكن ان يحيطها هذا الكتاب والمقصود من مدح علم الصرف اظهار باعث على تصنيف
هذا الكتاب في هذا الفن **قوله** وهو لصحبي اي مراح الارواح للمبتدي الذي هو بمنزلة الصبي جناح النجاح في انه كما ان الفرخ
بفتح ميم اسم مكان بمعنى الراحة

لا يطير بدون الجناح كذلك المبتدي لا يكون له قوة التكلم في العلوم بدون هذا الكتاب وبمنزلة طريق واسع في انه كما ان
السائر في الطريق الواسع لا يخطئ كذلك لا يغلط من قرء هذا الكتاب وفهم وقوله في معدته متعلق براح في قوله حين راح
اي وهو حين راح في معدته مثل تفاح او راح في ان الرجل كما يفوح من تناولها كذلك يفوح من راح في معدته هذا الكتاب
فقوله حين راح ظرف لمعنى المماثلة المفهومة من قوله مثل تفاح وهو معطوف على قوله جناح النجاح والمقصود من مدح هذا الكتاب
ازدياد رغبة الطالبين في قراءته وتحصيله **قوله** وبالله اعتصم الخ ولما كان التصنيف امرا من امور العظام التي بها يخص الاقدام
اعتصم بالله وتمسك به ليكون محفوظا من الخلل والاضطراب وبعيدا سالما من الطعن والعتاب واعتصم صيغة المتكلم الواحد الماضي
يدل عليه قوله وبه استعين وفاعلهما وفاعل جمعت عبارة عن المؤلف كما انه فاعل المفتقر فيكون فيه التفات ويصم من وصم اي
جعله ذا عيب اي بالله اعتصم عما يعيبني ويجعلني ذا عيب في هذا التصنيف من كونه معقدا مغلطا غير منتفع به ومشتملا على الخطاء والامور
التي لا ينبغي ان يورد امثالها فيه وكونه معلوما بسوء الترتيب وعدم التنقيح والتهذيب الى غير ذلك مما يجعل المصنف متهما ذا عيب منسوبا الى
سوء الفهم وعدم الفطنة بلا ريب وفي جميع الامور الدينية والدنياوية التي من جملتها هذا التصنيف من كونه سوء فهم وعدم صيانة موصوفا
بالصفات الذميمة والاخلاق الرذيلة والافعال القبيحة مبعدا عن الافعال الحسنة والاعمال الشريفة الى غير ذلك قال الفاضل
الشاه وبه اعتصم التجي عما يصم يحتمل ان يكون فاعل المفتقر اي عما به حصل عن سوء المنهج فيكون في الكلام التفات او الضمير اي عما يغير ويحرف
عن درك ما هو المطلب والوصول الى المقصد او الكتاب اي عما يعيره ويعاب بان يصير مطعونا غير منتفع به هذا لفظه وفيه قلق واما تقديم
الجار فللحصر **قوله** اعلم ان الصرف الخ صيغة مبالغة اي البالغ في علم الصرف والمراد منه من يريد الصرف وانما اطلق عليه للتفاؤل
وانما يحتاج في معرفة الاوزان الى السبعة اقسام وذلك لان من لا يعرف الاقسام السبعة والتغيرات الواقعة فيها لا يحصل له معرفة الاوزان
لان من لا يعرف ان قال مثلا من اي قسم من هذه الاقسام ولا يعرف تغير الواقع فيه ولا قاعدة لا يعلم ان وزنه فعل بالتحريك او بالتسكين
او فال وكذا من لا يعرف اشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر لا يحصل له معرفة الاوزان فان من لا يعرف اشتقاق ضارب من الضرب

لا يعلم

قال علم الصرف ... اطلق عليه الصرف ... الكمال ... يحتاج
قال علم الصرف الكامل فيه ... الاوزان وعلى الثاني
يتعلم الاوزان وعلم الصرف ... ويحتاج بتحصيل معرفة الاوزان
معرفة الاوزان ويحتاج ... معرفة الاوزان ١٢ ع
يحتاج في الحكم ... مستحق معرفة الاوزان

وانما اختار هذا اللفظ لانه ورد
في التنزيل حيث قال سبحانه وتعالى
واعلموا انما غنمتم ١٢ شرح

لان التفات متحقق على التقدير
الاول ... غير محقق بالتقدير
... لكن يفهم
من كلام الفاضل
الشارح ولان
... ١٢ منه

قوله اعلم الخ بمعنى عرف فلا حاجة الى المفعولين فان قلت
ما ترك العطف على قوله اعلم ههنا فائدة في تكرار التنبيه قلت
انما ترك العطف لعدم قصد الربط وكرر كلمة التنبيه بناء على
كثرة الغفلة في المبتدي ١٢ مولوي عبد الحكيم

لا يعلم ان الالف زائدة او لا فلا يعلم ان وزنه فعلل او فاعل وكذلك من لا يعرف ان مضروب مشتقا من الضرب لا يعلم
ان الميم والواو زائدتان او لا فلا يعلم ان وزنه فعلل او مفعول وعلى هذا فقس فبهذا تبين ان معرفة الاوزان موقوفة
على امرين احدهما الاقسام السبعة وثانيهما معرفة اشتقاق تسعة الاشياء من كل مصدر والاولى ان يقول الى سبعة اقسام
الا ان المصنف عنون كل قسم بالباب في هذا الكتاب فقال الى سبعة ابواب ولا شك ان المتعلم من هذا الكلام بيان سبب جمع هذا الكتاب
على سبعة ابواب يعني ان المبتدي يحتاج الى هذه فلا بد من بيانها ولذا قيل ان المراد بالصرفي من يريد علم الصرف لا العالم به
فانه لا يحتاج اليها اذ هو عالم بها فلا حاجة الى بيانها بالنسبة اليه وانما الحاجة اليه بالنسبة الى المبتدي وقوله واشتقاق تسعة اشياء
عطف على قوله سبعة ابواب ولا شك ان المبتدي والصرفي سواء في الاحتياج في معرفة الاوزان الى سبعة اقسام واشتقاق تسعة اشياء
من كل مصدر الا ان المحتاج الى بيان الاقسام السبعة هو الاول لا الثاني وهذا موضع تدبر ولا يخفى عليك ان معرفة الاوزان
موقوفة على معرفة الاصلي والزائد والاصلي ثابت في جميع تصاريفه والزائد ليس كذلك فتامل وهذا الكلام انما يستقيم اذا كان
اسم التفضيل والصفة المشبهة داخلين في اسم الفاعل والا فالامور المشتقاق احد عشر وسيجيئ الكلام عليه والحق انهما
غير داخلين فيه وتلك الامور عشرة لا تي وصيغة اسم الزمان والمكان وقوله فكسرته اي جمعته من كسر الطائر جناحيه اذا جمعهما

قوله الباب الاول في الصحيح الخ اراد ان الصحيح هو الذي ليس في مقابلة فائه وعينه ولامه حرف علة ولا تضعيف ولا همزة
فاللام عوض عن المضاف اليه فلا يلزم كون الصلة بلا عائد والمراد انه لا يكون فيه شيئ من ذلك لان الجموع قد ينتفي بانتفاء
جميع اجزائه وقد ينتفي بانتفاء بعضها والمراد هو الاول بقرينة المقابلة وفي بعض النسخ وقع كلمة او موضع الواو ولا اشكال
فان كلمة او في النفي يفيد العموم كما في قوله تعالى ولا تطع منهم آثما او كفورا والمراد بكون التضعيف في مقابلتها كون الحرف الواحد مقابلا
للفاء والعين كددن او للعين واللام كمد او للفاء واللام الاولى والعين واللام الثانية بطريق الاصالة كزلزل فح يكون
قعدد صحيحا لان الدال الثانية زائدة ليس في مقابلة هذه الحروف بالاصالة وفي بعض النسخ لم يذكر الهمزة للتنبيه على انها حرف صحيح فيكون

هذا القول يدل على ان حرف العلة لو لم يكن في مقابلتها لا ينافي الصحة نحو ضارب ومضروب ١٢ اسعد الدين

المهموز صحيحا او معتلا انها فى حكم حرف العلة والمراد بحرف العلة اعم من ان يكون حقيقة او حكما وفى الاولى خدشة لانه
لا يناسب ما ذهب اليه المص حيث جعله بابا مقابلا للصحيح فالاولى فى مقام التعليم ذكر الهمزة وذكر فى بعض النسخ بعد اللام فيه لا حاجة
الى جعل اللام عوضا من الضمير وحروف العلة الواو والياء والالف التى تكون منقلبة عنهما كقال وباع والهمزة ما كان على صورة الالف
متحركة او ما كان ساكنة منضغطة ولو قال وهو الذى لكان اولى وانما قدمه على الكل لانه اصل الكل **قوله** فان قيل لم اختص الخ
اشار بالفاء الى ان هذا الاشكال ناشئ مما سبق وذلك لانه لما قال فى مقابلة الفاء والخ علم ان الفاء والعين واللام مختصة للوزن
قوله قلنا حتى يكون فيه اى فى الوزن من حروف الثلثة والحلق والوسط شيء والفاء شفوية والعين حلقية واللام وسطية
وكيفية معرفة المخارج ان يسكن الحرف وادخل عليه همزة الوصل وتلفظ فمن اى موضع خرج نسب اليه فان قيل اذا كان
الغرض من الاختصاص المذكور ذلك فلم اختاروا هذا الترتيب اعنى تقديم الفاء وتوسط العين وتاخير اللام بل يمكن ان يختار
تقديم العين وتوسيط اللام او تقديم او وتقديم الفاء وتوسيط اللام قلنا ان الفعل اعم للافعال بخلاف ما ذكر فان الفلع
مهمل والعلف ليس بعام فعلى هذا لا يرد ان شيئا من حروف المخارج الثلثة موجودة فى العمل لانه ليس بعام ايضا فان فعل الله تعالى
لا يسمى عملا لانه يكون بالجوارح والله تعالى منزه عنها ولذلك يصح ان يقال يفعل الله دون ان يعمل الله **قوله** قلنا الضرب الخ
اراد به بيان الاختلاف بين البصرية والكوفية فى كون الاصل فى الاشتقاق المصدر او الفعل وبيان معنى الاشتقاق
وبيان اقسامه والاولى تقديم بيان معنى الاشتقاق وبيان اقسامه ثم بيان ما هو المراد منهما ثم بيان الاختلاف المذكور اولا معنى
لتوسيط تعريف الاشتقاق وتقسيمه بين قول البصرية والكوفية الا ان يقال ان معنى التوسيط انه قصد بيانه وبيان اقسامه بعد ما
احتاج اليه فتامل وقال الضرب مصدر الخ لا فائدة فى هذا الحكم لكونه معلوما فحمل احد الا باعتبار وصف المصدر بما بعده
اى الضرب مصدر يتولد ويشتق منه الاشياء التسعة المذكورة فيفيد الحمل باعتبار الوصف وفى بعض النسخ ويتولد منها بالواو فح هو
المجموع والفائدة باعتبار الجزء الآخر منه وهو اى المصدر الاصل فى الاشتقاق اى فى اشتقاق الاشياء التسعة وتولدها منه

فلا يقال الفعل ضرب الا اذا كان متعديا فيخرج كالجلوس والقعود
مرزاجان

عند

عند البصرية ولا شك ان قوله الضرب مصدر يتولد منه الخ كاف في افادة هذا المعنى لا حاجة فيها الى قوله وهو الاصل الخ فالاولى
ان يقول قلنا ان المصدر هو الاصل في الاشتقاق عند البصرية وذلك لان معناه واحد وهو الحدث ومعنى الفعل متعدد
وهو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين والواحد قبل المتعدد فكان المشتق منه قبل المشتق قيل هذا غير سديد لانه لا ينبئ
عن اصالته في الاشتقاق والنزاع فيها ويمكن ان يجاب عنه بانه لما دل على اصالته مطلقا دل على اصالته في المتنازع
فيه ولا يخفى عليك ان كون المعنى الواحد قبل المعنى المتعدد لان المتعدد هو الواحد مع انضمام شئ آخر اليه لا يقتضي كون اللفظ
الدال على الواحد قبل اللفظ الدال على المتعدد ولكان المناسب ذلك على ان المضرب مصدر ميمي مشتق من الضرب كما قيل مع
ان مدلول كل منهما واحد فتأمل وليس المراد بقوله الدلالة على الحدث والزمان فقط حتى يلزم ما هو خلاف الواقع بل اكتفى بما يحصل
به التعدد اذ هو كاف في المقصود **قوله** واذا كان اصلا للافعال الخ جواب سؤال تقريره ان الدليل المذكور يدل على كون المصدر اصلا
للفعل فقط كما يدل عليه قوله ومفهوم الفعل متعدد فلا يتم التقريب وتقرير الجواب ان المصدر لما كان اصلا للافعال التي هي اصول
لمتعلقاتها كان اصلا لها لان اصل اصل الشئ اصل لذلك الشئ ولا يخفى انه لا حاجة اليه لان زبدة الدليل يدل على كونه اصلا للكل وذلك
لان مدلول المتعلق متعدد وكما ان مدلول الفعل متعدد فاصل الدليل ان مفهومه واحد ومفهوم من الفعل وغيره متعدد فمداره على الوحدة
والتعدد لان معنى الضارب مثلا ذات قام بها الفعل ومعنى المضروب ذات وقع عليه الفعل ومعنى الاضرب ذات قام بها الضرب مع الزيادة
ومعنى الطويل ذات قام بها الطول وهكذا في البواقي والحق ايراده بعد الدليل الثاني **قوله** او لانه اسم والاسم مستغن الخ والاسم مستغن
وجعل المستغني اصلا والمفتقر فرعا في الاشتقاق اولى ولا يخفى انه لا معنى لاستغنائه عنه الا استغناؤه عنه في الافادة بحيث يتركب عنه
وحده الكلام بخلاف الفعل فانه محتاج الى الفاعل وهو لا يدل على كون المصدر اصلا في الاشتقاق اذ لا شك ان هذا الدليل لا يقتضي كون المصدر
اصلا مطلقا حتى يقتضي كونه اصلا في الاشتقاق بل يقتضي كونه اصلا في الافادة وهو لا يدل على اصالته في الاشتقاق كما في زيد ضرب
مثلا فان ضرب محتاج الى زيد مع انه غير مشتق منه **قوله** ويقال له مصدر الخ اشارة الى وجه تسمية المصدر مصدرا عند البصريين لا الى

اي قوله واذا كان الخ ايراد

تسميتهم

وجه كونه اصلا في الاشتقاق ولا يلزم المصادرة على المطلوب وبهذا ظهر ما في الشرح من قوله ولان تسميتهم اياه مصدرا تشعر باصالته في الا

شتقاق لما عرفت انه الاصل في الاسامي المناسبة فيكون موضع صدور الافعال هو المشتق منه **قوله** والاشتقاق ان تجد بين اللفظين الخ

قال بعض الافاضل الاشتقاق ان تجد بين اللفظين تناسبا في اخذ مدلولاته الثلث واشتراكا في جميع الحروف الاصلية مرتبا او

غير مرتب او اشتراكا في اكثر الحروف الاصلية مع تقارب ما بقي في المخرج كنعق من نهق فيجد بينهما معنى تصيب فيقتضي مفعولا واحدا

ويمكن تقدير المفعول فيه وقال بعضهم الاشتقاق رد كلمة الى اخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية ان

يدخل معنى المشتق منه في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما لمعنى المشتق هذا

ظاهر التعريف باعتبار العلم واما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه فتجعله دالا على معنى يناسب معناه قال بعض

المحققين واعلم ان الاشتقاق يعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب في الوضع فلا يرد المقلوب كالحادي من الوحدة

فانه اشتقاق صغير مع فقد الترتيب وذلك لان الترتيب موجود وقت الوضع كالضرب والضارب ويسمى الاصغر او بدونه نحو كنى وناك

ويسمى الصغير او المناسبة فيها نحو ثلم وثلب ويسمى الاكبر ويعتبر في الاصغر موافقة في المعنى وفي الاخيرين المناسبة والموافقة في المعنى

بان يكون في الفرع معنى الاصل اما مع زيادة كالضرب والضارب واما دونها كالمقتل مصدر من القتل هذا كلامه فالمص يسمى

الاصغر صغيرا والصغير كبيرا وقيل لابد من التغير في معنى المشتق فيخرج المقتل والقتل فيكون كل واحد منهما اصلا ولا يخفى ان المعتبر في القسيم

الاول التوافق في الحروف الاصول لا التناسب فيها فانه انما يتصور اذا وجد مخالفة في بعضها وليس في القسم الاول فليس فالواجب على المص ان يقول

في تعريف الصغير وهو ان يكون بينهما توافق في الحروف الاصول والترتيب وفي تعريف الكبير وهو ان يكون بينهما توافق فيها دون الترتيب

الا ان يقال المراد بالتناسب عند المص التوافق ولا شك ان التناسب في اللفظ معتبر في الاقسام الثلثة ولذلك اخذه في تعريف مطلق

الاشتقاق وبهذا تبين فساد ما ذكره بعض الشارحين من ان في تعريف الكبير نظرا لانه لابد في الاشتقاق من اتحاد اللفظ والمعنى

كليهما على ما تشعر به عطف المعنى بالواو الجمع وانما سمي القسم الاول صغيرا لسهولة دركه والثاني كبيرا اي بعيد البعد دركه نسبة السابق والثالث

المصدر نوعان غير مشتق كالضرب ومشتق من الاسماء الجامدة كالتحجر من الحجر والتجوهر من الجوهر ولابد ان يكون معناه مشتملا على معنى ذلك الاسم الجامدة ١٢ انقل حاشية محاكمات شرح اشارات ١٢

الاكبر لزيادة بعد فيه **قوله** والمراد من الاشتقاق المذكور في قوله وهو الاصل في الاشتقاق كذا ذكره الشارح الفاضل وفيه خبط

عظيم وذلك لانه يستلزم كون اصالة للفعل بالقياس الى الصغير فقط وليس كذلك فانه اصل بالنظر الى انواع الثلثة كما لا يخفى ويمكن

ان يكون اشارة الى الاشتقاق المذكور في قوله والاشتقاق تسعة اشياء لان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية

والمشهور ان النكرة اذا اعيدت نكرة فالثاني غير الاولى والمعرفة بالعكس

عين الاولى وما قيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى فليس بكلي وهو ايضا لا يخلو عن خبط لانه كما ان الصرف

كما يحتاج في معرفة الاوزان الى الاشتقاق الصغير المذكور كذلك يحتاج الى الكبير والاكبر ولان ما قيل من ان النكرة

اذا اعيدت الخ ايضا ليس بكلي ويمكن ان يجاب عنه بانه لا شك ان المصدر اصل في جميع الانواع وانها محتاجة اليها

الا ان المص قيده بالصغير لانه المتعارف وكثير الدور لا للاحتراز عن النوعين الاخيرين حتى لا يكون اصلا فيهما

ولا يكون محتاجا اليهما ولا شك انه بعيد عن كلام المص نعم هذه نكتة حسنة ان يوقع في الكلام وصفه بالصغير

بان يقال وهو اصل في الاشتقاق الصغير ١٢ منه

فتامل وقيل وذلك بان الصغير اصل بالنسبة الى اخويه لانه قياس بخلاف الكبير والاكبر فانهما يتوقفان على السماع فتدبر

قوله وقال الكوفيون الخ اي يجب ان يكون لان كون الفعل اصلا فيه واجب عندهم وانما عبر عنه اشعارا بضعف هذا

المذهب لانه لضعفه لا ينبغي ان يعبر عنه بلفظ يفيد الوجوب قيل انما ذكر بكلمة ينبغي ايذانا بان مذهبهم غير ثابت يقينا

بل هم تكلفوا في اثبات مذهبهم وقيل كلمة ينبغي تستعمل في الحكم الذي دون الواجب وفوق المستحب فلا اقل ان يكون بمعنى

الاولى والاليق فيكون مشعرا بقوة مذهبهم لا بضعفه وقيل كلمة ينبغي اعم من الواجب ولكن استعمالها في الاولى اكثر

والاولى عند البلغاء بمعنى الواجب لان رعاية الاولى لازم عندهم ١٢ منه

واغلب **قوله** لان اعلاله الخ اي موضع دوران له وهو ترتب الاثر على الشيء الذي له صلوحية العلية مرة بعد اخرى

وقيل المدار ظرف مكان بمعنى المرجع والمدار هو الشيء الذي يثبت الاثر عند ثبوته وينتفي عند انتفاعه قوله فوجود ا

وعدما تميز ان من النسبة المدارية الى الاعلال عامل والسر في ذلك ان الاعلال تغير حرف العلة للتخفيف وان الفعل ثقيل

بالنسبة الى الاسم والحرف فيكون الاصل في الاعلال هو الفعل لا غير فلا يعل الا متابعة ومشابهة له وقد لا يعل

نظيره الا ما هو جار مجرى الفعل ومن ثم صحح عين افعل التفضيل في نحو ابيع واقول لعدم جريه مجرى الفعل لدلالته على الزيادة
واما لانه لكونه محلا للتغير فلا يصح ولا شك ان المصدر خفيف لا يقتضي الاعلال بعد وجود ما يقتضيه الا بحمله على الفعل فان اعل
اعل والا فلا فظهر ما قيل من ان قولهم لا يعل الا باعلال فعله وبهذا تبين ان مداريته تدل على اصالته في الاعلال
لا في الاشتقاق فلا يحصل المدعى واما الحمل فلا يلتبس فظهر ضعف ما ذكره بعض الشارحين من انه لما ثبت الاصالة من وجه في الفعل
لا في المصدر ثبت الاصالة في الاشتقاق ايضا حملا لما هو مشكوك على ما هو متعين **قوله** وايضا يؤكد الفعل به اي بالمصدر دليل
آخر على كون الفعل اصلا في الاشتقاق وهو ان المصدر يقع مؤكدا للفعل فالمؤكد اسم مفعول اصل من المؤكد اسم الفاعل في التركيب
فينبغي ان يكون اصلا في الاشتقاق نحو ضربت ضربا وهو بمنزلة ضربت ضربت وانما قال ذلك لان التاكيد معنوي ولفظي
فالمعنوي بالفاظ محصورة واللفظي مكرر اللفظ الاول ولا شك ان ضربا ليس شيئا منهما فقال انه بمنزلة ضربت ضربت فيكون
تاكيدا لفظيا وانما كان بمنزلة لان ضربا تاكيد لما هو منسوب الى المتكلم فيكون ضربا منسوبا ايضا الى المتكلم ولا يخفى انه تاكيد
لغوي يؤكد بعض مدلول الفعل وما ذكر من التعميم فهو التاكيد الاصطلاحي فلا حاجة الى القول بانه بمنزلة ضربت ضربت لتصحيح
كونه تاكيدا وانت خبير بان المؤكد بالفتح اصل من المؤكد بالكسر في الاعراب والذكر لا في الاشتقاق ولا شك ان زيدا الاول
في جاءني زيد زيد وان كان اصلا في الاعراب والذكر لكنه ليس باصل في الاشتقاق فالمؤكدية لا تدل على اصالته في الاشتقاق
والقول بالحمل ركيك جدا فظهر ضعف ما ذكره بعض الشارحين من انه لما ثبت فرعية المصدر من وجه واصالة الفعل من وجه
ثبت فرعية المصدر واصالة الفعل في الاشتقاق ايضا حملا للمشكوك على المتيقن **قوله** وايضا نصب على المصدر واصالة الفعل
بمعنى آض اي رجع اي رجع الكلام رجوعا بان الفعل اصل والمصدر فرع **قوله** وبقاء تسميته مصدرا لكونه مصدرا عن الفعل اشارة
الى وجه تسمية المصدر مصدرا عند الكوفيين لا دليل ثالث على مطلبهم كما زعم بعض الشارحين والا لزم المصادرة من انه
دليل ثالث وتقريره ان المصدر مفعل بمعنى محل الصدور فيكون المصدر محل صدور الاشياء فاجابوا عنه بانه اذا رجع

والفاظ التاكيد على مذهب الجمهور ثمانية وهي النفس والعين وكلا وكلتا وكل واجمع واكتع وابتع وابصع وقال صاحب المفتاح انها احد عشر حرفا فزاده العشرة الى التعبير [illegible]

وان دل على اصالته في وجه آخر ١٢ منه

اي المواضع الرجوع من صدور [illegible] ١٢ موفق

المصدر

المصدر ليس بمعنى محل الصدور بل بمعنى المصدور عن الفعل فثبت ان الفعل اصل للمصدر ولما استبعد كون المصدر بمعنى المصدور رد
استدلال عليه بقول العرب مشرب عذب ومركب فاره لان المشرب والمركب بمعنى المشروب والمركوب لان العذب والفاره ليسا بمحل الشرب
ومحل الركوب بل المشروب والمركوب ولا شك ان المفعل في هذا القول ليس بمعنى المفعول بل هو من قبيل المجاز العقلي كقولهم جرى النهر
وسال الميزاب والكاف في قوله كما قالوا بمعنى المثل وهو منصوب المحل على انه صفة مصدر محذوف وما مصدرية وهو ما بعده مجرور
المحل انه مضاف اليه المثل اى بقا للمصدر مصدر لانه مصدور الخ قولا مثل قولهم مشرب عذب الخ **قوله** قلنا في جوابهم اي في جواب استدلال الكوفيين
على الفعل اصل في الاشتقاق فاجاب عن الاستدلال الاول بانا لا نم ان اعلال المصدر لاجل كون الفعل مدارا له وموقوفا عليه بل لاجل
مشاكلة اعلال الفعل كما ان قاعدة حذف الواو موجودة في صورة لكن حذف فيما سواها لمشاكلة كما ان قاعدة حذف الهمزة موجودة
في المتكلم الواحد لكنها حذفت فيما سواه للمشاكلة وذلك لان مدار الشيء لا يتخلف عنه في شيء من الاوقات فلو كان اعلال الفعل
مدار الاعلال المصدر لاعلّ كثير من المصادر او للازم باطل فكذا الملزوم اما بطلان اللازم فلعدم الاعلال في القول والبيع وغيرهما والا
علال في الاخيرتين بقلب الواو ياء وفاذا ثبت بطلان اللازم ثبت بطلان الملزوم ايضا وهو المدارية ولو سلمنا ان اعلال
الفعل مدار لاعلال المصدر موقوف عليه وان اعلال المصدر دائر على اعلاله وجودا وعدما فان وجد وجد وان عدم عدم لان الفعل
لعله اصل في الاعلال فلما يعل غيره الا بسبب اعلاله مما هو جار مجراه لكنها لا نم ان المدارية في الاعلال تدل على اصالة في الاشتقاق بل
تدل على اصالة في الاعلال وهي غير مقتضية لها واجاب عن الاستدلال الثاني بان المؤكدية بالفتح او الكسر لا تدل على اصالة اى اصالة الفعل
في الاشتقاق بل في الذكر والاعراب فان ضربا تابع لضربت وفرعا له في الذكر وزيد في جاءني زيد زيد تابع وفرع للاول في الذكر
والاعراب ثم اشار الى رد وجه تسمية المصدر مصدرا بان المفعل الاجمي بمعنى المفعول واما مشرب عذب ومركب فاره فهو من قبيل المجاز
العقلي كقولهم جري النهر وسال الميزاب **قوله** ومصدر الثلاثي كثير الى بعضه سماعي وبعضه قياسي وضبطه ان يقال ان العين
اما ساكن او متحرك فالاول اما فاء مفتوح او مكسور او مضموم واما مجرد او مزيد فيه التاء او الف التانيث او الواو والنون فجد

الابنية اثني عشر ثم ازدها بفتح الفاء او العين مع زيادتها الالف والنون نحو نزوان ولم يجئ من هذا القسم الا هذا والثاني اما ان يزيد
فيه شيء اولا فان لم يزد فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فالكان مفتوحا فعينه اما مفتوح كطلب او مكسور كخنق ولم يجئ مضموم
العين وان كان مكسورا فلم يجئ منه الا مفتوح العين كصغر وان كان مضموما فلم يجئ منه الا مفتوح العين كهدى وان زيد فيه شيء
وهو متحرك العين فالزائد اما تاء التأنيث فقط اولا اما على الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ
منه الا مفتوح الفاء وعينه اما مفتوح كغلبة او مكسور كسرقة ولم يجئ مضموم العين منه واما على الثاني فاما فيه مدة او ميم زائدة بالا
ستقراء فالكان فيه مدة فهي اما الالف او الواو او الياء فان كانت الالف فاما معها زيادة اخرى اولا فلم يكن فالفاء اما مفتوح كذهاب
او مكسور كصراف او مضموم كسؤال وان كان معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط او التاء والياء فالكانت التاء فقط فالفاء
اما مفتوح كزهادة او مكسور كدراية او مضموم كبغاية وان كانت التاء والياء فالفاء مفتوح لا غير كراهية وان كانت الواو فاما
معها زيادة اخرى اولا فان لم يكن فالفاء اما مضموم كدخول او مفتوح كقبول وان كان معها زيادة اخرى فتلك الزيادة هي التاء
فقط ولم يجئ منه الا مضموم الفاء كصهوبة وان كانت المدة الياء فلم يجئ مما يقتضيه القسمة الا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر
كوجيف وان كان فيه ميم زائدة فاما معها زيادة اخرى اولا وعلى الثاني فالعين مفتوح كمدخل او مكسور كمرجع او مضموم كمكرم
وعلى الاول فتلك الزيادة هو التاء سواء كان مفتوح العين كمسعاة اولا كمحمدة فعلى هذا يكون ابنية مصدر الثلاثي اربعة وثلثين لكن
الغالب في الفعل اللازم نحو ركع على ركوع والمتعدي نحو ضرب على ضرب وفي الصنائع ونحوها نحو كتب على كتابة وفي الاضطراب
نحو خفق على خفقان وفي الاصوات نحو صرخ على صراخ وفعل اللازم نحو فرح على فرح والمتعدي نحو جهل على جهل وفي الالوان
والعيوب والحلى نحو سمر وادم وعور وحلي على سمرة وادمة وعورة وحلية وفعل نحو كرم على كرامة غالبا وعظم وكرم كثيرا فعال
اذا جاءك فعل مالم يسمع مصدره فاجعله على فعل للحجاز وفعول للنجد ونحو هدى وقرى مختص بالمنقوص ونحو طلب مختص بيفعل
الا جلب الجرح والغلب وأراد بالثلاثي المجرد المجيء مصدر غيره فيما بعد قوله وقد يجيء اي المصدر على وزن اسم الفاعل والمفعول فقال جاء

بيت
شاذ و مخالف قیاسی گرچه بسیار کثیر
نادر و برعکس دان اینها همه را یاد گیر

٣
قوله بايكم المفتون اي كما يذكر المصدر ويراد به الفاعل والمفعول نحو رجل عدل اي عادل وقوله تعالى هذا خلق الله اي مخلوقه كذلك يذكر اسم الفاعل واسم المفعول ويراد به المصدر نحو قمت قائما اي قياما وقوله تعالى فهل ترى لهم من باقية والباقية ههنا بمعنى البقاء وقوله تعالى ليس لوقعتها كاذبة وقال المضريع بايكم المفتون اي الفتنة اذا لم يكن الباء زائدة واما اذا كانت زائدة فلا يكون المفتون بمعنى الفتنة اذ لا يستقيم الكلام فاذا عرفت هذا فاعلم ان المصنف لو قال ونحو قوله تعالى بايكم المفتون بمعنى الفتنة اذا لم يكن الباء زائدة لكان اصوب ١٢ سعدية

الكشاف

الكشاف في المفصل وقد يرد المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول كقولك قمت قائما والمفتون في قوله تعالى بايكم المفتون

ومن المصدر الذي على وزنها نحو الفاصلة والعاقبة والكاذبة والدالة والميسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود

والمكروهة والمصدوقة والأفوقة قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية وما جاء على مفعول فقيل وفاعلة أقل **قوله**

ويجئ للمبالغة هكذا في المفصل نحو التهدار والتلعاب والترداد والتهوال والتجوال والتسيار بفتح التاء في الكل واما

ما جاء على التفعال بالكسر نحو التبيان والتلقاء فشاذ ولم يجئ غيرهما كذا قيل والحثيثي والدليلي والرميا والحجيزي والخصيصي

يعني كثيرة الهدر واللعب والرد والجولان والقتل والسير والحجز اي المنع والحث وكثرة العلم بالدلالة والرسوخ فيها وكثرة النميمة وما

جاء من المصدر للمبالغة على هذه الاوزان فليس بقياس اي في مرتبة القياس كما قيل الزمخشري او هو قياسي ام سماعي فقال

هذا الباب كثير الاستعمال فينبغي ان يكون قياسيا **قوله** ومصدر غير الثلاثي يجئ على سنن واحد وذلك في قولك افعل افعالا واقالة

بالتعويض وفي افتعل افتعالا وفي انفعل انفعالا وفي استفعل استفعالا وفي افعل افعلالا وفي افعال افعيلالا وفي افعوعل افعوعالا

وفي افعوّل افعوالا وفي افعنلل افعنلالا وفي تفاعل تفاعلا وفي فعّل تفعيلا وتفعلة وفعالا وفي فاعل مفاعلة وفعالا وفي

فعلل فعللة وفعلالا وفي تفعلل تفعللا الا في نحو كلم يجئ كلاما وتكلمة وكلاما بالتخفيف وفي قاتل قتالا وقيتالا ومراء شاذ

وفي تحمل تحمالا وفي زلزل زلزالا بالكسر واما بالفتح في المضاعف فقليل وفي غيره بالكسر فقط كذا ذكره السكاكي في مفتاح العلوم

وهذا اي كون مصدر غير الثلاثي على سنن واحد هو السر في تسمية ابواب غير الثلاثي بالمصادر والتسمية ابواب الثلاثي المجرد بالماضي

والمضارع لان المقصود من التسمية هو التمييز وهو يحصل في غير الثلاثي بالمصادر التي هي الاصل واما في الثلاثي المجرد فلا الا بالماضي

والمضارع ونصب كلاما في قوله الا في كلم يجئ كلاما على انه حال من ضمير يجئ راجع الي المصدر كلم اي يجئ مصدر كلم حال كونه

كلاما اي كائنا مقرونا بهذه الهيئة فيكون هذه الجملة بيانا لوجه الاستثناء فكانه قال الا في كلم فان مصدره على هذه الهيئة

ايضا كما يجئ على زنة تفعيل هكذا في الكل فتامل **قوله** والافعال التي تشتق من المصدر خمسة وثلثون بابا قوله تشتق صفة كاشفة

لا يفيد احترازاً عن الجوامد لان الكل مشتق من المصدر كذا قيل ستة للثلاثي اي ستة ابواب للثلاثي المجرد والتنوين عوض
عن المضاف اليه كذا قوله خمسة نحو ضرب يضرب وقتل يقتل وعلم يعلم وفتح يفتح وكرم يكرم وحسب يحسب فان الماضي منه
ان كان فعل بالفتح فمضارعه يفعل بكسر العين ويفعل بالضم ويفعل بالفتح وانما قدم ذي الكسر لانه خفيف بالقياس الى ذي الضم
وانما اخر ذي الفتح لانه داخل في الفروع وان كان فعل بالكسر فمضارعه يفعل بالفتح ويفعل بالكسر وان كان فعل بالضم فمضارعه
يفعل بالضم وانما قدم الفتح لانه اخف من الضم وانما قدم الضم لان الكسر لم يجئ في الصحيح بل مقيدة بالمثال بخلاف الضم
وانما اخر علم يعلم في الاصول لان الكسر ثقيل بالقياس الى الفتح ولا شك ان مفتوح العين اخف من مكسور العين وهو اخف من مضموم
العين ولذا جاء للاول ابواب ثلثة وللثاني بابان وللثالث باب واحد **قوله** ويسمى الثلثة الاول دعائم الابواب اي اصولها
لاختلاف حركاتهن في الماضي والمستقبل وكثرتهن وتقرير الدليل الاول ان حركة عين الماضي مخالف لحركة عين المضارع في الثلثة الاول
فيكون اللفظ موافق للمعنى فان معنى الماضي ايضاً مخالف للمضارع فحصل الاتفاق بين اللفظ والمعنى في الاختلاف بخلاف
الثلثة الاخيرة فان حركة عين الماضي موافق لحركة عين المضارع بخلاف المعنى فان معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع فحصل
الاختلاف بين اللفظ والمعنى والاتفاق اصل بالقياس الى الاختلاف وقيل في تقرير دليل الاول ان المخالفة المعنوية
توجب المخالفة اللفظية ليكون اختلاف اللفظ دليلا على اختلاف المعنى لانهم قالوا ان اللفظ عنوان المعنى اذ اللفظ عنوان الباطن
ولا شك ان الماضي والمضارع بعد اتفاقهما في حركة العين مختلفان في الحروف والحركات والسكنات لا في نفس الحروف فقط
كما قيل الا ان يراد كمال الاختلاف لان الاصل في كل شيء هو الكمال وهذا محل تامل وتقرير الدليل الثاني ان الثلثة الاول كثيرة
الاستعمال بحيث لا يتقيد بقيد من القيود ولا شك ان كثرة الاستعمال والاطلاق اصل بالقياس الى قلة الاستعمال والتقييد بخلاف الثلثة
الاخيرة فان الاول مقيد بحرف الحلق بحيث يكون لامه او عينه حرف حلق والثاني بافعال الطبايع والثالث بالمثال الى العبارة
عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها مما يصدر عنها يكون الصادر عنها اثر واحد واقعا على نهج واحد

لحسن

كحسن وقبح قوله وفتح يفتح لا يدخل في الدعائم لانعدام اختلاف الحركات والعدام مجيئه بغير حرف الحلق كان الاولى ترك الوجه الاول
بل الوجه الثاني ايضا كما لا يخفى وجهه فتأمل قوله ثم من اللغات المتداخلة ما يكون الماضي من باب والمضارع من باب آخر ومنشأه الغلط
وقد حكم صاحب المفصل بشذوذ ركن يركن وابى يابى فيلزم المنافاة بين كلاميهما واجيب بان التداخل الذي منشأه الغلط
مخالف للاصل ايضا لا يقال ان التداخل انما يستقيم ان لو كان المخالفة بان حركة عين الماضي وحركة عين المضارع ثابتة
عند احد وليس الامر كذلك في ابى يابى فكيف يكون من التداخل لانا نقول التداخل قسمان حقيقي فيما كان المخالفة ثابتة كركن يركن
وتقديري فيما كانت غير ثابتة كابى يابى فتح يلزم ان يكون بقي يبقى من التداخل التقديري وهذا الجواب غير مرضي للمص ثم
ولذا جعل ركن يركن وابى يابى من اللغات المتداخلة فقد بر قوله فلغاة بني طي قد فروا من الكسرة الكائنة في الثاني الى الفتحة
فان الاصل بقي وفني وبلي بالكسر قوله وكرم يكرم لا يدخل في الدعائم لانه لا يجيء الى لا حاجة اليه فتأمل والمراد بالنعوت الطبعية
ما يكون تغيير الافعال الطبائع قوله وحسب لا يدخل في الدعائم لقلته لا حاجة اليه ايضا كان الاولى ان يقول لانه لا يجيء الا من
المثال فتامل قوله وقد جاء اي جاء بابان آخران احدهما فعل يفعل بضم عين الماضي وفتح عين المستقبل وثانيهما فعل بالكسر
يفعل بضم وكلاهما شاذ او نادر وقد حكم صاحب المفصل بانهما من تداخل اللغتين ولا شك ان التداخل خلاف الاصل
ومنشعبة الثلاثي نحو اكرم اه افعل للتعدية غالبا نحو اجلسته وللتعريض وللصيرورة ذا كذا نحو اغد البعير ومنه احصد الزرع
ولوجوده على صفة نحو احمدته وابخلته وللسلب نحو اشكيته وبمعنى فعل نحو قلته واقلته وفعل للتكثير غالبا نحو غلقت وقطعت
وقطعته وجولت وطوفت وموتت المال اي المواشي وللتعدية نحو فرحته ومنه فسقته وللسلب نحو جلدت البعير وقردته وبمعنى فعل
نحو زلته وزيلته اي فرقته وفاعل لنسبة اصله الى احد الامرين متعلقا بالآخر للمشاركة صريحا فيجيء العكس ضمنا نحو ضاربته
وشاركته ومن ثم جاء غير المتعدي متعديا نحو كارمته والمتعدي الى واحد مغاير للفاعل متعديا الى اثنين جاذبته الثوب
بخلاف شاتمته وبمعنى فعل نحو ضاعفت وبمعنى فعل نحو سافرة وتفاعل لمشاركة امرين فصاعدا في اصله صريحا نحو تشاركا

اي الصادر من الطبيعة وهي القوة الموجودة
في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها ويكون
الصادر منها اثرا واحدا واقعا على نهج واحد
كحسن وقبيح فان المراد من الحسن كون الاعضاء
متناسبة على ما ينبغي ان يكون عليه والقبح خلاف
ذلك فهو مقتضى الطبيعة اذ لا يخلو ذلك

ومن ثم نقص مفعولاً عن فاعل وليدل على ان الفاعل اظهر ان اصله حاصل له وهو منتف عنه نحو تجاهل وبمعنى فعل نحو توانيت

ويجيء مطاوع فاعل نحو باعدته فتباعد وتفعّل لمطاوعة فعّل نحو كسّرته فتكسّر وللتكلف نحو تشجّع وللاتخاذ نحو توسّدته وللتجنب

نحو تأثّم وللعمل المتكرر في مهلة نحو تجرّعته وبمعنى استفعل نحو تكبّر وانفعل لازم مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر وقد جاء مطاوع أفعل

نحو انفقته فانفق ويختص بالعلاج والتاثير ومن ثم قيل انعدم خطأ وافتعل للمطاوعة غالباً نحو غممته فاغتمّ وللاتخاذ نحو

اشتوى وبمعنى تفاعل نحو اجتوروا واختصموا وللتصرف نحو اكتسب واستفعل للسؤال غالباً اما صريحاً نحو استكتبته او تقديراً نحو

استخرجته وللتحول نحو استحجر الطين وبمعنى فعل نحو قرّ واستقرّ وفي هذا الكلام تصريح بان تفعّل وتفاعل ليسا بملحقين ردّ لمن

جعلهما ملحقين كصاحب المفصل والشافية وذلك لان الالف لا تقع حشواً للالحاق وكذا التضعيف للعين للالحاق **قوله** اصلهما

احمارر واحمرر اشار به الى ان الادغام فيهما ليس بناء كحمر بل للجنسية بدليل كون الادغام فيهما للجنسية ارعوى اصله ارعوو

ابدلت الواو ياء والياء الفا والحال انه من باب افعلّ ولا شك ان الاعلال مقدم على الادغام وبعد الاعلال لا يبقى الجنسية فلا يدغم

وانما فعل ذلك لان وضع القدمين في موضع قدم واحد في مسافة بعيدة اسهل من وضع القدم الواحد في موضعهما في تلك

المسافة وكان الاولى ان يقول ويدل عليه ارعوى واحواوى حتى يتم التقريب ويمكن ان يقال انهما من واد واحد فيعلم

حال احدهما من الآخر فلا حاجة الى ضم احواوى الى ارعوى فما ذكره بعض الشارحين من ان المدعى هو ادغام احمر فقط وضم

قوله فادغاما راجع الى الرأيين واما ادغام احمار فليس بثابت بهذا الدليل بل بدليل آخر ففي غاية السقوط **قوله** ولا يدغم لانعدام

الجنسية بعد الاعلال لا يدغم كما يدغم احمر لانعدام الجنسية بعد الاعلال الذي هو مقدم على الادغام ولا يخفى ان هذا الحكم لا يحتاج اليه

قوله واشان الملحق اخرنجم الخ وفيه ولم يجعلهما غير ملحقين وانما اعل اسلنقى مع ان الملحق لا يعل ولا يدغم لجلب

وجهور لان اللام محل تغير وحرف العلة حرف ثقيلة يكفيه ادنى مقتضى التغير **قوله** ومصداق الالحاق اتحاد المصدرين اي ما

يصدق به الالحاق وهو دليله هو وجهان احدهما ان حرف الالحاق هو الذي ليس لمعنى وضع الكلمة بسبب ذلك الحرف لذلك

وقد وقع في بعض النسخ وهو تصحيف من افعل وهو كان من قلم الناسخ ١٢ سعد الدين

المعنى وذلك لان معنى الالحاق ان حرف فيه انما زيدة لغرض جعل مثالا على مثال ازيد منه ليعامل معاملته فنحو قرد د ملحق
دون مقتل و ثانيهما موافقته بمصدر الملحق به في الوزن اى اتحاد المصدرين الملحق والملحق به في الوزن فنحو افعل و فعل و فاعل
غير ملحق بدحرج لعدم اتحاد المصدرين اى مصدر دحرج و مصدر افعل و فعل و فاعل في الوزن او مصدر الاول اعني دحرج
مخالف لمصدر الثلثة اعني افعل و فعل و فاعل فالوجه الاول هو التحقيق لانه عام شامل للاسماء والافعال بخلاف الوجه
الثاني فانه مختص بالافعال ولا يجري في الاسماء اذ ليس لها مصادر والمص وصاحب المفصل اعتمد على الثاني فالاولى ان يذكر
الوجه الاول ولا شك ان كلام المص صريح في الحاق الافعال بالافعال لا في الالحاق الاسماء بالاسماء ولا في مطلق الالحاق
الحال ان المراد بالالحاق في قوله و مصداق الالحاق اتحاد المصدرين الحاق الافعال بالافعال فحينئذ يتم التقريب لانه يكون الاتحاد
المذكور كمال دليل النوع الالحاق وهو الحاق الافعال بالافعال لا المطلقه وكلام صاحب المفصل ايضا صريح في الحاق الافعال
حيث قال والابنية المزيد فيها على ثلثة اضرب موازن للرباعي على سبيل الالحاق و موازن له على غير سبيل الالحاق وغير موازن له
فالاول على ثلثة اوجه ملحق بدحرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسى و ملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب
وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم و ملحق باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى و مصداق الالحاق اتحاد المصدرين
والثاني نحو اخرج وجرب وقاتل يوازن دحرج غير ان مصدره مخالف لمصدره والثالث نحو انطلق واقتدر واستخرج
واشهاب واشهب واغدودن واغلوط هذا كلامه وفيه نظر و وجهه ظ وهو ان صاحب المفصل اعتمد على الاتحاد المذكور
وهو يقتضي كون تكلم وتغافل ملحقين بتدحرج لاتحاد مصدرهما مع مصدرهما ولذا جعلهما ملحقين له ويرد عليه ان الالف لا يقع
للالحاق حشوا لا في اسم ولا في فعل وان تضعيف العين لا يكون للالحاق فتكلم وتغافل لا يكونان ملحقين بتدحرج هكذا في شروح
الش فيه على انه انما يستقيم ان لو لم يكن للزايد الثاني في تكلم وتغافل دخل في افادة معنى التكلف والتشارك والتعجب من المص
حيث اعتمد على الاتحاد ولم يجعل تكلم وتغافل ملحقين الا ان يقال انه ان الامر كذلك الا لو لم يكن ههنا مانع من الالحاق وهو التضعيف

مصدر الملحق

البطر طپی ستوران کردن ۱۲

وينبغي ان يعلم ان تحقق الالحاق في تجلبب انما هو بتكرر
الباء والتاء انما دخلت بمعنى المطاوعة كما كانت
كذلك في تدحرج لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة
وفي تجورب وتشيطن وترهوك بالواو والياء
كما مر في تمسكن ح كذا في جاربردي

والالف فتامل لا يقال ان الاستخراج يوازن الاحرنجام كالاقعنساس فكيف يكون غير موازن له لانا نقول ليس المراد بالموازنة صورة حركاته وسكناته بل وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها في الاصل والا كان ثمه زيادة فلابد من مماثلته في الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم ليس كذلك في الاصلية والزيادة جميعا واما في الاصلية فلان الخاء وهو فاء وقعت موقع النون الزائدة في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون موضعها فتامل ان قلت ان مصدر اخرج وهو الاخراج متحد مع مصدر دحرج وهو الدحراج فكيف يكون غير متحد معه قلت ان الاعداد انما هو بالفعللة وعمومها في جميع صور فعلل واما الفعلال فلا اعتداد به وانما هو دخيل فيه غير مطرد لعدم مجيئه في جميع الصور وان الشرط ان توافق المصادر اجمع هكذا ذكره في بعض شارحي الشافية **قوله** فصل في الماضي وهو ما دل الخ والمراد بالماضي الواقع في تعريف الماضي اللغوي لا الاصطلاحي فلا يلزم الدور **قوله** انما بني الماضي الخ واعلم ان الفعل على نوعين مبني ومعرب فالمبني من الفعل ما لا يتغير وصف آخره بعامل من الناصب والرافع والجازم كالماضي والامر بغير اللام فانه لا يتغير وصف آخرهما فهما مبنيان اصليان والمعرب منه ما يتغير وصف آخره بعامل كالمضارع والامر باللام ولا شك ان الاصل في الفعل هو البناء وانما اعرب بعارض الشبه واما المبني من الفعل فلا حاجة له الى علة البناء لان البناء اصل فيه فالاصل لا يحتاج الى العلة لكنه يحتاج الى علة البناء على مطلق الحركة وعلة البناء على الحركة المعينة صرح بذلك الشيخ رضي حيث قال واما بناؤه فعلى الاصل وعلى الحركة لمشابهتها الاسم في وقوعه صفة للنكرة وعلى الفتح لثقل الفعل والفتح اخف هذا لفظه فعلى هذا لا حاجة الى قوله انما بني الماضي لفوات موجب الاعراب لان الاصل لا يحتاج الى النكتة الا ان يقال انه بيان لاصالة في البناء واراد بموجب الاعراب ما هو موجبه في الفعل وهو المشابهة التامة كما هو في المضارع الفاعلية والمفعولية والاضافة كما قيل والمراد بقوله لا نه اخ السكون ويحتمل ان يكون الفتح خفيف لكونه اخ السكون الذي هو اخف او ان الفتح مناسبا في هذا المقام لكونه اخ السكون الذي هو الاصل في البناء لان الفتحة جزء من الالف الذي هو مركب من فتحتين كما قيل واشار بقوله ولم يعرب الخ

الى

الى علة اخرى للبناء وحاصله انه انما بني لان اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لم يعمل اصلا فلم يأخذ منه العمل حتى اعطاه الاعراب

عوضا عنه ولا شك انه مستدرك في البيان من وجهين احدهما انه اصل في البناء والاصل لا يحتاج الى النكتة الا ان يقال انه بيان الا صالة

وثانيهما ان فوات موجب الاعراب مستغن عنه لان موجبه اعم من ان يكون مشابهة بالاسم او كونه اخذ العمل من الماضي ومن البين

ان كل واحد منهما موجب الاعراب المضارع على انه لا حاجة الى قوله ولم يعرب بل يكفي ان يقول ولان اسم الفاعل الخ بواو العطف

على قوله لفوات موجب الاعراب فيما ذكرنا تبين ان قوله وبني الماضي على الحركة لعلة مشابهة ايضا مستدرك لانه لما انتفى موجب

الاعراب عنه علم ان المراد بمشابهة بالاسم مشابهة غير تامة وان قوله وبني الامر على السكون لعدم مشابهة لا حاجة اليه

لانه على الاصل من وجهين احدهما انه مبني والبناء اصل فيه وثانيهما انه مبني على السكون الذي هو الاصل في البناء واما المضارع

فمعرب من وجهين احدهما ان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطاه الاعراب عوضا عنه وثانيهما ان مشابهة بالاسم مشابهة تامة

موجبة للاعراب وهي المشابهة التي تكون لفظا ومعنى اما لفظا فباعتبار الحركات والسكنات واما معنى فباعتبار معنى الحال والاستقبال

ولو قال انما بني على الحركة لمشابهة بالاسم وعلى الفتح لانه اخف ولان اسم الفاعل لم يأخذ منه العمل وانما اعرب المضارع لانه

اخذ منه العمل ولكثرة مشابهة لكان احضر واظهر واسلم من الاستدراك والصواب ان يقول فاعطي الاعراب بترك لفظ

له على ان يكون المفعول الاول ضمير المحذوف راجعا الى المضارع وان يكون الاعراب منصوبا على انه مفعول ثان لان دخول

لام التقوية على المفعول المتاخر لا يجوز وقوله ولكثرة مشابهة عطف على قوله او عوضا عنه اي فاعطي الاعراب اي فاعرب

للعوض عن العمل الماخوذ عن المضارع او لكثرة مشابهة لكن التفريع في قوله فاعطي اياه او على قوله لان اسم الفاعل اخذ منه

العمل فانه ح لكان بحسب اللفظ بيانا لمخالفة المضارع للماضي في الاخذ وعدمه لكنه بحسب المعنى دليل لكون المضارع معربا لان معنى

الكلام وانما اعرب المضارع لان اسم الفاعل اخذ منه العمل فاعطاه الاعراب عوضا عنه ولكثرة مشابهة بالاسم بحيث توثر في الاعراب

والى هذا اشار بقوله يعني يعرب المضارع الى آخره قوله وزيدة الالف الى قوله بل لان الخ وذلك بوجود الالف في همأ والواو في همو ا

والنون في هن ولا تشك ان هذه الثلثة ضمائر منفصلة غير مستكنة في ضربا وضربوا وضربن والا لزم تعدد الفاعل لانها
هذه ضمائر متصلة للفاعل عند الجمهور فلا معنى لدلالة هذه الثلثة عليهما وهموا وهن بل الالف تدل على المثنى مطلقا والواو
على الجمع المذكر والنون على جمع المؤنث على انه لا يعلم ان هذه الدلالة من اي قسم من اقسام الدلالة التي هي المطابقة والتضمن
والالتزام الا ان يقال ان المراد بقوله حتى يدل لمن الى الالف والواو والنون على مدلولاته هما وهموا وهن اذا لفظ انما ماخوذة
عنها ففي الكلام لف ونشر مرتب **قوله** وضم الباء في ضربوا الاجل الواو يعني ان الماضي مبني على الفتح مالم يتصل به واو الضمير واما اذا
اتصل به فلا بد من ضم الباء لاجل مناسبة الواو بخلاف رموا بفتح الميم لان الميم ليست ما قبلها فان ما قبلها الياء فان
اصل رموا رميوا فالياء التي هي ما قبلها مضموم لكن بعد الاعلال صار رموا بفتح الميم ولم يضم الميم لمناسبة الواو واعتبار الضمة
التقديرية وانما ضم في رضوا وان لم يكن الضاد بما قبلها لان هذا الضم حاصل للنقل اي لنقل حركة الياء الى ما قبلها والا لزم
الخروج من الكسر الحقيقية الى الضمة التقديرية لا لاجل مناسبة الواو بالجملة فاذا اتصل بالماضي الواو فلا بد من الضمة الحقيقية
او التقديرية فهذا تبين ضعف ما ذكره بعض الشارحين من ان لزوم الخروج من الكسرة الى الضمة يرتفع بالفتحة ايضا كما في رموا
لان هذه الضمة منقولة من الياء لا لاجل الواو فلا يحتاج الى الجواب عنه بان في الضمة فائدتين عدم اللزوم المذكور وحصول
المناسبة للواو فتامل **قوله** وكتب الالف في ضربوا الخ يريد به انه انما كتب الالف بعد واو الجمع لئلا يلتبس واو الجمع بواو العطف فيما كتب
واو الجمع منفصلا عن الحرف الاخير وذكر بعده فعل آخر على سبيل التعداد او على سبيل البدل او على سبيل الجزاء مثل حضروا قتل فانه لو لم
يكتب الالف بعد الواو لم يعلم ان الاول جمع والثاني مذكور على سبيل التعداد او ان الاول مفرد والثاني ايضا مفرد والواو لعطف
الثاني على الاول واما اذا كتب علم ان الاول جمع والثاني مفرد وذكر على سبيل التعداد فكتب الالف بعد الواو فيما لا يلتبس فيه ايضا
طردا للباب وهو ما اذا كتب الواو متصلا بالحرف الاخير مثل ضربوا قتل او منفصلا عنه لكن الفعل الذي ذكره بعده ليس مذكورا
على سبيل التعداد مثلا بل على سبيل العطف مثل حضر وقتل فان الواو المتصل او الواو الذي ذكر بعده واو العطف لا يحتمل ان يكون

للعطف

للعطف فلا التباس اذ الاول غلط واما الثاني فلان واو العطف مذكور بعده فهو بعد وجوده لا يمكن الا يكون للعطف
ولا شك ان كتابة الالف بعده مقيدة بما اذا لم يكن بعده ضمير نحو ضربوا واما اذا كان بعده ضمير نحو ضربوه فلا يكتب الالف بعده
كذا قيل **قوله** وقيل للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل لن يدعو ولم يدعوا وفي بعض النسخ لم يدعو ولم يدعوا وفي
بعضها لن يدعو ولن يدعوا ولا شك انه لا التباس في شيء من هذه الصور اما في الاولى فلان الواو في الاول مفتوح وفي الثاني
ساكن الا ان يقال ان الاعراب يترك كثيرا واما في الثانية فلان الواو في الواحد سقط بالجازم فقوله خطأ فلا التباس الا ان
يحمل لم في الاول على الواو دون الثاني واما الثالثة فلان الواو في الاول مفتوح والثاني ساكن فلا التباس الا ان يقال
ان الاعراب يترك كثيرا فتأمل قال الفاضل الشارح في مثل يدعو ولم يدعوا ولو قيل نحو لن يدعو ولن يدعوا لكان هو الصواب
اذ الفرق الاجماعي غير ملتفت اليه عندهم واجيب عنه بان المراد من قوله في مثل يدعوا اذا دخل عليه لم مثل ان يقال لم يدعو ولم
يدعوا التشابه بابي لم ولم حصل خطأ هذا الغلط ولا شك ان الاول مفرد ولو كان جمعا لقيل لم يدعوا وان الثاني جمع
ولو كان مفردا لقيل لم يدع فلا التباس عند الاعجام وان ترك كثيرا الا ان لن يدعوا ان كان جمعا كان ما قبله جمعا البتة وان
كان مفردا البتة فلا التباس في الكلام الا ان يقال ان الالتباس متحقق من قطع النظر عما قبله فتأمل **قوله** لان التاء من
مخرج الثاني لانه من حروف الوسط والمؤنث ايضا ثان في التخليق لان وجود امي حواء رضها متاخر من وجود آدم عليه السلام
وعلى نبينا الصلوة والسلام قال الفاضل الشارح فان قيل هذه الدليل ليس بتام لانه اخص من المدلول بيانه ان جعل
التاء علامة التانيث مطلقا يعني في تانيث الآدميين وغيرهم انما ثبت بهذا الدليل اذا ثبت ان كل مؤنث ثان في التخليق
وذا مشكل لان اكثرهم يقولون طلعت الشمس وربحت التجارة وامثالهما ومعلوم ان ليس للشمس والتجارة مذكر حتى كانت
هذه الاشياء ثوان في التخليق قلت تانيث الآدميين اصل فاذا ثبت ذلك فيه استتبع غيره ليكونا على وتيرة واحدة الا ان
ذلك مطلب هذا الغلط ولا يخفى ان هذه مناسبة والمناسبة لا تطرد الا ترى الى تسمية القضايا مطلق حملية مع ان في السوالب

لم يدعو ۳

۳ كان ما قبله مفردا ام

فان قيل لم اسكن تاء التانيث في ضربت وحركت في الاسم قلت
لانها حرف خطاب اصله السكون ولانها لو حركت
لتعاول لانها حرف ... السكون ولا يتوالى اربع حركات ومع سكونه
نحو حركت ما قبلها بتوالي اربع حركات
بنبس ۱۲ شيخ

رفع الحمل على ان ليس كلمة ضربت آدمي ثان في التحقيق ولا يخفى ان الكلام في الالفاظ لا فيما صدقت هي عليه وان اللفظ الذي هو ذو العلامة منه
متاخر عن اللفظ الذي هي مجردة عنها فانك تقول قايم ثم قائمة ولا شك ان كلمة ضربت متاخر في الوجود بهذا المعنى فتامل **قوله** واسكنت
الباء في مثل ضربن وضربت الخ مع ان علته نائبة على الحركة بل الفتحة موجودة فيه ايضا لانه يصح ان يقال جاءني رجل ضربت لان
ضمير الفاعل المتصل متصل بالفعل لفظا ومعنى فلو لم يسكن اللام ح يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة لان الضمير
المذكور بمنزلة الجزء لفظا ومعنى والاجتماع المذكور مستكره وانما تعين اللام للاسكان لانه محل التغير ولانه قريب من الضمير الذي هو منشاء
الاجتماع المذكور فان قيل قد حرك الضمير في ليدعون فينبغي ان يسكن الضمير في ضربت قلت الفرق بينهما بيّن لان الضرورة المستدعية
لانه اذا جاز تغير الضمير من السكون الى الحركة جاز ان يغير الضمير من الحركة الى السكون ١٢ منه
للتغير في ليدعون لا تحصل الا بتغير الضمير نفسه بخلاف ضربت فتامل ولذا اي ولاجل انه بمنزلة الجزء لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد
فلا يقال ضربت وزيد والا لزم عطف الكل على الجزء بل يقال ضربت انت وزيد فان العطف وان كان ح على الضمير المتصل لكنه بتاكيده بمنفصل
حصل له نوع استقلال بحيث يصح العطف عليه ولا يجوز ان يكون معطوفا على المنفصل المذكور والا لزم كون الظا تاكيدا تابعا للمتصل
وليس الامر كذلك بل الغرض مستند في كليهما **قوله** بخلاف ضربتا الخ متعلق بقوله حتى لا يجتمع اه يريد به ان المعنى انه لو لم يسكن لاجتمع فيه
اي حال كون ضربت متلبسا بمخالف ضربتا ١٢ منه
اربع حركات متواليات بخلاف ضربتا فانه لا يجتمع فيه اربع حركات متواليات لان التاء تحرك بسبب الالف في حكم السكون لان وضع تاء
التانيث في الفعل على السكون ولذا ان التاء في حكم السكون يسقط الالف في رمتا فلا حاجة الى قوله لكون التحرك اي تحرك التاء
عارضا فانه معلوم من رسم الاشارة الا في لغة ردية فان الالف لا يسقط فيها بل يقول اهلها رماتا باثبات الالف فان التاء
وان كان في حكم السكون الا انه لما تحرك بسبب الالف الذي بمنزلة الجزء كان التحرك معتدا به فلم يسقط الالف فيها ولا شك ان حذف الحرف
بسبب التقاء الساكنين ليس الا لاجل ان التلفظ بهما متعسر بل متعذر واما التلفظ في رمتا فغير متعسر بلا شك فلا ينبغي ان يحذف
الالف الا ان هذه اللغة لما لم توافق استعمال الفصحاء حكموا بانها ردية غير قابلة للتمسك بها ولا شك ان التاء في الاصل ساكن
لكنها حركت بسبب الالف الضمير فالسكون اصلي والحركة عارضية فاعتبر السكون الذي هو الاصلي مع الاصلي الذي هو لام الكلمة

واعتبر

واعتبر الحركة التي هي عارضة مع العارض الذي هو الف ضمير فلا يرد ما قيل من ان التقاء الساكنين على غير حده باق بحاله
بعد حذف الالف الذي هو لام الكلمة ايضا في التقاء والف الضمير كذا قال الشيخ وفيه قلق فان التقاء الساكنين بهذا الوجه
ان كان جائزا كما هو الظاهر فلا وجه لحذف لام الكلمة وان لم يكن جائزا فلا وجه لابقاء الف الضمير فالحق الجواز لامكان التلفظ
لكنه لما لم يوجد الالف ساكنة في استعمال الفصيح تحملوا لذلك وحكموا بان اثباتها لغة ردية تشدد برو اللغة مشتق من لغي اذا تكلم
مصدر بضم اللام وفتح الغين المعجمة واصلها لغو او لغي بالواو او بالياء والتاء عوض عن المحذوف والاصح انه واوي بدليل
قولهم هذا بمعنى لغوي في النسبة وجمعها لغات والردية بفتح الراء وكسر الدال المهملة بغير التشديد وفتح الياء المشددة المنقوطة
بنقطتين من تحت على وزن خطية من ردالشيء يرد فهو ردي اي فسد على حد سمع يسمع وهو مهموز اللام قلبت الهمزة ياء ثم ادغم
الياء في الياء فصار ردية **قوله** وبخلاف ضربتك لانه ليس كالكلمة الواحدة لان ضميره منصوب والضمير المنصوب المتصل وان كان بمنزلة
الجزء مما اتصل به لفظا لكنه ليس بمنزلة جزء منه معنى فلا يلزم منه اجتماع اربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواحدة بحسب اللفظ والمعنى
قوله وبخلاف هدبد وعلبط وجندل الخ عطف على قوله بخلاف ضربتا وذلك لان اصله هدابد وعلابط وجنادل ثم قصر بحذف
الالف منه فصار هدبد وعلبط وجندل ومثله كثير في كلامهم كما في قول الشاعر **شعر** الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال
وكما في الالة على راي مثل مخيط اصله مخياط ولهذا لا يعل اعلال يقيم ولا شك ان التوالي انما يمتنع اذا كان بطريق الاصل بحيث
لا يكون بين الحروف الاربعة المتحركة حرف ساكن لا لفظا ولا تقديرا في كلمة واحدة او فيما هو كالكلمة الواحدة فعلى هذا يلزم
ان لا يسكن الباء في ضربن لانه لا يلزم التوالي المذكور فيه لان الباء في الاصل ساكن اذ اصله ضربتن كما قالوا فلا يصح ما ذكره من اسكان
الباء في ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متوالية فيما هو كالكلمة الواحدة ويمكن ان يقال ان الفرق بين هدبد وضربن ان
قصر الالف في الاول ليس من قبيل الحذف بل من قبيل الاشباعة فكان كالباقي بخلاف حذف التاء من ضربتن لان امر الحذف
فيه على عكس هذا او ان يقال ان حذف التاء في ضربن عبارة عن عدم ايراده لانه موجود في الكلمة ثم حذف حتى يتجه ما ذكر

اصلها ردئة ۱۲

اي حال كون ضربت متلبسا بالمخالفة ضربتك ۱۲ منه

يعني الالف بعد اللام المدغمة فيها فان اصله الله بالالف بعد اللام ثم قصر بحذف الالف ۱۲ منه سلمه

فيكون ضربن مثل هدبد في عدم لزوم التوالي ۱۲ منه

اي الالف ۱۲ منه

وذلك لانه لا ضرورة داعية الى ان يقال ان اصله ضربتان ثم حذف التاء لان التاء علامة التانيث في الواحد والمثنى واما علامته
في الجمع المؤنث فليس الا النون فانهم قالوا ان النون موضوعة له فلا وجه لاعتبار التاء مع النون فلا يكون اصله ضربتان
حتى يكون الباء ساكنا في الاصل فبهذا تبين ان التوالي المذكور لا يلزم في يضربن ويلزم في ضربن لو لم يلزم لم يسكن الباء
والكاف منصوب المحل على انه صفة مصدر محذوف اي قصر بر بقصر امثل القصر في مخيط وانما قصر والان في الاقتصار
راحة بعد حصول المقصود **قوله** وحذفت التاء في ضربن حتى يجتمع علامتا التانيث وهما التاء والنون ولا يخفى ان علامته
ان علامة التانيث في الواحد ومثناها التاء وفي علامة جمع المؤنث النون لانها موضوعة له غاية ما في الباب انها علامة
للامرين الجمعية والتانيث والتاء علامة محض التانيث فلا حذف عنها الا انه لما كان بناء الجمع على الواحدة فكان تاء الوحدة
موجودة فيه ثم حذفت فيعبر بعدم ايراد التاء بحذفها وان اجتماع علامتي التانيث مطلقا سواء كانتا من جنس واحد
او لا ممتنع في الفعل لثقله واما في الاسم فايضا ممتنع ان كانتا من جنس واحد او لا ممتنع نحو مسلمات اصله مسلمتات لان بناء الجمع
على بناء الواحد حذف التاء الاولى لكونها لمحض التانيث واما الثانية فللجمعية والتانيث فحذف ما هو اقل فائدة والا
لزم الاستدراك وان لم تكونا من جنس واحد فلا كما في حبليات لان الاسم خفيف ولذا لا يعل الا بسبب مشابهته بالفعل
وذلك انما يستقيم اذا كان للبدل حكم المبدل منه واما اذا لم يكن حكمه لان علامة التانيث هي الالف بعد ابدالها بالياء
فيحتمل ان لا يكون علامة له فلا اجتماع لعلامتي التانيث ح وبيانه انه لثقل الفعل بتركيب معناه من الحدث والزمان ولا شك
ان معنى الاسم المشتق منه مركب من الذات والحدث **اعلم** انهم انما قلبوا الف حبلى ياء في الجمع لانه لو لم يقلب فيه ياء يلزم اجتماع الساكنين
وهما الالفان والحال لم يحذف الالف الاولى لانها نزلت منزلة جزء الكلمة لوضع الكلمة عليها في كل الاحوال كذا قيل وفيه
قلق فان الحرف الاصلي يحذف لاجتماعهما فضلا عما ينزل منزلته فالحق ان يقال انها علامة والعلامة لا تحذف فتامل
وانما قلبت بالياء دون الواو فان الياء قد يكون علامة التانيث كما في هذي فيكون مناسبا للالف التانيث دون الواو

لان

الى الياء واخف من الواو فالقلب الى الاخف اولى من القلب الى الاثقل فتامل **قوله** فان قيل لم سوى بين تثنية المخاطب

والمخاطبة الخ اى جعل لفظا واحدا وهو ضربتما مثلا للمخاطب والمخاطبة وجعل لفظا واحدا وهو ضربت مثلا للمتكلم الواحد المذكر

والمتكلم الواحد المؤنث ولفظا واحدا وهو ضربنا للمثنى المذكر والمؤنث وللجمع المذكر والمؤنث مع ان معانيهما مختلفة

واختلافهما يقتضي اختلاف الالفاظ الدالة عليها اذ الاشتراك في الالفاظ مع اختلاف المعاني خلاف الاصل فلا بد

من نكتة في اختياره فاجاب عن الاول بان الاستعمال في التثنية قليل فلا يعتد بالملبس الواقع فيها ولا يفتقر لقلة الاحتياج

اليها مع ان وضع الضمائر للايجاز وهذا موضع نظر لان الخطاب في المحاورة كما يكون للواحد والجمع كذلك يكون للاثنين

فلا يثبت التفاوت بينهما في القلة والكثرة وكذلك انما يكون مستقيما لو ثبت ان الخطاب في المحاورة للاثنين قليل وللواحد

والجمع كثير وهو امر مشكل واما ما ذكر في كتب النحو من كثرة التثنية فمعنى آخر وهو ان التثنية غير مختصة بعلم المذكور وبصفتها

بخلاف جمع المذكر السالم وعن الثاني بان لا التباس في الفاظ المتكلم التي اخبر بها عن نفسه معدوم فيكون المراد بالاخبار الالفاظ

المخبر بها ولذا جمع الاخبار وذلك لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال ويعلم بالصوت واما كون صوت الرجل شبيها بصوت المراة

فاقل قليلا فلا اعتداد به مع ان وضع الضمائر للايجاز ولا شك ان كون وضعها للايجاز يقتضي الاستواء في الصورتين

فينبغي ان يؤخر قوله ووضع الضمائر اه عن النكتتين قال الشارح الرضي وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمؤنث مفردا كان

او غيره لقلة الالتباس في المتكلم لان المشاهدة يكفي في الفرق هذا كلامه ولا شك ان كلام المصنف يخالفه لان يراد بالعدم

القلة وان كلام الرضي يدل على انه يمكن ان يقال انه انما شركوا في التثنية والمخاطبة لقلة الالتباس فيهما لان المشاهدة يكفي

في الفرق لا يقال ان هذا الوجه يقتضي الاكتفاء بلفظ الواحد في المتكلم لانا نقول ان الاصل اختلاف الصيغ فلا يترك مهما امكن ولا

يحتاج الى النكتة واما عدم اختلافها فيخالف للاصل فيحتاج الى النكتة فالنكتة المذكورة لاشتراك لفظ المتكلم الواحد بين

المذكر والمؤنث ولاشتراك لفظ مع الغير بين المثنى المذكر والمؤنث وبين جمعهما على ان معنى الواحد مباين للمثنى والجمع

فان قيل لم سوى بين تثنية المخاطب والمخاطبة
دون احدهما قلنا في التثنية قلة الاستعمال فان
قيل لم فرق بين الجمع المخاطب والمخاطبة في
فيه اقل الاستعمال منه قلنا لان الجمع شريف
باعتبار المعنى والفرق اصيل والاصيل
للشريف اولى واحرى ١٢ تقرير

المخاطب

مماثلة كلية بخلاف معنى المثنى معنى الجمع فلا يجعل معنى مشترك معهما في اللفظ فاختير له لفظ على حدة ويمكن ان يوجه
التساوي بان تثنية المخاطب والمخاطبة بان المتكلم مميز بالضم والمخاطب بالفتح والمخاطبة بالكسر فلا يبقى وجه مناسب لتمييزها
عن هذه الثلثة الا الالف لانه المناسب للمثنى بدون غيره واما وجه امتياز تثنية المخاطب عن تثنية المخاطبة فلا يوجد فاختير
الاشتراك بالضرورة قال الشارح وسوى صيغة المجهول من التسوية مسند الى ضمير المصدر والتأويل بتضمين التسوية معنى
الايقاع اى اوقع التسوية بينهن كما في قولهم حيل بين العير والنزوان اى اوقع الحيلولة بينهما فمن توهم انه مسند الى
ضمير مستتر فيه يرجع الى المصدر المفهوم من قرينة المقام فقد غلط غلطا واضحا مما لا يخفى على المتامل اذ التسوية لا يكون
الا بالشيئين والضمير واحد لا تعدد فيه اصلاح اللفظ وفيه تعلق وقوله الاخبارة بالكسر جمع اخبار والمذكر الغير العاقل يجمع
هذا الجمع وقيل بالفتح جمع اخبار بالفتح وهو جمع خبر فيكون الاخبارة جمع الجمع والمراد بالاخبارات الصيغ التي يخبر بها
المتكلم عن نفسها كافعل ونفعل وفعلت وفعلنا كذا قيل **قوله** فان قيل لم زيدت الميم في ضربتما الخ ولا يخفى ان الاولى
بيان حال المتكلم ثم بيان حال المخاطب ثم بيان حال المخاطبين والآن بيان المصدر لا يخلو عن خلل فالحق ما ذكره بعض
المحققين من انهم انما ضموا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع المتكلم
اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بينه وبين المتكلم وتخفيفا وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر
بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان الكسر مناسب للتانيث ولان خطاب المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم
على المؤنث مخصص بالفتح للفرق فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزاد الميم قبل الالف المثنى في تما وقبل واو الجمع في تموا لئلا يلتبس
المثنى بالمخاطب الواحد اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم المشبع ضمته وكان اعلى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة
مستثقل قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها من مخرج الواو اي شفوية ولذلك
ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يليها ضمير بها اشهر من اثباته الواو مضموما ما قبلها

وذلك

وذلك لانهم اثبتوا الضمائر وجمعوها والقصر لوضع متصلها التخفيف لم يأتوا بهوفي المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما اتوابها

في هذان واللذان والذين فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي

ضموها لاجله للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان ذلك مستثقل

في الاسم المعرب واما في المبني فقد جاء والثكان نادر لنحو هو واما ان عليهم الجمع ضميرا نحو ضربتموه وجب في الاعرف رجوع الضم

والواو ولان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف الكلمة فكان الواو لم تقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير

ايضا ولم يثبت ما فيه الميم واو التي هي ميم الجمع ساكن بعدها ضمت الميم ردا لها الى اصلها ويجوز كسرها وزيدت للمؤنث النون

مشددة ليكون بازاء الميم والواو في جمع المذكر وانما اختاروا النون لمشابهة بسبب الغنة بالميم والواو مع كون الثلثة من حروف الزيادة

واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان مفسر الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب اولى ان يكون الضماير للغيب

اخصر من ضميريهما فاستووا في المؤنثين بغاية التخفيف وهي التقدير دون ان يتلفظ بشيء فاقتصر والمثنى مذكره ومؤنثه

على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر واقتصروا على النون واحدة في مقابلة الواو اذا كانت

واحدة هذا الكلام ثم قال بعده والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة التنوين في جمع المؤنث في الضماير المنفصلة

على ما ذكرنا في المتصل سواء هذا لفظه ولا يخفى ان كلام بعض المحققين صريح في ان الميم الضمير الفاعل في الكل هو التاء واللواحق

حروف تدل على احوال المرجوع اليه والآن اشرع في شرح كلام المصنف فاقول انما زيدت الميم في ضربتما مع ان التاء والالف

كافيان في المقصود لان التاء ضمير الفاعل والالف علامة التثنية لوجهين احدهما ان الميم لو لم يزد لالتبس الف التثنية بالف الاشباع

الحاصل بمد الفتحة التي في الواحد فلا يدري انه تثنية او واحد اشبع فتحته كما اشبع الشاعر فتحة انت في قوله شعر اخوك اخو

مكاشرة وضحك وحياك الاله فكيف انتا ولو استدل بالبيت الثاني لكان انسب وهو وصدّ فالك ضامن بالرزق حتى توفى كل

المشكل نزد زندان هرچه کردند ۱۲

نفس ما ضمنتا فان الالف في انتا وضمنتا للاشباع ولا يمكن ان يدفع الالتباس بغير الميم ايضا حاصل الا ان في زيادة حروف العلة

(margin, right:) والذون م

(margin, right:) سواء م

(margin, right:) المنفصلة م

(margin, left:) ومعنى البيت ان مصاحبك ملازم التبسم والانبساط وكيف يليق باخيه وكان

مصاحبك بعد المشابهة والمحيط الا استهوا مهم بالتعجب

ومعناه انه لا يبر لا يحابيه ظلموا وفيا نسبه ۱۲ع

اشتغالا والميم اشبه بها في الغنة كما مر آنفا قال الشارح الف ضربا ايضا يلتبس بالف الاشباع فينبغي ان يزاد فيه شيء قبل تمام الكلام يرد فيه شيء

لحصول الفرق بالقرينة وهي ذكر المرجع قبل الضمير فانه ان كان واحدا كان الالف الف الاشباع نحو زيد ضربا وان كان مثنى

كان الالف الضمير نحو الزيدان ضربا بخلاف المخاطب فان المرجع غير مذكور قبله اذ لا يقال زيد ضربت والزيدان ضربتما وفيه نظر

اذ يستغنى بما ضربا بهذا الغلط اقول وفيه قلق فان القرينة غير منحصرة في ذكر المرجع بل يحتمل ان يكون القرينة المخاطب بالكلام فان

المخاطب الذي يتوجه اليه الخطاب ان كان واحدا كان الالف الف الاشباع وان كان اثنين كان الف الضمير بل هذا رفع الالتباس

لان معرفة المرجع خفاء بخلاف معرفة المخاطب لحضوره فالحق ان العلم ان كلما ذكر في كتب هذا الفن من المناسبات نكات بعد الوقوع

ظاهر وعليه مما سبق اصلا وثانيهما ان تحت ضربتما انتما مضمرة فاختيرة الميم للموافقة وهذا الوجه ان تم يدل على ادخال الميم

فيه واختصاصها بالادخال من بين الحروف بخلاف الوجه الاول فانه يدل على الاول دون الثاني ولا يخفى عليك ان الثاني

منظور فيه لان انتما ضمير منفصل غير مضمر تحت ضربتما والا لزم تعدد الفاعل وهو غير جائز فلو قال للموافقة انتما لكان له وجه

وما قيل من ان مراد المصنف بهذا القول ان انتما ضمير منفصل لضربتما لانه مستتر فيه فلا يفهم من كلام المصنف وما ذكره الفاضل

الشارح من انها مفهومة منه او ان تما كان في الاصل انتما لما عرف ان ضمير المتصل اختصر من ضمير المنفصل فبهذا الاعتبار كان

اي كلمة انتما معلومة من ضربتما ١٢

انتما ثابتا تحت ضربتما لكونهما بمعنى واحد وهذا هو المراد من كونه مضمرا تحته ففيه تامل اما اولا فلان المفهوم من تما تثنية

المخاطب لا ان كلمة انتما ولو قيل ان معنى انتما يفهم من تما لرجع الى الثاني واما ثانيا فلانه لو كان مختصرا من انتما للزم كون

التاء في انتما ضمير الفاعل كما قيل والحال ان البصريين قائلون بان الضمير في انت ان لا التاء على ان الموافقة بين ضمير

المتصل والمنفصل غير ضرورية مع ان الضمير المنفصل يحتاج الى وجه ادخال الميم ايضا كالمتصل فلا وجه لطلب موافقته له

الا ان اوجد في انتما وجه لادخال الميم دون ضربتما قيل زادوا الميم فرقا بين المخاطبين والمخاطبتين وبين الغائبين وضموا

ما قبلها لان الميم شفوية كالواو فيناسبها فتامل **قوله** وادخلت الميم في انتما لقرب الميم الى التاء في المخرج والمصنف لما احاله

الضم ح

ادخال

ادخال الميم في ضربتما الى ادخاله في انتما سأل السائل وقال انه لم ادخلت الميم في انتما حتى يتم الكلام فعلى هذا ظهر ضعف ما ذكره

الشارح من ان قوله ادخلت الميم في انتما الخ انما ذكر تعليما للمبتدي وتنبيها له لانه من طريق البحث بمعزل انتهى وانما كان

الميم قريبا من التاء في المخرج لان الميم شفوية والتاء من طرف اللسان واصول الثنايا ومعلوم ان بينهما قربا واضحا ولا يخفى

ان هذا الوجه لا يدل على ادخال الميم فيه بل على اختصاصه به من بين الحروف فالسائل عن الاول دون الثاني على ان هذا الوجه جار

في ضربتما ايضا فلا وجه لحمله على انتما وتوجيه انتما به فالوجه ان يقال انما دخلت الميم في انتما لئلا يلتبس بالف الاشباع كما في انتو كر

اخو مكاشرة الخ **قوله** وقيل تبعا لهما ولا شك ان انتما ضمير المخاطبين وهما ضمير الغائبين والمتابعة بينهما غير ضرورية مع ان هما

غير محتاج اليه لان الميم فيه بدل من الواو كما سيجيء في بحث الضمائر فتامل فزيدة الميم في ضربتما ليكون تثنية المخاطب والغائب

على طريق واحد وان كان الميم في الاصل فيهما اصلية وفي ضربتما زائدة **قوله** وضمت التاء في ضربتما وضربتم الخ ولا يخفى

ان المناسب الابتداء بالمتكلم ثم بالمخاطب ثم بغيرهما كما مر وان الاولى ادخال المتكلم الواحد في هذه الثلثة بان يقال ضمت التاء

في ضربت وضربتما وضربتم وضربتن لانها ضمير الفاعل والفاعل يكون مرفوعا ورفع الضمير لكونه مبنيا غير متصور فاعطى الضم

لكونه مناسبا لحركة الفاعل التي هي الرفع وانما فتحت في الواحد المخاطب ولم يضم مع ان التاء فيه ضمير الفاعل خوفا من الا

فان قيل لم عينت الفتحة في المخاطب والكسرة في المخاطبة مع انه لو عكس بان الكسرة للمخاطب والفتحة للمخاطبة

لتباس المخاطب بالمتكلم ولم يعكس لان المتكلم قوي لصدور الكلام منه والضم ايضا قوي فاعطاء القوي للقوي اولى

وانما كسرة في المخاطبة فرقا بين المخاطب والمخاطبة او لضرورة او لمناسبة التانيث لكونها جزءا من الياء التي هي علامة

اي الكسرة ١٢

للمونث نحو هذي وتفربين ولذا لم يعكس الامر لالتباس في التثنية لان صيغتها مغايرة لصيغة المتكلم فصح نفي جنس

الالتباس وبهذا تبين ضعف ما ذكره الشارح من قوله ولا يقال قد تيتم عن اعطاء الضم لتاء ضربت للالتباس وقد وقعتم فيما ابيتم

حيث ضممتم تاء ضربتما مع ان الالتباس يلزم فيه ايضا لا محالة لانا نقول لا التباس في التثنية اي التباسا ملتفتا اليه وقد بينا

ضممتم

ان الالتباس في التثنية ليس بملتفت اليه فلا يرد فعلى هذا يصح نفي الالتباس في التثنية او نقول يمكن ان يقال فتحها في الواحد المخاطب احترازا

فان قيل لم عينت الفتحة للمخاطب والكسرة للمخاطبة فيندفع الالتباس ايضا قلنا الفتحة اولى للمخاطب والكسرة اولى للمخاطبة لان المذكر اصل والمونث فرع والفتحة خفيفة والكسرة ثقيلة واعطاء الخفيف للاصل اولى من العكس ١٢

سعد الدين

[illegible]

[illegible]

عن اللبس بالمتكلم الواحد وضمنا في تثنية لانه

بهم الالتباس في التثنية بين المتكلم والمخاطب لان المتكلم الواحد وضمنا في تثنية يبني بصيغة على حدة ولا يبقى التاء المضمومة حتى يتخالج وهم الالتباس وعلم بهذا ان النفي في قوله ولا التباس يحتمل ان يكون راجعا الى نفي الالتباس بتثنية المخاطب بتثنية المخاطبة ويحتمل ان يكون راجعا الى نفسه مع تثنية المتكلم كما سبق الى الافهام انتهى وجه الضعف غير مخفي على المحصل ولا يخفى عليك ان المراد بالالتباس في التثنية ان كان التباس تثنية المخاطب بتثنية المخاطبة فلا معنى لنفيه لان هذا الالتباس واقع لكنه لا يعتد به كما مر ولانه لا كلام فيه بل الكلام في الالتباس بالمتكلم وان كان المراد بتثنية المخاطب بالمتكلم الواحد او بتثنية المتكلم فلا معنى لنفيه ايضا لان العاقل لا ينبغي الا ما هو متصور ولا شك انه لا يتصور التباس ضربتما بضربت او ضربنا حتى يحتاج الى نفيه فالصواب تركه قوله ولا التباس في التثنية **قوله** وقيل اتباعا للميم اي ضمت التاء في الكلمات الثلثة المذكورة اتباعا للميم لانها شفوية كالواو والضم ايضا شفوي فجعل حركة ما قبلها وهو التاء من جنسها اي من جنس الميم موافقا لها وهو الضم الشفوي كما جعل حركة الباء في ضربوا من جنس الواو فوضع المظهر موضع المضمر في الموضعين ولا يخفى ان هذا يستقيم في الاولين واما في الثالث فلا فانه لا ميم فيه الا ان يقال انه نظر الى ان اصله ضربتمي فتامل وان ما ذكر من المناسبة المرعية لا من العلل الموجبة فلا يرد عليه ما عليهما وفيهما واليهما على ان المناسب ههنا الضم ايضا لكن اليا تقتضي الكسر والاولى ان يقال انما ضمت في هذه المثلثة لان الضم مناسب لحركة الفاعل والتاء ضميره وانما ترك هذه المناسبة في المخاطب والمخاطبة خوفا من الالتباس **قوله** فان قيل لم زيدت الميم في ضربتم حتى يطرد بتثنية في زيادة الميم لما فيهما من الدلالة على اكثر من فرد واحد يعني ان المط في هذه الزيادة هو طلب الاطراد والموافقة بين التثنية والجمع امر مطلوب عندهم والاولى ان يقال انما زيدت الميم لئلا يلتبس بالمتكلم الواحد المشبع ضمته لانه لو لم يزد لقيل ضربتو كما مر وقيل معنى الكلام انما زيدت في ضربتم حتى يطرد بتثنية اي يجري على سنن جريان التثنية في حق ترتب الحكم على العلة يعني كما ان الميم زيدت في التثنية خوفا من الالتباس بالالف الاشباع كذلك زيدت الميم في ضربتم خوفا من الالتباس توضيحه ان الميم لو لم تزد في ضربتم لا يخلو من ان يثبت واو الجمع فيه او لا فعلى الاول التبس بالمتكلم الواحد عند اشباع تائه وعلى الثاني وهو الظ فان الفتح تاء التبس بواحده وان الضم

والموافقة م

التبس

التبس بالمتكلم الواحد المشابه لفظه ولا يخفى ان هذا المعنى بعيد عن العبارة على ان الترديد على تقدير عدم الزيادة بين ثبوت الواو

وعدمه وبين فتح التاء وضمه قبيح جدا لان ثبوت الواو لكونه جمعا متعين كما مر وقيل وفرقوا بين الجمع المذكر الغائب وبين

الجمع المؤنث الغائبة باختصاص جمع المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس لان الواو هنا اقوى من النون لانها من حروف

المد واللين وهي بالزيادة اولى والمذكر مقدم وكذا فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها

الواو التي هي علامة له في الغيبة واختصاص المؤنث بالنون كما في جمع المؤنث الغائبة **قوله** وضمير الجمع فيه محذوف

اي في ضربتم وهو الواو مناقض لما تقرر فيما سبق وهو ان ضمير الفاعل التاء واللواحق حروف دالة على احوال المرجع اليه

الا ان يقال ان المضاف محذوف اي وميز ضمير الجمع محذوف وقال الشارح لانه انما سمي الواو ضمير الجمع تجوز التشبيهاله بالضمير

لانه جزؤه ولانه اراد به العلامة وهم يسمون العلامة ضميرا مجازا هذا لفظه وفيه تامل وانما حذف الواو فيه لما ذكره بعض

المحققين من انهم لما شنوا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع متصلها التخفيف الحقوا بمثنى المثنى والمجموع بعد الالف والواو

كما الحقوا بهما في هذان واللذان والذين وقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل جدا فحذفوا الواو واسكنوا

الميم التي ضموها لاجله للامن من الالتباس بالمثنى بثبوت الالف فيه دون الجمع هذا كلامه لان ذكره المضروع من ان

الميم بمنزلة الاسم لان ضابطة ابدال الواو ياء والضمة كسرة مختصة بالاسم المعرب المتمكن الذي آخره واو لا يكون

في معرض التغير كالنو ولا مدغما كمدعو وما قبلها ضمة وان صار ذلك المتمكن مبنيا بسبب عارض كما بنداء كيا نمي فهذا تبين

ان الواو لا يحذف في مطلق الاسم فضلا عن ان يكون بمنزلة الاسم فتامل **قوله** لان الميم بمنزلة الاسم قال الشارح

لكونه جزء من الاسم ولانه لما اكتنفها حرفان كان بمنزلة الاسم المتمكن في البناء على التقدير الصالح وهو الثلثة فعلى الاول

يكون قوله الا هو مستثنى متصلا وعلى الثاني يكون منقطعا انتهى وفيه قلق فان هو ليس جزء من الاسم ولا متمكنا فلا

يكون متصلا على التقديرين بل منقطعا كما لا يخفى **قوله** ولا يوجد في آخر الاسم واو ما قبلها مضموم قال الشارح الفاضل فاذا

واما ضربهم وضربكم وعليهم وبهم فالاصل فيها الحاق الواو والياء في الوصل بدليل ثبوت الالف في التثنية نحو ضربكما وضربهما وعليهما وبهما فاذا وقفت فليس الا السكون الميم وحذف الواو والياء لانهما زيدتا في الوصل كثير نحو ضربكم زيد وضربهم عمرو ١٢ جاربردي

[illegible]

قوله ولا يوجد في كلامهم اسم في آخره واو مضموم ما قبلها [illegible]

ان الاعلال والتخفيف [illegible]

وجد الواو على هذه الصفة ينظر الى ان الاسم متمكنا تبدل الواو ياء والضمة كسرة ان كانت في الجمع وقولنا هذا يخرج نحو مدعو وان

كان اسما غير متمكن يحذف الياء واكتفاء بالضمة الا هو نادر انتهى لفظه وفيه نظر فانه يستلزم كون هذا القاعدة في الجمع دون المفرد وهو

منقوض بما ذكره النجاة في بحث الترخيم في قولنا يا ثمي ولان المراد بالواو الواو الغير المدغمة فخرج نحو مدعو ولان التفصيل الذي ذكره

في المتمكن وغيره غير معهود في كلامهم فلا بد من مثال اسم غير متمكن حذف واوه واكتفى بضمة ما قبلها واما ضربتم فليس باسم ولا منزلا

منزلة الاسم لكونه مركبا تاما خبريا مفيدا فلا معنى لتنزيله منزلة الاسم على انهم لم يكتف فيه بضم ما قبلها بل اسكن الميم ولا يخفى عليك

ان المص جعل قوله ولا يوجد في الآخر الاسم اه مقدمة ثانية من الدليل مع انها لا دخل لها فيه لانه عبارة القوم ومرادهم كما مر انه

لا يوجد في كلام العرب في آخر الاسم المتمكن واو غير مدغمة ولا في معرض التغير وما قبلها مضموم وان صار بسبب عارض في الذاهبين

كيا ثمي فلا يحذف من هو ولا من الو ولا من مدعو ولا يدعو ويغزو ولكونه فعلا والواو فيه وان كان معقب الاعراب الا ان اعرابه ليس

لكونه في معرض التغير ١٢

باصيل كذا ذكره الشيخ الرضي في باب الترخيم فهذه المقدمة بهذا المعنى لا مساس لها مع المقدمة الاولى وهي قوله لان الميم بمنزلة الاسم

فالصواب ما ذكره بعض المحققين **قوله** ومن ثم اي من اجل انه لا يوجد في آخر الاسم المتمكن واو وما قبلها مضموم يقال في جمع دلو

ادل بحذف الواو وابدال الضمة كسرة وفي بعض النسخ يقال في جمع دلو دلي وادل ولا شك ان المراد بكون ما قبلها مضموما سواء

كان متصلا بها او منفصلا عنها بواو ساكنة كمعصي وان هذا التفريع صحيح في نفسه لكنه لا دخل له فيما نحن فيه **قوله** بخلاف ضربوا لان

باوه ليس بمنزلة الاسم قال الش لانه جزء الفعل فلا يصير معه بمنزلة الاسم انتهى هذا بالنظر الى كلام المص واما بالنظر الى الواقع

فالاولى ان يقم بانه ليس باسم **قوله** وبخلاف ضربتموه لان الواو قد خرج من الطرف بسبب الضمير كما في النعظاية اي كما خرج الياء

وهي نوع من الوزغة

من الطرف بسبب التاء فيها واذا خرج من الطرف لا يكون في الآخر فلا يستثقل حسا فلا يحذف فالجار والمجرور صفة مصدر محذوف

الى الواو في ضربتموه خرج من الطرف بسبب الضمير جزءا مثل خروج الياء عن الطرف بسبب لحوق التاء في عظاية فلم تبدل همزة

قوله فان قيل لم شدد نون ضربان دون ضربن مع ان كلا منهما صيغة جمع المؤنث قال الش مع ان كلا منهما علامة

الالم يليها ضمير اسم لشتل واو مضموم ١٢

بجمع المؤنث

خروج

لجمع المؤنث هذا كلامه ولا شك ان ضمير الفاعل في ضربتن هو التاء والنون علامة لجمع المؤنث والنون في ضربن ضمير الفاعل

جمع المؤنث متأمل قوله قلنا لان اصله اي اصل ضربتن ضربتمن بالتاء والنون فالاولى ضمير للفاعل المخاطب والثانية

لاطراد الجمع بالتثنية والثالثة علامة لجمع المؤنث فادغم الميم بعد ابدالها بالنون في النون لقرب الميم من النون في المخرج

لان مخرج الميم الشفة والنون طرف اللسان فبينهما قرب لا محالة ومن ثم اي من اجل ان الميم قريب من النون في المخرج تبدل

الميم من النون الساكنة التي قبل الباء كما في عمبر اصله عنبر وفي الشافية وتقلب النون الساكنة ميما اذا كانت قبل الباء ولا

يخفى عليك انه لا وجه لاتيان الميم في ضربتن واما ما ذكر من الاطراد والتوافق فانما يستقيم لو ابقي الميم على حالها ليحصل

التوافق صورة واما اذا ادغم بعد ابدالها بها فلا معنى للاطراد لانه لا يحصل التوافق والمراد من الاطراد هو التوافق

الصوري فلا وجه لكون اصله ضربتمن فالصواب ما ذكر بعض المحققين من انه اتي بالنون المشددة لكونها مقابلة الميم والواو

في جمع المذكر واختير النون الواحدة في جمع المؤنث الغائبة لكونها في مقابلة الواو في جمع المذكر قوله وقيل اصله اي اصل

ضربتن بالتشديد ضربتن بالتخفيف ولا شك انه لا دليل يدل على اصله كذلك وانما اعتبار بناء الوحدة لا يقتضي ذلك فاريد ان

يكون ما قبل النون ساكن ليطرد وهذا النون ايضا لجمع المؤنث الا وهي نون ضربن ويضربن واضربن قال الشارح في تغيير قوله

هذا النون اي نون الضمير هذا اللفظ وفيه نظر فان هذا النون ليس بضمير حتى يكون نون الضمير بل الضمير فيه هو التاء والنون علامة

جمع المؤنث ولا يذهب عليك ان نون ضربن ويضربن واضربن نون الضمير والنون ضربتن ليست بضمير بل علامة لجمع المؤنث

بل الضمير فيه هو التاء فلا معنى لهذا الاطراد وانما يحسن ان لو كان النون ناقة من واو واحد اللهم الا ان يقال ان النون في ضربن

واخواته وان كان نون الضمير الا انها علامة لجمع المؤنث ايضا فحسن ذلك قوله ولا يمكن اسكان تاء الخطاب التي قبلها ساكن

لاجتماع الساكنين اي اللام والتاء ولان اسكان اللام والتاء لاجل التحامي عن التوالي المذكور وهو يحصل باسكان التاء

ايضا لكنه صار اصلا موصلا مهدا سواء كان لزم التوالي او لا فلا يترك بان يسكن التاء للتحامي المذكور مع حصول ذلك الاطراد

جواب سوال مقدر تقريره ان اللام انما يسكن تحاميا عن توالي الحركات الخمس فيما هو كالكلمة الواحدة فاذا اسكن التاء ارتفع ذلك الداعي فلم لا يعود اللام الى اصله وهو بناؤه على الفتح فلا يلزم اجتماع الساكنين وتقرير الجواب ان الداعي الى اسكان اللام وان كان ما ذكرتم لكن لما وجد هذا الداعي في بعض الامثلة لا محالة وذلك عن اتصال الضمير المرفوع البارز صار اسكان اللام عنده اصلا موصلا سواء كان اللزوم التوالي او لا فيه

منه سلمه

الضم والاطراد بقربن وضربت وغيرهما فلو اسكن التاء ليطرد بجميع نوناة النساء ولزم التقاء الساكنين **قوله** ولا يمكن حذفهما
اي التاء لانها علامة والعلامة لا تحذف عند عدم القرينة الدالة على المحذوف دفع لما يتوهم من انه اذا اجتمع الساكنان اي اللام
والتاء عند اسكانه ينبغي ان يحذف احدهما والتاء اولى بالحذف لكونها زائدة فقال ولا يمكن حذفهما اه وانما قلنا عند عدم القرينة
لان عند وجودها يجوز حذف الضمير نحو اضربوا القوم وههنا بحث وهو انه يفهم من كلام المصنف ان قاعدة الحذف عند اجتماع الساكنين
موجودة فيما نحن فيه وليس الامر كذلك فان الحذف انما يجوز اذا كان الاول منهما حرف مد لوجود الدليل نحو قاتلوا المشركين واما اذا لم
يكن الاول منهما حرف مد نحو اذهب ابن اذهب حركة الاول ولا يحذف لعدم الدليل عليه صرح بذلك الشيخ ابن الحاجب في الشافية
حيث قال فيها التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقا وفي المدغم قبله لين في كلمة نحو خويصة فان كان غير ذلك واولهما مدة
حذفت نحو خف فان لم يكن مدة حرك نحو اذهب ابن هذا كلامه ولا شك ان مدار الحذف والتحريك على وجود الدليل على المحذوف
وعدمه وان كلامه صريح في ان قاعدة الحذف فيما نحن فيه غير موجودة وبما ذكرنا تبين ضعف ما ذكره الشارح مع ان ما ذكره
ابن الحاجب محمول على ما اذا امكن التحريك واما اذا لم يكن فلا وما نحن بصدده كذلك اذ لو حرك اللام يلزم ابطال الغرض الفرق ضربت
وضربن ولو حرك التاء يعود على موضعه بالنقض فاذا تعذر التحريك ولزم اجتماع الساكنين فبالضرورة يتعين الحذف وان
خرج عن الضابطة المذكورة للان هذا القدر يتلقاه العقول بالقبول هذا الغلط ويمكن ان يتم انه وقع لما عسى ان يتوهم انه ينبغي
ان يحذف التاء لاجل اجتماع الساكنين حتى يرد ذلك لا لاجل ان يكون مطردا موافقا لجميع نوناة النساء في كون قبلها ساكن
فان الياء التي قبل التاء ساكن وتحقيق هذا التقرير يتركه المصنف ذكر عدم حذف الساكن الاول وهو اللام هكذا في الشرح فتأمل
قوله فادخل النون الساكنة ليطرد بجميع نوناة النساء وانما خصت النون بالزيادة لهذا الغرض لقرب التاء من النون
ثم ادغمت لوجود ولا شك انه لا معنى لكون النون قريبا من النون لانه جنس النون لا قريب منه وان كون احدهما ساكنا
والآخر متحركا او كون احدهما اصليا والآخر زائدا لا يخرجهما عن الجنسية والصواب ان يقول لتجانسهما وانه وضع

موضع

موضع المضمر فلابد له من نكتة وبهذا ظهر فساد ما قال الشارح من انه اطلق اسم القرب واراد به التجانس او نقول النون الساكنة التي من الخيشوم قريبة من مخرج النون المتحركة التي من طرف اللسان هذا الغلط ومن البين ان اطلاق القرب واراده التجانس مجاز فلابد له من قرينة مانعة عن ارادة الحقيقة وفساد المعنى لا يدل عليه وان مخرج النون المتحركة والساكنة واحد والالزم كون كل حرف كذلك واللازم فاسد والملزوم مثله **قوله** فان قيل لم زيدت التاء المضمومة في المتكلم الواحد نحو ضربت تتمنا زيدة علامة للمتكلم اي يدل على ان فاعل هذا الفعل المتكلم كذا في الشروح ولا يخفى ان هذه الدلالة لا تخلو عن مناقشة فتامل وانما خصت التاء الموجوده في اخواته من صيغ المخاطب والتحته انا مضمر فهو قوله تحته ظرف لقوله مضمر وقد ذكر ما يرد عليه فلا نعيده ولا يخفى انه لا يراد بالاضمار ههنا ان انا او نحن مضمر تحت الفعل فانهما ليسا بمضمرين تحته فان فاعله ضمير متصل به بل هما ضميران منفصلان له بل يراد به ان ضميره المنفصل انا ولا يمكن الزيادة منه فاختيرت التاء الموجوده في اخواته واما كون عبارة المصنف دالة عليه اولا فمناقشة في العبارة فبهذا تبين فساد ما اورده الشارح على المصنف بان زيادة التاء متقدمة او اضمار او ايا ما كان فالكلام لا يخلو عن قلق فانه ان اراد ان زيادة التاء متقدمة على الاضمار فهو فساد فاسد يدل كلام المصنف الدال على تاخر التاء عنه على فساده وان اراد ان الاضمار متقدم فهو فاسد فان الاضمار مع زيادة في زمان واحد لا قبلها ولا بعدها هذا الغلط على ان المتقدم على تقدير التعبية ايضا حاصل فتدبر **قوله** ولا يمكن الزيادة من حروف لللالتباس من دفع لما يتوهم من انه لما كان تحته انا مضمر ينبغي ان يزاد حرف من حروف انا قال نعم ان القياس كذلك لكنه انما عدل عنه لانه لا يمكن الزيادة منها والالزم الالتباس بتثنية الغائب في زيادة الالف والهمزة كذلك في الصورة وبجمع المؤنث في زيادة النون ولو زيدت الالف لرفع هذا الالتباس لزم الالتباس بالمتكلم مع الغير فبالضرورة زيدت التاء فيه فان قيل وان كان الالتباس صورة لكن فيه موافقة الاخواة واما في زيادة غيرها فالالتباس صورة مع مخالفة الاخواة ولا يخفى ان الحروف في انا ثلثة حالة الوقف وان كانت اثنين وغيرها في التلفظ لانها ثلاثة في الكتابة فتح يستقيم قوله من حروف **قوله** فاختيرت التاء الموجوده في اخواته وهي صيغ المخاطب

او بين المتكلم والمخاطب طلب تناسب في الوضوح وعدم الاختفاء الى كتبق ولو اكتفى به وطوى ذكر قوله لان نحنا اه من البيان لكان
اصوب واعترض عليه بان الالتباس الصوري الكائن مانعا عن الزيادة ينبغي ان لا يزاد التا ولانه يلزم الالتباس صورة بالمخاطب
والمتكلم ممكن مانعا عنها ينبغي ان يزاد الهمزة ايضا لانه يلزم الالتباس صورة لا حقيقة لان الالف فيها ساكن والهمزة فيما نحن فيه
متحركة على ان انا نحنه مضمر واجيب بان في زيادة التا وموافقة الاخوات لا في زيادة الهمزة على ان انا غير مضمر تحته كما مر كما لا يخفى
قوله فان قيل لم زيدة النون في ضربنا لانه مرادف نحن الذي هو ضمير منفصل للمتكلم مع الغير فاخذ منه النون ثم زيدة الالف لئلا
يلتبس بجمع المؤنث الغائب قوله قلنا لان نحنه نحن مقدر فاخذ منه النون وقد عرفت ما فيه النساء مع الوجه ما تقدم انفا قوله
وتدخل المضمرات في الماضي واخواته هذا ايضا بيان حال من احوال الماضي بالقياس الى الضمائر المنفصلة والمستترة فيه
وما سبق حال منها بالنظر الى الضمائر المتصلة البارزة وتقسيم المضمر وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غائب تقدم ذكره وبيان
للمواضع التي يستتر فيها الضمير المرفوع المتصل من الماضي والمضارع والصفة وبالجملة انه قصد استيفاء جميع المباحث المتعلقة
بالضمير مطلقا سواء كان في الماضي او المضارع او غيرهما من الصفة لئلا يحتاج الى بيانه في بحث المضارع وغيره قوله لانها في اصل
ثلثة مرفوع ومنصوب ومجرور لانها قايمة مقام الاسم الظاهر وهو يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا وهذا التقسيم متفق عليه
فيما بين النحوي والصرفي وفيه اشارة الى ضعف ما قيل من ان المرفوع وغيره مختص بالمعرب قوله ثم يصير كل واحد منها اي من
الضمائر الثلثة اثنين نظرا الى اتصاله وانفصاله اي اتصال كل واحد منها وانفصاله فالمتصل غير المستقل في التلفظ به كتا ضربت
مثلا فانه لا يتلفظ به بدون ما يتصل به والمنفصل المستقل في التلفظ به كهو ولا يخفى ان نظرا مفعول له لقوله يصير فلا يتحد فاعلهما
فلا يوجد شرط تقدير اللام اللهم الا ان يقال انه مبني على قول من لم يشترط اتحاد الفاعل فالصواب ان يقال ان المراد حكم
بصيرورة كل واحد منها اثنين نظرا الى كذا فالنظر مفعول له لقوله حكم او قيل بكذا فاتحد فاعلهما فاندفع الاشكال وبهذا
ينحل الشبهة في كثير من المواد قوله فاضرب اثنين في ثلثة حتى يصير ستة ولا شك انه يصير كل واحد من المضروب مثل المضروب فيه

وبالعكس

وبالعكس فضمير تصير راجع الى الثلثة او الاثنين وعلى كل تقدير لا بد من تاويل كلو احد من الثلثة تصير ستة بعد الضرب

وكذا كلو احد من الاثنين يصير ستة بعده قوله ثم اخرج المجرور راه امر من الاخراج يعني لا يلزم تقديم المجرور على الجار

لان الضمير اذا كان منفصلا جاز تقديمه على عامله كقولك اياك ضربت فالضمير المجرور اذا جاز انفصاله جاز تقديمه على عامله

فيلزم تقديم المجرور على الجار فتدبر قوله واكتفى بخمسة في الغيبة باشتراك التثنية لقلة استعمالها في الضمير الذي هو الالف لان ضمير

وجه التدبر ان جواز الانفصال لا يستلزم جواز التقديم لاحتمال ان يكون ههنا مانع الاخر بان المفعول ... ضربت زيدا جاز

كليهما الالف فلا يرد ما قيل ان تثنية المذكر في الغيبة تجيء على وزن فعلا وتثنية المؤنث على وزن فعلتا فافترقا من حيث

ان الالف في تثنية المؤنث ليس الا مع التاء والمذكر بدونها فافترقا وكذا في المخاطب والمخاطبة اكتفى بخمسة باشتراك التثنية

لقلة استعمالها وقد عرفت ما فيه من ان الحكم بالقلة غير مستقيم على ان الاكتفاء بخمسة في المخاطب وباثنين في الحكاية معلوم

مما سبق من قوله فان قيل لم سوى بين التثنية المخاطب والمخاطبة وبين الاخبار اة او لا معنى لتسوية الاشتراك التثنية واشتراك

صيغ الحكاية قوله لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال فلا التباس عند الرؤية ويعلم بالصوت انه اي المتكلم مذكر او مؤنث

ان لم يكن مرئيا لان صوت المذكر ممتاز عن صوت المؤنث فلا التباس واما كون صوت المذكر شبيها بصوت المؤنث او بالعكس

فاتحل قليلا يعتد به قوله فبقي لك اثنا عشر نوعا وذلك لان للغائب في الماضي خمسة لاختلاف المعنى في الغائب والغائبة واتحاد

ضمير الغائبين والغائبتين صورة وللمخاطب ايضا خمسة لاتحاد ضمير المخاطبين صورة ايضا وللمتكلم اثنين والمجموع اثنا عشر

هكذا الحال في المضارع والامر وفيه ان ذلك مستقيم في الماضي واما في المضارع والامر فلا لاتحاد ضمير الغائبين والغائبتين

والمخاطبين والمخاطبتين صورة فيهما وهو الالف فيكون لكل منهما احد عشر لا اثنا عشر وقال بعض الصرفيين ان الضمائر

المتصلة اربعة عشر معنى واثنا عشر صورة وههنا موضع تامل وذلك لان المعنى المشترك فيه لو كان معتبرا فلا معنى لعدم

الالتفات الى معاني المتكلم وان لم يكن معتبرا فلا يلزم كون الضمائر اربعة عشر معنى بل انتقص منهما فتامل فاذا صار قسما

واحدا من تلك الخمسة اثني عشر نوعا فيصير كلو احد من الاربعة الباقية مثل ذلك الواحد قوله اثنا عشر للمرفوع المتصل نحو ضرب

لان كلو احد ۲

مع انه لا يجوز تقديمه في نحو عجبني ان ضربت زيدا مع انه في كلام ... الصورتين ... ظ ... لان بقوله نكتة بعد الوقوع ۱۲ منه رح

المخاطب ۲

... اللام ... ان ... الحرف ... الاسم ... ۱۲ رح

والمخاطبين ۲

وههنا اصل لا بد من معرفته وهو ان الفعل لا يتبع التثنية والجمع ... الضمير ... واذا يكون ... احد عشر وهي قسمان احدهما ساكن والاخر متحرك ... ثلثة وهي الواو والياء والالف والمتحرك ثمانية ... الضمة والتاء المفتوحة والتاء المكسورة والنون مع الفعل ... والنون المفتوحة ... مخصوصة بالفعل ... الباقية مشتركة بين الافعال ... يعني اول المضارع عن الهمزة والنون والتاء والياء واخره اذا لحقه الالف عن نون مكسورة والواو والياء عن نون مفتوحة حال رفعه ... ۱۲

المرجع

الى ضربا في الغائب والغائبة مستتر وفي غيرهما بارز وفي الغائبين والغائبتين الالف وفي الغائبات النون وغيرهما التاء والواو حقها

بها حروف تدل على احوال المرجع اليه سوى المتكلم مع الغير فان فيه النون وزيادة الالف لرفع الالتباس كما مر **قوله** نحو هو ضرب

الى نحن ضربنا الخ وقد يبدل الهمزة انا ها وقد يسكن نونه في الوصل ويوقف عليه بالالف لئلا يلتبس بان الحرفية ولذا يكتب بالالف

دائما وقد يبين فتحة النون في الوقف بهاء ساكنة نحو انه وقد يوقف على نونها باسكان نحو ان وبنو تميم يثبتون الفهما في الاصل

ايضا ولهذا زعم الكوفيون ان الالف من اصل الكلمة والتحريك في نحن للساكنين والضم للتقوية او لكونه مناسبا لحركة الفاعل او لكونه

دليلا على الجمع الذي حقه الواو وقال الشيخ الرضي والضمير في انت الى انتن عند البصريين ان اصله انا فكان انا عندهم ضمير صالح لضمير

المخاطبين والمتكلم ومذهب الفراء ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة

متصلة فلما ارادوا انفصالها وزعموها بان يستقل لفظا كما هو مذهب الكوفية وابن كيسان في اياك واخواته وهو ان كان المتصرفة

كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير منفصلة فجعلوا انا عمادا لها فالضمائر هي التي تلي لم يا وانا عماد لها وانا اري هذا القول

البعيد من الصواب في الموضعين **قوله** الاصل في هو ان تقول هو هو اهو و اما قال الشيخ الرضي وقال في الغائب هو وهما وهم

وهي وهما وهن فالواو والياء في هو وهي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل

التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا يتحرك ايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة وانما حركة للواو

والياء لتصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى يصح كونها ضميرا منفصلا او الحركة لكنها كانهما للاشباع على ما ظن الكوفيين الا ترى انك اذا

اردت عدم استقلالها اسكنت الواو والياء انهو وبهي ويمكن قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هو ما وهيما وهوم وهين

فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل

سواء فهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها والمفتاح الا في الالف والواو والنون هذا كلامه ويفهم من كلام الرضي انه

وهو قوله على ما ذكرنا في المتصل سواء ١٢ منه

انما زيدت الميم في هما لئلا يلتبس الف الاشباع دواد وداوه وانما حذف الواو في هم لان كون الواو في آخر الجمع وكون ما قبلها

وكان

مضموم

مضموم ثقيل خصوصاً كما مر في ضربتم وانما زيدت النون في هن لانهما في مقابلة الميم والواو في هم اذ اصله هموا فكانما زيدة الميم

في انتما وانتم لئلا يلتبس الاول بالف الاشباع والاخر بواوه وانما حذف الواو في انتم لما مر آنفاً وانما زيدة النون تاة في انتن لانها في

مقابلة الميم والواو في انتم اذ اصله انتموا فليتامل والله اعلم بالصواب **قوله** ولكن جعل الواو ميماً في الجمع لاتحاد مخرجهما

وجه التامل ظاهر على من له ادنى تامل فيما سبق ١٢ منه

وهو الشفة واجتماع الواوين فصار هموا ثم حذفت الواو كما مر في ضربتموا وقد عرفت ما فيه وحكمت وهو هما عليه اي

على الجمع وهو هموا في ابدال الواو ميماً ولا يخفى انه جعل اتحاد المخرج واجتماع الواوين نكتة واحدة ولذا احتاج الى الحمل ولا بعد

ان يجعل كل واحد منهما نكتة على حدة فعلى هذا لا يحتاج الى الحمل لان الثاني وان لم يوجد فيه لكن الاول موجود فيه ويمكن ان يكون

الباعث على هذا الجعل الالتباس كما مر **قوله** وقيل فقد فروا في التثنية من الواو الى الميم بان جعل الواو ميماً حتى لا يقع الفتحة على الواو

الضعيف بل على الميم القوي وذلك لان حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة ولا شك ان هذا انما يقتضي جعل الواو ميماً بل جعله حرفاً قوياً وانما

خصت الميم لانه قريب منه في المخرج **قوله** وادخل الميم في انتما كما ذكر في ضربتما من انه يلزم الالتباس بالف الاشباع وحمل الجمع اي انتم

عليه اي على التثنية في زيادة الميم ويفهم من الرضي انه انما زيدة الميم في انتم لئلا يلتبس واو الجمع بواو الاشباع **قوله** وقيل ادخل

الميم في ضربتما لانه ادخل في انتما الخ قد مر على ان هذا الكلام انما يصح لو لم يوجد وجه آخر لادخال الميم في ضربتما وانما **قوله**

لاجتماع الواوين معنى ههنا اي في الجمع صريح في ان اجتماع الواوين نكتة مستقلة **قوله** ولا يحذف واو هو لقلة حروفه من القدر

الصالح وهو الحروف الثلثة ولا شك ان قاعدة الحذف لا يوجد في هو والكلام صريح في انه لو لم يكن حروفه قليلة من القدر الصالح

لحذف وليس الامر كذلك قال الشيخ الرضي واما لفظ هو فغير متمكن بهذا الفظه وهو صريح في ان عدم حذف الواو لعدم كونه متمكناً

لا لقلة من القدر الصالح فهذا يندفع اعتراض الشيخ به وهو انه لو لم يحذف الواو في قوله تعالى هو العزيز الحكيم مع حصول كثرة الحروف

بالمعانقة فلا يحتاج الى الجواب بانه لم يحذف لئلا يلتبس بلام الابتدا وعلى ان المراد بالحذف جوازه لا وجوبه فتدبر **قوله** ويحذف

اي واو هو اذا اتعانق بشيء آخر لحصول كثرة الحروف بالمعانقة والاتصال على وقوع الواو على الطرف ولا يخفى انه انما يستقيم

اعلم ان حذف الواو ... [illegible]

فان قيل لم لم يحذف الواو من قوله تعالى هو العزيز الحكيم مع حصول كثرة الحروف بالمعانقة قلنا حتى لا يلتبس بلام الابتدا ... لان جزء من ... ولام الابتدا ليس جزء من المدخول ... المجرور ... كثرة الحروف بالمعانقة ١٢ ش ع

ان لو كان المتصل بالجار في له وفيه هو هو وكان مختصر اعنه والا فلا على ان قاعدة الحذف غير موجودة فيه كما مر غير مرة فتامل

فبهذا تبين ان حذف الواو والياء ليس لتلك القاعدة فالحق ما اختاره الشيخ الرضي من انهم ارادوا وضع المتصل الغائب من هذا

القسم اختصر والمجرور منه من المرفوع المنفصل الغائب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي وقلبوا ياء هي الفا فصار ها الا ان

ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلب واوه ياء نحو بهي لما سنذكره فحافوا التباس المؤنث بالمذكر بهذا فابقي الياء في المذكر وابدل

الالف في المؤنث فيتم في الاول بهي وفي الثانية بها فاتفق وبفهم من الرضي ان الضمير المتصل في ليا جاري علامة ولم

وعلامه ماه مختصر من الضمير المنفصل من نحو هو وهي بحذف حركة الواو والياء دون حذفهما وقلب ياء هي الفا لان الواو اذا

وقع بعد الكسرة قلبت ياء نحو بهي فلو لم يقلب ياء هي الفا التبس بهي المذكر الا ان الواو والياء لم تكتب في لم وبه في اكثر العبارات

الفصيحة وان تلفظ بهما الا اذا كان ما قبل الهاء ياء نحو فيه وليه فحينئذ يحذف الياء اذ لا يتلفظ بها ح فتامل **قوله** ويبقى الهاء اي

هاء هو بعد الحذف مضموما على حاله نحو له ويكسر اي الهاء اذا كان ما قبله اي ما قبل الهاء مكسورا او ياء ساكنة نحو به وفيه حتى

لا يلزم الخروج من الكسرة الحقيقية او التقديرية الى الضمة نحو في غلامه وفيه وذلك الخروج مستثقل جدا هذا الكلام في بيان

حركة الهاء قال الشيخ الرضي وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها ياء او كسرة فان كان قبلها احدهما فاهل الحجاز

يبقون ضمها يقولون لهو وعليهو وغيرهم يكسرونها وعلته ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز غير حصين وكان الواو

والساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرة الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق

عليه الا ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين نحو منه ومنهما ومنهن انتهى هذا هو الكلام

في حركة الهاء واما الكلام في اشباع حركتها فنقول ينظر في هاء المذكر فان وليت المتحركة اشبعت حركتها نحو بهي ولهو

وضربهو وغلامهو فيتولد من الضم واو ومن الكسر ياء وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد

المتحركة اختيارا مع ابقاء ضمة الهاء وكسر هاء نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء ايضا كقوله فبت لديه البيت

المتصل

وتحركه

العقيق

العتيق ارتبه مطوا اي منشا فان له ارتعان وغيرهم يجوزونها اي اختلاس الحركة وحذفها الضرورة الشعر لا اختيارا وان

وليت هاء المذكر ساكن حرف لين كان الساكن كحليته وغنوكمنه فالمختار اختلاس الحركة اي ترك الوصل لان الهاء حرف خفي

كما قلنا فكانه التقى ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو عليه ومنهو ونحوهما هذا كلامه **قوله** ويجعل ياء هي الفا بعد قلب الكسرة

بالفتحة فصار ما كما يجعل الياء الفاني يا غلامي فيقال يا باديه يا باداه بعد انقلاب الكسرة بالفتحة وذلك لما مر انفا من ان الضمير

المذكر اذا ادي تكسر قلب واوه ياء نحو بهي فلزم التباس المؤنث بهذا المذكر فقلب الفا حتى يرتفع هذا الالتباس ثم قلت الهاء

ضمير متصل ولا يوجد قبلها الفا حين الانفصال فكيف هذا الجعل قلت لو المراد من هذا الكلام انه يجعل ياء هي الفا حين اراده

اتصالها بالعامل لا حين الانفصال فلا اشكال يدل عليه ما نقلناه سابقا من كلام الرضي والمقصود من قوله كما يجعل الخ ان

مثل هذا الانقلاب موجود في كلام العرب وانما احتاج اليه لان هذا الجعل لا يخلو عن خفاء لان الفتح يكون عارضا والكان

نفس الحركة اصلية فتامل فلان قلت لا يظهر المفعول الاول للجعل في قوله كما يجعل في يا غلامي يا غلاما مع انه لا بد منه ههنا

فالاولى ترك كلمة في قلت معنى كلامه كما عرفت آنفا لما يجعل الياء الفا في يا غلامي فيقع في يا باديه مثل يا باداه **قوله** وجعل

الياء اي هي ميما في التثنية فيقال هما وههنا لا يقع الفتحة على الياء الضعيف بل يقع على الميم القوي لان الضعيف لا يحتمل

الحركة ثم ابدلت كسرتها اي ضمة لمناسبة الميم وقد عرفت ما فيه آنفا لا شك ان قلب الواو الشوي بالميم القوي مناسب لكن قلب الياء

بالميم مشكل الا ان يقال ان مخرج الياء قريب من مخرج الميم ويمكن ان يقال ان هذا الياء ابدل من الواو فابدله بالميم بالنظر الى

الاصل اذ انه لما ثني ضم الهاء فعاد الياء الى الواو ثم قلب بالميم ففي قوله ويجعل الياء ميما مسامحة وذلك لان الضمير المذكور هو واذا

زيد ضمير المؤنث كسر الهاء للفرق بينهما ثم جعل الواو ياء لكسرة ما قبلها فتامل **قوله** وشدد النون هن كما مر في ضربتن من ان اصله

ضربتهن اي ضربتمن وقد عرفت ما فيه فالوجه ما مر آنفا من ان النون في مقابلة الميم والواو في جمع المذكر قال الرضي لمثنى المتكلم وجمعه

صيغة هي انا ونحن ولم يرد للمثنى الف وللجمع واو كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغائب وجمعه لان مثناهما اسم انضم اليه

ومن ثم كتب انا بعد زيد بالالف ومنه لكنا هو الله ربي

ومن ثم ايضا كتب تاء التانيث في نحو رحمة ونعمة ومحمة تاء

وضمن وقف وقفوا بالتاء تاء بخلاف اخت وبنت

وباب قائمات وباب قامت هند ومن ثم كتب المنون

المنصوب بالالف وغيره بحذف واذا بالالف على الاكثر

واضربا كذلك ١٢ شافيه

لفظ آخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصّل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وهذه حقيقة المثنى وكذا في الجمع اذا قيل فصّل انتم

قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردة المثنى والمجموع فقيل لك فصّل قلت انا وزيد او انا وانت

او انا وهو واذا اردة المجموع فقيل فصّل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو التوافق

الاسمين والاسماء في اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء التثنية وجمعه على وفق ما اجرى عليه سائر التثنية والمجموع فان تجعلوا للمثنى صيغة

وشركوا معه الجمع فيها لامن الالتباس بسبب القرائن وقد يقول المعظم وفعلنا ونحن وايانا عند النفسه كالجماعة **قوله** واثنا عشر للمنصوب

المتصل نحو ضربه للغائب بالضم مطلقا عند اهل الحجاز وبالكسر اذا كان قبلها كسرة او ياء وبالضم اذا لم يكن كذلك عند غيرهم ثم ان كان

ما قبلها متحركا اشبع بوقوع حركته والا فلا ضربهما للغائبين وضربهم للغائبين والهاء فيهما في الجمع المؤنث مضمومة مطلقا سواء

كان ما قبلها مفتوحا او مضموما او الفا او واوا او صحيحا ساكنا وكذا ان كان مكسورا او ياء عند اهل الحجاز ومكسورة مطلقا ضربها

للغائبة وضربهما للغائبتين ضربهن للغائبات ضربك بالفتح للمخاطب ضربكما للمخاطبين ضربكم للمخاطبين وضربك بالكسر للمخاطبة

ضربكما للمخاطبتين ضربكن للمخاطبات ضربني بفتح الياء او سكونها للمتكلم الواحد ضربنا بفتح الباء للمتكلم مع الغير ولا يمكن ان

الفعل لا يتغير من حيث الصيغة في وقت اتصال الضمائر المنصوبة به اصلا **قوله** ولا يجوز فيه اي في الفعل اجتماع ضميري الفاعل

والمفعول المتصلين في مثل ضربتك وضربتني وقوله في مثل ضربتك بدل من قوله فيه حتى لا يعبّر الشخص الواحد فاعلا ومفعولا

في حالة واحدة واراد بالمثل كون الضميرين متصلين الا في افعال القلوب فانه يجوز كون كل فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين

لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر فكل نحو اياك ظلمت

مثل علمتك فاضلا وعلمتني فاضلا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك

لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يكون مغايرا للمتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما

لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول به

من اللبس

ليسا

[margin: صارم]

ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتحادهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى
ضمير المتكلم كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف والمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول به فيه متغايرين بقدر الامكان وافعال
القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فان معنى علمتني فاضلا علمت فضلي فجاز اتحادهما
لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه
حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما
ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر **شعر** ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا **قوله**
(اي اثنا عشر)
واثنا عشر للمنصوب المنفصل نحو اياه ضربت الى ايانا ضربنا وانما قدم الضمير ليصح انفصاله لانه لا ينفصل الا لتعذر الاتصال بالتقديم
يتعذر اذ الاتصال انما يكون بالآخر واختلف النحاة في ايا فقال سيبويه والخليل والاخفش والمازني وابو علي ان الاسم المضمر
هو ايا الا ان سيبويه قال ما يتصل به وحده حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب لما كان ايا مشتركا كما
مذهب البصريين في التاء بعد ان في انت وانتما وانتم وانتن وقد مضى وقال الخليل والاخفش ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها
كقولهم واياه وايا الشواب وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسيرافي ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات كان
اياك بمعنى نفسك وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة والمضمرة ما يختلف
آخره كافا وهاء وياء وقال بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين ان الضمائر هي اللاحقة بايا وايا دعامة لها لتصير بسببها منفصلة
وليس هذا القول ببعيد من الصواب كما قدمنا في انت **قوله** وفي مثل ضاربي جعل الواو ياء ثم ادغم كما في مهدي اصله مهدوي
اراد بمثل ضاربي كل جمع مذكر سالم مطلق الصفة مضافا الى ياء المتكلم فاصله ضاربون حذفت النون بعد اضافته الى الياء فصار
ضاربوي ثم جعل الواو ياء والضم كسرا ثم ادغم كما في مهدي فصار ضاربي واعترض عليه بان الحرفين اذا اجتمعا في كلمتين والاول
منهما حرف مد كان الادغام ممتنعا كما في قالوا وما لنا لمحافظة المد واجيب عنه بان ذلك انما يكون اذا كان حرف المد مستقلا وكان الحرفان

[margin: اصله مهدوي]

الامر

[illegible]

في كلمتين مستقلين وههنا ليس كذلك فان اليا بمنزلة الجزء مما اتصل به فصار الكلمة بمنزلة الواحدة فلا يكون حرف المد مستقلا

ولا الكلمتان مستقلين والى هذا السوال والجواب اشار المصنف بقوله جعل الواو يا ثم ادغم كما في هدي اصله مهدوي فالاولى ان

الواو في ضاربي بمنزلة الواو في مهدي فلا يستقل فلا يمنع الادغام فتامل قوله والمرفوع المتصل يستتر في خمسة مواضع

في الغايب الخ قال الشيخ الرضي واما في المضارع والامر فلم يبرز الضمير في افعل ونفعل لاشعار حرفي المضارع بالفاعل لان

افعل مشعر بان فاعله انا ونفعل مشعر بان فاعله نحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون واما تفعل فانه وان كان محتملا للمخاطب

والغايبة لكنهم لم يبرزوا ضميرا اجراء للمفرداة المضارع مجرى واحدا في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي حمل الاخفش

على ان قال اليا في تضربين ليس بضمير بل حرف تانيث كما في هذي ومذهب المازني الخ قبل ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف

في المثنيات والواو في جمع المذكرين واليا في المخاطبة والنون في جمع المونث علامات كالالف الضمائر والواو في نحو ضاربان

وضاربون وهي كلها حروف والفاعل مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستنكار الوقوع الفاعل بين الكلمة

واعرابها اي النون وهذا الكلام ولا شك ان المراد بكون فاعل افعل انا ونفعل نحن ان فاعلهما ما يعبر بانا ونحن لا ان فاعلهما انا ونحن

لان فاعلهما مستكن فيهما وليس المستكن فيهما انا ونحن بل هما مستعاران عنه وانه يفهم من كلام الرضي انه لم ينقل وجه عن الاخفش

على مذهبه وهو كون اليا حرف تانيث قوله وفي المخاطب الذي غير الماضي فان في المخاطب الخ ضميرا بارزا لا مستكنا قوله ويا تضربين

علامة للخطاب وفاعله مستتر عند الاخفش ليكون مفرداة المضارع على طرد واحد كما مر انفا والمراد بالخطاب خطاب المونث

اي علامة للتانيث قوله وينبت اليا بكونها علامة للتانيث لمجيئه اي اليا في هذي للتانيث وهذا انما يستقيم ان لو كان

اليا في هذي علامة للتانيث واما لو كان تمام الكلمة موضوعة للمونث فلا قوله ولم يبرز هي في اي في تضربين من حروف

تنبت حرف حتى تكون دالا على الفاعل فلا يحتاج الى ابراز ضمير الفاعل كما برز والهمزة في اضرب والنون في نضرب حتى يكونان

دالين على الفاعل ولذا صار استتار ضمير الفاعل فيهما واجبا فانه لو برز الالف لتعيل تضربان فيلزم الالتباس بالمثنى ولا شك انه

اليا المفردة على ثلثة اوجه وذلك انها تكون ضمير المونث
نحو تقومين وقومي وقال الاخفش والمازني هي حرف التانيث
والفاعل مستتر وحرف الانكار نحو ازيديه وحرف تذكار
نحو قدي وقد تقدم البحث فيهما والصواب ان لا يعد
كما لا يعد يا التصغير ويا المضارعة ويا الاطلاق
ويا الاشباع ونحوهن لانها اجزاء الكلمات
١٢ مغني اللبيب

يلزم

المنضم صورة لا حقيقة فان في انت همزة لا الفا لكن صورتها صورة الالف لكونها في اول الكلمة ولو زيدة النون يلزم اجتماع

النونين ولو زيد التاء يلزم تكرار التاء وفي عبارة المنضم تفنن كما لا يخفى فقوله تكرار التاء بالجهول على حذف المضاف اي تكرار احديهما

قوله وابرز للفرق بينه وبين جمعه يعني انما ابرز ضمير الفاعل وهو الياء في تضربين ولم يستتر مع ان الاستتار خفيف للفرق بينه

وبين جمعه وهو تضربن اي ولو لم يبرز لقيل تضربن التبس بجمعه ولم يفرق بحركة ما قبل النون بان يحرك ما قبل النون في الواحدة

ويسكن في جمع المؤنث لئلا يلتبس بالنون الثقيلة والخفيفة اي بفعل المضارع يلحق النون في صورة وانما قال في الصورة لان

النون الثقيلة مشددة مفتوحة والخفيفة ساكنة وهذه النون اي في الواحدة المخاطبة مفتوحة مخففة فلا التباس حقيقة

ولا يحذف النون اي لو حذفت النون في تضربين لارتفع الالتباس بجمعه المؤنث لكنه يلزم الالتباس بالمخاطب المذكر فلا وجه لحذف

النون ولا شك ان النون التاكيد لا يدخل الا فعلا فيه معنى الطلب فتامل **قوله** وفي المضارع المتكلم نحو اضرب ونضرب

لما مر آنفا من ان حرفي المضارع مشعران بالفاعل فلا حاجة الى الابراز **قوله** وفي الصفة نحو ضارب ضاربان ضاربون الخ

اي يستتر بالضمير المرفوع وفي الصفة مطلقا سواء كان اسم الفاعل او المفعول او الصفة المشبهة او اسم التفضيل وذلك

لانها غير عريق في اقتضاء الفاعل بل اقتضاؤها لمشابهة الفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء الافعال والظروف وايضا

الالف والواو في مثناة الاسماء وجموعها الى بد كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع بلا ريب فجعلت

مثناة الصفاة وجموعها على نهج مثناة الي مدة وجموعها لان الصفاة فروع الجامد لتقدم الذات على صفاتها فصارت

الالف علامة للمثنى والواو علامة للجمع فلم يمكن ان يوصل الالف الضمير والواو بالمثنى والمجموع لئلا يجمع الالفان والواوان

فاستكن الضمير ان الالف في المثنى والواو في الجمع هكذا في الرضي فتامل **قوله** واستتر في المرفوع دون المنصوب والمجرور لانه

وجه التامل كون الالف والواو مستكنين محل تامل ١٢ منه

بمنزلة جزء الفعل الاولى تركه في واعلم انه لا يستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة لانهما مفعولان

والمرفوع فاعل وهو كجزء الفعل فجوزوا في باب الضمائر المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل خاصة الضمير المتصل

وانما قال في الصورة لانه لا يلتبس بعد ادخال نون التاكيد لان النون الاولى مستقبل طلبي والثاني اذا الآخر في المخاطب معربة مرفوع وفيما فيه لولا التاكيد مبني ١٢ حاشيه

وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مؤنثا وذلك لانه لو ابرز يلزم اجتماع الالفين في المثنى والواوين في الجمع كذا في الشرح ١٢ منه

الجامد ١٢

بانا لو قلنا ويستتر المرفوع كما في بعض النسخ لا يستفاد منه والمجرور الا ان يقال انه يستفاد من مفهوم المخالفة الا ان يستتر المرفوع ١٢ منه

لجزء الفعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف آخر الكلمة المشتهرة بشيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي هكذا في الرضي **قوله** واستتر

في الغائب والغائبة سواء كان الماضي او المضارع دون التثنية والجمع لهما فان فيهما ضمير ابارزا لان الاستتار اي

استتار الضمير خفيف اولاعلامة له لفظا على ان الضمير المستتر امر معدوم الا انه اعتبر لتصحيح اللفظ اذ لا يوجد فعل بدون الفاعل

والمفرد سابق فاعطاء الاستتار الخفيف للمفرد السابق اولى لان المتكلم والمخاطب الذين في الماضي فان الضمير ابرز فيهما لان

الاستتار خفيف والابراز قوي والمتكلم والمخاطب ايضا قوي فان فاعطاء الابراز القوي للمتكلم والمخاطب التعيين اولى بخلاف

المتكلم والمخاطب في المضارع فان الكلمة وان اقتضت الابراز فيهما ايضا لكن الضمير استتر فيهما للاشعار حرفي المضارعة

بالفاعل كما مر آنفا فلا حاجة الى الابراز فيهما بخلاف المتكلم والمخاطب في الماضي فانه لا اشعار فيهما في اللفظ بالفاعل ولذا

ابرز فيهما ولو قال فاعطاء المفرد السابق الخفيف فاعطاء المتكلم القوي والمخاطب التعيين للابراز القوي لكان اولى **قوله**

وقيل استتر في هذه المواضع دون غيرها لوجود الدليل الدال على الفاعل فيها فلا حاجة الى الابراز وسواء ذلك الدليل على اقسام

منها عدم الابراز في مثل ضرب فانه لما لم يبرز في الصيغة يحكم انه مستتر فيه اذ لا بد لكل فعل من فاعل ومنها التاء في مثل ضربت

بسكون التاء فانها تدل على ان فاعله مؤنث غائب ومنها الياء في مثل يضرب للغائب المذكر فانها تدل على ان فاعله مذكر

غائب ومنها التاء في مثل تضرب للغائبة او المخاطب فانها تدل على ان فاعله مؤنث غائب او مخاطب مذكر بحسب القرائن ومنها الهمزة

في مثل اضرب فانها تدل على ان فاعله متكلم وحده ومنها النون في مثل نضرب للمتكلم مع الغير فانها تدل على ان فاعله متكلم مع الغير

ومنها الصفة في مثل ضارب ضاربان الخ فان الصفة ان كان مذكرا واحدا يدل على ان فاعله واحد مذكر وان كان مذكرا مثنى يدل

على ان فاعله مذكرين وان كان جمعا مذكرا يدل على ان فاعله مذكرين وان كان مؤنثا واحدا يدل على ان فاعله مؤنثين وان كان

مؤنثا جمعا يدل على ان فاعله مؤنث لان الصفة يكون مطابقا للموصوف وهو فاعل الصفة الى الابراز ولا شك ان عدمه

في الكل يدل على ان فاعل الكل مستتر **قوله** ولا يجوز ان يكون تاء ضربت بالسكون ضميرا كتاء ضربت بالضم او بالفتح لوجود

مؤنث واحد وان كان مؤنثا مثنى

يدل على ان فاعله

عدم

دون

فان كون صفة تدل على ان على ان الصفة لا بد لها من الموصوف الذي يقوم الصفة به

للمتكلم

عدم حذفها اي التاء بالفاعل المظهر نحو ضربت هند فلو كان ضميرا للزم حذفها به والا لزم تعدد الفاعل وهو غير جائز كما بين

في كتب النحو وتوهم بعضهم انه ضمير والمظهر بعدها بدل منها وفيه انه لو كان كذلك لجاز الاكتفاء بالتاء كما جاز بتاء ضربت

وليس كذلك قوله ولا يجوز ان يكون الالف ضميرا بان ضمير الا انه يتغير في حالة النصب والجر والضمير لا يتغير كالالف بعد بابن فانها لا تتغير

اصلا قال الشيخ الرضي والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل الداخلة على عاملها نحو بغيت ضاربين

وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله نحو قولك جاءني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا اشكل

النون في ضاربات ومضروبات فيجب الاستتار الضمير في الجمع المذكر اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والجموع فالاستتار في مفردها

اجدر فيلزم الالتباس في الكل فلا ترى الفاعل ضميرا بارزا في الصفة الا في نحو اقائم هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه

فالمنفصل ليس بفاعل بل هو تاكيد له هذا كلامه فتامل قوله وللاستتار واجب في افعل وتفعل وافعل ونفعل اي في الامر المخاطب

والمضارع المخاطب والمتكلم الواحد والمتكلم مع الغير وكذا في نهي المخاطب لدلالة الصيغة عليه اي لدلالة صيغة كل واحد منها على

فاعل منها فلا حاجة الى الابراز فيكون ابراز الفاعل بالمظهر بعدها قبيحا نحو افعل زيد وتفعل زيد وافعل زيد ونفعل زيد ون ولا

تفعل زيد فليتامل قال الشيخ الرضي والضمير لازم الاستتار والحكم الاستتار الحكم بكون ضمير المفرد اثقل من ضمير المثنى مع ان القياس يقتضي

ان يكون اخف واما افعل امرا ونهيا فحكمهما حكم تفعل المخاطب لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع المخاطب هذه النقطة فصل في

المستقبل وهو يجيء ايضا كالماضي على اربعة عشر وجها نحو يضرب الخ لما فرغ عن بيان الماضي شرع في بيان المضارع لان الى

بالقياس الى المضارع مجرد ومقدم فيكون اولى بالتقديم فالمضارع ما يكون في اوله احد الزوائد الاربع وهي حروف اتين والمراد

بالزوائد الاربع ما يدل على الحال والاستقبال في الحال فلا يصدق الحد على نحو يزيد ويشكر علمين لان الياء فيهما لا يدل عليهما

حين العلمية ولا على تكسر وتباعد قوله ويقال له مستقبل لوجود معنى الاستقبال في معناه اي معنى المستقبل قال العلامة التفتازاني

في شرح الزنجاني المشهور بفتح الباء واسم مفعول والقياس تقتضي كسرها اسم فاعل لانه يستقبل كما يقال الماضي ولعل وجه الاول

ان الزمان المستقبل فهو مستقبل اسم مفعول لكن الاولى ان يتم المستقبل بكسر الباء فانه الفصيح وتوجيه الاول لا يخلو عن حزازة بهذا

كلامه ولا شك ان معنى المستقبل مثل يضرب مثلا وقوع الضرب في الزمان الآتي بالقياس الى الحال في الوضع فوجد معنى الاستقبال

في معناه بلا شبهة فلا يرد نحو ضارب زيد عمرا غدا على ان معنى الاستقبال لا يوجد في معنى اسم الفاعل مثلا بل يفهم

من ضم كلمة اخرى عليه وهي غدا وايضا ان وجه التسمية لا يكون غير مطرد قال الشارح ولو قال ان الفاعل يستقبل اليه لا بناء

فاذا وقعه كان اولى كذا قرره بعض الاساتذة وهو عندي مشكل انتهى لفظه وهذا الوجه ان تم دل على ان بالفتح اسم مفعول

ووجه الاشكال ظ وهو انه لا معنى لاستقبال الفاعل اليه بل الامر بالعكس فتامل قوله ويقال له اي للمستقبل مضارع لانه مشتق

من المضارعة وهي في اللغة المشابهة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا وهو اي المضارع

مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات باعتبار المطابقة او باعتبار افراد اسم الفاعل والقول بان اصلها السكنة والالف

للاشباع باطل فانه لو كان كذلك لما كتب الناء مطولة والمطلق الاسم وفي وقوعه اي وقوع كل من المستقبل واسم الفاعل صفة

للنكرة فانك تقول مررت برجل يضرب كما تقول مررت برجل ضارب وفي دخول لام الابتداء لانك تقول ان زيدا ليخرج كما

تقول ان زيدا الخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان يدخل في المبتداء ثم تاخرت عن الابتداء

لدخول ان فهما تدخل على الاسم او على شبه الاسم مراعات لاصلها وهي المبتداء واما قولهم ان زيدا لفي الدار فلقيام الظرف

مقام حاصل وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون

دخولها وجه آخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف يخرج للتناقض والبصريون يجوزون

ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد فقط كما كانت تفيده لما دخلت على المبتداء هكذا في الرضي والاسم الجنس كرجل

في العموم اي عمومه لكل فرد من افراده والخصوص اي خصوصه ببعض فرد من افراده بدخول حرف عليه يعني ان اسم الجنس

يعم اي يطلق على كل فرد من افراده ويختص ببعض منها بسبب لام العهد كذلك المستقبل مثل يضرب يعم اي يطلق على كل واحد من

الحال

المستقبل

الحال والاستقبال ويختص بواحد منهما بدخول السين والسوف ولما كان السين محتملا للسين الاستفعال ولسين الاستقبال
عرفه بكلام العهد اشارة الى الثاني بخلاف سوف فانه متعين للاستقبال وذلك لانهما حرفا استقبال وضعا وسميا حرفي التنفيس ومعناه
تاخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفست اي وسعت وسوف اكثر تنفيسا وقد تحقق بحذف الفاء فيقال سو
وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد يحذف الواو فيسكن الفاء الذي كان متحركا لاجل الساكنين فيقال سف افعل وقيل يختص بعرب مثلا بزمان
الحال بدخول لام الابتداء عليه وذلك لانه اذا كان المضارع محتملا للحال والاستقبال واما اذا كان نصا في الاستقبال فلا يفيد اللام الا محض
التاكيد نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى والا لزم التناقض ولاسم العين بالاشتراك بين الحال والاستقبال يريد به ان المضارع مشترك
بينهما كما ان المضارع العين مشترك بين المعاني اي هو حقيقة في الحال والاستقبال فقوله العين في الاشتراك بين الحال والاستقبال الخ
عن قلق لان هذا الاشتراك ليس وجها للتشبيه لانه مختص بالمضارع ووجه الشبه واجب ان يكون مشتركا بين المشبه والمشبه به فالاولى
ترك قوله بين الحال اه الا ان يقال ان في بمعنى اللام العلية كما في قوله عليه السلام ان امراة دخلت في هرة اي لان المضارع مشابه
بلفظ العين لاجل اشتراكه بينهما كما ان لفظ العين مشترك بين المعاني فوجه الشبه الاشتراك بين المعاني وقيل حقيقة في الحال ومجاز
في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا عن القرائن لا يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
وقيل حقيقة في الاستقبال ومجاز في الحال لخفاء الحال حتى قيل ان الحال ليس بزمان موجود بل هو فصل بين الزمانين والمراد بالحال
اجزاء من طرفي الماضي والاستقبال يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحاكم في ذلك هو العرف لا غير وبالاستقبال ما يترقب
وجوده بعد زمانك الذي انت فيه ولاجل هذه المشابهة التامة اعرب المضارع من بين ساير الافعال عند البصريين لا لاجل توارد
المعاني المختلفة عليه فيحتاج الى اعراب كما في الاسم وقال الكوفيون اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد تتوارد ايضا
عليه المعاني المختلفة به بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه لتعين ذلك المشتركة فتعيين المضارع تبعا التبعية وذلك
كقولك لا تقرب رفعه مخلص لكون لا للنفي وجزمه دليل النهي وغير ذلك كذا ذكره الشارح الرضي في بحث المضارع قوله ثم زيدت على الماضي

في المستقبل

الحروف

حروف اتين ولم ينقص منه حرف حتى يصير مستقبلا لان بتقدير النقصان يصير اقل من القدر الصالح وان في لان ضمير الشان محذوف وقوله

بتقدير متعلق بقوله يصير اقل والقدر الصالح للكلمة المعتبر في الوضع هو الحروف الثلاثة فلا يرد نحو قل ونحو من وعن وهمزة الاستفهام

قوله فان قيل لم زيدت اي حروف اتين في الاول اول الماضي ليصير مستقبلا دون الآخر اي آخره مع كونه محل التغيير لانك ان الزيادة ليست

هذا هو المفهوم من كلام السابق ويفهم من بعض الحواشي ان المراد بقوله في الاول دون الآخر اول المضارع وآخره ١٢ منه

الا لحصول بناء المستقبل وحصول بنايه لا يختص بالزيادة في الاول اذ قد يحصل البناء بالزيادة في الاول والوسط كمضروب وضارب

وقد يحصل بالزيادة في الآخر كهرقي فلم اختص الزيادة في الاول واجاب المصنف رحمه الله عنه بانه لو زيدة حروف اتين في الآخر كقيل ضربا

ضربت ضربي ضربن فالتبس بالماضي في صورة الالف والتاء والنون وحمل الياء عليها ودفع الالتباس بالحركات مما لا يعتد به كما مر

غير مرة واما اختصاص الزيادة بالاول دون الوسط فلانه يراد ان من اول الامر بانه مستقبل قوله ويشتق اي المستقبل من الماضي

لانه اي الماضي يدل على الثبات والحصول ففي قوله لان الماضي وضع الظاهر موضع المضمر حاصله ان الماضي يدل على امر حاصل ثابت والمضارع يدل

على امر غير حاصل بعد فيكون الماضي متقدما على المضارع بحسب المدلول والمتقدم يليق ان يكون اصلا ومشتقا منه فعلى هذا ينبغي ان يكون

ما سواه من الامر والنهي وغيرهما ايضا مشتقا من الماضي الا ان مناسبته بالمضارع اشد منه بغيره ولذا حكم باشتقاقه منه وفيه نظر فان

كون المدلول الاعلى امر ثابت لا يقتضي كونه مشتقا منه واللازم كون الماضي مشتقا منه للمصدر اذ لا دلالة له على امر سابق ولا يخفى انه

ليس المراد بالاشتقاق ههنا الاشتقاق الاصطلاحي واللازم كون الفعل نوعا واحدا وهو الماضي وليس الامر كذلك فان الفعل على نوعين

او على ثلثة انواع على اختلاف المذهبين بل المراد منه البناء اي يبنى المضارع من الماضي بان زيد عليه حرف من حروف اتين وفيه تنبيه على

ان حروفه لا يتنوع المضارع بالتقديم والتاخير والنقصان فتامل كذا في الامر ونحوه قوله زيدة في المستقبل دون الماضي لان المزيد عليه

والالزم كون المشتق من الفعل امرا واحدا وهو الماضي فتامل ١٢ منه

بعد المجرد وضعا وزمان المستقبل بعد زمان الماضي فاعطي السابق وهو المجرد للسابق وهو الماضي واللاحق اي الزائد للاحق وهو المستقبل

كذا في شرح هذا الكتاب ولا يخفى ان زمان المستقبل زمان الاستقبال وزمان الحال وكل واحد منهما بعد زمان الماضي واما زمان الاستقبال

فظاهر واما زمان الحال فاجزاء من طرفي الماضي والمستقبل كما مر فيه وان لم يكن باعتبار بعض الاجزاء بعد زمان الماضي لكنه باعتبار بعض آخر

بعده

بعده وان دخول لام التقوية في المفعول به المؤخر عن الفعل لا يجوز كما بين في كتب النحو وان اختلاف الماضي والمستقبل والماخذ التجرد والزوائد

فحق العبارة ان يقول فاعطي السابق اي الماضي السابق اي التجرد واللاحق اي المستقبل اللاحق اي الزوائد فظهر ان كلام المصنف والشارح

منظور فيه وان الماضي يدل على معنى والمستقبل على معنى آخر فلا بد من التفرقة بينهما والتفرقة قد يكون بالنقصان وقد يكون بالزيادة

ولا يمكن التفرقة بالنقصان كما مر فلا بد من التفرقة بينهما بالزيادة في احدهما فانه لو زيدة في الماضي حصل التفرقة بينهما كما حصلت بالزيادة

في المستقبل فلم اختيرت الزيادة في المستقبل بان يحصل المستقبل بالزيادة في اوله فاجاب الشارح عنه بما ترى فالمراد بقوله وزيدة اي زيدة

حروف اتين في بناء المستقبل ليحصل من مجموع المزيد والمزيد عليه دون بناء الماضي او زيدة على الماضي لاجل تحصيل بناء المستقبل دون

الماضي فيكون في ح بمعنى اللام فتامل **قوله** وعينت الالف للمتكلم الواحد لان الالف مبدء المخرج يريد انه لا بد من زيادة حرف ليحصل

بناء المستقبل وانه تبين لمعاني حروف المضارعة ليعلم انها لا تكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا لنفي اوله اكرمت الهمزة

وليت للمتكلم لثبوتها مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارع وانه واجب بيان وجه تعيين كل حرف لكل قسم فاراد

ان يبين وجه التعيين وشرح كلامه ظ قال بعض المحققين فان قلت لم زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم اختصوا كل منها بما اختص

قلت لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم احتاجوا الي حروف تزاد لنصب العلامات فوجدوا اولى الحروف بذلك حروف المد واللين

لكثرة دورها في كلامهم اما بانفسها او بابعاضها اعني الحركات الثلث فزادوا الواو وقلبوا الالف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن

ومخرج الهمزة قريب من مخرجها واعطوها للمتكلم لانه مقدم والهمزة ايضا مخرجها مقدم على مخرجها لكونه اقصى الحلق ثم قلبوا

الواو تاء لانه يؤدي زيادتها الي الثقل لا سيما في مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء اكثر في كلامهم نحو تراث وتجاه والاصل وراث

ووجاه وجعل فقلبوا ههنا ايضا تاء واعطوها للمخاطب لانه موضوعها يعني ان الكلام انما ينتهي اليه والواو منتهى مخرج الهمزة والتاء

لكونها شفوية واتبعوه الغائبة والغائبتين لئلا يلتبس بالغائب والغائبين وح ان التبس بالمخاطب والمخاطبين لكن هو اسهل

ويوجد الفرق في الجمع بالواو والنون نحو يضربون ويضربن ولم يجعل الجمع بالتاء كما في الواحد بل بالياء كما هو مناسب للغائب لكون

اقصى الحلق

دوجاه

مخرج الياء متوسطا بين مخرج الهمزة والواو وكون ذكر الغائب دائرا بين المتكلم والمخاطب ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم

وحده ومع غيره ارادوا ان يفرقوا بينهما في المضارع ايضا فرادوا النون لمشابهتها حروف اللين من جهة الخفاء والغنة هذا كلامه

قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية فللهمزة والهاء والالف اقصى الحلق وقال سيبويه بعدها عن الفم الهمزة ثم الهاء ثم الالف وعند بعضهم

الهمزة ثم الالف ثم الهاء وقد يتوهم مخرج الالف والهاء واحد وفي الشافية وللطاء وللدال والتاء طرف اللسان واصول الثنايا وللجيم

والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك **قوله** والمتكلم هو الذي يبدء الكلام فاعطي من يبدء منه الكلام الحرف الحاصل

من مبدء المخارج للتناسب من حيث البداية ثم ابدلت الالف همزة لتعذر الابتداء بالساكن لا يتوهم ان هذا الاستدلال غير تام

لان المراد بالمتكلم الذي عينت الالف له من يحكي عن نفسه بان قال انا فعلت كذا لا كل من يبدء منه الكلام لانه اعم منه

ومن غيره لانه قد يحكي عن غيره بان قال خالد فعل كذا فانه يتم انه يبدء منه الكلام ولا يتم انه حكى عن نفسه لانا نقول انه ليس

باستدلال بل بيان مناسبة وهو قد لا يطرد على من قال انا فعلت كذا ومن قال انا اقول فعل خالد كذا يحكي عن نفسه

بلا شبهة فتامل **قوله** ثم قلبت الواو تاء حتى لا تجتمع الواوات في ووجل في صورة العطف احدها واو العطف وثانيها

فان قيل لم اختص الواو للمخاطب قلنا ان الواو شفوية وهي منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فبينهما مناسبة في الانتهاء ١٢

علامة المضارع وثالثها فاء الفعل على ان زيادة الواو في اول الكلمة تؤدي الي الثقل ومن ثم اي من اجل ان زيادة

الواو في اول الكلمة يفضي الى الثقل حكم واو ورنتل اصل قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية الالف والواو زيدتا مع ثلثة

فصاعدا الا في الاول ولذلك كان ورنتل كجحنفل اي ولاجل انهما لا يزادان في الاول كان واو ورنتل اصلا قال صاحب الجاربردي

اما الالف فظاهر اما الواو فعلاها لو كانت مضمومة او مكسورة قلبت همزة كاجوه واشاح وان كانت مفتوحة قلبت عند صيرورتها

مضمومة وذلك في الاسم حال التصغير وفي الفعل عند بنائه للمفعول واذا قلبت بهمزة لم يعلم انها المنقلبة ام لا هذا كلامه

فتامل ولا يخفى ان الحكم باصالة واو ورنتل ناشي عن عدم صلاحية اول الكلمة لزيادة الواو كما يدل عليه عبارة الشافية

لانها اي الحكم المذكور وعدم الصلاحية ناشيان من قلب الواو تاء حتى لا تجتمع اه كما يدل عليه عبارة المصنف **قوله** وعينت

الياء

حروف الغنة هو الميم والنون الساكنة حروف الكثرة وهو الراء ١٢ عصام من كشف

الثنايا
چهار دندان پیش
دو زیر و دو زبر ١٢

حكى ان

الياء للغائب واعترض عليه بانه يستعمل في الله تعالى وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث تعالى الله عن ذلك فالاولى ان يقال
وعينت الياء لما عدا المخاطب والمتكلم واجيب بان المراد بالغائب اللفظ فاذا قلت الله يحكم فالله لفظ مذكر غائب لانه ليس بمتكلم
ولا مخاطب وهو المراد بالغائب ههنا فلا يرد الاشكال **قوله** وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره سواء كانا مذكرين او
مؤنثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع باعتبار الثلث لتعينها اى النون لذلك اى للمتكلم مع الغير في الماضي كما في ضربنا فزيدت في المضارع
ايضا للتناسب بينهما او لاجل المتابعة للماضي الذي هو اصله لان بين النون فرقا فان النون في المتكلم المضارع علامة
المضارع وفي المتكلم الماضي ضمير الفاعل ويقول الواحد المعظم ايضا نفعل وفعلنا وهو مجاز عن الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ
للواحد الغائب والمخاطب المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين كما في الرضي **قوله**
فان قيل لم زيدت النون الخ الظاهر ان هذا السوال ناشئ من زيادة النون في المتكلم مع الغير من المضارع مثل نضرب لان الكلام
فيه لا في المتكلم مع الغير من الماضي ويدل على ذلك الجواب قطعا وحاصل هذا الكلام انه لا بد من الزيادة على الماضي ليحصل بناء
المستقبل واولى الحروف بذلك حروف المد واللين كما مر ولم يبق منها شيء ولم اختار زيادة النون مع ان المقصود يحصل بزيادة
غيرها ايضا وحاصل الجواب ان النون قريب من حروف العلة في خروجها عن هواء الخيشوم فلما كان اولى الحروف بذلك حروف المد
واللين ولم يبق شيء منها اختيرت زيادة النون في مثل نضرب لتعينها لانها ليحصل بناء المستقبل اى يبنى ولو قال ولم يبق من حروف العلة
شيء قابل للزيادة في الاول لكان اولى لان الالف غير قابل لها فتامل وفي بعض النسخ وقيل زيدت النون لانه لم يبق اه وهذا اولى
لانه لا يرد ولهذا السوال بعد ايراد وجه تعيين النون ينبغي ان يورد وجه آخر لكما يفهم من هذه النسخة ويمكن ان يقال انها زيدت
للموافقة بينه وبين نحن كما ذكره المضارع في مثل اضرب مثل ذلك الا انه يلزم كون الاصل تابعا للفرع الا ان يقال ان
نحن ايضا من وجه **قوله** وفتحت هذه الحروف اي حروف المضارعة للخفة اي لخفة الفتحة سواء كانت في الثلاثي
او في غيره الا في الرباعي وهو ما كان ماضيه على اربعة احرف سواء كان رباعيا مجردا او ثلاثيا مزيدا فيه مثل فعلل وافعل

أصل ٣

وفعل وفاعل فان حرف المضارعة يكون مضموما لان هذه الاربعة رباعية والرباعي فرع الثلاثي والضم ايضا فرع الفتح لخفته فاعطي الاصل للاصل والفرع للفرع وبقي غير الرباعي على اصل الفتح لخفته وتركوا الكسر لاثقاله واما التي من حروف يستثقل عليها الكسر وقيل اما الفتح فهو للاصل لخفته واما الضم فيما كان ماضيه على اربعة احرف فلانه لو فتح يكرم لم يعلم انه مضارع الثلاثي المجرد او المزيد فيه ثم حمل عليه ما كان ماضيه على اربعة احرف فان قلت لم لم يفتح في يدحرج ويقاتل ويفرح ولا التباس بها ثم يحمل يكرم عليه وحمل الاقل على الاكثر اولى قلت لانه لو حمل الاقل على الاكثر لزم الالتباس ولو في صورة بخلاف العكس فانه لا التباس فيه اصلا فان قلت فلم اختص الضم بهذه الاربعة والفتح لما عداها دون العكس قلت لانها اقل مما عداها والضم اثقل من الفتح فاختص الضم بالاقل والفتح بالاكثر تعادلا بينهما **قوله** وقيل لقلة استعمالهن اي استعمال هذه الاربعة والقلة تناسب الضم وتفتح ما وراءهن اي ما وراء هذه الاربعة من الثلاثي المجرد والثلاثي المزيد فيه اما الاول فلان الفتح لخفته هو الاصل فكان بالثلاثي الاصل اولى ولكثرة استعماله واما الثاني فلكثرة حروفهن اي حروف ما وراء هذه الاربعة ولكثرة تناسب الفتح والاولى ان يراد بما وراءهن الثلاثي المزيد فيه والرباعي المزيد فيه كما يدل عليه قوله لكثرة حروفهن لكن كلام المصنف لا يخلو عن قصور والقول بقلة استعمالهن لا يخلو عن نظر فتامل **قوله** اما يهريق فاصله يريق وهو من الرباعي فزيدت الهاء على خلاف القياس جواب سوال مقدر تقرير السوال ان يهريق مضارع معلوم والضم حرفه مع انه ليس برباعي والضم مختص بالرباعي وتقرير الجواب انه رباعي لان الهاء زائدة على خلاف القياس كما ان السين زائدة في اسطاع يسطيع فاصله اراق يريق كما ان اصله اطاع يطيع فلا اشكال **قوله** وتكسر حروف المضارعة في بعض اللغات اذا كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة حتى تدل على كسرة الماضي اه اي كسرة عين الماضي او كسرة همزته قال الشيخ الرضي حكم حروف المضارعة الا الياء في لغة غير الحجازيين اذا كان الماضي مكسور العين يكسرون الياء ايضا اذا كان بعدها ياء اخرى نحو ييجل هذا الفظ وقال العلامة التفتازاني رح في شرح الزنجاني وكسر غير الياء فيما كان ماضيه مكسور العين لغة غير الحجازيين وهم يكسرون الياء اذا كان بعدها ياء اخرى هذا كلامه وليس في لفظهما كسر الهمزة كما في قول المصنف رح وفيه تقييد كسر الياء

يكون

اعلم ان المصنف رحمه اراد بالرباعي ما كان على اربعة احرف اصول ... ما كان على اربعة احرف

يكون ما بعدها ياء اخرى وليس هذا التقييد في قوله **قوله** وعينت حروف المضارعة للدلالة على كسر العين او الهمزة في الماضي
بان تكسر هي لا غيرها لانها اي حروف المضارعة زائدة وهو ظ والكسرة ايضا زائدة لانها ليست من حركة حروف الماضي فالزائد اولى
بالزائد اي بان دخل عليه فالمراد بالكسرة الزائدة الكسرة التي ادخلت على حروف المضارعة لاجل تلك الدلالة لا كسرة عين الماضي او الهمزة
اذ لا معنى لكونها زائدة وليس في بعض النسخ والكسرة ايضا زائدة فمعنى الكلام لانها اي حروف المضارعة زائدة والزائد بالتصرف اولى
قوله لانه يلزم اه يريد انه لو لم يدخل الكسرة لاجل تلك الدلالة على حروف فلا يخ اما ان يدخل على الفاء او العين او اللام والكل غير
مستقيم لانه لو دخل على الفاء يلزم توالي الحركات الاربعة وهو مستكره وعلى العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل
بكسر العين وعلى اللام يلزم ابطال الاعراب الذي هو الرفع كلاهما غير مستقيم ولا شك انه لو كسر عين يعلم لاجل تلك الدلالة لا يلزم
الالتباس المذكور لان الباب الذي عين ماضيه ومضارعه مكسورة مقيدة بالمثال فتدبر وضمير لانه ضمير الشان ويلزم خبره وقوله وبكسر
العين عطف على قوله يلزم الا انه قدم فيه المعمول والاصل ويلزم بكسرة العين وكذا قوله وبكسرة اللام يلزم اه والباء في المواضع
الثلثة للسببية **قوله** وبحذف التاء الثانية في مثل تتقلد الخ لا الاولى لانها حرف المضارعة فحذفها مخل لاجتماع الحرفين من جنس
واحد وعدم امكان الادغام لرفضهم الابتداء بالساكن فحذفوا الثانية ليحصل التخفيف كما تقول انت تجنب وتقاتل وتدحرج واراد
بمثل تتقلد المضارع المعلوم المخاطب والمخاطبة مطلقا او الغائبة المفردة ومثالها الذي اجتمع في اوله تاءان احدهما حرف
المضارعة والثانية التاء التي كانت في الماضي من باب التفعل والتفاعل والتفعلل واما في المضارع المجهول منه فلا يجوز الحذف
اصلا لانه خلاف الاصل فلا يرتكب الا في الاقوى وهو المعلوم ولانه في هذه الابواب اكثر استعمالا من المجهول فالتخفيف به اولى
ولانه لو حذف التاء الاولى المضمومة لالتبس بالمعلوم المحذوف عنه التاء لان الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية
لالتبس بالمجهول من مضارع فعل وفاعل وفعلل **قوله** وعينت التاء الثانية لان التاء الاولى علامة للمضارع والعلامة
لا تحذف بخلاف التاء الثانية فانها ليست بعلامة له وقيل التاء الاولى لان الثانية للمطاوعة فحذفها مخل والوجه هو الاول

لان رعاية كونه مضارعا اولى ولان الثقل انما يحصل عند زيادة التاء الثانية فحذفها اولى **قوله** واسكنت الفاء الى اعلم

ان المضارع اذا بني من الماضي بان زيد عليه حرف من حروف اتين اسكنت الفاء التي هي قريبة من الياء التي يكون قريبا من الياء

اولى عين التاء التي هي قريبة من النون التي لزم منها توالي المذكور في ضرب للاسكان لير تفع التوالي المذكور فقوله لانه قريب من

النون الى بيان العلية قوله ومن ثم اه **قوله** وسوى بين المخاطب والغائبة في المضارع مثل تضرب للمخاطب وتضرب للغائبة

لاستوائهما اى المخاطب والغائبة في الماضي نحو نصرت نصرت فاستويا في المضارع تبعا للماضي لانه بني منه وانت خبير بان الاستواء

في الماضي مخالف القياس وبانه لا استواء بينهما في الماضي لان التاء في الغائبة ساكنة والراء مفتوحة وفي المخاطب مفتوحة والمخاطبة

مكسورة والراء ساكنة الا بحسب الصورة من قطع النظر عن الحركة والسكنة بخلافهما في المضارع فينبغي ان تسكن التاء في الغائبة

منه كما سكن في الماضي ولكن الاسكن واللازم الابتداء بالساكن ولا يلزم الابتداء بالساكن عند اسكان تاء الماضي ولا تضم لانه لزم

الالتباس بالمضارع المجهول في مثل تمدح اى فيما كان عينه مفتوحا فانه حينئذ لا يعلم انه مضارع معلوم ضم للفرق او مضارع

مجهول واما الوضم في مثل تكرم للفرق فلا التباس ولذا قيد لزوم الالتباس بمثل تمدح او لزوم الالتباس بمضارع معلوم من

باب الافعال في مثل تضرب اى فيما كان عينه مكسورا فانه لا يعلم انه مضارع معلوم ضم للفرق من الضرب او مضارع معلوم من الاضراب

ولا تكسر التاء للفرق ولانه لزم الالتباس بلغة تعلم في مثل تعلم اى فيما كان عين ماضيه مكسورا فانه لا يعلم انه مضارع معلوم

كسر للفرق او مضارع معلوم كسر للدلالة على كسرة عين الماضي فحمل ما لا التباس فيه على ما فيه لبس في صورة الفتحة وان

لزم الالتباس بين المخاطب والغائبة الا ان في الفتحة مواخية بين التاء وبين اخواتها اى الياء والهمزة والنون مع ان الفتحة

متيقن بالنسبة الى الضم والكسر فبالضرورة اختير هذا الالتباس واعتمد على القرائن **قوله** وادخل في آخر المستقبل نون علامة

لرفع الذي في الواحد مثل يضرب لان آخر الفعل هو محل الاعراب بالحركة صار بسبب اتصال الضمير به بمنزلة وسط الكلمة

فلا يقبله الاعراب ولو تقديرا في اى في وسط الكلمة فلا يبقى آخره محل للاعراب فقط كلامه وضع لفظ موضع المضمر للتنبيه

المخاطب

على

علي علية عدم ظهور الاعراب في آخره ولا شك ان الاصل الاعراب بالحركة والاعراب بالحروف فرع له ولما صار آخره
الذي هو محل الاعراب بالحركة بسبب الضمير الفاعل الذي هو بمنزلة جزء من الفعل لا خارج عنه تعذر فيه الاعراب بالحركة فادخل
النون الذي هو عوض عن الرفع بعد الالف الذي هو بمنزلة جزء مما اتصل به فلا يلزم كون اعراب كلمة بعد كلمة اخرى
فان قيل فينبغي ان يزاد حرف العلة لاجل الاعراب كما يزاد في الاسم المثنى والمجموع قيل فيلزم اجتماع حرفي العلة فاختير
النون لشبهها بها في امتداد الصوت فيثبت في الرفع ويسقط في الجزم والنصب بسقوط الحركة ولا يمكن ان يجعل ذلك الضمير
محلا لاعراب الفعل لانه ضمير للفاعل مستحق للاعراب وان على الفاعلية ولو جعل محلا للاعراب لاجتمع فيه اعرابان وذا غير
جائز فلا يمكن اعتبار اعراب الفعل فيه لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فزيدت نون بعده واعراب الفعل بذلك النون فعلم بهذا
لا يرد انه اعتبر جزء ولزم ان يجوز كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة النون ولا يحتاج الى الجواب عنه بانه ذو جهتين
كالتنعامة فاعتبر في امتناع محلية الاعراب كونه اسم على حدة وفي جواب الفعل كونه جزء **قوله** الا النون يضربن احتراز
من قوله النون علامة الرفع اى ادخل في آخره نون يضربن وتضربن فانه ليس علامة الرفع بل هو علامة للتانيث وضمير الفاعل
كما ان النون في الماضي مثل فعلن علامة للتانيث وضمير الفاعل ومن ثم اى من اجل ان النون في فعلن علامة التانيث
لا التاء فعلن بالتاء بل يقال فعلن بدون التاء والا لزم اجتماع علامتي التانيث وهما التاء والنون ولو لم يكن علامة التانيث
بل ضمير الفاعل فقط لزم ذلك كما لا يخفى ولا شك انه لا حاجة الى قوله ومن ثم الى آخره لانه معلوم فيما سبق ولانه لا كلام في فعلن
بل الكلام في يفعلن والياء في تفعلين ضمير الفاعل كما مر في فعل علامة التانيث كما مر **قوله** واذا دخل على المضارع لم لم يستقبل
معناه اى معنى المضارع الى الماضي لانه اى لفظ لم مشابهة بكلمة الشرط اعني ان يريد به ان كلمة لم مشابهة بكلمة الشرط في كون كل
منهما على حرفين او جازما في المضارع او للتخصيص بالفعل فيقلب المضارع الى الماضي كما ان ان تنقل الماضي الى المستقبل قال
الشيخ عبد القاهر في العوامل فلم ولما تقلب المضارع الى الماضي كما ان ان كذلك يدخل على الفعل الماضي فينقل الى المستقبل انتهى

اعلم ان انتقال معنى المستقبل الى الماضي فيحصل بوجوه الاول اذا دخل
لم الجازمة على المستقبل ينقل معناه الى الماضي كما ان الماضي ينقل معناه
الى المستقبل بدخول كلمة الشرطية نحو ان اكرمني اكرمت والثاني بدخول
لما الجازمة كذلك لما يضرب زيد والثالث بدخول لو الشرطية والرابع
بدخول اذ نحو وتعز اذا الذي انعم الله عليه يعني واذ قلت
والخامس بدخول ربما نحو ربما يود الذين كفروا [illegible]

لفظه ولا يخفى ان التشبيه يقتضي ان يعطى المشبه حكم المشبه به وههنا ليس الامر كذلك لان لم ينقل الى الماضي وان ينقله الى المستقبل الا انه

لما كان مشابها بكلمة ان في معنى من المعاني اعطي حكمه وهو نفس النقل من قطع النظر عن المنقول عنه والمنقول اليه فصل في الامر

والنهي الامر صيغة يطلب بها الفعل عن الفاعل اه هذا التعريف لمطلق الامر وهو نوعان احدهما ما به طلب معلوم وثانيهما غير ما به طلب

يخرج النهي لان صيغته لم يطلب بها الفعل ١٢ حسن باشا مدني

معلوم سواء كان غائبا معلوما او مجهولا او ما به طلب مجهولا او متكلما معلوما او مجهولا فالثاني يشتق من المضارع بزيادة

اللام الجازمة المكسورة على اوله مثل ليضرب معلوما او مجهولا ولتضرب مجهولا ولاضرب معلوما او مجهولا وهذا اي امر الانسان

لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من اللام كما رايت وفي الحديث قوموا فلاصل عليكم وفي التنزيل ولنحمل خطاياكم وان كان

المامور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس الحاضر نحو افعلا الى حاضر وغائب وافعلوا الى من بعضهم حاضر ويجوز على قلة ادخال

اللام في المضارع الذي طلب بعد التاء الخطاب واللام الغيبة فيكون للفظ المجموع الامرين نصا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم

غائبا كقوله عم لتاخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ فبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف اللام وجزم الفعل بغير الفاعل المخاطب قال

محمد تفد نفسك كل نفس اذا خفت من امر تبالا واجاز القراء حذفها في النثر نحو كل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة

وانما ارتكب ذلك لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة والاولى ان يقع في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة

عند قوله عم صلوا جعل قوله عم كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما قلنا في قوله تعالى كن فيكون بالنصب

ولو كان كما قال القراء لم يختص هذا الجواب الامر ثم اعلم انه كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب

لكنه لما كان كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا كذا في الرضي قال العلامة التفتازاني رح في شرح الزنجاني والحق انه جواب

الامر والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء وانما اختص هذا الامر باللام والذي طلب بغيرها لان الامر الذي طلب اكثر استعمالا فكان

التخفيف فيه اولى والاول اي الذي يبنى من المضارع المخاطب المعلوم وفي بنائه منه عملان احدهما حذف حرف المضارعة فان تحرك ما بعده في

غير الباب الافعال فقدتم العمل الاول وان سكن فان انضم عينه زيد همزة وصل مضمومة والا فهمزة مكسورة وان في باب الافعال

انما قدم الامر الغائب الى الحاضر لتبادر صيغة المضارع عنه بخلاف امر الحاضر درس

تغليب ٣

واعلم ان الصيغة المخصوصة وهي افعل في الحاضر وليفعل في الغائب ليس بامر صيغة فان امر والغائب وانما هي دالة عليه عند اهل السنة والجماعة وعند المعتزلة نفس هذه الصيغة حقيقة للامر ١٢

فلا بد

فلا بد من اعادة همزة محذوفة في المضارع سواء كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كتكرم او متحركا كتعين لاجل زوال علة حذفها
وهي حرف المضارعة فيقول في تعيم وتعيد اقم واعد فان همزة افعل حذفت بعد حرف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في
نقيم ونعيم فلطرد الباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة فالاعادة لاجل زوال علة حذفها لا لاجل الابتداء بالساكن ولا
لم تعد في اقم واعد الاتية ان حركة اول الكلمة ليست اصلية بل منقولة اليه من متحرك لانا نقول ان الامر لو كان كذلك لزم زيادة الهمزة
في قل وبع لان حركة اولهما منقولة اليه من متحرك اما الضم فللاتباع واما الكسر فلانه اصل في همزة الوصل وانما ترك الاتباع فيما كان
عينه مفتوحة مع ان الفتح اخف لئلا يلزم الالتباس بقول الشاعر اليوم اشرب الخ واما زيادتها فلدفع الابتداء بالساكن دون غيرها
من الحروف لانها اقويها والابتداء بالاقوي اولي فهذا اظهر ضعف ما قيل من انها كتبت للابتداء زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل
الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر كما هو الاصل وظاهر مذهب سيبويه انها زيدت متحركة بالكسرة التي هي اعدل لانا نحتاج الى
متحركة لسكون اول الكلمة فزيادتها ساكنة ليس بوجه وتسميته همزة وصلي لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن وليسميها الخليل
سلم اللسان لذلك فيكون مكسورة في جميع الاحوال وثانيها حذف الحركة في الصحيح الآخر وحرف العلة في المعتل الآخر والنون سوى نون
جمع المؤنث فانه ضمير الفاعل والضمير لا يتغير وانما حذف حرف العلة في الجزم لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر وما يقوم مقامه وهو
نون الاعراب والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الا حرف علة مشابهة للحركة
فحذفها اعلم ان المراد بهذه الصيغة صيغة فعل او صيغة مشتقة لان الكلام في الافعال المشتقة فعلى هذا لا يرد عليه ان هذا الحد اسماء الافعال
مثل نزال وصه ومه فعلى هذا لا حاجة الى ان يجاب عنه بانها موضوعة للفظ الافعال لا للمعانيها والافعال تدل على الطلب فتدبر
ولا فرق بين الامر والدعاء والالتماس عند اهل العربية واما عند المنطقيين فهو ان الآمر اذا كان اعلى مرتبة من المامور يسمى امرا واذا
كان ادنى منه يسمى دعاء واذا كان مساويا يسمى التماسا قوله وهو مشتق من المضارع لمشابهة بينهما في الاستقبالية اي كون كل من المضارع
والامر مستقبلا ولان الماضي لا يؤمر به فلا مناسبة بينهما اي بين الامر والماضي لان الامر بما وقع في الزمان الماضي غير معقول قوله وزيدت اللام

[illegible]

المكسورة في الامر الغائب لانها اي اللام من وسط المخارج لان خيرة والغائب هو الذي يكون بين المتكلم والمخاطب ويمكن

ان يكون اي اللام من وسط المخارج فاختيرة لان خير الامور اوسطها **قوله** والضم هي اي اللام من الحروف الزوائد التي يجمعها

قول الشاعر هويت السمان فشيبنني وقد كنت قدما هويت السمانا فهي حروف هويت السمانا او اليوم تنساه او سألتمونيها

وهي التي لا يكون الزيادة بغير الالحاق الذي بالتضعيف الا منها لا انها لا تكون الا زائدة وانما قلنا بغير الالحاق الذي بالتضعيف

لان الزيادة للالحاق الذي بالتضعيف قد يكون منها وقد يكون من غيرها نحو شملل وجلبب واما الزيادة للالحاق الذي ليس

بالتضعيف فلا يكون الا من هذه الحروف نحو جدول وزرقم وغير ذلك وكذا الكلام في التضعيف بغير الالحاق فان الزيادة هناك قد يكون

من هذه الحروف وقد لا يكون نحو علّم وجرّب والحاصل ان الزيادة التي بغير التضعيف لا يكون الا من هذه الحروف واما التي للتضعيف سواء كانت

للالحاق او بغيره فقد يكون منها وقد يكون من غيرها كذا في النظامي حكي ان تلميذا سأل شيخه عن حروف الزيادة فقال الشيخ سألتمونيها

فظن التلميذ انه احاله بما اجابه من قبل فقال ما سألتك الا هذا الكرة فقال الشيخ اليوم تنساه فقال والله ما انساه فقال الشيخ يا احمق

ان هو اليوم اي انذكر اليوم ١٢ صراح

قد اجبتك مرتين **قوله** وكسرة اي لام الامر لانها اي لام الامر مشبهة باللام الجارة لانها اي لام الامر تعمل الجزم في الافعال والحال انه مختص

بها كما ان اللام الجارة تعمل الجر في الاسماء وهو مختص بها والحاصل ان لام الامر مشبهة باللام الجارة في كون كل منهما مؤثرا اثرا مختصا

بنوع خاص فكسرة لام الامر كما كسر اللام الجارة مع ان حق كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء الفتح لثقل الضمة

والكسرة على الكلمة التي في غاية الخفة بكونها على حرف واحد وانما كسرة باء الجر ولامه لموافقة معمولها كذا في الرضي فقوله وكسرة

لانها جزاء خدشة مقدرة **قوله** وسكنت اي لام الامر بالواو والفاء وثم نحو وليتوا طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا

بكسر اللام ١٢

وهو مع الفاء والواو اكثر لكون اتصالهما بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع اللام بعدهما وحرف المضارع

لكلمة على وزن فخذ وكتف مخففة بحذف الكسرة واما ثم فمحمول عليهما حرف عطف مثلهما كما خفف فخذ باسكان العين **قوله** ونظيره

اي نظير لام الامر ها وهي فانه الكائن في الابتداء يكون مكسورا وان كان بعد الواو والفاء يكون ساكنا لانه اذا دخل عليه الواو والفاء

يكون

لكما ان اللام الحرف في الاسماء اذا دخل على المظهر يكسر كذلك لام الامر لا بد دخل على الضمير ونقول لم يكسر لام الجر اذا دخلت على المضمر نحو له انه انما كسرة في الاول فرقا بينه وبين لام التاكيد نحو ان زيدا لزيد ولم يفعل الامر بالعكس لان في كسر لام الجر رعاية بجانب الاصل ١٢ عليها وفتحت في الثاني باعتبار الاصل

سعد الدين

واعلم ان لام الامر اذا اتصل به حرف العطف يجوز التسكين سواء كان واوا او فاء او ثم لكن التسكين بعد الواو والفاء فصيح وبعد ثم جائز غير فصيح ولهذا المصنف لم يتعرض الضم بثم حيث لم يقل واسكنت بالواو والفاء وثم بل اقتصر بقوله بالواو والفاء ١٢ ارشاد

يكون علي وزن فخذ مخفف كما خفف وهذا هو بعد الواو والفاء لثقل الضم كما في عضد وكذا اذا وقعا بعد لام الابتداء والهمزة قوله
ولم يزد اي اما زيدة اللام ولم يزد حرف من حروف العلة مع انها لكثرة دورها اولي بالزيادة لئلا يجتمع حرفا علة مع ان زيادة الالف
في الابتداء غير ممكن لانه لا يمكن الابتداء بالساكن قوله وحذف حرف الاستقبال اعني التاء في الامر المخاطب المعلوم دون الغائب مطلقا
ودون المخاطب المجهول للفرق بينه وبينهما ولو حذف حرف الاستقبال من الكل اي من الغائب والمخاطب لا يحصل الفرق ولزم الا
لتباس وانما خص الحذف بالمخاطب المعلوم لكونه اكثر استعمالا فكان التخفيف به اولي قوله معين الحذف اي حذف حرف الاستقبال
في الامر المخاطب المعلوم مع انه لو حذف من غيره لحصل الفرق ايضا لكثرته اي لكثرة استعماله والكثرة تناسب الخفة ولا شك ان هذه الكثرة
بالاضافة الي المجهول والا لم يصح قوله ومن ثم اه لان عدم الحذف ليس لاجل كثرة المخاطب المعلوم لاحتمال ان يكون المجهول ايضا كثير
الاستعمال بل الاصل قلته قوله ومن ثم لا يحذف اللام والتاء اي من اجل ان المخاطب المعلوم كثير الاستعمال بالقياس الي مجهوله لا يحذف
لام الامر وحرف الاستقبال في مجهوله اي مجهول المخاطب اعني يتم التعرف باللام لا بالحذف لقلة استعماله اي استعمال مجهول المخاطب وفي كلامه ايماء خفي
الي ان اللام تحذف من امر المخاطب فتدبر قوله واجتلبت الهمزة بعد حذف حرف المضارعة اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح والمراد بالهمزة
همزة الوصل اما زيادتها فلدفع الابتداء بالساكن واما تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف فلانها اقوى الحروف والابتداء بالاقوي
اولي ولان حكمها ان تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج دون غيرها من الحروف فيكون خفيفا وانما قال اذا كان ما بعده ساكنا لانه
اذا كان ما بعده متحركا لا يزاد همزة الوصل اذ لا احتياج اليها وانما احتاج اليها اذا كان ساكنا لان الافتتاح بالساكن غير ممكن فزيدت
همزة وصل مكسورة او مضمومة ليحصل الافتتاح قوله وكسرة الهمزة المجتلبة التي هي للوصل فيما اذا كان عين المضارع مكسورا او
مفتوحا او مفتوحا لان الكسرة اصل في همزة الوصل قوله ولم تكسر اي همزة الوصل في مثل اكتب اي فيما اذا كان عين مضارعه
مضموما مع ان الكسر اصل في همزة الوصل هذا جواب سوال مقدر يرد علي قوله لان الكسر اصل اه قوله لان بتقدير الكسرة يلزم الخروج
من الكسرة الي الضمة وهو مستكره وضمير الشان في لان محذوف وهو اسم وقوله يلزم اه خبر لان وقوله بتقدير الكسرة متعلق بقوله

يحتمل ن

التحقيق ن

وهو

يلزم اه قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني لانها لو كسرت لثقل الخروج من الكسرة الى الضمة ولو فتحت لالتبس بالمضارع اذا كان

للمتكلم **قوله** ولا اعتبار بالكاف الساكن لان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا اي مانعا قويا محكما من الجر اي المنع عندهم اي عند الصرفيين

بخلاف المتحرك وفي وصف الحرف بالساكن اشعار الى علة اخرى قوله لا يكون حاجزا حصينا هذا جواب سؤال يرد على قوله يلزم الخروج اه

وتقريره انه لا يلزم لكون الكاف فاصلة وانما يلزم ذلك ان لم يكن الكاف فاصلا وتقرير الجواب ان الكاف بسكونه خفي فكانه لا فصل

بينهما **قوله** ومن ثم اي من اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا حصينا جعل واو قنوة ياء لكسرة ما قبلها ولكان النون فاصلا

بين الكسرة والواو وفيه قنية ولا يخفى ان هذا انما يستقيم ان لو جاز انقلاب الواو المفتوحة المكسورة ما قبلها ياء مع وجود التاء وبعدها

فتامل **قوله** وقيل تضم اي همزة الوصل في مثل اكتب للاتباع اي لاتباع المضموم كما تكسر اي همزة الوصل في مثل اضرب للاتباع اي

لاتباع العين المكسور في مثل اضرب والحاصل ان مدار القول الاول على ان الكسرة في مثل اضرب مبني على ان الكسر اصل في همزة

الوصل واما الضم في مثل اكتب فللزوم الخروج المذكور وان مدار هذا القول ليس على الكسر اصل في همزة الوصل واما الكسر والضم في مثل

اضرب واقتل فللاتباع قوله بخلاف افعل بكسر الهمزة وفتح العين اي حال كون افعل بضم الهمزة والعين او بكسرها متلبسة بمخالفة

افعل بكسر الهمزة وفتح العين حيث يطلب في الاول اتباع العين بخلاف الثاني فانه لا يطلب فيه اتباع العين بل كسرة الهمزة فانه

لو طلب فيه ايضا اتباع العين وفتح الهمزة لالتبس بما شرب بفتح العين وسكون اللام في قول الشاعر اليوم اشرب من غير مستحقب

اي امرء القيس ١٢

اثما من الله ولا واغل وفيه في كلام المصنف مسامحة **قوله** اشرب بسكون الباء وانما صرح به ليتحقق الالتباس صريحا ولعل سكون الباء للضرورة

قال الشيخ الرضي وقد ترفع الضرورة رفع الحرف الصحيح قال اليوم اشرب اه **قوله** وبجزاء الشرط نحو ان تمنع امنع عطف على قوله بقول

الشاعر يريد به انه لم يطلب فيما كان مضارعه مفتوحا ولم يفتح الهمزة لانه يلتبس بقول الشاعر وبجزاء الشرط والالتباس في قوله

لانه يلتبس علته بما يفهم من الكلام ولا يخفى انه لا التباس بين الامر والمضارع المتكلم جزاء الشرط لان الامر الواقع جزاء الشرط

وفيه تامل لا يخفى تا وفيه تامل ١٢

لا يكون بدون الفاء بخلاف المتكلم الواقع بجزاء الشرط فانه لا يكون مع الفاء ويمكن ان يتم انه لو فتح الهمزة قصد الاتباع

الخروج ٣

العين ٣

المضارع ٣

لزم

لزم الالتباس بالمضارع المتكلم ولا اعتبار بالحركة الآخر فانه لو فتح همزة اصنع لم يعلم انه امر او متكلم ولا يخفى ان حاصل الالتباس تقويل

الشاعر وبجزاء الشرط انه لو فتح همزة الامر فيما كان عينه مفتوحا لالتبس بالمضارع المتكلم الموقوف الآخر للجزائية او للضرورة فتامل

قوله وفتح الف ايمن مع كونه للوصل والاصل في همزة الوصل الكسر لانه اي ايمن جمع يمين والفه للقطع ثم جعل للوصل لكثرة اي لكثرة

استعماله والكثرة تقتضي الخفة ففتح الفه رعاية للاصل الذي هو القطع ومعنى قوله ثم جعل الفه كائنا للوصل واللام لجر دخول اللام

في المفعول المتاخر واختلف في ايمن الله فذهب البصريون الى انه مفرد على وزن افعل اذ جاء عليه المفرد نحو آجر وآنك هو الاسرب والمفرد

هو الاصل ولان العرب قد تصرفت فيه وغيرته بتغير لم يجيء مثله في الجمع فقالوا ايم وايم ثم بفتح الهمزة وكسرها في الثلثة والاصل فيها الكسر

لانها همزة وصل والالم سقط في الدرج وهو عند سيبويه من اليمن بمعنى البركة يقولون يمين فلان علينا فهو ميمون فاذا قال القسم ايمن الله

افعلن فكانه قال بركته قسمي لافعلن وذهب الكوفيون الى انه جمع يمين لانه لم يجيء على هذه واحدة وآجر وآنك اعجميان والبصريين جعلهم

افعلا اولى من فاعلا فهمزته همزة قطع وانما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال فالمصنف اختار مذهب الكوفيين وحكم بعضهم

بضعفه لانه لم يعرف صيرورة الف القطع وصلا في كلام العرب ومما يؤيد مذهبهم مذهب الخليل من انه آلة التعريف ال كهل حرف ثنائي بعيد

التعريف لكنه جعله الفه للوصل لكثرة الاستعمال قيل وانما فتحت في ايمن ان هذا الاسم غير متصرف ولا يستعمل الا في القسم فضارع ففتح همزته

تشبيها بالداخلة على اللام التعريف فقوله الف ايمن مرفوع جواب سائل يرد على قوله ان الكسر اصل في همزة الوصل قوله وفتح الف التعريف

مع كونه للوصل والحال ان الكسر اصل في الهمزة الوصل لكثرته اي لكثرة الاستعمال المعرف بالالف اللام كما ان ايمن كثير الاستعمال وفي الف

التعريف اختلاف فذهب سيبويه الى ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدة عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن وذهب الخليل

الى انها ال كهل وكان همزتها همزة قطع في الاصل جعلت للوصل للمبالغة المدعوة لكمال كثرة استعمالها وذهب المبرد الى انها الهمزة

المفتوحة زيدة اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام وكلام المصنف مبني على مذهب المبرد ولذا قال الف التعريف الا ان كون

ان هذه الاضافة بطريق المجاز والمسامحة وانما فتحت هذه الهمزة الداخلة على لام التعريف وهمه اما على مذهب الخليل فظاذ لبست

عنده همزة وصل بل قطع وانما حذفت في الدرج تخفيفا لكثرة استعمالها واما عند سيبويه مع كونها همزة وصل فكثرتها في كلامهم
واما عند المبرد فلكثرتها ايضا قوله وفتح الف التعريف اه جواب سؤال يرد على قوله لان الكسر اصل في الهمزة الوصل قوله وفتح الف
اكرم من الاكرام لانه اي الف اكرم ليس هو من الف الامر والف الوصل بل الف قطع محذوف من اؤكرم حذفت اي تلك الالف لاجتماع
الهمزتين في اؤكرم اي في المتكلم الواحد كان الاولى تركه قوله حذفت ولا يخفى ان المضارع يحصل بزيادة حرف المضارعة على الماضي بلا زيادة
شيء آخر ولا نقصان ولذلك كان اصل مضارع افعل يؤفعل الا انه رفض هذا الاصل بما لزم من توالي همزتين في المتكلم الواحد
وهو مستثقل ومستكره فخفف الجميع طردا للباب ولا شك ان بناء الامر ليس باكرم حتى يكون الالف فيه الف الامر والوصل بل من اصله
وهو تؤكرم بالهمزة المفتوحة التي كانت في الماضي فيكون الالف فيه الف قطع قوله وفتح الف اكرم اه جواب سؤال يرد على قوله لان الكسر
اصل في همزة الوصل اعلم ان الهمزة في اول الكلمة نوعان همزة قطع وهمزة وصل ويسمى ايضا الف الوصل والقطع لان الهمزة اذا كانت
اولا كتبت على صورة الالف ولانهما متقاربان في المخرج ولذلك اذا احتاجوا الى تحريك الالف قلبوها همزة قال في الصحاح الالف على ضربين لينة
ومتحركة فاللينة تسمى الفا والمتحركة تسمى همزة ثم همزة القطع تثبت في الدرج فتفصل ما قبلها بما بعدها ولهذا سميت همزة وصل وقيل
انما سميت همزة وصل لانه يتوصل بها الى النطق بالساكن ولهذا سماها الخليل سلم اللسان وانما كانت الهمزة مكسورة لانها جيء
بها لدفع الابتداء بالساكن فناسب الكسرة لما بينهما وبين السكون التقابل قوله ولا تحذف اعلم في الخطوط وفي بعض النسخ ولا يحذف الف
الوصل في الخط حتى لا يلتبس الامر من علم من العلم بامر علم من التعليم فعلى الاول قوله الامر من باب وضع المظهر موضع المضمر فحمل
ما لا لبس على ما فيه اللبس فلا يحذف همزة الكل في الخط طردا للباب ولا يخفى ان هذا الكلام انما يستقيم ان لو كان القياس حذف همزة الوصل
في الخط ولا يحذف من اعلم في الخط وليس الامر كذلك فتامل قوله فان قيل يعلم بالاعجام حاصل هذا الاشكال انه لا التباس في هذه الصورة
فانه يعلم بالحركات والسكنات اذ فاعلم بسكون الفاء وفتح العين امر من علم بكسر العين من العلم وفعلم بفتح الفاء وكسر العين مع
التشديد امر من علم من التعليم فلا يحتاج في رفعه الى كتابة همزة الوصل قوله قلنا الاعجام يترك كثيرا فلا عبرة به ومن ثم اي ومن

اجل ان

اعلم ان الاعجام يترك كثيرا فرقوا بين عُمَر بضم العين وعَمْرو بفتح العين بكتابة الواو بعد مفتوح العين قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية وزادوا

في عَمْرٍو واوا فرقا بينه وبين عُمَر ومن ثم لم يزيدوه في النصب قال شارح صاحب الجاربردي زادوا في عمرٍ وواو عمرٍ فرقا بينه وبين

عُمَر انما يزادوا اذا كان علما للشهرته في اسمائهم وكثرة استعماله وعُمَر مصغرا لان لفظهما واحد فلا يحتاج الي التفرقة ولا مضافا الي

الضمير لان الضمير المجرور كالجزء مما قبله فلا يفصل بينهما بالواو ولا منصوبا منونا لوجود الفرق بينهما بعد عمر وحال النصب بالالف وعدمها

بعد عُمَر وانما خص عَمْرو بالزيادة دون عُمَر مع ان اللاحق بها الاخير ليكون الواو دالا على الضم لانه اخف وكثير الاستعمال وانما زيد

الواو دون الالف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف الي ياء المتكلم وملخص الجواب انه لا يعتبر برفع الالتباس الحاصل

بالاعجام فان الاعجام يترك كثيرا فلا يعتبر بالرفع الحاصل به ولا يذهب عليك انه لا التباس بين الامر من علم لاختلافهما حركة وسكونا

وهذا الاختلاف معتبر في كلام العرب كما لا يخفى على من له ادني دربة وما قيل من ان الاعجام يترك كثيرا مقدمة مشهورة فيما بينهم مذكورة

غير مرة في هذا الكتاب لكنها غير مستقيمة والا لزم الالتباس بين ابنية الفعل الثلاثي المجرد والمعلوم بعضها ببعض وبين ابنية الفعل

الثلاثي المجرد المجهول لزم الالتباس بين ابنية الاسم الثلاثي المجرد بعضها ببعض وكذا بين ابنية اسم الرباعي المجرد بعضها ببعض وكذا

بين ابنية الاسم الخماسي المجرد بعضها ببعض وايضا لزم الالتباس بين الماضي من الثلاثي المجرد ومصدره بل لزم الالتباس بين اكثر كلمات

العرب اذ مدار امتياز بعضها ببعض على الحركات والسكنات ولا يقول بذلك عاقل ولا شك ان الامتياز بين عمرو وعمر وليس الا بالحركات

والسكنات الا انهما لما كانا من مادة واحدة وبترتيب احد ابنية احدهما بالاخر اشتباها يسيرا فنصبوا علامة على ضبط احدهما

بل على ضبط كليهما يرتفع الاشتباه والحيرة في اول الوهلة لان الاعجام يترك كثيرا فلا يعتد به والا لزم الالتباس في اكثر كلمات العرب

وانما نصبوا علامة على ضبط عمر وعمرو ولم ينصبوا علامة على ضبط العَرَب والعُرْب مع انهما مثلهما لانهما كثير الاستعمال وكثير الورود

في الكلام خصوصا في عبارة النحاة ولذا اهتموا ببيان حالهما والحق ان الف الوصل انما لا يحذف في الخط لانه انما جيئ به للابتداء

بالساكن فلو حذف في الخط عند الوصل بان يكتب الامر مثل اعلم عند الوصل وعلم بدون الالف لتوهم الابتداء بالساكن عند عدم الواو

فان قلت لم تكتب الواو في آخر عمرو المنصرف ولا تكتب في آخر عمر غير المنصرف للفرق بينهما ولم لا يعكس ليحصل الفرق ايضا بينهما قلت لان المنصرف بالتغير اولي لانصرافه عن غير المنصرف لعدم انصرافه فكتب الواو في آخر عمرو المنصرف ولم تكتب في آخر عمر غير المنصرف مع ان عمر بفتح العين وسكون الميم اخف فالحاق الواو في آخره لا يؤدي الي الثقل بخلاف عمر بضم العين وفتح الميم فانه ثقيل منه فتامل [illegible]

علم والامر منه

ان يقال

واما عنده وجود الالف في الخط وقت الوصل مثل اعلم فلانه منوي عندهم وذلك اصلاً **قوله** وحذفت اي همزة الوصل في الخط في

بسم الله مع انها لا تحذف في الخط لكثرة الاستعمال اي استعمال بسم الله في حق الكتابة جواب سوال مقدر يرد على ما هو المقرر

عندهم وهو ان الف الوصل لا تحذف في الخط والكتابة بل في التلفظ فقط وتقرير السوال ان الالف في بسم الله الف الوصل

والف الوصل لا تحذف في الخط والكتابة وهٰهنا قد حذف في الكتابة وتقرير الجواب ان بسم الله كثير الاستعمال في حق الخط

والكتابة اذ ما من كتاب الا وان يكتب في اوله بسم الله تبركا وعملا بالحديث النبوي صلعم وكثير الاستعمال في حق الكتابة

يقتضي حذف الالف في الخط وكثرة الاستعمال في حق التلفظ لا ينافيها وانما قيد كثرة الاستعمال بقولنا في حق الكتابة لان

كثرة الاستعمال في حق التلفظ تقتضي التخفيف في حق التلفظ دون الكتابة واما كثرة الاستعمال في حق الكتابة تقتضي

التخفيف في الكتابة **قوله** ولا تحذف اي همزة الوصل في الخط في باسم في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لقلة استعماله في حق الكتابة

فلا تحذف في الخط هذا جواب سوال مقدر يرد على قوله وحذفت في بسم الله وتقرير السوال انك قد عرفت آنفا ان الالف تحذف

في الخط في بسم الله لكثرة استعماله ولا شك ان باسم موجودة في الآية الكريمة مع ان الالف لا تحذف في الخط وتقرير الجواب ان بسم الله

في التسمية كثير الاستعمال بخلاف باسم في الآية الكريمة مثل اقرأ باسم ربك فانه قليل الاستعمال فحذف في الاول دون الثاني واعلم

انهم نقصوا الالف من نحو للرجل وللدار سواء كان اللام فيه للجر او للابتداء لئلا يلتبس بالنفي بخلاف بالرجل ونحوه ونقصوا

مع الالف واللام في نحو للحم وللبن مما اوله لام اما نقص الالف فلما مر واما نقص اللام لئلا يجتمع ثلث لامات الاولى للجر

او للابتداء والثانية للتعريف والثالثة فاء الكلمة ونقصوا الالف الوصل من نحو أبنك بار في الاستفهام و اصطفى البنات كراهة

اجتماع الالفين في اول الكلمة وجاء في نحو الرجل الحذف والاثبات اما الحذف فلما مر واما الاثبات فلئلا يلتبس بالاستخبار فيما

كثر بخلاف اصطفى فانه لم يكثر كثرته ونقصوا الالف من ابن اذا وقع صفة بين علمين مثل هذا زيد بن عمرو بخلاف ما اذا

كان خبر المبتدء نحو زيد ابن عمرو لانهم ارادوا تخفيفا خطا كما خففوها لفظا بخلاف المثنى لانه لم يكثر كثرته **قوله** وجزم آخره اي

هيهنا الكتابة ١٢

في اللفظ ١٢

أرجل

جزم

يجزم آخر المضارع في الامر الغائب بسبب دخول اللام اي لام الامر اجماعاً من البصريين والكوفيين اي اتفقوا على ان جزم آخره

بلام الامر لان اللام اي لام الامر مشابهة بكلمة الشرط اعني في نقل المستقبل كما ان ان يجزم المضارع كذلك اللام يجزم قال بعض

الفضلاء وانما يجزم بلام الامر ولا في النهي لانهما شبيهان ان الشرطية في نقل المضارع واخراجه عن اصله حيث ينقل من الحال

الي الاستقبال ويخرجه عن القطع الي الشك وينقل لام الامر ولا في النهي الحال الى الاستقبال ويخرجه من الخبر الى الانشاء هذا لفظه

قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني ومن الجوازم لام الامر لان المضارع لما دخل لام الامر على مشابهة امر المخاطب وهو مبني

ولم يمكن بناؤ ذلك لوجود حرف المضارعة مع تعذر الاعراب فاعرب باعراب الشبيه بالبناء وهو السكون لانه الاصل في البناء فاللام لتكون

المشابهة مستفادة منه علي عمل الجزم قوله وكذلك اي مثل الامر الغائب الامر المخاطب في انه معرب مجزوم باللام عند الكوفيين

لكنها ههنا مقدرة لان اصل اضرب لتضرب عندهم ومن ثم اي ومن اجل ان اصل اضرب لتضرب قرأ النبي عم الامر وفيه انا لا نم ان اصل

اضرب لتضرب بل كل منهما بناء على حدة ولا ضرورة دعت اليه لان طلب الفعل لا يختص باللام بل يكون بنفس الصيغة مثل اضرب وقد يكون

بلام الامر مثل لتضرب واما قرأ النبي عم فذلك يحتمل ان يكون على بناء والامر المخاطب يجوز ان يكون بطريق الامر الغائب على ان اضمار

الجازم ضعيف كاضمار الجار فيكون عمله الجزم ضعيف ايضا خصوصا اذا كان اضماره لازما وما ذكروه في بنائه خلاف الاصل غلا

يرتكب قوله فحذفت اللام اي لام الامر من الامر المخاطب مثل لتضرب لكثرة الاصل اي استعماله والكثرة تقتضي الخفة ثم حذفت علامة الاستقبال

اعني التاء حذفا لازما للفرق بينه اي بين الامر المخاطب وبين المضارع فانه لو لم يحذف لم يعلم انه مضارع مخاطب او امر مخاطب

وانما يزاد بين لئلا يلزم العطف على الضمير المجرور بقي الضاد بعد حذف حرف المضارعة ساكنا فيلزم الابتداء بالساكن فاجتلبت

بالضرورة همزة الوصل لدفعه ووضعت اي همزة الوصل موضع علامة الاستقبال واعطي له اي للهمزة اثر علامة الاستقبال وهو

الاعراب كما اعطي لفاء رب عمل رب وهو الجر والكل تكلف والظاهر موضعها واثرها وعملها وفيه نظر لان دخول اللام التقوية لا يجوز

في المفعول به المتاخر كما مر فالصواب ان يقول فاعطيت اثر علامتها كما اعطي فاء رب عملها بترك اللام فيهما وما ذكروا

ای من حذف حرف المضارعة واقام الهمزة مقامه واعطاء حكمها

بدله الاستعمال

في جوابه تكلف بارد لا ينبغي ان يلتفت اليه **قوله** وعند البصريين مبني اي هو مبني الى الامر الذي طلب مبني فيكون جزء المبتدا المحذوف
وفي بعض النسخ الامر مبني لان الاصل في الافعال اي في كل البناء وانما اعرب المضارع لمشابهة بينه وبين الاسم كما مر واما الامر فبنى على ما هو
الاصل فيه لم يبق المشابهة بينهما اي بين الامر الذي طلب الاسم بحذف حرف المضارعة فوضع الظ موضع المضمر ومن ثم اي
ومن اجل انه لم يبق المشابهة بعد حذف حرف المضارعة بينهما قيل ان فلتفرحوا في قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا معرب فان
مدار كونه معربا حرف المضارعة فهو موجود فيه قال الشيخ الرضي اعلم انه كان القياس في امر الفاعل الذي طلب ان يكون باللام ايضا
كالغائب لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وبني لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة والذي غر الكوفيون
حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وايضا مجيئه مع اللام وايضا معاملة آخره معاملة المجزوم كما يجيئ
وايضا الحمل على النهي فانها تعمل في الذي طلب كما تعمل في الغائب في اللفظ وفيه تامل **قوله** وزيدت في آخره اي آخر الامر نون التاكيد
الطلب وهي نوعان خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة واختلف ايهما اصل وفي قوله لتاكيد الطلب اشارة الى انه لا يدخلها بد خلا
الماضي والحال قيل لاستدعائها الطلب لان الطلب انما يطلب في العادة ما هو المراد له فكان ذلك مقتضيا لتاكيده لان غرضه في
تحصيله والطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود وقيل لان الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التاكيد واما الحاصل في زمان
الحال فهو وان كان موجودا محتملا للتاكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتاكيد لكنه لما كان موجودا
وامكن اللمس طلب في اغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص التاكيد بغير الموجود الاولى بالتاكيد اي الاستقبال ولا يتوهم
جواز الحاقهما بالمستقبل المضارع مطلقا نحو سيضرب وسوف يضرب فانهما لا يلحقان في السعة الا ما فيه معنى الطلب او شبهه
وعليه جميع المحققين حيث قالوا ولا يلحق الا مستقبلا فيه معنى الطلب كذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني
واختلف في المتصل به نونا التاكيد فعند الجمهور مبني لتركبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة والاعراب في الوسط
وان النون كما يعرب الاسم المؤنث بالتاء على التاء او يعرب على ما قبل النون كما اعرب الاسم المنون على ما قبل التنوين لانا نقول

امالان

ولتفرحوا معرب بالاجماع البصريين والكوفيين لوجود ما هو سبب الاعراب فيه وهو حرف المضارعة

فعل م

على

واما الذي طلب المعلوم باللام مضمرة عند الكوفيين لان اصله المضارع الذي طلب المعلوم مع اللام جازمة لقوله عم من طريق ابي رض فلتفرحوا وقراءة ابي فافرحوا ولقوله عم لتاخذوا مصافكم

الحاصل

فلا حظ له من الاعراب فبقي الجزء الثاني مبنيا لانه ينبغي ان يعرب الكلمة على النون صح

فيه ان الاعراب لا يكون م

والفعل

اما لان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع عليه فرعي اعراب الاسم بقدر الامكان دون الفعل ولا سيما النون

من خواص الافعال فرجح جانب الفعلية وضعف مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب الفعل ليست ظهور

علة اعراب الاسم واكثر الافعال مبنية فيرجع الى البناء الاصلي بسبب وهذا على مذهب الكوفيين وعند بعضهم جميع ما اتصل به النونات من المضارع

باق على اعرابه كما ان الاسم المنون معربة لكنه لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجتلبة قبل اعراب الكلمة لاجل الفرق صار الاعراب

مقدرا كما في نحو غلامي وعند بعضهم المضارع مع النونات مبني لتركيبه اذا اسند الى الالف او الواو والياء ولانها مانعة للتركيب بفصلها

بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت نحو تضربن كنحو تخشون فالمسند اليها معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة

الفرق فان قلت ينبغي ان يعرض النون من الحركة كما في تضربان لاشتغال محل الاعراب بالحركة المناسبة للحروف التي هي ضمائر

قلت كراهة اجتماع النونات وانما يدور الاعراب عند هؤلاء على نون التاكيد كما دار على ياء النسبة وتاء التانيث لمشابهتهما التنوين

والاعراب قبل التنوين لا عليها ولمشابهتها لتقلب الفاء في نحو لنسفعا **قوله** وفتح الباء في ليضربن فرارا من اجتماع الساكنين احدهما

الياء وثانيهما اولهما كما قال الشيخ الرضي اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر فلتركيب الفعل مع النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون

كجزء الكلمة وكونه مبنيا على الفتح من مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين معربا كان الفعل

او مبنيا لانه يلحق بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحركه

بالفتح صيانة للفعل عن الكسر اخي الجر بلا ضرورة وقيل ما لا لانه لو ضم لاشتبه بفعل جماعة الذكور ولو كسر لاشتبه بفعل المخاطبة واما

لان الاصل الفتح لتشبيهها بما قبل تاء التانيث وما قبل الجزء الثاني من المركب لكن عدل من الاصل مع الواو والياء للضرورة

وهي الدلالة على المحذوف ولا ضرورة في غيرهما فبقي على الاصل وقيل الفتح للخفة اذا لم يكن ما قبلها الف بهذا فعلم ان نفي الفتح

بقوله ليضربن لاجل ان الفتح في المثنى ليس لاجل النون لا لاجل الالف وفتح النون الثقيلة لشبهها لاجل الخفة **قوله** وحذف واو

ليضربوا اكتفاء بالضمة اي بضمة الباء وحذف ياء اضربي اكتفاء بالكسرة اي بكسرة الباء فيكون قوله اكتفاء مفعولا له وحذف ولانك

ظاهرة م

بدله المجتلبة م

بدن

يعني ان الضمة وقع لالتقاء الساكنين وهو حاصل بحركتها [illegible] لا لخصوصية [illegible] بل لرفع التقائهما [illegible] لانه اختير الفتح [illegible] على ان الفتح خفيفة [illegible] منه

ان الاكتفاء بهما انما يحصل بعد حذفهما ويترتب عليه ثمن الاكتفاء بهما مع ذكرهما غير معقول فح دفع اعتراض الشارح
وهو ان قوله اكتفاء انما يكون معقولا له اذا كان فاعلا الفعل المعتل فليس الامر كذلك فان الضمة انما يترتب على وجود الواو لا على
حذفه بعد وجودها معه نحو ليغفر بواو انما الموجب لحذفهما هو التقاء الساكنين في اللفظ ولم يحذف في الخفيفة حتى يلتبس المثنى بالواحد
وذلك اي حذف الحرفين في الموضعين عند دخول نوني التاكيد فيهما الا اذا كان ما قبل الواو والياء مفتوحا مثل اخشوا
واخشي فانهما لا يحذفان بعد دخول نون التاكيد بل يضم الواو ويكسر الياء فيقال اخشون واخشين اعلم ان التقاء
الساكنين نوعان على حده وعلى غير حده فالاول ما يكون الاول من الحرفين حرف اللين والثاني مدغما والثاني غيره واختلف
في الاول فذهب بعضهم الى انه انما يجوز اذا كان في كلمة وذهب بعضهم الى انه يجوز مطلقا سواء كانا في كلمة
او كلمتين ووجه عدم جواز الثاني عدم امكان التلفظ بهما ووجه جواز الاول امكانه واما وجه جواز الاول في كلمة دون
كلمتين فهو ان الكلمتين يتلفظان مرتين لا مرة واحدة فلا يتوصل بعد الاول الى النطق بالثاني لان كلا منهما
مستقل في التلفظ لا يمكن التلفظ بهما بخلاف الكلمة الواحدة فانه يتلفظ مرة واحدة فيتوصل بعد الاول النطق بالثاني
المدغم المنزل مع المدغم فيه بمنزلة حرف واحد متحرك فح يمكن التلفظ ووجه الحذف التحريك على تقدير كون التقائهما
فيما نحن فيه على غير حده ظ وعلم يعكس الامر لان الضم دال على الواو والكسر على الياء واما اذا كان ما قبلهما مفتوحا
فلا يدل عليهما شيء حتى يحذفان فلا بد من التحرك اي تحرك الواو بالضم والياء بالكسر ولم يعكس ليدل الضم على ان ما قبل
الواو مضموم في الاصل والكسر على ان ما قبل الياء مكسور في الاصل ولكونهما مناسبين طبيعيين لان الواو مركب
من الضمتين والياء من الكسرتين كما قيل واما على تقدير كون التقائهما فيما نحن فيه على حده فوجه الحذف والتحريك ليس
الا استثقال الواو والياء بعد الضمة والكسرة الدالتين عليهما والفتحة الغير الدالة عليهما وقبل النون المشددة وثقل
الكلمة وتسلطها فحذف فيما يدل عليه دليل وحرك بما يناسبه ويدل على حركة ما قبله فيما لا يدل عليه دليل ولا يخفى

ان

ان اثبات الالف في المثني عند دخول نون التاكيد عليه على التقدير الثاني ظ لكن توجيهه بالالتباس مشكل فانه مشعر

بانه لو لم يلتبس بالواحد لحذف وليس الامر كذلك واما على التقدير الاول فمشكل فان التقاء الساكنين على غير حده ممتنع ولا التباس

والتكان ممتنعا لكن يمكن ارتفاعه بقرينة المقام فيكون الالتباس هون منه على انه لا التباس ههنا فان نون التاكيد في المثنى

مكسورة وفي الواحد مفتوحة هذا القدر كاف في رفع الالتباس الا ترى انه لا فرق بين اضربن جمعا وبين اضربن واحدة الا

بضم البا وكسرها وانه لا فرق ايضا بين ضربت مخاطبا وبين ضربت مخاطبة الا بفتح التا وكسرها انه الا يوجد في كلام العرب

حذف الالف والحق ان الالتقاء فيما نحن فيه جايز لان الالف كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى بدليل جريان الاعراب بعده فكانه

لا فصل بينهما اى بين الفعل والنون ٢ وان النون كالجزء ايضا في شدة الاتصال وعدم الاستقلال كتاء التانيث فيكون

اضربان في حكم الكلمة الواحدة فيتلفظ مرة واحدة لا مرتين فيمكن التلفظ بهما ولهذا لا يحذف ويدل عليه انهم زادوا الالف

قبل الثقيلة في جمع المؤنث لكراهتهم اجتماع النونات مع ان اجتماعها اسهل بالقياس الى الالتقاء على غير حده ثم هكذا

وجدت كلام بعض الفضلاء والنونات كجزء من الفعل الذي اتصلا به فالمجموع ككلمة واحدة فعلى هذا ينبغي ان لا يحذف

الضمير في ارمن وارمن ولا يحرك في اخشون واخشين كما لا يحذف في المثنى مثل اضربان كما قال سيبويه لو قال اضربون

واضربين واضربان لم يكن خارجا عن القياس الا انه لم يوجد مثل ارمن واخشون في كلام العرب الا محذوفا او متحركا وكذا

لا يوجد المثنى في كلام العرب الا باثبات الالف فاضطروا الى حمل النون في الجمع على المنفصل لتصحيح كلامهم بقدر الامكان ولا حمل

النون في اضربان على المنفصل لان الحمل بثبوت الالف فيه قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني والقياس يقتضي ان لا تحذف

الواو والياء كما هو مذهب بعضهم اذ كل منهما ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده هذا الكلام ويمكن ان يقال حذف الواو

والياء مع الخفيفة متفق عليه فحذفا قياسا عليهما مع الثقيلة والالف لم يحذف مع الخفيفة حتى يقاس عليهما مع الثقيلة فافترقا

البيان فتامل وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في مقدمته مع انهما في غير الالفين مع الضمير البارز كالمنفصل ومع

٣ ضروري يصار اليه عند الضرورة
والضرورة فيه داعية الى الحمل ٣

بلا مخصص

المستكن كالمتصل هذا الغلط ولا يمكن ان تخصيص هذا الحكم بغير الالف بين غير معقول وتخصيص بلا مخصص لانه هذه الثلثة متساوية

الاجرام في كونها متصلة فاصلة بين الفعل والنون فكون النون مع الواو والياء كالمنفصل دون الالف تحكم محض مع

ان توجيههم لاثباة الالف بانه يلزم الالتباس بالواحد تقتضي كون النون مع الالف ايضا كالمنفصل الا انه اثبت الالف معها لئلا

يلزم الالتباس بالواحد فلا وجه لاستثناء الالف من هذا الحكم وايضا لا وجه لجعل النون مع هذه الثلثة كالمنفصل

مع كونها كالجزء مما اتصلت به وكون النون غير مستقل الا وجود حذف الواو والياء في كلام العرب على سبيل الوجوب

ولولا استعمال العرب كذلك لما حذفنا لانهما من ضمائر الفاعل والتقاء الساكنين على حده كما نقلنا آنفا وبما نقلنا عن الشيخ

تبين وهنا وما ذكره الشارح من قوله قلنا وان اطلق ابن الحاجب القانون القائل بانهما مع البارز كالمنفصل اه لكن

صاحب اللباب قيده بغير الالفين فالبحمل اطلاق ابن الحاجب على هذا التقييد غير انه لم يصرح به لستر ظهر له ولا يذهب عليك

ان حذف الفاعل الذي هو الواو والياء في هذه المواضع قياس مطرد في كلام العرب على سبيل الوجوب متفق عليه فيما

بينهم وهذا مناف للاتفاق النحاة على ان حذف الفاعل لا يجوز اصلا لا يقال الاتفاق الاول في الضمير والثاني في الظاهر فلا منافاة

بينهما لانا نقول الاتفاق الثاني مطلق غير مقيد بالظاهر يدل عليه ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني من قوله اصل

رماترين ترأيين على وزن تفعلين حذفت همزته فقيل ترايين ثم حذفت كسرة الياء ثم الياء ولك ان تقول قلبت الياء الثانية

لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وهذا اولى واياك ان تظن المحذوف والي الضمير ويادة كما ظن

صاحب الكواشي في التفسير فانه من بعض الظن بل المحذوف لام الفعل لانه يجوز حذف اولى بالحذف من ضمير الفاعل وهو ظ فقيل ترين هذا لفظه

وهو ايضا مشعر بجواز حذف ضمير الفاعل على ان كلامهم في عدم حذف الفاعل صريح في الاطلاق والقول بانه مقدر لا محذوف

ليس بشيء فان كلما يحذف من المبتدا والخبر وغيرهما مراد في النية وان كان مطروحا في اللفظ والقول بان الضم دال

على الواو والكسر على الياء مشعر بجواز حذف الفاعل لوجود دليل قوي قوله وكسرة النون الثقيلة بعد الالف التثنية مثل اضربان

في تغيره الفعل

وبعد

قوله ذ بعد الالف الفاصلة مثل اضربانّ مع ان الاولي الفتح لخفة لمشابهة اي النون الثقيلة بنون التثنية فكسرة لما كسرة

وحذف النون التي هي تدل علي الرفع في مثل تضربانّ لان ماقبل النون الثقيلة يصير مبنيا بدخولها اما علي قول من ذهب الي ان

مدخولها مبني فلانها من خواص الفعل فبدخولها ضعف مشابهة الاسم فعاد الي البناء الذي هو الاصل في الافعال فوجب

حذف علامة الاعراب عنه لان آخر الفعل صار بهما وسطاً فلا يقبل الاعراب ولو دخل علي النون لزم دخوله علي كلمة اخرى حقيقة

وذلك لان كونه وسطا لا يمنع الاعراب التقديري كما في غلامي ولو سلم فينبغي ان يمنع البناء ايضا لان كليهما من احوال اواخر الكلم

وما علي قول من ذهب الي انه معرب فلاجتماع النونات اولانهما من خواص الفعل فبعد دخولهما ان لم يصر مبنيا فلا اقل من ان يصير معربا

تقديريا فحذف علامة الاعراب لفظا والمختار عند المصنف هو الاول وهو المشهور ولمنافاة الضمة التي في الواحد بدخول الف

التثنية ابدل عنها النون فلا يدل علي الرفع قوله وادخل الالف الفاصلة بين النونات بعد نون الجمع المؤنث كما تقول اذهبنانّ والاصل

اذهبننّ فادخلت الفا بعد نون جمع المؤنث وقبل النون الثقيلة فرارا عن اجتماع النونات الثلث نون جماعة النساء والمدغم

والمدغم فيها واختص الالف لخفتها وفي توصيف الالف بالفاصلة بينهما فقوله عن اجتماع توالي النونات لا يخفى عن استدراك قوله

وحكم الخفيفة مثل حكم الثقيلة بان يدخل الخفيفة في كل موضع يدخل فيه الثقيلة الا انه اي الخفيفة لا تدخل بعد الالفين اي

الف التثنية والف جمع المؤنث لاجتماع الساكنين اي الالف والنون الخفيفة علي غير حده وقد مر تفسيره آنفا ولو حركتها لاخرجتها

عن وضعها لانها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في اضرب القوم والاصل اضربن دون تحريكها ولو حذفت الالف من فعل الاثنين

لالتبس بالواحد وقد عرفت ما فيه ولو حذفتها من جمع المؤنث لادى الي حذف ما زيد لغرض هكذا ذكره واعترض عليه بانه يمكن ان يدخل

الخفيفة في جمع المؤنث بدون الالف بان يقال اضربنن ولا يلزم اجتماع النونات ولا اجتماع الساكنين واجيب عنه بان الثقيلة هي

الاصل والخفيفة فرعها واذا دخلت الالف مع الثقيلة فيلزم مع الخفيفة وان لم يجتمع النونات لئلا يلزم مزية الفرع علي الاصل

الا يرى ان يونس حين ادخلها في فعل الاثنين وجماعة النساء ادخل الالف وقال اضربان واضربنان دون اضربن واضربنن وفيه

قلنا لان اصالة الثقيلة انما هي عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب ان يجري على وتيرة الاصل في جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة
من قوانينهم تقتضي اصالة الخفيفة لان التاكيد في الثقيلة اكثر فالمناسب ان يعدل من الخفيفة اليها في الحواشي الهندية لانه لو ابقي الالف
فيهما لزم التقاء الساكنين لا على حده ولعدم التشديد ولو حذفت لزم اللبس واجتماع النونات الزائدتين بهذا اللفظ لزوم اللبس في المثنى
ولزوم الاجتماع في المؤنث هكذا في المنهل فيفهم منهما انه ينبغي ان لا يدخل النون الخفيفة في جمع المؤنث بدون الالف كالثقيلة
والا لزم اجتماع النونين الزائدتين فيه واذا دخل معها فيه لزم التقاء الساكنين لا على حده فعلم من هذا الكلام ان اجتماع النونين
بمنزلة اجتماع النونات ولذا دخل الالف الفاصلة في صورة الثقيلة علم بحذفها في صورة الاخيرة لا يتم لا يلزم على التقدير عدم لزوم
الالف للخفيفة على تقدير ادخالها مع الثقيلة مزية الفرع على الاصل وهي زيادة الالف بل الامر بالعكس لانا نقول ليست المزية زيادة
الالف بل المزية عدم الاحتياج اليها على ان المراد بعدم دخول الخفيفة في المثنى وجمع المؤنث ان الثقيلة لما كانت اصلا حصلت الخفيفة
بتخفيف الثقيلة في كل موضع دخلت هي فيه بحذف النون الثانية الا في المثنى وجمع المؤنث فانه لا يخفف الثقيلة فيهما والا لزم التقاء الساكنين
لا على حده وهذا اي عدم تخفيف الثقيلة فيهما هو المراد بعدم دخولها فيهما ويمكن ان يقال ان الخفيفة اصل والثقيلة فرع ولها فرع
المزيد فيه للمجرد كما قيل فلما اعطي الثقيلة الفصل بين النونات اعطي الخفيفة الفصل بين النونين الزائدتين ايضا لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل ولا شك ان الفصل مزية بالقياس الى عدم الفصل ويقال ان كل واحد منهما كلمة براسها كما قيل وكلاهما من واد واحد
فاذا دخل الالف مع الثقيلة ادخل مع الخفيفة ايضا طردا للباب ولما لم يجدوا دخول الخفيفة في جمع المؤنث في كلام العرب
وجه بعضهم عدم دخولها بلزوم التقاء الساكنين لا على حده وبعضهم بلزوم اجتماع النونين الزائدتين والله تعالى اعلم بالصواب

قوله وعند يونس تدخل النون الخفيفة بعد الالفين قياسا على النون الثقيلة فانه يجوز التقاء الساكنين لا على حده ويجعله
مغتفرا كما في الوقف فهو غير مرضي عند الاكثرين باعتبار جعل الالف كالحركة كقراءة محياي ولا شك ان لزوم التقائهما لا على حده في المثنى
ظاهر واما في جمع المؤنث فلا فان الالف الفاصل ليس من البناء بل انما اعتبر زيادته بعد ما تصور اجتماع النونات ولا تصور اجتماعهما

بسكون الياء ١٢

في جمع

قوله يونس ضعيف بوروده على خلاف استعمال الفصحاء

في جمع المؤنث الا بعد اعتبار دخوله فيه حملا على الثقيلة وانت تعلم ان الثقيلة موجودة بعد الالف فلما خففت لزم التقاء
على غير حده والتقاء الساكنين يجوز تخفيفها بعدهما وقوله قياسا معمول لتدخل من الادخال ومن الدخول اي اولى بان حكم بدخولها في الا
لم يستقم النصب الا عند من لم يشترط اتحاد الفاعل قوله وكلاهما اي النونان تدخلان في سبعة مواضع دون غيرها لوجود معنى الطلب
فيها اي في سبعة مواضع وقوله في الامر كاضرب وما عطف عليه بدل من قوله في سبعة مواضع من قوله والنهي نحو لا تضربن والا
ستفهام نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تضربن والقسم نحو والله لاضربن وتدخل في النفي دخولا قليلا لمشابهته
بالنهي في الدلالة على عدم الفعل والكلام في نصب مشابهته كالكلام في نصب قياسا قال الرضي ودخولها في المشهور في مستقبل
فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا تدخل الا بعد ان يدخل على اول
الفعل ما يدل على التاكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو اما تفعلن ليكون ذلك الاول توطية لدخول نون التاكيد
وايذانا به ثم الطلب على ضربين اما طلب وجود الفعل وعدمه كما في الامر والنهي والتحضيض والعرض والتمني والسوال عن حصول
الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام اسمية او
حرفية والخبر المصدر بحرف التاكيد نحو والله لتضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما المزيدة سواء جاز حذفها كما في اما تفعلن ومتى ما
تفعلن وايهم ما تفعلن وايا ما تفعلن واينما تكونن او لم يجز لكن او كانت لازمة لكلمة الشرط ايضا كاذما وحيثما وقد تدخل نون
التاكيد اختيارا في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه لكنه اقل من دخولها في الشرط وانما دخلت في الشرط بلا تقدم
ما نحو ان تفعلن افعل ويجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي يلحق اوائلها ما المزيدة في غير الشرط قليلا ويجيء النون بعد المنفي
بلا اذا كان لا متصلة بالنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي وقد يجيء مع لا النافية منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد
وعند ابي علي لا يجيء بعد النفي اختيارا العدم من معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها
بلا النهي من جهة الجزم قال الشاعر شعر يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما ش وربما لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا

قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن وقيل تدخل اسم الفاعل اضطرارا تشبيها له بالمضارع وهذا كما شبه به في دخول نون الوقاية
هذا الكلام **قوله** والنهي مثل الامر في جميع الوجوه من كونه ماخوذا من المضارع وحذف الحركة وحرف العلة والنون سوى نون جمع
المؤنث ومن كونه كل منهما طلبا ولحوق نون التاكيد به ومن الاحكام المتوجهة عليه الا انه اي النهي معرب بالاجماع بين البصريين
والكوفيين وذلك لان النهي مضارع يدخل عليه الجازم كالجحد والمضارع معرب لوجود علة الاعراب فيه فان المقتضي للاعراب على
المشابهة التامة المبنية على حرف المضارعة وهي موجودة فيه وزوال حركة اللام بالجازم لكونه محل التعود الاعراب لا يضر وكذا
نقل لا النهي المضارع من الحال الى الاستقبال وعدم دخول اللام الابتداء عليه لا يقدح في كونه معربا والا لزم كون الجحد والمضارع الذي
يدخل فيه حرف يخصصه بالحال والاستقبال مبنيين ولا يلزم ان يكون جميع وجوه المشابهة موجودا فيه لان المضارع في الاصل مشترك
بينهما بل قابل لجميع وجوه المشابهة وبعض الحروف يخصصه بالحال وبعضها بالاستقبال وبعضها بالماضي وقد تدخل عليه بعض الحروف
المخصصة ولم يدخل على ذلك البعض بعض آخر منها كما لا يدخل على لا النهي لام الابتداء والكل باتفاق النحاة فعلم ان مدار كونه
معربا على الاصل وعلى حرف المضارعة ولذلك اتفقوا عليه فلتتوجهوا معرب وان النهي جاز ان يقع خبرا للمبتدا لكن في وقوعه خبرا اختلاف
فذهب بعضهم الى انه يقع خبرا له بلا تاويل وهو المرضي للعلامة التفتازاني وذهب بعضهم الى انه يقع خبرا له مع تاويل وهو المختار للعلامة
الشريف وبهذا القدر كان في المشابهة الموجبة للاعراب وبهذا التقدير اندفع البحث الذي اورده البعض وهو ان المضارع انما
كان معربا بالكثرة المشابهة المعتبرة باللفظ والمعنى والاستعمال والكل منتف في النهي اما الاول فلانه متغير بالحركات والسكنات
ودخول لام الابتداء وقد فات كلاهما فان آخره صار مجزوما ولان لام الابتداء لا يدخل على لا النهي واما الثاني فلانه متغير لكونه
مشتركا بين الحال والاستقبال وقد انتفى بدخول لا النهي ايضا لانه ينقل المضارع من الحال الى الاستقبال واما الثالث فلانه متغير
لوقوعه خبرا للمبتدا او صفة للنكرة والنهي لكونه طلبا لا يقع خبرا ولا صفة اللهم الا ان يقال ان حروف المضارعة لما كانت سببا مفضيا
الى تحقق المشابهة والحكم دائر عليها وجودا وعدما كان النهي معربا مطلقا بالاجماع بين البصريين والكوفيين لوجود علة الاعراب

ووقوعه

وهي

[illegible]

وهي حروف المضارعة وبعد فيه بحث فتامل هذا لفظه **قوله** ويجي المجهول من الاشياء المذكورة كائنة فيما سبق من الفصول

الثلثة المذكورة الكلية من الماضي نحو ضرب بضم الفاء وكسر العين ومن المستقبل نحو يضرب بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل

آخره ومن الامر نحو لتضرب ومن النهي نحو لا تضرب وانما تركهما المص لان حالهما كحال المضارع في البناء للمجهول بلا تفاوت

وذكرهما في الاجمال لانهما من انواع الفعل ولما فرغ من الفصول الثلثة الماضي والمستقبل والامر والنهي شرع في بيان الاحكام

المتعلقة بهذه الاشياء الثلثة فهذه الاحكام وان اوردها في ذيل الفصل الثالث لكنها غير مختصة به بل متعلقة بالامور

الثلثة **قوله** والغرض الحاصل من صيغة اى وضع المجهول خساسة الفاعل وعظمته وشهرته وفي بعض النسخ لخساسة الفاعل او

لعظمته او لشهرته فعلي الاول قوله خساسة الفاعل الخ خبر لقوله والغرض وعلي الثانية خبره محذوف اى والغرض من وضعه

عدم ذكر الفاعل واسناده الي المفعول به لاجل خساسة الفاعل او لعظمته او لشهرته ويحتمل ان يكون للام زائدة يؤيده

النسخة الاولي قال العلامة التفتازاني وقد يكون المسند اليه المحذوف وهو الفاعل ويجب اسناد الفعل الي المفعول به وقد

ولا يفتقر هذا الي القرينة الدالة علي تعيين المحذوف بل الي مجرد الغرض الداعي الي الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان قاتله

وانما المقصود ان يقتل ليؤمن من شره هذا كلامه فعلم من هذا ان هذا الاعراض اغراض لعدم ذكر الفاعل وحذفه فالمراد بالوضع

علي الاولي ان يجعل مجهولا وان يسند الي المفعول ويحذف الفاعل وعلي الثانية ان يبني للمفعول ولا شك ان الغرض من وضعه

اى بيانه للمفعول عدم ذكر الفاعل وان تلك الاعراض اغراض لعدم ذكر الفاعل يريد بهذا الكلام انه انما يطوي ذكر الفاعل

لكونه خسيسا بحيث يجب صون اللسان عن ذكره كما اذا قيل شتم الامير اذا كان الشاتم جلادا او حجاما او لكونه عظيم الشان

رفيع المكان بحيث يجب صونه عن لوث اللسان او لكونه مشهورا معروفا فيما بين الانام بحيث لا يحتاج الي ذكره او لكونه

قوله [illegible] الفاعل هو سبحانه وتعالي لان هذا الفعل لا يتاتي من غيره فحذف الفاعل لشهرته [illegible]

متعينا بحيث لا يصلح للفعل الا هو حقيقة او ادعاء الي غير ذلك من الاغراض المطلوبة بعدم ذكر الفاعل ولا يخفي ان تعقل الفعل

لما يتوقف علي الفاعل كذلك يتوقف علي المفعول ولا يوجد غير المفعول به يكون بهذه المشابهة ولذا اقيم المفعول مقام الفاعل

وجه [illegible]

واسند الفعل المجهول اليه انت تعالم ادم وذكر هذا الكلام غير مناسبة في هذا المقام فان بيان الاغراض وظايف علم المعاني **قوله** واختص ا

اي المجهول بصيغة فعل بضم الفاء وكسر العين في الماضي الثلاثي المجرد لان معناه اي المجهول غير معقول وهو اي ذلك المعنى اسناد الفعل

الى المفعول به الذي يتوقف تعقل الفعل عليه كما يتوقف على الفاعل لان المعقول (المفعول) اسناد الفعل الى الفاعل دون المفعول به فيجعل صيغته اي

المجهول ايضا غير معقول كما ان معناه غير معقول وهي اي الصيغة الغير المعقولة صيغة فعل اذ يلزم فيه الخروج من الضم الى الكسر وهو وان

كان مستكرها لكنه اسهل بالقياس الى الخروج من الكسر الى الضم كما لا يخفى ولذا اختيار وافعل لان الهبوط اسهل من العروج **قوله** ومن ثم

اي ومن اجل ان هذه الصيغة غير معقول لا تجيء (يجئ) على هذه الصيغة في الاسم في حال من الاحوال الا حال كونه منقولا من الفعل مثل دُئل ووُعِل

اما الاول فلانه من الاجناس المنقولة من الافعال واما الثاني فلانه من اسم قبيلة فهو من الاعلام المنقولة من الافعال ايضا لانه

اسم لابي الاسود الدئلي وان سلم انه اسم لدويبة شبيهة بابن عرس كما زعم بعضهم فلم لا يجوز ان يكون منقولا عن الفعل ايضا

وان سلمنا انه ليس بمنقول منه لكنه شاذ لا يعتد به **قوله** وفي المستقبل اي جاء المجهول في المستقبل الثلاثي المجرد على وزن يُفعَل

بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر فيكون هذه الجملة معطوفة على الجملة السابقة اعني واختص اه وهذه الصيغة غير معقولة

لان هذه الصيغة مثل فعل بضم الفاء وفتح ما قبل الآخر في الحركات والسكنات ولا يجئ عليه اي على وزن فعل في الاسم ايضا كما لا يجئ

على فُعِل كلمة الا نادرا والنادر كالمعدوم وهذا عند الاخفش واما عند غيرهم فلا وجود له اصلا ولا شك انه اراد ان يفعل على

وزن فعل كجندب بالوزن العروضي لا الصرفي ولا كلام فيه بل الكلام في الوزن الصرفي على انه لو اراد الوزن العروضي لزم

ان يكون بفتح الاول وكسر العين او ضمها ايضا غير معقولة لانه لا يجئ على وزن كلمة في الاسم **قوله** ويجئ اي المجهول في الزوائد

من الثلاثي ولو قال في المزيد الثلاثي لكان اعلى لان الظاهر ان المراد بالزوائد الحروف الزوائد فلا يصح بيانه بالثلاثي بضم الحروف

الاول فحسب وكسر ما قبل الآخر فقط في الماضي وبضم الحرف الاول لا غير وفتح ما قبل الآخر في المستقبل تبعا للثلاثي المجرد الذي هو

اصله ولو ترك قوله وبضم الاول واكتفى بقوله وفتح ما قبل الآخر لكان اولى **قوله** الا في سبعة ابواب حال كونها مصدرة بهم

الحرف

بنقطتين

الحرف الاول انكان بالباء الموحدة كانّ متعلق بمتروة وان كان بنقطتين تحتين كان حالا اي حال كون الاول منهما مضموم
مع ضم الاول وفيه نظر فانه لا يصدق على مثل انفعل والعلى مثل تفعل اما على الاول فان الظاهر ان المراد بالاول الهمزة ولا شك انها هو
الاول من المتحركات فيلزم التكرار مع فوات المقصود ولو قيل انه لا اعتداد بحركة همزة فالاول المتحركات ليس الا النون مثلا لما احتيج
الي ذكر الاول في تحصيل بناء المجهول بل اول المتحركات كاف فيه في مثل انفعل وكذا اكتفي بعضهم بذكره الا ان يقال ان الكافي فيه هو اول
المتحركات لكنه يشكل ح في مثل تفعل فان ذكر الاول فيه ليس للمتابعة بل لتحصيل البناء الا ان يقال انه اراد بذكر الاول اعم من ان يكون للمتابعة
او لتحصيل البناء واما على الثاني فلان الاول فيه التاء واول متحركات ايضا هو التاء فيلزم التكرار مع فوات المقصود ويمكن ان يجاب عنه بانه
اراد بالاول الهمزة والثاني اراد بالاول من المتحركات الاول من المتحركات الباقية وهو النون مثلا وفي بعض النسخ بضم اول متحركه
والاول ولا شك انه لا يصدق على شيء منهما فان الظاهر المراد باول متحرك ايضا هو الهمزة او التاء هو المراد بالاول فيلزم التكرار مع فوات
المقصود الا ان يقال ان المراد بالاول الاول من المتحركات الباقية لا مطلق ولا يخفى انه لا دخل لذكر الهمزة في تحصيل بناء المجهول فالاول ما ذكره
بعضهم في تعريف مطلق الماضي المجهول من انه بكسر ما قبل الآخر وضم كل متحرك قبله وفي بعض النسخ بضم الاول والثاني ايضا اي المتحركات والا
فالثاني ثالث في مثل انفعل وهذه النسخة اولي من الاولين قوله وهي تلك السبعة تفعل وتفوعل وافتعل وانفعل واستفعل وافوعل
وافعنلل هكذا في بعض النسخ ولا شك ان افعنلل ان كان وزنا لاقعنسس فليس من الابواب الاصلية بل من الملحقة وان كان وزنا لاحرنجم
كان من ابواب الرباعي المزيد فيه والكلام في الابواب الثلاثي المزيد فيه فالصواب ان يقول افعوّل بدل افعنلل وفي بعض النسخ وهي تفعل
وتفوعل بدل افعنلل وانفعل واستفعل وافوعل وافعوّل ولا يخفى ان النص باسم السبعة يقتضي حصر الابواب المخرجة عن الحكم السابق
في السبعة وليس الامر كذلك فانها ثمانية او تسعة على اختلاف القولين فان بعضهم حصر فقال ان ابواب الثلاثي المزيد فيه اثنى عشر وهي
افعل وفعّل وفاعل وتفعّل وتفاعل وافتعل وانفعل واستفعل وافعلّ وافعالّ وافعوعل وافعوّل وهو المرضي للمؤلف وبعضهم
اسقط منها افعول بتشديد الواو وعلى هذا التقدير القول الاول كان الصواب ان يقول الا في تسعة وعلى تقدير القول الثاني الا في

ولو همزة وصل مع ضم الاول من المتحركات
مع كسر ما قبل الآخر وقوله بضم الاول ح

ثمانية الا ان يقال ان اجمر لما كان في حكم اجمار ترك واكتفى بالثاني فتامل لا يقال ان الشيخ ابن الحاجب جعل تفعل وتفعيل من الملحقات

فبقيت عشرة فاذا اخرج منها ثلثة ابواب بقيت سبعة فصح قوله الا في سبعة لانا نقول ان قوله وهي تفعل وتفوعل يا باه على انه مناف

لما مر في هذا الكتاب من قوله واثنا عشر للمنشعبة الثلاثي لا يقال ان المتروك لازم لا يجيء منه المجهول لانا نقول ان بعض المعدودات ايضا

كذلك حاصله الكلام في كيفية بناء المجهول من الحركات والسكنات من قطع النظر من ان يكون لازما او متعديا وان المراد بالسبعة سبعة

ابواب ولا يخفى ان الظاهر ان سبعة ابواب ليست الا بحسب التسمية فاراد التغاير في الهيئة في البعض وفي التسمية في البعض ليس كما ثبت

تعلم ان الابواب التي لم يذكر فيه وبعض الملحقات مثل مثنى في هذا الحكم فلا معنى لتخصيص الاستثناء بهذا العدد ولا لبيان والزوائد بقوله

من الثلاثي على ان حكمها بقي محتاجا والحال ان المصنف بصدد بيان حكم الكل لانه في مقام التعليم وان هذا الاستثناء باعتبار

الكل لان المستقبل سواء في الكل لا تفاوت فيه ولو قال ويجيء من المزيد فيه بضم الاول وكسر ما قبل الآخر وفتح ما قبل الآخر في المستقبل

للثلاثي غير افعل وفعل وفاعل وبضم الاول مع الاول وكسر ما قبل الآخر فيها سواء لكان اخصر واسلم واظهر والله تعالى شانه اعلم بالصواب

قوله وضم التاء في الاولين اعني تفعل وتفوعل حتى لا يلتبس ماضيهما بمضارع فعل من التفعيل وفاعل فانه لو ضم التاء ولم يضم الفاء بل

فتح او كسر ما قبل فصار تفعل وتفاعل فالتبس الاول بمضارع الاول والثاني بمضارع الثاني في المعلومين ولم يكسر ما قبل آخره

بل بقي على الفتح التبس بمضارعهما المجهولين ولا اعتبار بحركة الآخر لكونه محل التغير والا فالآخر في الماضيين مفتوح وفي المضارعين

مضموم قال الشارح التباسا بهما حالة الوقف فضم التاء فيهما وابدل الف الثاني واوا فح ارتفع الالتباس واما القول بالاجتماع بين

فليس بشيء كما مر وفي بعض النسخ ويضم بصيغة المضارع المجهول قوله وضم الحرف الثاني من الحروف المتحركة والا فهذا الثاني ثالث بالنسبة

الى مطلق الحروف في الابنية الخمسة الباقية اعني افتعل وانفعل واستفعل وافعوعل وافعل حتى لا يلتبس كل واحد منها بامره في الوقف

لانه لو لم يضم الحرف الثاني منها بل بقي على الفتح التبس كل منها بامره في حالة الوقف في صورة الوصل يعني اذا قيل واقتتل بوصل

الهمزة وفتح الثاني في المجهول في الوقف واذا قيل واقتتل بوصل الهمزة في الامر يلزم اللبس اي التبس احدهما بالآخر فلا يعلم انه ماضي او امر

على انه

اعلم ان القيود الزائدة في الاسماء يجب ان يكون مخصصة غير
يجب ان يكون جنسها ونعلمها والا لكان خارجا عنه
التعيين لان النفي الاخص اعم من نفي الاعم

لما قام

قوله اسم متناول الاسماء كلها وقوله مشتق يخرج غير المشتقات وقوله لمن قام صلته

على انه لا اعتبار لحركة الآخر وضمت التاء في الماضي المجهول لازالة اي لازالة اللبس فقط الباقي من الاربعة عليه اي على افتعل اي لو

قيل وانفعل واستفعل وافوعل بالوصل والفتح لا يعلم ان كل واحد منها امر او ماضي في الوقف وتوقف وقيل وافعل بالوصل والفتح لم

يقلب الالف بالعلم فلا يتبين انه امر او ماضي مجهول في حالة في الوقف **فصل في اسم الفاعل** وهو اسم مشتق من المضارع لمن قام به

الفعل قوله اسم للموضع اي موضوعا لمن قام به الفعل يخرج اسم المفعول واسمي الزمان والمكان والآلة والفعل اعم من ان يكون

بمعنى الثبوت او الحدوث وبمعنى مجرد الفعل او مع الزيادة واعم من ان يكون الفعل حقيقيا او اعتباريا ولو قال لما قام بها الفعل

لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب فدخل في هذا الحد اسم التفضيل والصفة المشبهة لانهما من

انواع اسم الفاعل على ما هو المرضي للمصنف كما يدل عليه كلامه ههنا في صدر الكتاب وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الشارح من قوله

قلت اخراج الصفة المشبهة واسم التفضيل عن تعريف اسم الفاعل مشكل ولو اراد قيد الدلالة على الحدوث بلا زيادة لخرجا

عن تعريف اسم الفاعل بهذا القيد والوجه ظ وههنا بحث وهو انه جعل الامور المتباينة داخلة في تعريف واحد بلا ضرورة

وذا فاسد فالاولى ان يجعل كل منهما تعريفا على حدة كما فعلوه اذ لا شك ان كل واحد من اسم الفاعل واسم التفضيل والصفة المشبهة

مخالف للآخر في الحقيقة فلا وجه لجمعها في تعريف واحد وان يجعل الامور المشتقة من المصدر عشرة او احد عشر ولا يخفى ان المراد

هو اسم مشتق من المضارع موضوعا ذلك الاسم لمن قام به الفعل اي مجرد الحدث من غير اعتبار امر آخر معه من الثبوت والزيادة

فخرج بهذا القيد اسم التفضيل والصفة المشبهة اما الاول فلانه ليس بموضوع لمن قام به مجرد الحدث بل الحدث مع الزيادة واما الثاني

فلانه ايضا ليس بموضوع لمن قام به مجرد الحدث بل الحدث مع الثبوت فيعلم انه اراد بالفعل الحدث لا الفعل الاصطلاحي والا لكان

انظر ترك الفعل واعتبار ضمير قام راجعا الى المضارع وايضا لما كان معنى القيام وهذه الارادة ان كانت مقبولة لكنها يخرج

صيغ المبالغة من تعريف ولا بعد ان يلتزم ذلك ومما يؤيد ذلك ما ذكره السيد السند قدس سره في ترجمة الكافية من ان صيغة اسم

الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وآكل وكلما اشتق من المصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو

ليس باسم فاعل بل هو صفة مشبهة واسم التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب هذا الغلط لكنه يرد

عليه خروج اسم الفاعل المشتق من باب المبالغة نحو طاولته فطلته طولا فانا طائل اي غلبته بالطول فهو لمن قام به الطول

مع زيادة الان يقال انه ليس بموضوع لذلك الزيادة فانه يدل عليه بالنقل فان الثبوة في العالم وغيره من الصفات عرضي لا وضعي

فلا يلزم خروجه عن التعريف والخروج نحو فرس ضامر وشارب هو الذهب في الارض لان قصدهم الاستمرار في امثالها

عارض لوضعها على الحدوث كما في قولك الله تعالى عالم وكائن وزيد صائم النهار وقائم صرح به الرضي وان كلامه صريح في

ان اسم الفاعل واسم المفعول واسماء الزمان والمكان واسم الآلة كلها مشتقة من المضارع ولكنهم صرحوا بانها مشتقة من

المصدر كما يدل عليه قوله والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر الا ان يقال انه اراد الاشتقاق منه بواسطة او بلا واسطة او ان يقال

انه اراد بالاشتقاق البناء لا الاشتقاق الاصطلاحي كما مر في تعريف المضارع **قوله** واشتق منه اي اشتق اسم الفاعل

من المضارع والماضي لمناسبتهما اي المناسبة بينهما اي بين اسم الفاعل والفعل المضارع في الوقوع اي في وقوع كل منهما صفة لنكرة

للنكرة وغيره من الحركات والسكنات ومن معنى الحال والاستقبال والحاصل انه انما اشتق منه دون غيره لانه لمناسبة لا توجد بينه

وبين الماضي اذ بينه وبين المصدر بل بينه وبين الفعل المضارع ولا يخفى عليك ان هذا الكلام انما يصح ان لو كان هذه المناسبة معتبرة

في الاشتقاق وليس الامر كذلك نعم معتبرة في عمل اسم الفاعل عمله كما مر ولا يخفى ان المناسبة المعتبرة فيه موجودة بين اسم الفاعل والمصدر

فما ذكره لا يدل على كونه مشتقا من المضارع فضلا عن ان يدل على التخصيص فتامل وايضا ان ما ذكره مذهب الكوفي لا البصري

وما قال الشهيد قلنا المعرفون لما اراد والضبط اولى من الاستنار وجب رد بعض الامثلة الى بعض ليحصل الضبط فالمناسب ان

يرد الى سبب المناسب لا الى المباين واسم الفاعل لما وجد اكثر شبهه بالمضارع حكم بانه مشتق منه دون ان عنى فلا يدل على المقصود

لما عرفت آنفا ولو جعل قوله لمناسبتهما متعلقا بقوله مشتقا لكان اظهر **قوله** وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد

على وزنه فاعل وانما قلنا في غالب الامر ان ... من المضارع بنائه كيفية بيان هذا يقرب من الاستقبال ... **قوله** عن قريب لما سيظهر الامر في غالب

على وجهه ٣

من

من يعرب بالياء التحتانية فان اسم الفاعل اسم ظ والاسماء الظ كلها غيب والغايب بالغايب اولى فادخل الالف الدال على
في الفاعلية وانما تعينت لخفتها وانما خصت زيادتها بين الفاء والعين دون الفين واللام ليدل عليه في اول الامر دون
الآخر لئلا يلتبس بالماضي ودون الاول لان في الاول اي في زيادة الالف في الاول الذي هو اولي بالزيادة ليعلم من اول الامر
انه اسم الفاعل يصير اي اسم الفاعل مشابها بالمضارع المتكلم الواحد عن الثلاثي المجرد او باسم التفضيل لمعنى لو زيد في الاول التبس
بهما والالتباس ممتنع وقوله لان اسمه ضمير شان محذوف اي لانه وقوله في الاول متعلق بقوله يصير ولا شك ان الدال على معنى الفاعلية
تمام الصيغة لكن لما كانت هذه الدالة بزيادة الالف جاز ان تنسب اليه **قوله** وكسر عينه اي عين اسم الفاعل مطلقا سواء كان
من ثلاثي مجرد او غيره واما زيادة الالف فمختصة بالاول لان بتقدير الفتح اي فتح العين يصير اي اسم الفاعل مشابها بماضي المفاعلة في حالة
الوقف على انه لا اعتبار لحركة الآخر فلا حاجة الي قوله في الوقف وبتقدير الضمة يثقل اي بتقدير ضمة عين اسم الفاعل بان يقال ضارب
يثقل واسم لان ضمير شان محذوف وبتقدير الفتح متعلق بيصير وبتقدير الضمة متعلق بيثقل واما على تقدير الكسر وان لزم الالتباس بامر باب
المفاعلة لكن الماضي منه لما كثر استعماله في المحاورة بالقياس الي الامر منه احترز عن الالتباس به دون الالتباس بالامر على ان الامر
اهون من ارتفاع الالتباس بالماضي لان بين مقام الخطاب ومقام الغيبة بون بعيد بخلاف ما بين الغيبتين **قوله** وبتقدير
الكسر لزم الالتباس بامر باب المفاعلة لكن بقي الى الكسر مع ذلك الالتباس للضرورة على ان الكسرة حركة معتدلة بالقياس الي الفتح والضم
فهو اولى بالاختيار وانما كسر عين اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد بتعاله وطرد الباب ولا شك ان ما ذكره المؤلف لا يدل على كسر العين
مطلقا بل على كسر عين اسم الفاعل من الثلاثي المجرد وقوله بتقدير متعلق بيلزم **قوله** وقيل اختيار الالتباس اي التباس اسم الفاعل
بالامر لان الامر مشتق من المستقبل واسم الفاعل ايضا مشتق منه اي من المستقبل ففي قوله وضع الظ موضع المضمر فاختيار
الالتباس بين المتجانسين اهون من غيره وهذا انما يصح ان لو كان كلاهما مشتقا من المستقبل وليس كذلك اللهم الا ان يقال انه ما
اراد بالاشتقاق الاشتقاق الاصطلاحي بل اراد به كيفية بنائهما منه فان الكل مشتق من المصدر كما هو مذهب البصريين تامل

ولانه انما يلتبس بالامر في حالة الوقف لا على الاطلاق بخلاف غيره **قوله** ويجي اي اسم الفاعل على فعل وفعل اه هذا بيان
للصفة المشبهة فان اسم الفاعل من الثلاثي على خمسة انواع احدها كما مر وثانيها صفة مشبهة وثالثها اسم التفضيل ورابعها
افعل الصفة وخامسها ما وضع للمبالغة ولكل منها احكام على حدة ولذا تصدى لبيانها **قوله** واحول وهو اي اسم الفاعل
الذي على وزن افعل يختص بباب فعل بكسر العين اي لا يوجد في غيره فالباء داخل على المقصور عليه وهو افعل الصفة الا ستة
اسماء على وزن افعل فالتنوين عوض عن المضاف فانها تجي من فعل بضم العين فهو صفة ستة بقوله يجي اشارة الى وجه
استثناء نحو احمق واخرق وآدم وارعن واسمر واعجف وزاد الاصمعي بناء سابعا نحو اعجم وقال الفراء ان كل واحد من احمق
المراد بالسمرة حمرة يخالطها البياض ١٢ [illegible]
واخرق واسمر واعجف ماخوذ من فعل بكسر العين ايضا وهو لغة في فعل بضم العين يريد انه جاء نحو حمق وخرق وسمر وعجف بالضم
والكسر لغة في الضم والاسماء المذكورة ماخوذة مما هو بكسر العين فلا حاجة الى الاستثناء الستة بل الى استثناء اثنين وهما
ارعن وآدم ان لم يعتد بلغة الاصمعي او ثلثة ان اعتد بها قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية وقد جاء ادم وسمر وعجف وحمق
وخرق وعجم ورعن بالضم والكسر هذا كلامه فعلم منه ان كل واحد من الضم والكسر لغة برأسه لان الاصل الضم والكسر لغة فيه
كما يفهم من تقدير المصنف مذهب الفراء فعلى هذا لا حاجة الى استثناء السبعة فان كل واحد منها جاء بالضم والكسر ولعل هذه
الاسماء السبعة ماخوذة مما هو مكسور العين فح لا يستقيم تخصيص الفراء الا ان يقال المراد المفهوم من قوله وكذلك اه
مثل مجيء الكسر في حمق يجيء في خرق وسمر وعجف اه اي الى آدم وسمر بل الى عجف ويؤيده قوله على الوجه الكلي اعني فعل بالكسر لغة
فيهن فح يكون المخرج عند الفراء ستة بل سبعة الا اثنان او ثلثة كما يفهم من كلام الشارح وعجف من العجف وهو الهزال وخرق
من الخرق بالسكون وهو الحماقة وعجم من العجمة في اللسان **قوله** ويجي افعل التفضيل الفاعل من الثلاثي غير المزيد فيه مما ليس
بلون ولا عيب كان الاولى ترك اللام من الثلاثي وقوله غير المزيد فيه حال من الثلاثي ولا يجوز ان يكون صفة له لتخالفهما تعريفا وتنكيرا
اعني به معناه اللغوي لا الاصطلاحي يعني ثلاثيا مجردا ١٢
وفي بعض النسخ من ثلاثي فح يجوز ان يكون صفة له وقوله مما ليس بلون ولا عيب بيان الثلاثي اشتق منه افعل التفضيل ولا بد من

تقييد

تقييد الثلاثي بمتصرف قابل الزيادة والنقصان كالقرب مثلا واما ما لا يقبل ذلك كالموت والعمى فلا يبني منه افعل التفضيل وكذا غير المتصرف

ومن تقييد العيب بالظاهر فان الباطن يبني منه افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واخرق والدو انكد والجب

اذا قام بمصلحة الابل فهو آبل اي حاذق بمصلحة الابل كذا في الصحاح ١٢ كما

واعجم والنوك مع ان بعضها يجيء منه افعل لغير تفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج وهوجاء واخرق وخرقاء واعجم وعجماء

وانوك ونوكاء فلا يطرد ايضا تعليله بان فعل لغيره كذا في الرضي لكن يرد على هذا التقدير انه يلزم عدم صحة حكمهم بشذوذ احمق وعدم

صحة الجواب عنه بان المراد بالحمق ما يبدو من اثر البلادة في عقله لانه يقتضي جواز اشتقاق اجهل احمق من حمق لا يكون بهذا الظهور

قياسا وكون اشتقاق اجهل والبله لين يكون اثار جهله وبلادته ظاهرا على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل فالاولى ان يقول انما لم يبن افعل

التفضيل من الالوان والعيوب الظاهرة لان الغالب في الالوان ان ياتي افعالها على افعل وافعال كابيض وابياض واسود واحمر

واصفر فحمل كلما جاء من الثلاثي عليها واما العيوب المحسوسة فليس الغالب فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا من غيره كاحول

واعور فانهما اكثر استعمالا من حول وعور ولذلك لم يقلب واوهما الفا حملا على احول واعور وما لم يجئ منه افعل ولا افعال كالبخر والسقم

والعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضه مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعمى والباقي محمول على قسمين المذكورين في الامتناع واجاز

الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا لانهما اصل الالوان فجاز ان يثبت لهما ما لا يثبت لغيرهما قال الشاعر شعر

ابيض من اخت بني اباض وقال الآخر لانت اسود في عيني من الظلم وهما عند البصريين شاذان هكذا في الرضي وقوله من الثلاثي احتراز

عن الرباعي مطلقا سواء كان مجردا او مزيدا فيه وقوله غير مزيد فيه احتراز عن ثلاثي مزيد فيه وقوله مما ليس بلون ولا عيب احتراز عن الالوان والعيوب

قوله ويجيء اي افعل التفضيل من الرباعي والثلاثي المزيد فيه لعدم محافظة جميع حروفه اذا البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام

حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط البعض يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد

او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف الثلاثي المجرد او بعض حروف الرباعي المجرد وكلها اصول ويكون من حروف المزيد فيه اما من

اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتغير معناه على انه يصير بعضها مهملا احتمال تعرف الثلاثي انه يكسر بناءه

اصوله

فان قلت جاء افعل التفضيل من العيوب نحو هو ابله منه واجهل واحمق

واعجم وارعن مع مجيء افعل الصفة منها كما مر قلت اعني

والمحسوس مع ان الظاهر لفظ ١٢ كما في

الرضي

الحمق قال معناه قلة

العقل فهو من العيوب الباطنة

كالجهل ١٢ عبد الحكيم

فى باب الافعال لحذفت همزة الافعال كما فى المتكلم الواحد لانا نقول فح لا يكون بجميع حروفه محفوظا فيه والى الان لو حذفت

لزم اللبس ولو سلم انه يمكن ارتفاعه بحسب القرينة والمقام فيكون محمولا على اخواته فلا يبنى منه خلافا لسيبويه **قوله** ولا يجى اسم

التفضيل من ثلاثى مجرد فيه معنى لون وعيب لان فيهما يجى افعل الصفة ولو جاء اسم التفضيل منهما فيلزم الالتباس اى

التباس افعل الصفة باسم التفضيل فلا يعلم ان المراد احمر ذو حمرة او زايد الحمرة وهذا التعليل انما يتم لو تبين ان افعل الصفة

مقدم بناء على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر فيه

والاولى موافقة الوضع الطبع وانت خبير بان هذا التعليل تقتضى عدم تقييد العيب بالظاهر على انه يجى مما فيه لون وعيب خفى فيلزم الالتباس الا

ان يجيئه منه قليلا فاختير اللبس **قوله** ولا يجى اى انما قال ويجى افعل التفضيل الفاعل لانه لا يجى التفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل الفاعل

فلو جاء لهما لا يعلم ان معنى اضرب ازيد فى الضاربية او زايد فى المضروبية فاقتصروا على الاكثر **قوله** فان قيل لم لما يجعل اى الامر المذكور

على العكس بان يجعل افعل التفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس ولا شك ان المقصود رفع الالتباس فهذا الوضع كما يحصل

تفضيل الفاعل كذلك يحصل التفضيل المفعول **قوله** قلنا جعله للفاعل اه اى تفضيل الفاعل اولى من جعله للمفعول لان الفاعل مقصود

لا يمكن ان يتم الكلام بدونه لكونه جزء الجملة والمفعول فضلة زايدة على اصل المقصود يتم الكلام بدونه وغير المقصود الذى يتم الكلام بدونه

الفاعل والمفعول النحويان اعنى فاعل الفعل ومفعوله مثل ضرب زيد عمرا لا اسم الفاعل واسم المفعول وما بنى لاحدهما من الفعل اسم التفضيل

فانه لا شك ان كلا منهما يقع عمدة فى الكلام نحو ضارب زيد وامضروب عمرو وجاءنى مضروب اخوه والضارب فى الدار والمضروب

فى البيت ويقع فضلة فى الكلام نحو رايت ضاربا عمروا وقتلت مضروبا ومضافا اليه نحو غلام ضارب وكذا اسم المضروب اسم التفضيل

كذلك لوجه الاتى اسم الفاعل باعتبار معناه اشرف من اسم المفعول على ان ما اسند اليه اسم المفعول او ما بنى له عمدة لانه نايب عن الفاعل فى اصل

قوله ... فى التعميم اسم الفاعل لا يكون الفعل اللازم والفعل المتعدى دون اسم المفعول لاختصاصه بالمتعدى فاسم الفاعل باعتبار

... اسم مفعول فاعطاء اسم التفضيل العام اولى **قوله** نحو اشغل من ذات النحيين للمكانين التفضيل المفعول ونحو اعطاهم للدنيا

واولاهم

ذاك لانه المعروف اي الاحسان وفي بعض النسخ المعروف الكلبان من الزوائد كان الاولى من المزيد فيه واحق من بهنقه الحائن
من العيوب الثاني كل واحد من هذه الكلمات جواب سوال يرد على قوله ويجي للتفضيل الفاعل اه وهو ان الاول لتفضيل المفعول والثاني
والثالث من المزيد فيه والرابع من العيوب متصفها بالاوصاف المذكورة اشارة الى منشاء السوال وتقرير الجواب ظاهر وهو ان كل واحد منها
شاذ ولكن الجواب بان تقيد العيب بالظاهر واعلم ان النحي الكسر مشك روغن نحيار جماعة وفي المثل اشغل من ذات النحيين التي هي امراة
من تيم اسمها خوات تبيع السمن في الجاهلية فجاءت بنحيين مملوين فاتاها رجل من الانصار فحل احدهما فحلت ملأته بخيا وعملوه فقال
امسكيه حتى انظر الى غيره فلما اشتغل يداها ساورها وقضى منها ما اراد وهرب ثم اسلم الانصاري واسمه خوات شهد بدرا فقال له رسول الله
يا خوات كيف كان الشراد وتبسم رسول الله صلعم فقال يا رسول الله قد رزق الله خيرا واعوذ من الحور بعد الكور روي ان خوات بن
جبير رضي الله عنه كان جالسا الى النسوة من بني كعب بطريق مكة فطلع عليه رسول الله صلعم فقال يا ابا عبد الله مالك مع النسوة فقال يفتلن
ضفير الجمل الى شرود قال فمضى رسول الله صلعم لحاجته ثم اطلع عليه فقال يا ابا عبد الله اما ترك ذلك الجمل الشراد بعد قال فسكت قال
فكنت بعد ذلك اتعزز منه كلما رايت حياء منه حتى قدمت المدينة وبعد ما قدمت المدينة حتى طلع علي وانا اصلي في المسجد فجلس الى فقال
لا تطول فاني انتظرك فلما فرغت قال يا ابا عبد الله اما ترك ذلك الجمل الشراد بعد قال فسكت واستحييت فقام فكنت اتعزز منه حتى
لحقني وهو على حمار وقد جعل رجليه من شق واحد فقال يا ابا عبد الله اما ترك ذلك الجمل الشراد بعد فقال قلت والذي بعثك بالحق ما شرد منذ اسلمت
فقال الله اكبر الله اكبر اللهم اهد ابا عبد الله فقال فحسن اسلامه وهداه الله تعالى وكله ذلك في العراح واصل اعطاهم اعطي زيد عليه الف
التفضيل فاجتمعت همزتان فحذفت احدهما كما حذفت من المتكلم الواحد من الاكرام قال الشارح وهذا جائز عند سيبويه في جميع الافعال
هذا على خلاف القياس ١٢ منه
التي ماضيها على وزن افعل وعند الاخفش سماعي لا يجوز الا ما جاء عن العرب في النظم والنظم ان الدينار منصوب ولا شك ان اسم التفضيل
لا ينصب المفعول به اصلا مظهرا او مضمرا وفي الشرائط اي لا وعند بعضهم نصبه ان وجد فالحق انه ليس بمنصوب باسم التفضيل بل بالفعل مقدر
بعده وتقديره زيد اعطاهم فاعطاهم الدينار قوله ويجي اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا كان بمعنى مفعول

واستحييت ٣

فسكت واستحييت فقال فكنت اتعزز
منه حتى لحقني وهو على حمار وقد جعل
رجليه من شق واحد فقال يا ابا عبد الله
اما ترك ذلك الجمل الشراد بعد قال ٣

نحو قتيل المقتول فرقا بين فعيل بمعنى الفاعل وبين فعيل بمعنى المفعول اي حكم باستواء المذكر والمؤنث في فعيل بمعنى المفعول
فرقا بينهما والا لم يصح نصبه بعدم الحاد والفاعل في جميع الاوقات الا ان جعلت الكلمة اعني فعيلا بمعنى مفعول من عداد الاسماء
اي من قبيلها نحو ذبيحة بمعنى مذبوحة ونطيحة بمعنى منطوحة فان التاء يلحقه قال الشيخ الرضي ومما يستوي فيه المذكر والمؤنث
ويلحق التاء فعيل بمعنى مفعول الا انا نحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحة وشبهه لفظا الفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه في حكمه
فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امرأة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد يجد جدة وعند البصرية
وقال الكوفية وهو بمعنى مجدود من جد اي قطعه قوله وقد تشبه به اي بفعيل بمعنى مفعول ما اي فعيل هو بمعنى فاعل فلا يلحقه
التاء كما لا يلحق نحو ان رحمة الله قريب من المحسنين فان القريب لو لم يكن محمولا عليه لوجب الحاق التاء قريبة بالتاء وقال الشيخ الرضي
وقيل ان قوله تعالى ان رحمة الله قريب مبني على بناء فعيل بمعنى مع كثرته غير مقيس وقد يجي فعيل بمعنى مفعل قليلا كقوله تعالى كالذكر الحكيم اي المحكم
علي تاويل بمعنى مفاعل كثير كالجليس والخليط هذا لفظه وقال بعضهم ان رحمة مؤول بالاحسان الله فعلى هذا لا يحمل عليه قوله ويجي اسم الفاعل
على وزن فعول للمبالغة نحو منوع اي البالغ في المنع فلا يستوي ان قيل ولزم التاء في فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة بالتاء وههنا موضع قلق
فانه قد قال الشيخ الرضي ومما يلحق تاء التانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال
كمعطار ومحراب مذكر ومنطيق وحصان وقد حكى سيبويه امرأة جبان وجبانة وناقة دلاث ومثلها فعول بمعنى فاعل وقد قالوا
عدوة الله سكينة واما فعول بمعنى مفعول فيستوي فيه لفظ المذكر والمؤنث كالركوب والقتوب والجزور ولكن كثيرا ما يلحقها التاء
علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون العدم لحاق التاء ايضا صالحا للمذكر والمؤنث هذا لفظه قوله واعطي الاستواء
بين المذكر والمؤنث في فعيل للمفعول وفي فعول للفاعل طلبا للعدل اي الاعتدال بين الفاعل والمفعول والصواب ان يقول
واعطي فعيل للمفعول وفعول للفاعل الاستواء بين المذكر والمؤنث لان المناسب تقديم الاخذ لانه مفعول للاعطاء وتاخير
الماخوذ لانه مفعول له ولانه لا وجه في مفعول الاعطاء قوله ويجي اي اسم الفاعل للمبالغة نحو صبار وسيف مجزم هو

اي بزدم مشتركة باين آلة وباني المبالغة للمفاعل وباني الثانية مكرر والالزم وقوله على غير المتعدد وفي بعض النسخ وسفيح ومجرامة

في الصحيح قداه وهو مشترك اه لان الآلة مفعل ومفعال ومفعلة لا مفعالة وما قال المصنف ان المراد بقوله وهو مشترك اه يحتمل ان يكون ثابتا عند المصنف بدليل لاح له فهو تكلف بارد ولا شك ان اوزان الآلة التي ذكرناها آنفا مما اتفق عليه العلماء فيكون قوله

وهو مشترك اه دليلا على النسخة الصحيحة بسفح ومجرم لا بسفيح ومجرامة اذ ليست المفعالة مشتركة بينهما والاعتماد في ارادة المعنى في امثال هذا المقام

على المقام والقرينة وقوله فسيق بمعنى كثير الفسق مع ما بعده معطوف على صبار فيكون قوله وهو مشترك اه جملة معترضة واقعة بين المعطوف والمعطوف عليه

وكبار بمعنى كثير الكبر والطوال بمعنى كثير الطول بالضم والفتح وهو القدرة ولا فائدة يعتد بها في اعادته كما افاده في اعادة لنسابة وعلامة

بمعنى كثير العلم ونسابة بمعنى الذي يعرف انساب العرب وراوية بمعنى كثير الرواية وفروقة بمعنى كثير الفرق وهو الخوف بالحركة بضم الاول وفتح الثاني

بمعنى كثير الضحك ومسقام بمعنى كثير السقم ووقع في بعض النسخ قبله مجرامة بالالف والتاء وقال الشارح انا ما قلنا على التعريف بالتوردي على منعال

نحو معطار ومنصار وربما يلحقه الهاء كقولهم مجرامة وذكره صاحب نزهة الظرف بالالف والتاء وهذه النسخة ايضا تدل على انه الصحيح فما سبق

مجرم لا مجرامة ومعطير بمعنى كثير العطر **قوله** ويستوي المذكر والمؤنث في الاوزان التسعة الاخيرة اي من مسيق الى المعطير وهذا انما يستقيم

اذا كان قبل مسقام ومجرامة والا فالتسعة من سفيح ومجرم اه هكذا في الشرح وهذا انما يصح لو كان سفح ومجرم من هذا القبيل والنسخة الاولى

انما يستقيم لو لم يكن سفح ومجرم منه وانما لم يذكر فعيلا وفعولا منهما مع كونهما مما لا احد نوعيهما كذلك مطلقا على ما ذكره المصنف واما على

ما ذكره الشيخ الرضي ففعول مثل التسعة المذكورة وايضا نص الرضي على ان فعالا بالكسر وفتح العين مع التخفيف مثل حصان يستوي فيه المذكر والمؤنث

على قريب كبار على وزن الطوال ضم الفاء وفتح العين مع التشديد لكن حكم ارادها لو قربها كحصان وزن فلا تكرار فتامل **قوله** لعلتهن اي لتستوي

المذكر والمؤنث فيهن اي في هذه الامثلة المذكورة لقلة استعمالهن فاكتفي بصيغة واحدة للمذكر والمؤنث واعتمد في القرينة في رفع الاشتباه والتعليل

بها ليست بجارية على الفعل وانما الحاق التاء بالجارية عليه منقوض بمثل ضاحك فاعل وغيره **قوله** واما قولهم مسكينة محمولة على فقيرة جواب سوال

مقدر تقرير السوال انه الحق التاء بمسكينة مع ان مفعيلا يستوي فيه المذكر والمؤنث وتقرير الجواب ان الحاق التاء انما هو للحمل على فقير كما فاعل بمعنى فاعل

كالفقيرة وهو مما لا يستوي فيه المذكر والمؤنث لقرب معنى احدهما من معنى الآخر كما حملوا فعولا الذي هو للفاعل على بان قالوا هي عدوة الله بالحاق التاء بها على فعيل

للفاعل مثل صديقة فيدخل التاء وغيره وان لم يدخل الهاء فيه اي في فعول الذي للفاعل ففي كلامه وضع المظهر موضع المضمر فح اندفع الاشكال بتوجيه قوله اي

جاز دخول التاء في عدوة الله مع انها فعول بمعنى فاعل اي حكم بالجواز حملا لفعولها على معنى صديقة واللام لاجل بعد حملا العدم التحاد الذي على فاعل على

لفظ معنى احدهما حكم لفظ معنى الآخر وهو دخول التاء **قوله** لانه اي معنى لفظ عدوة ولا لفظها نقيضه اي نقيض معنى صديقة لا نقيض لفظ

صديقة اذ لا تناقض بين اللفظين وذلك لان الصداقة ضد العداوة ونقيضها والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره وفي تذكير ضمير لانه اشارة

الى ما ذكرنا آنفا ولا شك ان المتعارف اعطاء الحكم المحمول عليه للمحمول وههنا ليس كذلك بل اعطاء حكم لفظ المحمول عليه للفظ المحمول فتامل **قوله** وصيغة

اي صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي مطلقا كائنة على صيغة المستقبل المعلوم الذي اخذ منه في الحركات والسكنات

والحروف الا في الحرف الاول وحركة ما قبل الآخر في بعض المواد كما يدل عليه قوله بميم مضموم اي بوضع ميم مضموم موضع حرف المضارعة

في اربعة ابواب وهي الافعال والتفعيل والمفاعلة والفعللة ليكون حركة الميم موافقة لحركة حرف المضارعة وفيما سواها لئلا يختلف

حكم الباب قوله بميم مضموم حال من ضمير الظرف اعني على صيغة المستقبل اي حال كونها حاصلة بسبب وضع ميم مضمومة وبكسر ما قبل

الآخر فرقا بينه وبين اسم المفعول ووفقا لحركة المضارع في اكثر المواد وما سواه محمولة عليه ليكون الكل على وتيرة واحدة والوجه

الثاني اولى قوله اي لي ذا خير الميم بان يوضع موضع حرف المضارعة دون حرف من حروف العلة لتعذر حرف العلة لان زيادتها توجب الالتباس بالمضارع

وانما اختيرة دون غيرها من الباء وغيره الذي يرتفع به الالتباس لقرب الميم من الواو ولكونها اي الميم شفوية كالواو وانما ضم الميم لكون الضم شفويا

كالميم وللفرق بينهما اي بين اسم الفاعل وبين الموضع الذي هو ظرف الثلاثي والبين مكرر والالزم دخوله على غير المتعدد **قوله** وما جاء

من نحو مسهب من اسهب ومحصن من احصن وملفج من الفلح للفاعل على صيغة المفعول يعني بفتح ما قبل الآخر وعاشب من اعشب ويافع من ايفع

الاحصان زن كردن و شوی کردن ۱۲ — گیاه روینده ۱۲

دوارس من اورس ... من البقل اي ماحل من المحل ولاقح من القح فشاذ لا يقاس عليه **قوله** ويبنى ما قبل تاء التانيث في اسم الفاعل

نحو ضاربة على الحركة هذا حكم آخر من احكام اسم الفاعل بل من احكام كل مشتق بل من احكام كل لفظ عند دخول تاء التانيث عليه

وذلك

او لاستقاضه

كائنة

موافقة

وذلك لانه اي لان ما قبله صار بلحوقه بمنزلة وسط الكلمة لشدة اتصالهما والاعراب انما يكون في الآخر لا في الاول ولا في الوسط
كما يبني ما قبل نون التاكيد على الفتح وياء النسبة على الكسر وصيرورته بمنزلة الوسط والاعراب في الوسط في وقت لحوق نون التاكيد
وياء النسبة وهي ما قبلهما اذ ذاك يصير مبنيا فكذا ما قبل التاء واعترض عليه الشارح بان الاعراب يجري على عبد من عبد الله علما مع صيرورته
وسطا نظرا الى الحالة السابقة فينبغي ان يجري على ما قبل التاء ايضا نظرا اليها والكل مذكور في الشرح اقول ههنا موضع قلق فان
حركة الباء في نحو ضاربة مثلا حركة الابنية التي هي بمنزلة راء رجل لا حركة البناء الذي هو ضد الاعراب كما يدل عليه التشبيه بنون
التاكيد قول الشارح هو اذ ذاك يصير مبنيا والا لزم ان لا يكون نحو ضاربة في مثل جاءتني ضاربة معربا ومبنيا واللازم فاسد فالملزوم مثله
وهكذا حال ما قبل ياء النسبة بلا تفاوت فان حركة الباء حركة ابنية لا حركة البناء ولان البناء لا يكون في الوسط كما ان الاعراب
لا يكون فيه ولان التاء لكونه علامة تانيث الكلمة وشدة امتزاجها بها مع كونه حرفا واحدا صار بمنزلة جزء منها بحيث يعد كلمة واحدة
كياء النسبة ولذا يجري الاعراب عليه لا على ما قبله بخلاف الثاني عبد الله علما فانه وان كان بحسب المعنى جزء منه لكنه بحسب اللفظ كلمة مستقلة
بحيث لا يعد المجموع كلمة واحدة ولذا اعرب باعرابين احدهما اعراب الدال وثانيهما اعراب الهاء قوله وعلى الفتح عطف على ما يفهم من الكلام
اي وبني على الحركة دون السكون وعلى الفتح دون الضم والكسر للخفة اي لخفته

فصل في اسم المفعول

وهو اسم مشتق من يفعل اي من
المضارع المبني للمفعول فان اللفظ اذا اريد به اللفظ يكون علما والعلم يصح بصفة اشتهر مسماه بها نحو عالمين وقع عليه خرج
جميع المشتقات واسم التفضيل للمفعول فانه يوضع لمن وقع عليه نفس الفعل بل الفعل مع الزيادة قوله وصيغته اي صيغة اسم المفعول
من الفعل الثلاثي المجرد على وزن مفعول نحو مضروب اي مضروب مشتق من يضرب المبني للمفعول لمناسبة ومشاكلة بينهما اي
ولقائل ان يقول لو قال بعد قوله على وزن مفعول غالبا لكان احسن لان صيغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي قد يكون على وزن فعيل [illegible]
بان يضرب ربما يعرب [illegible] بكون كل منهما مبنيا للمفعول يشتمل على الحرف الزائد قوله فان قيل لم ادخل الميم اي لم اختصت مقام حرف المضارع
في اول المضارع مع ان الاصل في الزيادة حروف العلة قلنا لتعذر زيادة حروف العلة للزوم اللبس كما مر في بحث اسم الفاعل فصار اسم المفعول
فاق من يضرب بعد ادخال مضروب الميم لكونه مقام المضموم وفتح ما قبل الاخر كما كان في يضرب [illegible]

لا يلتبس اسم المفعول من الثلاثي باسم المفعول من باب الافعال فصار اسم المفعول بعد فتح الميم مضموما ثم الراء جئ لا يلتبس بالموضع كان

الاولى ان يقول بل الموضع بالمصدر الميمي لان الموضع من الضرب لا يجي على مفعل بفتح العين واما المصدر الميمي فيجي على مفعل بالفتح

فصار اسم المفعول مضروبا بضم الراء ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل بضم العين في كلامهم بغير التاء واما بالتاء فموجود في كلامهم فصار

اسم المفعول بعد اشباع الضمة مضروبا وانما لم يجمع المؤنث مع انه موجود في كلامهم لكون الفرع على وتيرة الاصل والمكرم

بضم العين والاخيرتان نادران حتى جعلهما الفراء جمع المكرمة والمعونة كذا في الشافية انما غير مضروب بعد الاشتقاق من يضرب

بهذه التغيرات المذكورة مع ان الالتباس يرتفع بتغير آخر ايضا ليطابق الواقع لان اسم المفعول من الثلاثي المجرد على وزن مفعول

في الواقع فغير اليه بنايه من المضارع على ما يطابق الواقع كذا في وجه بنايه على هذه الصيغة فهي النكات بعد الوقوع **قوله**

وغير مفعول الثلاثي دون مفعول باب الافعال والموضع يريد به ان المقصود من تغير مفعول الثلاثي دفع الالتباس وهو كما يحصل بتغير مفعول

كذلك يحصل بتغيرهما فلم اختير تغيره قوله ليتغير اسم المفعول مشابها باسم الفاعل في حق التغير يعني كما حيث غير الفاعل المشتق

من يفعل بالفتح ويفعل بالضم الى فاعل بالكسر والقياس فاعل بالفتح وفاعل بالضم لكن غيرهما الى فاعل بالكسر فغير المفعول الى من الثلاثي

ايضا للمواخاة والمشابهة والمشاكلة بينهما اي بين اسم المفعول لانهما اخان نظيران في كون كل منهما من اللواحق وفي كون كل منهما

مبنيا على المضارع وماخوذا منه واما التوافق فلان محل الصدور ضد محل الوقوع هكذا في الشرح ولا يخفى ان قوله ليتغير مشابها

يقتضي ان المشابهة متفرعة على التغير بحسب قوله وغير المفعول ايضا للمواخاة اي المشابهة ان التغير متفرع على المشابهة فالاولى

ان لا يفسر المواخاة بالمشابهة بل يقول انما غير مفعول الثلاثي ليتغير مشابها باسم الفاعل في نفس التغير وانما طلب المشابهة بينهما لتحقق

المواخاة بينهما لكون كل منهما ماخوذا من المضارع [illegible] انه لا تغير في ضارب من يضرب فكانه [illegible]

حركة العين بحركة اخرى وان اعتبر التغير بحذف حرف المضارعة وزيادة الالف ايضا لكان اولى والله اعلم **قوله** وصيغته اي صيغة اسم المفعول

من غير الثلاثي المجرد سواء كان مزيدا فيه الثلاثي او الرباعي المجرد او مزيدا فيه على صيغة اسم الفاعل المشتق منه اي صيغة اسم [illegible]

منه

واحترز بقوله بغير التاء عن المفعل الذي بالتاء فانه واقع في كلامهم نحو المكرمة ١٢ سعد الدين

اسم الفاعل

[illegible]

منه على صيغة اسم الفاعل من ذلك الباب الا ان اسم الفاعل منه متوون مكسر ما قبل الآخر واسم المفعول بفتح ما قبل الآخر نحو مستخرج فرق بينهما

او وضعا لما هو ماخوذ منه وهو المضارع المبني للمفعول وفي الضيائية وانما فتح ما قبل الآخر لخفة وكثرة المفعول [illegible] ولا تشك ان هذه غلط

من اشتراك اللفظ بل الامر بالعكس فان اسم الفاعل جاء من اللازم والمتعدي بخلاف اسم المفعول فانه مخصوص بالمتعدي نعم ان المفعول

النحوي كثير بالقياس الى الفاعل النحوي والقول بان الكسر ضعيف كالمفعول ولذا خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول وانما قلنا ان المفعول

ضعيف لانه مسلوب الاختيار بخلاف الفاعل فانه مختار غالبا ضعيف فالوجه ظ وما كان غير الثلاثي المجرد قليل بالنسبة اليه اخبر ليسوي بالمو

والمصدر الميمي واعتمد على القرينة بخلاف الثلاثي المجرد فانه كثير ففيه فعول لئلا يلزم اللبس بهما **فصل في اسم المكان والزمان** كان الاولى اسما الزمان

والمكان بلفظ التثنية لكن لما كان اسم كليهما متحد وحد الاسم هو اسم مشتق من يفعل اي اسم مشتق من المضارع كما هو موضوع المكان

وقع فيه الفعل مطلقا من غير تقييد بشخص او زمان فاذا قلت مخرج باحد هذين المعنيين فمعناه مكان الخروج المطلق ومن لم يعلم

في مفعول والاظرف فلا يقولون مقتل زيد ولا مخرج اليوم لئلا يخرج المكان والزمان من الاطلاق الى التقييد وذلك خلاف وضعهما

هكذا في النظامي وفيه تامل فان اسم الفاعل موضوع لمن قام به الفعل مطلقا وكذا اسم المفعول والمصدر فينبغي ان لا يعمل كل منهما في اسم

فالحق ما ذكره صاحب المكمل انهما لا يعملان في المظهر ولا في المضمر لانهما اسماء الاجسام كالاسماء الجامدة نحو الليل واليوم وغيرهما بخلاف غيرهما

من المصدر والصفات المشتقة وبالجملة انهما لا يقتضيان المعمول بخلاف غيرهما ولا شك ان المجلس ونحوه من الالفاظ المشتركة فانه يصلح للمكان الجلوس

وزمانه قال الشريف وانما اشتق من الفعل المناسبة بينهما في الاتصال لان الحال والمحل متصلان وشرب المضارع للمكان المناسبة بينهما في

في الحكاية والسكون لان الاتصال حقيقة لا يكون الا على [illegible] حصول الفعل وذا ليس الا زمان الحال فاشتق من المضارع الذي اصله

الحال [illegible] الاقوال هذا لفظ هذا الكلام انما يصح ان لو كان امثال هذه المناسبة معتبرة في الاشتقاق ولهذا قال العلامة

التفتازاني في شرح الزنجاني والصحيح انه مشترك بينهما لانه يطلق عليهما بطريق الاشتراك على افراده هذا ولكن تبادر الفهم الى الحال عند الاطلاق

[illegible] الاشتقاق عن كونه اصلا في الحال **قوله** فزيدة الميم المفتوح في اول الظرف في مقابل حرف المضارعة كما زيدة في اول اسم المفعول

او زمان الخروج المطلق

في اول الظرف

بذا الشروع في بيان كيفية بنائه من يفعل قوله المناسبة بينهما اى بين اسم المفعول وبين اسم المكان في كون كل منهما محلا لوقوع
الفعل الا ان احدهما محل لوقوع الفعل عليه والآخر محل لوقوع الفعل فيه وانما زيدت الميم للمناسبة بينهما ولم تزد الواو لتلك المناسبة كما زيد
في اسم المفعول حتى لا يلتبس الظرف ورد عليه ان هذه المناسبة غير تامة واعترض الشارح بان زيادة الواو كما يوجب اللبس باسم المفعول
كذلك زيادة الميم يوجب الالتباس بالمصدر الميمي فينبغي ان لا يزاد واجيب بانه اسهل من الاول فان اللبس باسم المفعول في الكل بخلاف
اللبس بالمصدر الميمي فانه في البعض اعني مفتوح العين بدون البعض اعني مكسور العين قوله وصيغة اى صيغة اسم المكان من باب
يفعل بفتح العين مفعل بفتحها ايضا لاتباع عين المضارع كالمذهب من ذهب يذهب في جميع الاوقات الا وقت كونه من المثال فانه
اى اسم المكان منه اى من المثال يجيء على مفعل بكسر العين كالموجل والمكان مضارعه مفتوح العين وذلك لان الكسر هاهنا اسهل لشهادة
الوجدان قال ابن السكيت نعم الكسائي انه سمع موجلا بالفتح وسمع الفراء موضوعا بالفتح كذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح
الزنجاني قال صاحب الموضح انما في المثال فلوجهين احدهما ان الخروج من حروف العلة الى الكسر اخف من الخروج منها الى الفتح والموعد
بالكسر اخف على اللسان من الموعد بالفتح وثانيهما ان المثال مباين الناقص لو فتحت العين في المثال لاشترك المتباينان [illegible]
لا يجيء مفعل الكسر وقال صاحب الجاربردي لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد اخف من الموعد وذلك لما قيل من المناسبة
بين الواو والفتح مفتوحة هنا ولان المثال مكسور العين اكثر من مفتوحها ومضمومها فالحق القليل بالكثير ولان الخروج من الاعلى الى الادنى
اسهل من المرور في الارض المستوي فتأمل وما ذكره المصنف من انه لم يقل موجل بالفتح حتى لا يظن ان الميم اصل كجعفر نوعل مثل جورب
وهو ملحق بجعفر فهو من غاية السقوط لانه من له شمة من العقل لا يظن ان الميم اصلي وان وزنه فوعل مع ان الميم ساقط [illegible] من
اكثر امثلة الاشتقاق مثل وابن يوجل الى غير ذلك ومع انهم حكموا بزيادة ميم مصدره صحة اكثر من اصلين وامثال هذه النكات لا
يليق بحال [illegible] الشهرة الظن المذكور به من ان بعض المثال كموعد مكسور العين فظن ان موجلا الفتح ايضا مفعل ظرفا اذ
لو كان [illegible] التكلم على وتيرة واحدة وغير ذلك فينبغي ان لا يجيء الموضع من الوجل على حده مكسو [illegible] على [illegible]

كما لا تزاد ص

وان وزنه ص

وجل يوجل ص

في غاية

في غاية السقوط فان منشأ الظن في موجل بالجيم وموعد بالكسر لا يجري في طرف من اللفيف بكسر العين حتى يظن ذلك فيه بحث ظاهر وذلك لان
هذا اصل المسئلة عن تعليل موعد احاد بكسر مع ان هذا الظن فاسد في حد ذاته كما مر انفا فلا يظن ذلك لا في موجل ولا في موجي ولئن ظن بعد
الانقياض في موجل ذلك الظن وذلك في موجي ايضا اذ لا تفاوت بينهما الا ان يقال انه لا يظن في موجي كذلك لانه لو كان [illegible] فيه على المحل بغير
[illegible] اللام لان الملحق بالفعل لا يدغم اللهم الا ان يقال ان اللام لكونه محل التغير اعل وان كان ملحقا كما يعل اللام عليه [illegible] انهما ملحقان
قوله ولا يظن في الكسر لان بناء على ما لا يوجد في كلامهم فاختيرة الكسر لكونه [illegible] الى بناء معدوم يعني انه انما ظن في الكسر [illegible] علم بالفتح
[illegible] انه في غاية الضعف فانه لو فرض وجود فعل بالكسر فلا مجال للظن المذكور كما عرفت انفا على ان عدم الظن في الكسر [illegible]
الى من تتبع لغة العرب وتفحص كلماتهم او من سمعها منهم اما بالنسبة الى غيره فالظن المذكور باق فيه فليتأمل **قوله** ومن باب [illegible] العين
اي صيغة اسم المكان منه مفعل بالكسر تابع **قوله** الا من الناقص والمراد منه معتل اللام فقط او مع العين او مع الفاء فيه [illegible] نوع
اللفيف كذا في شرح فانه اي صيغة اسم المكان منه اي من الناقص مفعل بفتح العين ورد ماوي الابل بالكسر وهو باق في العين بالكسر فيهما وذلك
[illegible] ان كان بالفتح فلا اتباع وان كان بالضم فلعدم النظير وان كان بالكسر فلكون الفتحة على ما قبل حرف العلة اخف من الكسرة
[illegible] ان ذلك انما يستقيم لو بقي الياء واما اذا حذف فالكسر والفتح على ما قبلها سيان [illegible] في البرجندي لينقلب حرف العلة الفا فيصير اخف [illegible] ان
ذلك انما يصح ذلك لو بقي اللام واما اذا حذفت فالياء والالف سيان الا ان يقال ان الظرف اذا عرف باللام لزم بقاء حرف العلة فيلزم
[illegible] ان كسر ما قبل حرف العلة وبقاء الياء وكلاهما ثقيل الا ان يقال انه نكتة بعد الوقوع قال العلامة التفتازاني [illegible] لانهم
[illegible] بكسر ابدا ومعتل اللام بفتح ابدا فلم لم تعلم ان مثل الغارو [illegible] اللام كيف حكم [illegible] التزام بكسر وكسر [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] بعض المتاخرين انه مفتوح العين كالناقص نحو موقى بفتح القاف وفي كلام صاحب المفتاح اشارة الى ذلك [illegible] كلام
[illegible] ذكره [illegible] الكلام [illegible] واما اللفيف المفروق فكما المعتل الفاء واللفيف المقرون كالمعتل اللام [illegible] قال صاحب المفصل
[illegible] المثوى وذكر الفراء انه [illegible] الابل بالكسر [illegible] انتهى كلامه [illegible] يمكن ان يقرر

ذلك

مفعل بالكسر في كلام العرب كما وجد

او الضم

معقل

الاولى الفتح في مفعل اللام فقط او مع الواو لانه لا يمكن الموقي بالفتح اخف من الموقي بالكسر معرفين باللام وان كانا في صورة الحذف
متساويين على ان الفتح في حد ذاته اخف من الكسر فلا مساواة بينهما في صورة الحذف ايضا قوله فرارا عن توالي الكسرات فقوله فرارا مفعول له
لقوله لم يفتح العين وهو من اضافة المصدر الى المفعول فيصح نصبه وانما يلزم توالي الكسرات لان الياء مركب من الكسرتين كما قيل والكسرة
الثالثة كسرة التنوين وذلك في حالة النصب فيما عرف باللام فظاهر واما فيما سواها فيحمل عليه والقول بان المصدر كالملفوظ غير معتبر في
امثال هذا المقام والا لكون لزم بحذف الياء كرامي بكسر الياء في مقدار الثقل قال صاحب الجاربردي وفتحوا اي المنقوص نحو مرمى للخفة ولا
يخفى ان هذه نكتة والنكتة لا تكون مطردة ولا منعكسة فلا يرد ان الرامي لا يرمي على انه لو فتح العين لرعاية الياء لزم اللبس الرامي
بجانب المفاعلة وليس يرمي يفعل بالفتح واختار لفظه بالمصدر الميمي لكونه قليلا واعتمدوا على القرينة على ان باب معاني الموضع والمصدر
بونا بعيدا غير خفي على احد فلا يضر لبسه وان يطوي يجيء بكسر العين وفتحها والموضع يجيء منهما بالفتح فيكل من الفعلين دليل على موضوع
فلا اشكال قوله ولا يبنى من يفعل بالضم مفعل بالضم لثقل الضم والعدم النظير واما مكرم ومعون فنادران حتى جعلها الفراء جمعا لمكرمة
ومعونة واذا كان كذلك فتقسيم موضعه اي موضع يفعل بالضم قصد التشاكل ولا معنى لارجاع الضمير الى المكان لان المراد بهذه
الموضع اسم المكان لان الكلام فيه بين مفعل بالفتح ومفعل بالكسر واعطى للمفعل بالكسر والصواب المفعل بكسر اللام الجارية كما مر عن مرة
احد عشر اسما هكذا زاد الشيخ ابن الحاجب في الشافية الثاني عشر وهو المنخر لثقب الانف ومن النخر للصوت بالانف فكان المصنف تابع لم يطلع
عليه او لم يثبت عنده نحو المنسك لمكان النسك وهي العبادة والمجزر لمكان الجزر وهو نحر الابل والمنبت لموضع النبات والمطلع لمكان
الطلوع والمشرق لمكان الشروق والمغرب لمكان الغروب والمفرق لوسط الراس لانه موضع فرق الشعر والمسقط لمسقط الراس والسقوط
والمسكن لموضع السكون والمسجد اسم البيت المبني للعبادة سجد فيه ام لم يسجد قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد بالفتح لا غير
وكان القياس فيهن الفتح لان مضارعها مضموم العين وقد جاء في بعضها الكسر وهي المنسك والمطلع والمفرق والمسكن والمسجد وقال الفراء
الكل جائز وان لم يسمع كذا في الشافي قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني يعني ان هذه كا [illegible] القياس

في المفصل ٣

والقياس

والقياس الفتح لان المجرد من يجز مفتوح العين والبواقي من مضموم هذا كلامه والكلام المذكور يقتضي القياس كون الكل من

مضموم العين وكذا الكلام الجاربردي حيث قال فلما امتنع الضم صير الى الفتح للخفة وصير الى الكسر في اثنا عشر كلمة لكون الكسرة

اخت الضمة ولذا جاز الكسر والضم في مضارع الفعل الواحد كيحشر ويحشر انتهى **قوله** والبواقي للمفعل اي والموضع البواقي من

احد عشر للمفعل بالفتح مع كثرة الخفة الفتحة مع ان الفتحة تقتضي التساوي بينهما واسم الزمان مثل اسم المكان في التفصيل المذكور

بلا تفاوت فان صيغتهما متحدة في الافعال الثلاثة وغيرها ويعلم بحسب المقام والقرينة انها للزمان او للمكان ولما كان في الموضع

المشتق من الثلاثي المجرد تفصيل كثير ولا تفصيل في غيره فصله ولم يتعرض لما يشتق من غيره قال موضع كل باب من غيره مثل اسم مفعوله

فان موضع الاكرام مثلا على وزن اسم مفعوله وموضع التكريم مثل اسم مفعوله فالمكرم بالتخفيف والمكرم بالتشديد مع الفتح فيهما

مشترك بين الموضع واسم المفعول لكون اسم المفعول اخف بالفتح ما قبل الآخر ولانه مفعول فيه في المعنى فيكون لفظ المفعول اقيس واما الامتياز بينهما على المقام والقرينة والله تعالى اعلم بالصواب قال صاحب المفصل وقد تدخل على بعضها تاء التانيث كالمذلة والمظنة والمقبرة

والمشرقة والموقعة الطائر واما ما جاء بالضم كالمقبرة والمشرقة والمسربة فاسماء غير مذهوب بها مذهب الفعل هذا كلامه وقال

صاحب الرجاني وقد تدخل على بعضها تاء التانيث اما للمبالغة او لارادة البقعة وذلك يعتدل على اسماء كالمظنة للمكان الذي يظن

الشيء فيه والمقبرة بالفتح لموضع يقبر فيه والمشرقة للموضع الذي يشرق فيه الشمس وشذ المقبرة والمشرقة بالضم لان القياس الفتح لكونهما

من يفعل مضموم العين وقيل انما يكون شاذا اذا اريد به مكان الفعل وليس كذلك فان المراد به المكان المخصوص قال ابن الحاجب واما ما جاء على مفعلة بالضم فاسماء غير جارية على الفعل لكنها بمنزلة قارورة وشبهها وكان ينبغي ان ينبه على ان المظنة ايضا شاذ لانها بالكسر

والقياس الفتح لانها مما يظن بالضم **فصل في اسم الآلة** وهو ما يعالج به وينقل من مكان الى مكان وهو اسم مشتق من يفعل اي من

المضارع ... الآلة اي ما يستعان به في ذلك الفعل وانما اشتق منه كالمكان الثابت بينهما وهو بعد حذف حرف المضارعة وزيادة الميم

المكسورة للفرق بينه وبين الموضع **قوله** وصيغة اي صيغة اسم الآلة مفعل ومفعال ومفعلة اي من اجل ان صيغة عبارة على وزن مفعل

المخصوص

واسم الزمان والمكان ... والكلام ... من الثلاثي ... سماعا ... كالمقبرة والمشرقة والمظنة ... الطائر ...

قال الشنوي في بعض النسخ وقال البصريون المفعَل للموضع والمِفعَل للآلة والفَعلة للمرة والفِعلة للحالة اي النوع والمراد
بالمرة العدد ويعلم منه ان الاصل في الاوزان للآلة مفعل لان المفعال والمفعلة مزيد فيه التاء والالف والمزيد فيه فرع للمجرد وقال
السكاكي عندي ان مفعالا هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض كما في مفعلة او بغير عوض كما في مفعل وهو اختيار الخليل ومختار
الشيخ ابن الحاجب انهما اصلان حيث قال في شرح المفصل صيغة المطردة مفعل ومفعال كمفتح ومفتاح وما لحق به الهاء مسموع نحو
والمرة من الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه على وزن فَعلة بالفتح وبكسر الفاء للنوع وما عداه فعلى المصدر المستعمل نحو اتاه اتية فان لم تكن تاء زدتها
الا ناخته فروخا بانيدن ١٢

قوله ويجيء اي اسم الآلة على وزن مفعال بزيادة الالف نحو مقراض ومفتاح وهو صريح في انه فرع المفعل فانه مجرد بالنسبة الى مفعال وقال
صاحب المفصل ويجيء على مفعل ومفعلة ومفعال كالمقص والمحلب والمكسحة والمصفاة والمقراض والمفتاح **قوله** ويجيء اي اسم الآلة
مضموم العين والميم نحو المُسعُط والمُنخُل ونحوهما من نحو المدق والمدهن والمكحلة والمحرضة وحكم عليه الشيخ ابن الحاجب بانه شاذ والقياس
بكسر الميم وفتح العين واعترض عليه بانها ليست باسم آلة بحث عنه بل هي اسماء موضوعة للآلة مخصوصة فلا وجه للشذوذ وقال
سيبويه لم يذهب بها مذهب الفعل ولكنها جعلت اسماء لهذه الاوعية الا المنخل والمدق فانهما اسماء آلة فيصح ان تعد انهما من الشواذ
كذا في شرح الزنجاني **قوله** وقال سيبويه هو اي المسعط والمنخل من اعداد الاسماء اي من قبيل الجوامد يعني اي سيبويه المسعط اسم لهذه
الوعاء وليس باسم آلة وذلك اخواته قال صاحب المفصل وما جاء مضموم الميم والعين من نحو المسعط والمنخل والمدق والمدهن والمكحلة والمحرضة
فقد قال سيبويه لم يذهب بها مذهب الفعل ولكنها جعلت اسماء لهذه الاوعية هذا كلامه هذا آخر الكلام من الباب الاول وشروع في بيان
الباب الثاني **الباب الثاني في المضاعف** وانما قدمه على المهموز لانه قريب من الصحيح والهمزة حرف شديد قريب من حروف العلة وانما قدم المهموز
على المعتل الفاء وان الهمزة وان كان حرفا شديدا لكنه حرف صحيح وانما قدم المعتل الفاء لانه اخف ١٢ لانه مقدم على المعتل العين وهو مقدم على المعتل
اللام على حرف العلة في الاول اي الفاء فيه تغير كالحرف الصحيح والاجتماع حرفي العلة في اللفيف آخره عن الكل والمضاعف اسم مفعول من ضاعف
قال الخليل التضعيف ان يزاد على الشيء فيجعل اثنين او اكثر كذلك الاضعاف والمضاعفة **قوله** ويقال له الاصم لشدته اي لتحقق الشدة فيه

وفي بعض النسخ بعد ان المسعط والمنخل اسم لهذه الوعاء وليست بآلة ١٢

اعلم ان المضاعف لا يجيء الا من ... الابواب ١٢

بواسطة

الادغام في اللغة ادخال اللجام في فم الفرس وفي الاصطلاح اسكان الحرف الاول وادراجه في الثاني ١٢ جاربردي

بواسطة الادغام نحو جر اصم الى صلب وكان اهل الجاهلية يسمون رجب شهر الله الاصم قال الخليل انما سمي بذلك لانه لا يسمع فيه
صوت مستغيث لانه من الاشهر الحرام ولا يسمع فيه ايضا حركة قتال ولا قعقعة سلاح وهذه المناسبة وان كان موجودة في المضاعف الثلاثي اذ
لا ادغام مضاعف الرباعي لكن يقع المطلق المضاعف الاصم كما هو الظاهر من قول المصنف والمضاعف قسمان ثلاثي ورباعي وبعضهم عرف
كل واحد منهما على حدة كصاحب الزنجاني فقال المضاعف الثلاثي مطلقا ما اتحد اصليان منه كالفاء والعين نحو ددن او العين واللام نحو رد
والمضاعف الرباعي ما اتحد فاءه ولام الاولى وعينه ولام الثانية ويقال له المطابق ولا ادغام في هذا القسم لامتناعه مع الفصل واما
القسم الاول فيجري فيه الادغام الجائز والواجب والممتنع كما سيجيء وبعضهم عرف كليهما بما عرف به المضاعف الثلاثي فانه صادق على
كليهما كصاحب التصاريف **قوله** ولا يقال له صحيح لصيرورة احد حرفيه حرف علة في نحو تقضي البازي من تقضض الطائر جناحيه اذ اصلها فقلبت الضاد
ياء لكراهة اجتماع المثلين مع امتناع الادغام والياء الثالث حذفت لالتقاء الساكنين وفي قولهم املت اذ اصله امللت قلبت اللام الآخرة
ياء لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الادغام لسكون الثاني وامثال هذا كثيرة في الكلام نحو حسيت واحسيت اذ اصلهما حسست واحسست
وتلعيت اي تلععت وكذا الرباعي نحو وهديت اصله وهدهت وصهصيت اصله صهصهت وامثال ذلك الحروف الصحيحة سالمة عن هذه
ولو وقعت فيها لم تقع بهذه المثابة فكيف يقال انه صحيح واعترض عليه بان ابدال احد حرفيه بحرف علة شاذ مع انه لا يقتصر على المضاعف
بل يجري في الصحيح ايضا كالسادي والثالي والثعالي والضفادي والاناسي وغيرها فينبغي ان لا يقال صحيح ايضا واجيب عنه بان هذا الابدال في المضاعف
كثير شايع جدا وان يكون قياسا بخلاف الصحيح فافترقا لكن فيه ان الحكم بكثرته في المضاعف وقلته في الصحيح لا يخلو عن شدة وثبوت الوجه فيه دون
افراد الصحيح ولانه لا يخلو من ادغام وابدال وحذف او تكرار وهذا المجموع لا يوجد في الصحيح قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني فلما لحق
الابدال والحذف حرف التضعيف كما يلحقان حروف العلة الحق المضاعف بالمعتل وفيه نظر لان الابدال والحذف يلحقان المضاعف يلحقان
الصحيح ايضا واما الحذف ففي تجنب وتقاتل وتدحرج واما الابدال فاكثر من ان يحصى ويمكن الجواب بانهما يلحقان المضاعف في الحروف الاصلية
كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما لا يلحقان حروفه الاصلية بل الابدال يلحقها دون الحذف هذا كلامه ويرد عليه ستّ اصلها سدس

حذفت التاء من الاول والهاء من الثاني مع انهما من حروفه الاصلية فالحقهما ثلثيا ويمكن ان يقال انه لا يقال انه هيج لان عدم التضعيف معتبر فيه كما مر في صدر الكتاب الا ان يقال انه ترك لعدم دخوله فيه لكن ذكره في الصدر اولى **قوله** وهو اي المضاعف يجيء من ثلثة ابواب

او حمل بالاستقراء نحو سر يسر من نصر ينصر وفر يفر من ضرب يضرب وعض يعض من علم يعلم ولا يجيء اي المضاعف من فعل يفعل بالضم فيهما نحو كرم يكرم على حالة من الاحوال الا حالة كونه قليلا اي متروكا بالجملة نحو حب فهو حبيب ولب فهو لبيب وانما ذكر اسم الفاعل

ليكون نصا على انهما من باب كرم يكرم ولا شك انهما من هذا الباب في الواقع كما نص عليه اهل اللغة وانما ذكره تسهيلا لفهم المبتدي الا ان اسم الفاعل يجيء بهذه الوزن غالبا وبهذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح من انه انما ذكره ليدل على انه منه اذ الغالب ان النعت منه يأتي على

فعيل فعند اشكال الامر يحمل على الغالب لا على النادر وفيه نظر فان هذا الحمل يستلزم ترك غالب آخر وهو النقطه قوله واذا اجتمع فيه اي المضاعف وفيه تكلف وفي اللفظ حرفان كائنان من جنس واحد ومتقاربان في المخرج اي صفة تقوم مقامه كالجهر والهمس وغيرهما يدغم الاول

باسكانه ان تحرك في الثاني ان تحرك عند وجود الشرائط وانتفاء الموانع بلا عمل في الجنس الواحد وبجعل احدهما الآخر في المتقارب المخرج وذلك لان الغرض من الادغام طلب التخفيف لانه ثقل عليهم التقاء المتجانسين لما فيه من العود الى حرف بعد النطق به قال بعض الفضلاء التباعد

المفرط بين الحرفين يجعل التلفظ بهما بمنزلة الوثبة فلذلك اختير الابدال والتقارب المفرط يجعل اللفظ بمنزلة حجلان المقيد شبهه بعضهم بمشي المقيد ورفعهما في موضع واحد شبهه بعضهم باعادة الحديث مرتين وكل ذلك مستكره وانما قلنا باسكانه ليتصل الثاني اذ لو حرك لم

يتصل به لحيلولة الفاصل بينهما وهو الحركة وانما كان متحركا لانه مظهر للاول والساكن كالميت ولا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره ويسمى الاول مدغما والادغام كله الثاني مدغما فيه والادغام كله الاول فيه مثال الاول نحو مد ومثال الثاني نحو اخرج شطأه وقالت طائفة والمراد بالادغام

فيه ايراده معه بلا فصل لا الادخال حقيقة اذ لا يتصور ادخال حرف في حرف حقيقة **قوله** والادغام في اللغة ادخال حقيقة اذ لا

الشي في الشي يقال ادغمت الثياب في الوعاء اذا ادخلتها فيه ويقال ادغمه ادغاما بالتخفيف وهو من عبارات الكوفيين فيكون من باب الافعال وادغاما بالتشديد وهو من عبارات البصريين فيكون من باب الافتعال والاول هو المشهور فهما بمعنى وفي الاصطلاح

الباث

المضعف بعض علي اي باخذه بالسن ١٢

شطأه

ثم التقاء المتجانسين على ثلثة اضرب الاول منها الادغام وهو ان يكون الاول ساكن والثاني متحركا وممتنع وهو ان يكون على عكس ذلك وجائز وهو ان يتحركا ١٢ حلبي

الباث الحرف المشدد في مخرجه مقدار الباث الحرفين كذا نقل [illegible] عن الزمخشري وفي بعض النسخ عن جار الله وليس هذا التفسير

في المفصل ولعله وجده في كتاب آخر له واراد به ان الادغام الباث الحرف المشدد في مخرجه بحيث لا يصير الساكن معدوما مختفيا

فيها من مقدار الباث الحرفين بالتخفيف بحيث لا يكون ثقلهما بلا تفاوت ولا تمكث الا بالادغام قريبا من بدر بعضه ان المدغم

والمدغم فيه صار حرفان الا انه لكمال اتصال الاول بالثاني بحيث يصح ان يتكلم بهما دفعة خفيف بالنسبة الى ما ليس بهذه الثابة وكذلك

قيل ان زمان المشدد اطول من زمان الواحد واقصر من زمان الاثنين واما قال الباث الحرف مع ان المدغم والمدغم فيه حرفان نظرا

الى المكتوب فانه حرف واحد في الغالب الامر ويحتمل ان يراد به الحرف المشدد على ان يكون اللام للعهد فعلى هذا لا يرد ما اورده الشيخ

من ان الادغام لو كان كذلك لكان الثقل باقيا بحاله مع ان المقصود منه التخفيف ونفي انه متوصف بالاذا دفع المدة نعم الحرفين

دفعة [illegible] قوله وقيل اسكان الاول ان تحركه وادراجه في الثاني والمراد ان الادغام ايراد الاول مع الثاني بلا

فصل لا بحرف ولا بحركة بحيث يمكن التلفظ بهما دفعة بخلافهما في صورة ترك الادغام فانه يتكلم بهما دفعتين ولذلك كان خفيفا

بالنسبة الى تركه لا الادراج حقيقة فان ادراج حرف في حرف غير ممكن الا انه لما نطق بهما دفعة واحدة ظن ادراج الاول في الثاني

قال ابن الحاجب في الشافية الادغام ان تاتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل انما قال بحرفين اذ لا يتصور الادغام

الا في الحرفين ولا بد من سكون الاول ليتصل بالثاني ولا بد ايضا من تحرك الثاني لانه بمنى الاول والحرف الساكن كالميت [illegible]

نفسه فكيف يبنى غيره ولانه يلتقي الساكنين انما قال فمتحرك بالفاء دون ثم لئلا يدل على التراخي والمهلة ولم يقل بالواو ليعلم الترتيب وانما قال

من مخرج واحد احترازا عن نحو علس فان اللام ساكن وبعده سين متحرك ولا يمكن الادغام لتغاير مخرجهما وانما قال من غير

فصل احترازا عن ريبا اذا خفف فانه ساكن فمتحرك من مخرج واحد ولكن فصل بينهما بثقل اللسان [illegible] لان الفصل قد يكون بحرف

نحو [illegible] وقد يكون بنقل اللسان من محل الى محل [illegible] الادغام يجب ان ينطق بالحرفين دفعة بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك

[illegible] المداخل بل على ان يصير حرفا مغايرا لهما وهو الحرف المشدد وزمانه اطول من الواحد [illegible] من الحرفين ولذلك

الادغام ح

اذ لو حرك حركة المتحركة بينهما ولم يتصل بالثاني ح

بأن بالادغام وبان مد ويكم فانه يلفظ بالدالين في الاول برفع اللسان ومعه بهما في الثاني بدفعتين فرقين الا انه لا حاجة الى هذا

البعيد فانه يعلم من الفاء في قوله فتحرك لانا نقول الفاء يدل على التعقيب عادة ولا يلزم منه ان لا يكون التلفظ بحرفين ينفصل بينهما بتنفس

او غيره وانما علم من ذلك من قوله من غير فصل اذ المراد ان يرتفع اللسان ارتفاعة واحدة بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك واعلم ان

التعريفات الثلثة متواحد وان كان عباراتها متفاوتة وهو كون الحرفين بحيث يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة كارتفاعه

بالحرف الواحد **قوله** المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة كالرحمن فان اللام بعد جعله راء ادغم في الراء فهما

في حق التلفظ حالة الادغام حرفان له كالرحمن مثال لقوله حرفان في اللفظ فيكون مثالا لبعض المدعي فتامل الا لقوله وحرف

واحد في الكتابة حتى يرد الاشكال وما ذكره الشارح من انه ليس بتمثيل للمدعي المذكور حتى يكون خطا بل تشبيه بمجيئهما حرف واحد في الكتابة

كما ان الميم والالف في الرحمن حرفان في اللفظ حرف واحد في الكتابة ويمكن ان يتم انه تمثيل والمدغم المدغم فيه راءان في الرحمن وهو لزوم الخبط

او الادغام في المتقاربين لا يكون الا بعد جعل الاول جنس الثاني والا لما امكن الادغام وهما في اللفظ راءان وفي الكتابة راء واحدة

فيصح ان يكون مثالا للممثل له لا يكون خطا والاول اولى بهذا اللفظ فليس على ما ينبغي اما اولا فلان الظاهر انه تمثيل كما عرفت لكن لا تشبيه

اذ هو بعيد غاية البعد واما ثانيا فلان الادغام في المتقاربين لا يكون الا بعد جعل الاول جنس الثاني لكن المدغم في الجميع

ولا شك ان الراء واللام كليهما مكتوبان في الكتابة وايضا لو كان كذلك فلا وجه لكتابة اللام في الرحمن بل الواجب ان يكتب الرحمن بدون

اللام فالقول بان المدغم والمدغم فيه راءان في اللفظ وراء واحد في الكتابة مما ينكره الحس فضلا عن العقل فلا يقول بذلك من له

حاسة البصر على انه لا يتيح فرق بين المتجانسين والمتقاربين وفي بعض النسخ بعد قوله وحرف واحد في الكتابة هذا في المتجانسين

واما في المتقاربين اه والمراد ان المتجانسين بعد الادغام حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة واما قبله فحرفان في اللفظ والكتابة

واما المتقاربان بعد الادغام فحرفان في اللفظ والكتابة مطلقا كالرحمن وكذا قبله ولا يتوهم منه ان زمانهما عين زمان الحرفين

بل لكن زمانهما اقصر من زمان الحرفين اللذين لا ادغام فيهما فانه لا شك ان زمانهما اقصر من زمان غير المدغمين

في الرحمن

قوله في المتقاربين لا يكون

واما في المتقاربين فحرفان في اللفظ والكتابة فح يكون قوله كالرحمن مثالا لقوله

مرد في حق التلفظ والا لما حصل التخفيف بالادغام وههنا موضع قلق اما على المقدمة الاولى فلانه يرد عليها ما ذكره صاحب المفصل من قوله

والعين تدغم في مثلها كقولك ارفع علياً وكقوله تعالى من ذا الذي يشفع عنده ومن قوله والحاء تدغم في مثلها نحو اذبح حملاً وقوله تعالى لا جرح

جنى ومن قوله والقاف والكاف كالعين قال الله تعالى فلما افاق قال سبحانك وقال سبحك كثيراً ونذكرك كثيراً ومن قوله والجيم تدغم في مثلها

نحو اخرج جابراً ومن قوله والشين لا تدغم الا في مثلها كقولك افرش شيخاً الى غير ذلك كما في قوله تعالى وكم من قرية الا ان يقال ان ذلك حكم في الكلمة

الواحدة لا على الاطلاق قال الفاضل الشارح ان المدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة لكن هذا ليس بمطلق بل فيه تفصيل

وهو ان المدغم والمدغم فيه لو كانا في كلمة واحدة او فيما هو بمنزلة كلمة واحدة يكتبان على حرف واحد والا فعلى حرفين كثوب بكر هذا لفظه فعلى

لكنه يرد عليه ان هذا الحكم لا يختص بالمتجانسين بل يجري في المتقاربين ايضاً الا اذا كانا في كلمة سيجيء الخ واما المقدمة الثانية فلانه يرد عليها

الابواب المعدولة نحو اثاقلوا واطهروا باب الافتعال عند ادغام التاء فيما بعدها وغير ذلك نحو ست وخطية ومطية وماتي ومطاوي اي غير

ذلك من الامثلة التي لا تعد ولا تحصى ولو خص الحكم بما وقع الادغام في كلمتين نحو قالت طائفة ولو يرد عليه نحو وعده وودت ونحو الرجل

ويمكن ان يجاب عنه بان كل واحدة منهما وان كانت في حكم واحد لكنهما كلمتان حقيقة فتامل لكنه يرد عليه ان هذا الحكم لا يكون مخصوصاً

بالمتقاربين بل يجري في المتجانسين ايضاً اذا كانا في كلمتين كما عرفت انفاً **قوله** واجتماع الحرفين المتجانسين على ثلاثة اضرب الاول ان يكونا

متحركين يجوز فيه اي في الاول الادغام اي لا يمتنع في هذا القسم الادغام سواء كان واجباً اذا كانا في كلمة كردّ يردّ او جائزاً اذا كانا في كلمتين

نحو مناسككم فح يندفع الاعتراض وهو ان هذا القسم يشمل ما يجب فيه الادغام ايضاً فكيف يشمله قوله يجوز فعلى هذا لا حاجة الى ما ذكره الشارح

من التقييد بقوله اذ انفصلا وما قبلهما متحرك او حرف لين مثل انعت تلك والمال لزيد وثوب بكر اذا كانا في حكم الانفصال نحو اقتتل ومن انه

لا يريد بالجواز في كل المواضع بل المراد الجواز في بعضها مستعملاً نحو قطط الشعر على انه يكون ح ذكر الوجوب مهملاً ويرد عليه نحو اقتتل فان المثلين

المتحركين اجتمعا في كلمة واحدة مع ان الادغام جائز اللهم الا ان يقال ان المراد بالمتحركين متحركي الازمان وما وقع بعد تاء الافتعال

غير لازم ولا يخفى ان عدم اللزوم انما يستقيم بالنسبة الى مطلق باب الافتعال واما بالنسبة الى ما وقع بعد تائه ... فلا يخفى ...

واعترض عليه بان الادغام لازم في بعض المواد مع ان اول المثلين وثانيهما غير لازم كما في وحدة والرجل والحال الثاني فيهما
غير لازم على اختلاف القولين قال صاحب المفصل والتقاؤهما على ثلثة اضرب احدها ان يسكن الاول ويتحرك الثاني فيجب الادغام
ضرورة كقولك لم يبرح حاتم ولم اقل لك والثاني ان يتحرك الاول ويسكن الثاني فيمتنع الادغام كقولك ورسول الحسن والثالث ان يتحركا
وهو على ثلثة اوجه الادغام فيه واجب وذلك ان يتصلا وما قبلهما متحرك او مدة نحو الغت تلك المال لزيد وثوب بكر او يكونا في حكم
الانفصال نحو اقتتل لان تاء الافتعال لا يلزم وقوع تاء بعدها فهي شبيهة بتاء تلك وما هو ممتنع فيه وهو على ثلثة اضرب احدها
ان يكون للالحاق نحو قردد وجلبب والثاني ان يؤدي فيه الادغام الى لبس مثال بمثال نحو سرر وطلل وجدد والثالث ان ينفصلا
ويكون ما قبل الاول حرفا ساكنا غير مدة نحو قرم مالك وعدو وليد هذا كلامه ولا يخفى ان كون ما قبل الاول غير مدة نحو
قرم مالك مستقيم اما كونه غير مدة في عدو وليد فغير مستقيم لان الواو الساكنة المضموم ما قبلها مدة الا ان يقال ان المدة ما كانا
ساكنا وحركة ما قبله من جنسه وكان المد محفوظا فيه والواو المذكور وان كان كذلك لكن المد ليس بمحفوظ فيه بواسطة الادغام ولذا حكموا
بامتناع الادغام فيه واما على تقدير ما في بعض النسخ من ان الاول ان يكونا متحركين يجوز فيه الادغام اذا كانا في كلمتين نحو مناسككم
واذا كانا في كلمة واحدة يجب فيه الادغام فاندفع الاعتراض المذكور اصلا **قوله** الا في الالحاقيات اي الالفاظ المنسوبة الى الالحاق
اي الملحقة بالفاظ اخر نحو قردد وجلبب فقد عرفت معنى الالحاق ووجه عدم التغير فيهما فانه لا يجوز فيهما الادغام حتى لا يبطل
فان الادغام فيهما ليس بواجب بل ممتنع ١٢ اسعد الدين
الالحاق لان الغرض فيه جعل مثال على مثال والتصرف بالادغام وغيره يفوته ذلك صرح بذلك العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني **قوله** والا في الاو
التي يلزم فيها الالتباس باوزان آخر عند الادغام والمراد بالاوزان الموزونات نحو ضكك يعني زانو در يكديگر آمدن وكرفتن وخبله كردن وطبق
بر افكندن وشرر اي اليبس اغاكر رجل اي جهل وطلل اي الاثر الدائر فانه لا يجوز فيه الادغام في هذه حتى لا يلتبس بصك اي الرخط وشر اي ضد
خير وجد اي منع وطل [illegible] فيه شر مرتب وهو ظ والالتباس ممتنع لان الغرض من الالفاظ الافهام والالتباس يخله فان قيل الادغام
لانه اذا ارتفع لا يبقى الالتباس ١٢ منه
في نحو اقتتل جائز مع انه يلزم الالتباس بماضي التفعيل قلنا ليس بلازم [illegible] الاشتباه فانه يرتفع بادنى التفات فان قيل يعلم بالمضارع

وغيره ان اصله

ثلث م

وذلك ان يلتقيا في كلمة وليس احدهما للالحاق نحو اد برد وما هو فيه جائز ص

وسكون الوقف كالحركة شافيه

ان اصله فعَل بالفتح لالتباس فيه فما قيل من ان الادغام جائز في نحو اقتتل وجوازه يستلزم جواز الالتباس ينبغي ان لايجوز فليتامل وكذا

ما قيل من ان الالتباس لايمنع الادغام في الفعل لانه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع وفي البعض بصيغة الامر على انه يمنع علا لال

غيره كما في ريا حكيف لايمنع الادغام فيه **قوله** ولايلتبس جواب لما توهم من انه ينبغي ان لايدغم في باب نصر ينصر وضرب يضرب وعلم يعلم

لانه يلزم التباس بعض هذه الابواب ببعض آخر وحاصل الجواب انه لايلتبس بعضها ببعض في مثل ردّ وفرّ وعضّ اما الاول فلان ردّ يعلم

انه يرد بالضم ان اصله بالفتح لا بالضم والالزم مجيء المضاعف من باب كرم وهو باطل لان المضاعف لايجيء من باب فعُل يفعُل بالضم فيهما الا قليلا

ولا بالكسر لشذوذ فعِل بالكسر يفعُل بالضم كما مر في صدر الكتاب واما الثاني فلان فرّ يعلم من يفر ان اصله فرَر بالفتح لا بالكسر والالزم

مجيء المضاعف من باب حسب وهو فاسد لان المضاعف لايجيء من فعِل يفعِل بالكسر فيهما ولا بالضم لشذوذ فعُل بالضم يفعِل بالكسر واما الثالث

فلان عضّ ايضا يعلم من يعض ان اصله عضِض بالكسر لا بالفتح والالزم مجيء المضاعف من باب فتح وهو فاسد لان المضاعف لايجيء من فعَل يفعَل

فيهما قال الشارح لانعدام حرف الحلق فيه غالبا ولا بالضم لشذوذ فعُل يفعَل بالفتح كما مر في صدر الكتاب واعلم ان كثيرا من كتب التصريف من انه

مما باب فتح فهو محمول على الغلط حيث قيل فيه ان فعَل يفعَل يختص بما يكون عينه او لامه حرف حلق الا في عدة كلمات مثل ركن يركن ابى يابى

قال وعض وبعض وهذا القول دليل على انه من باب فتح وان المضاعف يجيء من هذا الباب اوير دها ذكرنا ان بعض الصرفيين قد ذكر عض

اى صاحب الفوائد ١٢

يعض وامثاله فرة من باب ضرب ومرة من باب فتح ولاشك ان مراده من الاول الحقيقة ومن الثاني الغلط وفيما ذكره المصنف دليل

على ان الالتباس في الفعل لان الالتباس فيه لايمنع الادغام لانه يمنع التعليل كما في ريا فكيف لايمنع الادغام **قوله** ولايدغم حيي في بعض اللغات

يريد بذلك انه قد سبق من المصنف ان المثلين اذا تحركا في كلمة واحدة يجب الادغام وحيي كذلك مع ان الادغام لايجب لانه لو ادغم في الماضي

لادغم في المضارع ايضا ليكونا على وتيرة واحدة فيلزم تحريك الياء الضعيف بالضم الثقيل في الفعل الثقيل مع امكان وجه آخر والاكثرون

يدغمونه والذي لايدغمونه يقولون حيي يحيي كما قال الله تعالى ويحيى من حي عن بينة ولان الياء الاخيرة غير لازمة فانها تسقط تارة في حيوا وتقلب

تارة بالالف نحو يحيى فهذا ثبت ان اجتماع المثلين ليس بلازم ولذا لم يلزم الادغام ضرورة ويلحق في الجواب وجوب الادغام فيها

[Margin notes:]

بالمضارع وفي البعض ٢

لا التفات الى ما يفهم من ظاهر كلام الشارح من ان... ٢

ضع يضع

اذا كان المثلان من الحروف الصحيحة لا مطلقا لامكان التخفيف في غير الحروف الصحيحة بوجه آخر فتأمل **قوله** والثاني اي الوجه الثاني ان يكون الحرف
الاول ساكنا قبل ارادة الادغام والحرف الثاني متحركا يجب فيه اي في لفظ فيه الوجه الثاني الادغام مطلقا سواء كانا في كلمة واحدة نحو مدّ على وزن
فعل بسكون العين او في كلمتين نحو كم من قرية اهلكناها الا في بعض الصور منها ان يكون المثلان همزتين فاما ان يكونا في كلمتين نحو اقرأ
آية فيمتنع الادغام او في كلمة واحدة فاما ان يكون الهمزتان عينا مضاعفة فيجب الادغام سواء كان بعد الالف او لا نحو سآل وداث
واما ان يكون غير مضاعفة فلا يجوز الادغام كما بين من قرأ او مثل سبطر فعيل قرائي قلبت الثانية ياء ومنها ان يكون الفين نحو صحرا او

اي الالف واللام ... ١٢

فان اصله القصر وزيد الالف للمد توسعا فالتقى الفان فلم يمكن حذف احديهما ولا الادغام فقلبت الثانية همزة ومنها ان يودي الى الالتباس نحو قوول
فانه بعد الادغام يلتبس بماضي التفعيل ومنها ان يراد المد محافظة على المد نحو قالوا وما لنا ونحو في يوم فانه لا يدغم واو قالوا في واو ومالنا
ولا ياء في في ياء يوم لفقد المد بالادغام بخلاف نحو مرمي ومسلمي فان الاول كلمة واحدة والثاني ككلمة واحدة ومنها ان يجتمع واوان
او ياءان كان الاولى منهما بدلا من الهمزة نحو تووي ورئيا ومنها هاء السكت نحو ماليه هلك فانه لا يدغم لانه موقوف عليه ومنوي به

وسكونه للوقف كالحركة ١٢ شافيه

الوقف **قوله** والثالث ان يكون الحرف الثاني ساكنا سكونا لازما فالادغام فيه ممتنع لوجود الحركة فيه بالساكن مع انه لو ادغم يلزم
التقاء الساكنين ولكن جوزوا الحذف في بعض المواضع نظرا الى اجتماع المثلين بجنب الثاني نحو ظلت اصله ظللت كعلمت فحذف الاول
بالنقل وبدونه دون الثاني لكونه خفيفا بالسكون كما جوزوا في تقضي البازي نظرا الى ظل المثلين وكذا يمتنع الادغام في الهمزة والالف كما مر
وعند الالحاق واللبس بزنة اخرى نحو قردد وسرر وعند صحيح ساكن قبلهما في كلمتين نحو قوم مالك وانما يمتنع لانه لو ادغم بدون النقل لزم
التقاء الساكنين ومعه يلزم تغير بناء الكلمة والمراد بالصحيح الذي يكون غير حرف مد نحو امام مقام وحميم مالك فلا يمتنع فيه الادغام قال الشيخ
ابن الحاجب في شرح المفصل هذا الموضع مما اضطرب فيه المحققون لان النحويين مطبقون على انه لا يصح الادغام والقراء مطبقون على
انه يصح فيتعسر الجمع بينهما ثم قال وقد جمع الشيخ الشاطبي بينهما وقال المراد الاخفاء وسموه ادغاما لقربه منه واراد النحويون الادغام المحض فتامل
وانما قلنا سكونا لازما لان السكون الثاني اذا كان عارضا نحو لم يمد جاز الادغام لعدم الاعتداد بهذا السكون كما سيجيء **قوله** وعليه الى

التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقا وفي المدغم قبله لين في كلمة نحو خويصّة والضالّين ... وثمود الثوب وفي نحو ميم قاف عين وغيرهما مما بقي لعدم التركيب وقفا ووصلا ١٢ شافيه

على الوجه

لانه لو قيل فيه قوّل بالادغام التبس بمجهول تقوّل ... او تفعّل ١٢ جاربردي

وهو التقاء الساكنين ١٢ جاربردي

[illegible]

على الوجه المذكور وهو حذف احد متجانسين عند سكون الثاني قراءة من قرء وقرن بكسر القاف وبحذف الراء الاولى ماخوذا من
القرار فيكون اصله اقررن على وزن اضربن فحذفت الراء الاولى اي اريد حذفها فنقل حركتها الى القاف على ان نقل الحركة ههنا
لا يكون بدون الحذف فتامل قوله وقيل من وقر يقر كوعد يعد فعلى هذا لا يكون من هذا الباب قوله واذا قرئ قرن بفتح القاف
يكون من قر يقر بالمكان بفتح القاف في المضارع وهو اي يقر بالفتح لغة في يقر بكسر فنقل فتحة الراء الى القاف بعد حذفها
اي حذف الراء وصرح في العبارة السابقة محمولة على القلب على الارادة على ان الحذف والنقل يكونان معا الا ان النقل لما كان
متقوما في الاعتبار قدم في اللفظ وفرع عليه الحذف وقد تقديم المحذوف فرع عليه النقل ليكون تغير الكيفية الحذف وهو كونه مع النقل لا
بدونه ولا يخفى ان الراء اصلية فيكون حركة معتدا بها وان كانت منقولة بخلاف الهمزة في الاحمر فتامل قوله وعند اي امتناع الادغام
عند سكون الثاني لازما اي حاصلا بامر داخلي بحيث لا يزول واما اذا كان اي سكونه عارضا اي حاصلا بامر خارجي كالوقف والجازم
فلا يجب بل يجوز الادغام نظرا الى عروض السكون وعدمه نظرا الى نفس السكون ولا شك ان النداء لازمته لجواب الا ما واما القول بجزمها
فمشروطة بشروط ما ذكرناها في كتابنا المسمى بالجلالية في علم النحو وهي مفقودة ههنا فبتقدير النداء لا يندفع الاشكال نحو امدد
بترك الادغام نظرا الى ذات السكون ومد بالادغام نظرا الى عروضه وكون الثاني متحركا حكما وبفتح الدال للخفة اي يكون الفتح خفيفا
تناسب لثقل الادغام ومد بالكسر اي بكسر الدال لان الكسر اصل في تحريك الساكن لان السكون عدم الحركة والكسر قليل والقلة تناسب العدم
ومد بالضم اي بضم الدال للاتباع اي لاتباع فاء المضمومة بالضم المنقول اليه من العين عند الادغام قوله ومن ثم اي من اجل
ان جواز الادغام فيما ذكرنا لاجل عروض السكون وان جواز الضم في مد لاجل اتباع الفاء ولا يجوز الضم في فر لعدم الاتباع لعدم
كون الفاء مضموما ولا يجوز الادغام في امددن لان سكون الثاني ليس بعارض حاصل بامر خارجي بل لازم حاصل بامر
داخلي وهو النون التي هي ضمير جماعة النساء ففي الكلام لف ونشر غير مرتب قوله وتقول في المضاعف بالنون الثقيلة على حسب ما تقول
في غيره بلا تفاوت نحو مدن الخ وبالنون الخفيفة نحو مدن الخ قوله اسم الفاعل من المضاعف ماد بالادغام بحذف الحركة واسم المفعول

اذا كان سكونه اي سكون الثاني لازم

وسكون الوقف كالحركة ... فتبه
لا سكون الثاني لاجل الوقف ... للادغام لان سكون الثاني ... فهو كالحركة ... عارض

[illegible marginal notes]

منه ممدود بغير الادغام لوجود الفصل بالواو واسم الزمان والمكان ممد بالادغام بنقل الحركة الى ما قبله واسم الآلة ممد بالادغام بالنقل والماضي المجهول والمضارع المجهول مريد على طريقة المعلوم في الادغام وغيره **قوله** ويجوز الادغام اذا وقع قبل تائه من حروف الشذوذ مستغص مصطظ وي وفيها بحث بوجهين احدهما ان الشيخ ابن الحاجب والزمخشري طرحا ذكر الهمزة في الشافية والمفصل ولم يوجد في الكتب المتداولة في هذا الفن والله تعالى اعلم من اين اخذه وثانيهما ان قوله قبل تائه من حروف الشذوذ يقتضي كون ابدال الهمزة ويمكن ان يجاب عنه بان الشاذ على ثلثة اقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وقسم مخالف لكليهما فالمصنف بناء الكلام واخر الى ان اتخذ قسم ثان من الشاذ وهو ما يخالف الاستعمال دون القياس ثم صرح بشذوذه بعد ضابطة الواو والياء تنبيها على انه شاذ من اى جهة اخذ فانه ان ابدل الهمزة تاء ثم ادغم فشاذ قليل على انه يلزم تقديم الادغام على الابدال وان ابدلت ياء لكسرة ما قبلها ثم ابدل الياء تاء ثم ادغم فشاذ ايضا لان الياء غير لازمة وقد يحذف في اكثر المواضع همزة الوصل في يرجع وانما قيل ان اتزر في ايتزر خطأ فلا منافاة بين المقامين وليس المراد بالجواز المذكور القياس المطرد بل الوقوع سواء كان الواقع قليلا او في غير واحد كذا في شرح ابن الدفع الاشكال عن كلام المصنف وهذا انما يستقيم لو كان اتخذ ماخوذا من اخذوا ما اذا كان من تخذ فلا قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني واما اتخذ فليس من اخذ ~~واما اتخذ~~ بل من تخذ بمعنى اخذ فلا لك ادغم والا لوجب ايتخذ هذا كلامه قال البيضاوي في تفسيره اتخذ من افتعل من باب علم هذا كلامه ثم قال السعيد الجلبي والتاء منقلبة من الواو هذا كلامه فان قلت الظاهر ان فاعل قوله وقع قوله من حروف الشذوذ وهو انما يصح اذا اريد في الاشباه قلت هذا عند سيبويه واما عند غيره فيراد في بيعه ولا شك ان وقع حروف الشذوذ قبل تائه بالنظر الى المواضع المتعددة الا ان النسبة في محل واحد فلا يرد انه لا يستقيم حينئذ اذ لا يقع قبل تائه الا احد منها فلا يحتاج الى تقدير المضاف ويمكن ان يقال انه في المحل اذا وقع تاء تائه حرف كائن من حروف الشذوذ فحذف الحرف الموصوف بالكائن واقيم الكائن مقامه ثم حذف الكائن الذى هو عامل في الظرف واقيم الظرف مقامه كما حذف متعلقات الظروف وان من بعض البعض فاعل فوقع تكون اسما كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث مبتدا وكما قيل ان من في قوله ومنهم من

دخول

ويجوز اذا وقع

دخول اللام مبتدأ ودخول اللام خبره **قوله** نحو اتخذ الى هذا شروع في ذكر امثلة الحروف المذكورة وفي تفصيل الادغام الواقع

فيها وهو من الاخذ فان اصله ائتخذ قلبت الهمزة تاء ثم ادغم في التاء **قوله** وهو شاذ اه جواب سوال مقدر تقرير السوال انه لو كان

الامر كذلك لجاز الادغام في ايتمر واتكل مع انه لا يجوز بل ابدلت الهمزة فيهما لكسرة ما قبلها بالياء وتقرير الجواب ان الادغام

في اتخذ شاذ قليل خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره من مهموز الفاء ولعل الباعث على ذكر الهمزة وايراد ادغامها في غالب الجوانب وجود اتخذ

بالادغام وهو كما عرفت فالصواب طرح ذكرها من البين كما طرحوه وبالجملة فكلام المص هنا لا يخلو عن قلق فتأمل **قوله**

ونحو اثجر من الثجر اصله اثتجر فادغم الثاء في التاء وجوبا لكونهما مثلين فعلى هذا ينبغي ان يكون قوله يجوز لا يمتنع ليشتمل الوجوب **قوله**

ونحو اثار اصله اثتار قلبت الثانية الى الاولى وهو فصيح ويجوز قلب الاولى الى الثانية وهو الافصح لان الاولى ان يدغم الاولى في الثانية

الاثار بر انگيختن ١٢

فينبغي ان يبقى الثاني على حاله ولا يجوز فيه البيان كما نص عليه الشيخ ابن الحاجب في الشافية حيث قال وتدغم التاء فيها وجوبا على

الوجهين ونحو اثار واتار والزمخشري في المفصل حيث قال ومع التاء تدغم ليس الا بقلب كل واحدة منهما الى صاحبتها فتقول مثرد ومترد

ومنه اثار واتار هذا لكن سيبويه نص على جواز البيان ايضا كما يشعر بعبارة المص وذكر في شرح الهادي انه اذا كان فاء افتعل

ثاء فيجوز البيان لاختلاف الحرفين فتقول في افتعل من الثرد اثترد يثترد فهو مثترد ويجوز الادغام وهو احسن لتقارب مخرجهما مع

انهما مهموسان والحق جواز البيان لاختلافهما في الذات وانما وجب الادغام فيما كانا مثلين وليسا كذلك وما ذكره ثمه غاية التقارب

بينهما لا يوجب ذلك كما لا يخفى **قوله** وحرف فيها سنشحثك خصفه حصفه اسم امراة قال الزمخشري معناه شكدي عليك هذه المراة فالسين

والتاء والثاء والحاء والكاف والشين والصاد والفاء والهاء كلها مهموسة وما عداها مجهورة كذا قيل **قوله** فيكونان اي التاء والتاء

من جنس واحد نظرا الى الهموسة اي حكم بكونهما من جنس واحد او قيل به وللام يصح النصب لعدم اتحاد المعنى على **قوله** ونحو ادان اصله

اذتان قلبت التاء دالا وادغم الدال في الدال وجوبا فانه لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال لانه ضمير الشان اي الامر وقوله فجعلت التاء

دالا شرط جوابه قوله يلزم ح حرفان من جنس واحد وما بينهما وجه لعدم لزوم الدال والتاء بحالهما ولا ابدال التاء دالا الاولى [illegible]

والحروف المهموسة عشرة السين المهملة
والتاء المثناة فوق [illegible] والثاء [illegible]

والثاني للثاني وبيان ذلك انه لما لم يتيسر النطق بهما لان التاء من الحروف المهموسة والدال من الحروف المجهورية وكذا الذال والزاء فبين
التاء والدال وبين هذه الحروف تنافر في الصفة فعند اجتماعهما يلحق السمع بل اللسان قبح واستكراه فلا بد من عدم التقائهما ورفع اجتماعهما ليرتفع
ذلك القبح والاستكراه بان ابدلت التاء بالدال وانما ابدلت التاء بالدال لا بغيره وان كان المرام يحصل بابداله بالغير ايضا لقربه من الدال
في المخرج لاتحاد مخرجهما وهو ما بين طرف اللسان واصول الثنايا لو كانتا في الملفوظ القرب لان المخرج كل حرف مغاير لمخرج حرف آخر
في الحقيقة وان لم يظهر الفرق في البعض لدقته كذا قيل ولا شك ان الدال جنس للدال وموافق للذال والزاء في صفة الجهر فابدال
التاء به اولى من غيره ولا يخفى انهم اتفقوا على وجوب الادغام في نحو ادان كما قال الشيخ ابن الحاجب وتقلب مع الدال والذال والزاء
دالا ثم تدغم وجوبا في ادان والعلامة التفتازاني والاصل اذتر ولا يجوز الا الادغام والزمخشري [illegible] مع الدال وانه ادغم
كقولك ادان واذكر وادكر وعلى الوجهين اذ ذكر فهو مذدكر الى غير ذلك مع انهم اتفقوا على جوازه في نحو اقتتل والعجب من صاحب الكشاف
انه مع كونه قائلا بوجوبه في ادان وضع ضابطة لجوازه في نحو اقتتل حيث قال وما فيه جائز وذلك ان ينفصل او ما قبلهما متحرك
او مدة نحو قوله بملك الله لزيد ثوب بكر او يكونا في حكم الانفصال نحو اقتتل لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع دال قبلها واعلم
ان وجوب الادغام في نحو ادان يتوقف على امرين احدهما كون اجتماع التاء مع الدال مستكرها غير مقصور بحيث يجب ابدال التاء
بالدال وثانيهما كون ابدال الدال بالتاء وادغامه في التاء غير جائز وكلا الامرين غير ثابت اما الاول فلانه لو كان كذلك لوجب الادغام في المذكور
في وعدت ونحوه مثلا وليس الامر كذلك واما الثاني فانه لو كان كذلك لما جاز في نحو وعدة ابدال الدال بالتاء وادغامه في التاء وليس
الامر كذلك وبما ذكرنا ظهر ضعف ما ذكره الشارح من قوله فان قيل لم لم يجعل الدال تاء على عكس ما اخترتم قلنا لئلا يتبع المجهور القوي المهموس
الضعيف فلم يفعل بالعكس مع حصول المرام انتهى قال الشارح الفاضل قيل عليه الادغام في المثلين انما يجب اذا كانا في كلمة واحدة
حقيقة او حكما وفي نحو اتا وافتعل شبهة تنافي ذلك ولهذا لا يجب الادغام في نحو اقتتل كما لا يجب في النعت تلك قلنا ذلك اذا تحرك الاول
والثاني فيما اجتمع المثلين واما اذا سكن الاول وتحرك الثاني فالادغام ليس الا سواء كانا في كلمة او لا هذا الغلط ولا شك ان [illegible] اقتتل

فينبغي ان لا يجب الادغام في ادان ايضا كما لا يجب [illegible] منه

ادان

او ان مما اجتمع فيه مثلان محل نظر وان عدم كون اقتتل كلمة واحدة حقيقة او حكما موضع تامل قال صاحب المفصل ولا يخفى للمتوار بان
من ان التقيا في كلمة او في كلمتين فان التقيا في كلمة نظر فان ادى ادغامهما الى اللبس لم يجز والا جاز نحو احى واصله احيي وان التقيا في كلمتين
بعد متحرك او مدة فالادغام جائز لانه لا لبس فيه ولا تغير صيغة هذا الكلام والحق ان وجوب الادغام في اذان وجوازه في مثل اقتتل انما هو بالقياس
الى الاستعمال وما ذكر في اثباتهما من قبيل النكات بعد الوقوع والله تعالى اعلم بالصواب قوله ونحو اذكر يجوز فيه اذكر واذكر لان الدال من
الحروف المجهورة والتاء من الحروف المهموسة فبينهما قبح البعد بحيث تستكره السمع واللسان اجتماعهما فبالضرورة جعل التاء دالا كما
لان التاء زائدة والزائدة احق بالتغير ولذا لم يعكس
في ادان لكونه موافقا للتاء في المخرج وللذال والزاء في صفة الجهر ولذا لم يبدل التاء بالذال لكونه مخالفة في المخرج كما لا يخفى فاذا جعل
التاء دالا فصار اذدكر فيجوز لك الادغام اي حكم بجوازه نظرا الى اتحادهما اي الدال والذال في صفة المجهورية واللام يجز النصب بجعل الدال ذالا
والذال دالا ويجوز لك البيان اي ترك الادغام وفي بعض النسخ ترك عطف على قوله الادغام اي حكم بجواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما اي الدال والذال
في الذات فكذا في المخرج واللام يجز النصب لان مخرج الدال ما بين طرف اللسان واصول الثنايا ومخرج الذال ما بين طرف اللسان واطراف
الثنايا العليا كذا قيل واما وجوب الادغام في مثل الرحمن وبل ران فلغاية القرب بين الراء واللام بحيث يكادان يصيران مثلين كذا قيل فهذا
تبيين ضعف ما قيل ان الادغام واجب في المتقاربين عند السكون الاول مطلقا وذلك لان الامر لو كان كذلك لما كان اذكر واضطلم بالبيان قوله
ونحو ازان اصله ازتان مثل اذكر في الابدال والادغام لكن لا مطلقا بل في بعض الوجوه كما اشار بقوله ولكن لا يجوز فيه الادغام بجعل الزاء دالا
والا لمحافظة على صفير الزاء بل يقال ازان بجعل الدال زاء لمحافظة المذكورة كذا قيل اعلم ان صحيح الزاء ان يكتب بالياء لا بالهمزة لكن وقع في
صفير در لغة آواز تيز است چنانچه ديدن است فاعلم همچون آواز كنجشك
نسخة الكتاب بالهمزة قوله لان الزاء اعظم من الدال في امتداد الصوت لانه اي الزاء من حروف الصفير وهو الثلثة والصاد والسين المهملتان
والزاء المعجمة وانما سميت هذه الحروف بحروف الصفير لان التصويت بها يشبه الصفير فيصير اي ادغامه اي ادغام الزاء بعد ابداله بالدال في الدال ح اي
حين جعل الزاء دالا وادغم في الدال كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة في انه كما ان الصغيرة لا تسع الكبيرة كذلك الدال لا تسع الدال المبدل من
الزاء اذ المبدل في حكم المبدل منه من العظم وامتداد الصوت وفي كون كل منهما غير مسلم عندي العقل المستقيم والطبع السليم لا لتفهم هنا التفهيم

انما يستقيم ان لو ادغم الزاء في الدال بل لجعل الزاء دالا واما لو جعل دالا ثم ادغم الزاء في الدال فلا يصح التشبيه لان الدال ليس باعظم من
الدال في امتداد الصوت حتى يكون ادغامه فيه كوضع القصعة الكبيرة في الصغيرة لانا نقول الدال الاول لما ابدلت عن الزاء كان
نائبا منابه كان اعظم صوتا من محض الدال الذي هو الثاني حكما وانه اذا ادغم الدال الذي هو ابدل عن الزاء في الدال فكان الزاء ادغم
فيه فيصح تشبيه المذكور والذي يخطر بالبال ان القصعة الكبيرة لا يمكن ان تسع في الصغيرة الا بعد كسرها وارتفاع عظمتها وصيرورتها قطعة
قطعة وكذلك الزاء لا يمكن ان يدغم في الدال الا بعد تغيره وارتفاع امتداد صوته بجعله دالا فلو ادغم الزاء بجعله دالا في الدال كان ادغامه فيه كوضع القصعة
العظيمة في الصغيرة بعد كسرها وجعلها قطعة قطعة في زوال عظمة كل منهما الا ان بين العظمتين تفاوتا فان عظمة الزاء باعتبار امتداد
الصوت وعظمة القصعة باعتبار الجسامة والسمك فان جعل الزاء دالا وتفويت فضيلة امتداد الصوت غير معقول كما ان جعل القصعة العظيمة
قطعة قطعة ووضعها في القصعة الصغيرة غير معقول فيكونان مشتركين في كون كل منهما غير مرضي للعقل فملخص هذا الوجه انه لا يجعل الزاء
دالا لئلا يفوت الصفير وامتداد الصوت فيكون هذا الوجه راجعا الى ما ذكره بعض شارحي الشافية حيث قال ولم يبدل الزاء دالا ههنا محافظة
على الصفير الذي فاحفظه فانه خفي على كثير من الفضلاء قوله ونحو اسمع اصله استمع يجوز فيه الادغام بجعل التاء سينا لان التاء والسين
من الحروف المهموسة ولكن لا يجوز فيه الادغام بجعل السين تاء فلا يقال اتمع والا فات فضيلة امتداد الصوت العظيم السين في امتداد الصوت
لانه من حروف الصفير ويجوز البيان اي ترك الادغام لعدم الجنسية في الذات وانما وجب الادغام عند وجود الجنسية في الذات والمتقاربين في المخرج
ايضا لان مخرج التاء ما بين طرف اللسان واصول الثنايا ومخرج السين ما بين طرف الثنايا العليا وطرف اللسان قال الشيخ ابن الحاجب
وتدغم التاء فيها في السين شاذ على الشاذ نحو اسمع لامتناع اتمع قال صاحب الجاربردي اي اذا كان فاء افتعل سينا يجوز فيه البيان نحو استمع وهو
حسن لاختلاف المخرجين وفي التنزيل ومنهم من يستمع اليك ومنهم من ادغم لتقارب المخرجين واتحاد الحرفين في الهمس وحينئذ يجب قلب تاء الافتعال
سينا فيقول اسمع يسمع فهو مسمع وقرئ ومنهم من يسمع اليك ولا يجوز قلب السين الى التاء فلا يقال اتمع لئلا يذهب صفير السين وقوله شاذا
على الشاذ اراد بقوله شاذ الادغام وبقوله على الشاذ قلب الثاني الى الاول هذا لفظه وفي النظامي اما شذوذه فلان حرف الصفير قد قلنا انه

لا تدغم

لا تدغم في غيره واما كونه شاذا على الشاذ فلان القياس في الادغام قلب الحرف الاول الى الثاني وههنا وجب قلب الثاني الى الاول لانهم

لفظة وههنا بحث وذلك لان الامرين اللذين يدلان على كون اسمع شاذا على الشاذ موجودان في اتان لان حرف الصفير لا يدغم

في غيره والثاني قلب الحرف الاول فينبغي ان يكون اتان مثل اسمع شاذا على الشاذ مع ان الشيخ ابن الحاجب لم يتعلق في حقه بمثل ذلك بل قال ضعيفا

في اتان لامتناع اتان ولان قلب الاول الى الثاني لو كان قياسا في الادغام لكان الادغام في اظلم واذكر وامثال ذلك شاذا مخالفا

للقياس ولم يقل به احد الا ان يلزم من قولهم بالقياس المذكور ذلك الا انه يرد على قولهم فلا يتم ايضا ست اصله سدس قلب الدال تاء ثم ادغم

فيه صغير السين كما يقوة في الجمع لا يليق ان ستا شاذ كما قال به صاحب المفصل لان اسمع ايضا شاذ فتامل قال الشيخ ابن الحاجب

في الشافية ومنه قصد ادغام المتقارب فلا بد من قلبه والقياس قلب الاول الا العارض كما في اذبحتورا واذبحاذه وفي جملة من تاء الافتعال

لنحوه ولكثرة تغيرها ونحو فيهم ومعهم ضعيف وست اصله سدس شاذ لازم هذا كلامه ومراده انه يتبع قصد ادغام احد المتقاربين في الآخر فلا بد من

بدليل قولهم سديس في تصغيره واسداس في تكسيرها ١٢ جاربردي

قلب احدهما الى الآخر ليصيرا من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس قلب الاول الى الثاني لان الساكن بالتغير اولى الا لعارض كما في نحو اذبحتورا

اصله اذبح تورا والمعتور والمعز قلبت العين حاء وادغمت لا العكس لان الحاء اخف من العين فلو قلبت الحاء عينا لزم ادغام الاخف

في الاثقل وذا لا يجوز وكما في اذبحاذه اصله اذبح هذا قلبت الهاء حاء وادغمت لا العكس فانه لو قلبت الحاء هاء لزم ادغام الاخف في الاثقل اذ الحاء

اخف من الهاء وكما في جملة من تاء الافتعال لنحو ذلك للعارض كما عرفت في اتان واسمع مثلا ولكثرة تغير هذه التاء كما عرفت آنفا وستعرف بتغير

الادغام وليغير ما ابدل منه ايضا بالادغام ونحو فيهم ومعهم ضعيف لانه لم يقلب احدهما الى الآخر بل رد كلاهما الى ثالث وكذا الحال في سدس اما شذوذه

فلما عرفت في محو واما كونه لازما فلانه لا يستعمل الا كذلك ولا يخفى ان الظاهر من كلام الشيخ ان ذلك القياس ليس على الاطلاق الا انه اشار بالاستثناء

الى صورة شاذة مخالفة للقياس المذكورة في لا يصح الحكم منه في البعض بكونه شاذا على الشاذ دون البعض وايضا ياباه قوله فيما بعد ونحو فيهم ومعهم

شاذ وست اصله سدس شاذ لازم وصاحب المفصل لم يحكم في اصبر ولا في اسمع بكونه شاذا على الشاذ ولا في اذان بكونه ضعيفا حيث قال ومع

الصاد تبين وتدغم بقلب الطاء صادا ومع الزاء تدغم وتبين بقلب الدال الى الزاء ومع السين تبين وتدغم بقلب الدال والهاء لا يبعد [illegible] القياس

ثم قلب السين تاء

ومع

في الادغام قلب الحرف الاول الى الثاني مطلقا غير مسلم عنده وان المراد بعدم حرف الصفير في غيرها لانها لا تدغم في غير حروف الصفير مثلا لا ان السين لا يدغم في الياء
مثلا نحو الصغير ج واما عدم ادغام حروف الصفير في لا يرد عليه ما ذكرنا نحو ومما يرد عليه ما قال الشيخ ابن الحاجب والصاد والزاء والسين يدغم بعضها
في بعض مثال خلص جابرا وسابرا ومثال الزاء فاز سابرا وصابرا ومثال السين افلس صابرا وزابرا مع انه قال ولا يدغم حروف الصفير في غيرها لفضيلة
اي الشيخ ابن الحاجب ١٢
الصفير ووجه بعض الشارحين ادغام بعضها في بعض بانها اي حروف الصفير مشتركة في فضيلة الصفير ومتقاربة في المخرج فعلى هذا لا يصح للشيخ
ابن الحاجب ان يحكم بان نحو اسمع واصبر شاذ فتامل فتدبر **قوله** ونحو اصبر اصله اصتبر يجوز فيه اصطبر بقلب التاء طاء لان الصاد من الحروف المستعلية وهي
ما يرتفع اللسان به الى الحنك اطبقت اي الصوت لسانك الى الحنك كما في حروف المطبقة او لم تطبق كما في الحروف المستعلية **قوله** وحروفها اي حروف المستعلية مطبقة
سواء كانت مطبقة او لا لا المستعلية المطبقة كما هو الظاهر من المتن سابقة جمع في قولك صططظض خقغ الاربعة الاولى مستعلية مطبقة لارتفاع
اللسان بها الى الحنك مع انطباقه اليه والثلثة الاخيرة مستعلية فقط لارتفاع اللسان بها الى الحنك فقط والتاء من الحروف المنخفضة والانخفاض خلاف الاستعلاء
وحروفها ما عدا المستعلية وبين حروف الاستعلاء وحروف الانخفاض مباعدة ومنافرة تامة فاجتماعهما قبيح ظاهر من رفعه بجعل التاء طاء لكمال المباعدة
بلند آواز ١٢ پست آواز ١٢
بينهما اي بين الصاد التي فيها ارتفاع وبين التاء التي فيها انخفاض وانما ابدلت التاء بالطاء لا بالعين مثلا لقرب التاء من الطاء في المخرج اذ مخرج
كل منهما طرف اللسان واصول الثنايا وانما قال بالقرب لما مر من ان لكل حرف مخرجا على حقيقته كذا قيل فقوله المباعدة بينهما وجه لرفع اجتماع الطاء والتاء و
قوله وقرب التاء من الطاء في المخرج وجه لجعل التاء طاء لا عينا فصار اصطبر وهذا موضع تامل وقال الشيخ ابن الحاجب في الشافية ويدغم فيها شاذا
الصاد
على الشاذ في اصطبر واضطرب للمشابهة اطبر واطرب بقلب الاول الى الثاني حيث نحوه صفير الصاد واستطالة الضاد كذا في النظامي وقال صاحب الجاربردي وانكان
فاء افتعل صادا او ضادا فالبيان اكثر نحو اصطبر واضطرب وجاز الادغام فيهما شاذا على الشاذ بقلب الطاء صادا وضادا نحو اصّبر واضّرب
لا بقلبهما طاء لئلا يفوت صفير الصاد واستطالة الضاد واما شذوذه فلما مر من ان حروف الصفير لا تدغم في غيرها وان حروف ضوی مشفر لا تدغم
فيما يقاربها واما كونه على الشاذ فلان القياس في الادغام قلب الاول الى الثاني وههنا قد قلب الثاني الى الاول والكلام ههنا بحال قال ابن الحاجب
في الشافية ولا يدغم حروف ضوی مشفر فيما يقاربها لزيادة صفتها ونحو سيّد وليّت انما ادغما لان الاعلال صيرهما مثلين وهذا لفظه فابدلوا

في نفسها شي ادغام السين في السين فغير مسلم عنده لعدم فوت الصفير ١٢

المنخفضة وهي حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك وهي ما عدا حروف المستعلية سعد العينين

الياء

الياء من الواو لعدم استثقالهما بخلاف ما اذا اجتمعا وسبق احدهما بالسكون للاجل الادغام بعد الاعلال لما تتفق اجتماع مثلين اولهما ساكن

وجب الادغام على ان الواو والياء متماثلان في صفة اللين وان لم يكونا متقاربين كذا في النظامي **قوله** كما في ست هذا التشبيه باعتبار ان التاء

قريب من الطاء في المخرج كما ان السين قريب من التاء في الهموسة ومن الدال في المخرج اصله سدس بدليل قولهم اسداس في الجمع وسديس في التصغير

فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء في الهموسة ومن الدال في المخرج قيل لان مخرجهما طرف اللسان واصول الثنايا وقيل لان

مخرج الدال المهملة طرف اللسان واصول الثنايا ومخرج السين ما بين طرف اللسان والثنايا فعلى الاول كانا متحدين وعلى الثاني قريبين فابدل

ثم ادغم التاء في التاء فصار ست بعد الابدال سنا قال صاحب المفصل ومن الادغام الشاذ قولهم ست اصله سدس فابدلوا السين تاء وادغموا

فيها الدال منها ودّ في لغة بني تميم اصلها وتد وهي لغة الحجازية الجيدة ومثله عدان في عتدان هذا كلامه والدليل على كونه شاذا ان القياس في الادغام

قلب احد المتقاربين الى الآخر عند ارادة الادغام بل قلب الاول الى الثاني وههنا قد قلبا الى الثالث **قوله** ويجوز الادغام الخ متعلق بقوله فصار اصبر

وقوله بجعل الخ متعلق بقوله الادغام وقوله نظرا علة لقوله بجعل فاتحد فاعلهما فصلح النصب للتعليل يجوز والا احتيج الى التاويل **قوله** لعظم الصاد لكونه

من حروف الصفير ولو جعل الصاد طاء لفات فضيلة الصفيرة **قوله** ونحو اظرب مثل اصبر اعني يجوز فيه الادغام بجعل التاء طاء والطاء ضادا ويجوز

فيه البيان لعدم الاتحاد في الذات وانما وجب الادغام فيما اتحد في الذات مثل اضرب بالادغام واصطرب بالبيان ولا يجوز فيه الادغام بجعل الضاد طاء

كما لا يجوز الادغام بجعل الصاد طاء فلا يقال اطرب كما لا يقال اطبر لئلا يفوت صفير الصاد واستطالة الضاد قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية فقد ادغم فيها

شاذا على الشاذ في نحو اصبر واصطرب لاتباع اطبر واطرب قال صاحب الجاربردي واما شذوذه فلما مر من ان حروف الصفير لا تدغم في غيرها وان

حروف ضوي مشفر لا تدغم فيما يقاربها واما كونه على الشاذ فلان القياس قلب الاول الى الثاني هذا لفظه وقد عرفت ما فيه في تحقيق الصاد المهملة

فلا نعيده **قوله** ونحو اطلب اصله اطتلب قلب التاء طاء ثم ادغم قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية وتقلب بعد حروف الاطباق طاء فقد ادغم فيها وجوبا في اطلب

قال صاحب الجاربردي لانها لو بقيت على حالها فاما ان تدغم حروف الاطباق فيها وذلك غير جائز لذهاب فضيلة الاطباق واما ان لا تدغم فيعسر

النطق بها لتقاربهما في المخرج وتنافيهما في الصفة لان التاء من حروف الشدة والصاد والضاد المعجمة من الرخوة والاطباق والتاء مهموسة والضاد المعجمة

وفيه نظر م

المنفتحة پراکنده الزلاقة تیز زبان شدن و المصمتة خاموش شدن القلقلة بانگ کردن الصفیر بانگ کوس را گویند و المکرر فرود افتادن از بالا و المهتوة سخن نیکو راندن ۱۲

والطاء والظاء والمجهورة فقلبوا تاء الافتعال حرفا يوافق التاء في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة فقصد التبيين الثاني من بين الحرفين وبهذا اندفع ما اورده الشارح من ان فيه بحثا لانه قال يجوز في اذكر الابانة نظرا الى عدم اتحادهما في الذات وان كان التقرب حاصلا والا لا يجوز الادغام فيهما

قوله ونحو اطلب يجب فيه الادغام لتقرب التاء من الطاء في المخرج بهذا اللفظ **قوله** يجب فيه الادغام لتقرب التاء من الطاء في المخرج هذا وجه لابدال التاء بالطاء ولم يذكر وجها لاستكراه الجمع بين الطاء والتاء كما فعل مثل ذلك في ادان فالاولى ان يقول يجب فيه الادغام لبعد التاء من الطاء في الهموسة وتقربه منها في المخرج ولم يعكس بان ابدل التاء تاء ثم ادغمت لمحافظة الاطباق ولا يخفى عليك ان الادغام في نحو اطلب واجب لتحقق امران احدهما عدم وجود التاء مع الطاء في كلام العرب وثانيهما عدم ادغام الطاء في التاء وكلاهما غير ثابت اما الاول فلوجود تطلب والثاني فلوجود ادغام الطاء في التاء نحو احطت وافرطت وفرطت قال صاحب المفصل فيه والاقيس في المطبقة اذا ادغمت تبقية الاطباق كقراءة ابي عمرو فرطت قال ابن المصنف في جنب الله قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية ولذا المطبقة في غيرها من غير اطباق على الافصح لتعلم انه يدغم مع بقاء الاطباق فتامل وهذا مذهب بعض العلماء وليس مرضيا عند الشيخ ابن الحاجب ولذلك رد فيما بعد بقوله والاطباق في نحو فرطت ان كان ادغاما فهو اتيان بطاء اخرى وجمع الساكنين بخلاف غنة النون في من يقول هذا كلامه وحاصله انه لو كان هناك ادغام مع وجود الاطباق لزم الاتيان بطاء اخرى وجمع بين الساكنين واللازم باطل فلا يكون هناك ادغام اما الاول فلان الاطباق بدون حرف الاطباق محال واما الثاني فلان الطاء الاخرى ساكنة والطاء المدغمة ايضا ساكنة ثم قوله بخلاف اه اشارة الى دفع سؤال يرد على الملازمة وهو انا لا نسلم انه اذا كان هناك ادغام لزم الاتيان بطاء اخرى وجمع الساكنين فلم لا يجوز الاطباق بدون المطبقة كالغنة بدون النون وتقرير الدفع ان الغنة لا يتوقف وجودها على مجيء النون لانها تخرج من الخيشوم والنون من الفم فامكن انفراد الغنة عنها لانه لا يتبين النون الا بالغنة فلا يلزم من اللازم من احد الطرفين التلازم من الطرف الاخر وذلك بخلاف الاطباق فانه رفع اللسان الى ما يحاذيه من الحنك مستعليا بعوق الحرف المستعلى عنه فالبقية انما تنطبق الحروف واذا كان كذلك فالتحقيق ان نحو فرطت واغلطت بالادغام ليس معه اطباق صريح بل هو اخفاء سمي بالادغام لشبهه به ولا يخفى ان ما ذكره الشيخ ابن الحاجب انما يرد لو كان المراد بتبقيته من الاطباق علامة الحصر

ان الطاء

قال الخليل مخارج الحروف سبعة عشر وهذا هو المذهب واتباعه ستة عشر
الجمهور وهو الصحيح وقال سيبويه واتباعه فقال قطرب وفراء
مخرجا لان مخرج الجوفي لم يعده اللام
واتباعهما مخارج الحروف اربعة عشر بلا مخرج
والنون واحد وقال بعضهم لكل حرف مخرجا
مخالفا للمخرج آخر ۱۲

لان الاطباق ... مشم

ببقاء الاطباق بقاء الاطباق الصريح
الا بحروف الاطباق واما اذا كان المراد به ...

ان الطاء في امثال فرطت ان لم يكن مدغما في التاء وبطل الامر الثاني فلا يصح الحكم بوجوب الادغام في الطلب مستقيما فتامل واحفظ هذا المقام فانه مزال الاقدام **قوله** ونحو اطلم اصله اطتلم يجوز فيه الادغام بعد جعل التاء طاء بجعل الطاء ظاء والظاء طاء للمساواة بينهما اي بين الطاء والظاء في العظم لانهما من حروف الاطباق ويجوز البيان ايضا لعدم الجنسية في الذات وهو ظ وفي المخرج ايضا لان مخرج الطاء ما بين طرف اللسان واصول الثنايا ومخرج الظاء ما بين طرف اللسان واطراف الثنايا العليا مثل اظلم بالظاء المعجمة واطلم بالطاء المهملة واظطلم بالبيان والظاهر من كلامهم ان ابدال التاء بالظاء واجب ههنا **قوله** ونحو اتعد اصله اوتعد فجعلت الواو تاء وادغمت التاء في التاء الاولى تترك الفاء وذلك لانهما ان قلبت تاء الواو تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالاولى الاكتفاء باعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب واعترض عليه العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني بانه لو قلبت الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء ليدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة هذا كلامه ولا يخفى ان المراد بلزوم قلبها تاء على كل تقدير انه لازم سواء نظر الى الاصل او الى الحال بخلاف الياء المنقلبة عن الهمزة فانه لا يجوز قلبها تاء بالنظر الى الاصل فالعدول عن غير مضر في الاول مضر في الثاني فتامل **قوله** لانه ان لم تجعل تاء تصير تلك الواو ياء لسكونها وكسرة ما قبلها فيلزم حينئذ صيرورة الواو ياء بكون الفعل مرة ياء في المسمى فاعله نحو ايتعد ومرة واوا في غير المسمى فاعله نحو اوتعد وذلك لا يلائم لجعل الواو تاء في الاصل ان يجعل تاء في الفرع ايضا تبعا فيلزم كون الفعل مرة واوا وهذا اللازم لا يخفى عن قبح مع ان له احتمال الاصح لا يلزم في شيء من ذلك وهو قلب الواو تاء اتبعا لخلاف الفعل يوقن فانه وان لزم ذلك فيه الا انه ليس احتمال ولا يلزم في ذلك وكذا ميزان مكبرا او مصغرا وقيل معناه انه يلزم كون الفعل ياء حالة الابتداء ومرة واوا حالة الوصل فيلزم صيرورة حالة واحدة مع انه له احتمال الا انه جد فيه هذا الفساد وهو ابدال الواو تاء مع رفع الثقل بخلاف الجل من الوجل لانه وان لزم ذلك فيه لكنه ليس له احتمال الا انه جد فيه ذلك يندفع به الثقل ولا يخفى ان كون الكلمة الواحدة على حالتين مختلفتين مخالف للاصل محل نظر قال الشيخ الفاضل في معنى قول المص انه يلزم كون الفعل مرة ياء نحو ايتعد في اللفظ بعد الابدال بدون فائدة تظهر في محل وفيه معنى خفي ينكشف بالعثور عليه ووجه قوة هذا الاستدلال انظر التعلم صدق ما قلنا فاما مرة واوا في الاصل والتلفظ قبل الابدال ثم اعلم ان اللزوم الاول اي كونه ياء مما ينتج عنه حذر عن ان يلزم الابدال بلا ظهور فائدة معتدة بها من وجود

جمع ثنية والثنايا اربعة اسنان اثنان من الاعلى واثنان من الاسفل ۱۲ حاشية مرغوب

كما في الميزان ۱۲

الاول وان كان مدغما فيه بطل الامر

اي تقلب الاولى الى الثانية او بالعكس فتقول اظطلم واظلم واطلم ۱۲ جاربردي

ومرة ياء باص

33

ما یقتضی ابدال الواو تاء وهو کونه قبل تاء الافتعال وبهذا اندفع ما قیل من ان هذا الاستدلال یقتضی ان لا تجعل الواو یاء اصلا والا

لزم کون اللفظ باقیا بلا ابدال واو یا او بعده یاء بناء ولیس الامر کذلک لانه یحصل کثیرا نحو خیل ومیزان ونحو ذلک بهذا اللفظ وجه الاندفاع انه وان

لزم ذلک فی مثل میزان لکن لا یوجد فیه ما یقتضی تغیر الواو فیبا الضرورة قلبت واوه یاء ولا یذهب علی المتامل المنصف ان مع قول الامام ع

لو کان ما ذکره الشیخ ورضی به لکان ذکر قوله ومرة واو یا نحو اوتعد مستدرکا بل الواجب ان یقال لانه لم یجعل تاء وبصیر یاء فیلزم

الابدال غلا فایدة معتد بها مع وجود موجب آخر یوجب الابدال الواو تاء ومع ان الظاهر من قول المصنف ان المجموع القولین من خلا

شی هذا الاستدلال ع ایضا ان الیاء المکسور ما قبلها اخف من الواو المکسور ما قبلها ولذلک ابدل الواو یاء فی نحو میزان وان الیاء المضموم ما قبلها

اثقل من الواو المضموم ما قبلها ومن ثم ابدل الیاء واوا فی نحو موقن بل الیاء فی حد ذاته فیکون ابدال الواو یاء بلا فایدة معتد بها وکون

ابداله تاء مفیدا فایدة معتدة بها محل نظر والا لزم ان لا یکون فایدة معتدة بها فی ابدال الواو یاء فی کل موضع من نحو میزان وغیره

ان یلزم ان لا یکون فی وضع ضابطة ابداله یاء عند کسرة ما قبلها فایدة معتدة بها الا ان یقال ان الفایدة فیها نحو فیه معتدة بها

لضرورة الیاء واوا عند الوصل فتامل والیضا انه یلزم منه عدم ابدال الواو تاء یعنی ما ذکره الشیخ من انه ینبغی ان الواو یاء والا ان لم

تجعل یاء وبصیر تاء فلزم الابدال بلا فایدة معتدة بها مع وجود موجب ابدال الواو یاء لکسرة ما قبلها فلیتامل **قوله** او یلزم توالی الکسرات

سلق علی قوله فیلزم الاولی کسرة الهمزة والثانیة والثالثة باعتبار الیاء التی هی مرکبة من کسرتین کما قیل وهو لا یخلو عن تعقل فینبغی ان یحذر

عنها بکسر ثقلته وهو لا شک انه وان لزم فی امثال میزان الا ان التحذر عنه غیر ممکن فیه اذ لا یوجد فیه ما یوجب تغیر الواو بوجه آخر فبالضرورة

قلبت یاء قال الشیخ فی ذلک نعم ونحو هذا الخ اکتب ما امکن فعلی کل من هذین الوجهین لیس بقوی فان مثلها واقع فی کلامهم انظر التعلیم

صدق ما قلنا قلت فیما یکون علیک بنوع غموض ینکشف ذلک بالعثور علیه وجه قوة هذین الوجهین فکمن التوصل به الفظه ولا شک ان توالی

الکسرات الحقیقة والکثیر من التعویر یعنی لیس بمحذور ولیس فیه شیء یخل بالفصاحة والالما وقع فی التنزیل فی مواضع غیر معدودة ولما

وضع الصرفیون ضابطة موجبة للتصحیح یکون الا یقال ان العلتین موجودان فی نحو اتعد تعید الفی واما فیما سواها فلیس

دائم یوجب

وبهنا حکم

الا قانون

الا قانون ابدال الواو تاء مطرد واحد ولان التاء اخف من الياء وكما لا يخفى فاختير قانون موجب للتاء دون موجب الياء فانه لا شك ان التعد

اخف من الياء فيكون اولى بالاختيار فان التخفيف هو المطلوب في هذا الباب وانت خبير بانه يلزم تقديم الادغام على الاعلال مع الامر بالعكس

كما في ادعوي اللهم الا ان يقال ان ذلك فيما اذا كان التخفيف في الابدال اكثر منه في الادغام ولا شك ان ادعي اخف من ادعوي حتى يمكن ان يقال

ان ابدال الواو تاء ايضا اعلال لان الاعلال تغيير حرف للتخفيف ثم لزم من الابدال اجتماع المثلين فلا يلزم تقديم الادغام على الاعلال فتدبر

قوله ويجوز التيسر اصله اليتسر فجعل الياء تاء فرارا من توالي الكسرات الاولى حقيقة والاخريان تقديرا ان الاولى ترك الياء وقد عرفت ما فيه الغاء

الايتسار قمار باختن و قسمة الجزور وشتر كشتن واصله ايتسار ١٢ انقل من البرهاني

والمناسب ان التاء اخف من الياء فان التسر اخف من اتيسر والتخفيف مطلوب في هذا الباب قال العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني قلب الياء تاء

وادغمت لاجتماعهم بالادغام لانه يصير حرفين كحرف واحد هذا كلامه **قوله** ولا يدغم في مثل ايتكل جواب سؤال يرد على ما ذكره وهو انه لا يدغم فيه

بجعل الياء تاء مع انه يلزم فيه ما ذكره من كون الفعل مرة واوا ومرة ياء ومن توالي الكسرات وتقرير الجواب ان الياء ليست بلازمة بل عارضة

غير مستمرة لانه يحذف في اكثر المواضع اعني عند حذف همزة الوصل في الدرج كذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني ولذا قال لانه يعود

همزة الوصل في الدرج لكان مناسبا **قوله** يعني تصير الياء همزة اذا جعلت اي كلمة ايتكل ثلاثيا بيان لكون الياء عارضة غير مستمرة ولا شك انه في

غاية الضعف وذلك لانه يلزم منه كون نون الانفعال وسين الاستفعال مثلا غير لازم ولا يقول بذلك عاقل قال صاحب المفصل فيه واذا بني افتعل

من اكل وامر قيل ايتكل وايتمر لم تدغم الياء في التاء كما ادغمت في اتسر لان الياء بها ليست بلازمة وقول من قال اتزر خطأ وهذا القطع وجه

عدم اللازم بامر من انه ثبت في الابتداء ويصير همزة في الوصل **قوله** ومن ثم اي من اجل ان العارض لا يعتد به لا يدغم حيي في بعض اللغات فقال

التسر لان الياء الثانية قد تقلب الفا نحو يحيى وقد تسقط نحو حيوا انتهى وهذا موضع نظر لان كلامه هنا يقتضي انحصار وجه عدم الادغام في

حيي في عدم الاعتداد بالعارض كما يدل عليه تقديم الجار المجرور على العامل وكلامه في بحث الادغام يقتضي ان عدم الادغام فيه يحتمل ان يكون

لاجل انه يلزم وقوع الضم على الياء الضعيف في يحيي وان يكون لاجل ان الياء الاخيرة غير لازمة فبين كلاميه تناف على ان الانحصار فاسد لان عدم

الادغام فيه لاجل القياس ما يدغم في الماضي ان يدغم في المضارع وههنا لا يجوز الادغام في المضارع لما يلزم من يحيي من ضم الياء مع ضعفه وثقله

فاختير هذا القانون في الكل ليكون الكل مطلقا سواء كان واوا او ياء ١٢

ان يقال ١٢

وهو مرفوض

صرح به العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني وصاحب النظامي وجاربردي وايضا ان عدم اللزوم بقلب الالف وكسقاط المتفرع على
الادغام فانه لو ادغم في حي يا لقلب والاسقاط بل قيل حي وحيوا اما التقدير فيهما لا انتفاء قاعدة القلب والنقل والاسقاط
فلو كان عدم الادغام فيه متفرعا على عدم اللزوم لزم الدور وايضا يلزم كون الياء في مبيع مثلا غير لازمة لانه تنقلب الفاء في باع
وتسقط في بيعن وغيره ولا يليق بذلك عاقل وانت خبير بان الكلام في تحريك الياء المدغمة بالضم فرضا محل البحث بل المفروض تحريك الياء المخففة
بالضم فتامل **قوله** وادغام اتخذ شاذ جواب سوال مقدر تقرير السوال فهو ان الياء ليست بلازمة بل عارضة غير مستمر فلاذا اصله ائتخذ قلبت
الهمزة ياء والياء تاء مع انها ادغمت اما تقرير الجواب فلانه شاذ مخالف للقياس وهذه انما يستقيم ان لو كان ماخوذا من اخذ واما
اذا كان ماخوذا من تخذ فلا قال الشارح لا ابراده هنا يشعر بان الهمزة ابدلت اولا بالياء ثم بالتاء وايراده في بحث الادغام يوهم
بانها ابدلت اولا بالتاء ولعل انها اورد اللفظ الواحد في المحلين المختلفين نظرا الى اختلاف الجهة يعني الاصل والظاهر وغيره انتهى
كلامه وقد عرفت تحقيق ذلك فيما سبق وقد صرح العلامة التفتازاني بانه ليس بشاذ حيث قال واما اتخذ فليس من اخذ بل تخذ بمعنى اخذ
فلذلك ادغم والا لوجب ان يقال ايتخذ انتهى واما على تقدير اخذه من اخذ فشاذ سواء ابدلت الهمزة اولا بالتاء ثم ادغم او ابدلت اولا بالياء
ثم بالتاء ثم ادغم اما على تقدير الاول فلانه لم يوجد في الكتب المعتبرة المتداولة في هذا الفن غير كتاب المصنف ولانه يلزم تقديم الادغام على الاعلال
فتامل واما على تقدير الثاني فلما مر من ان الياء غير مستمرة فايراده في المحلين المختلفين تنبيه على هذين الوجهين واما القول بانه
نظرا الى اختلاف الجهة يعني الاصل والظاهر فليس بشيء لا يخفى على من له ادنى فطرة قال صاحب المفصل ومن العرب من يقلب الواو والياء تاء
في مضارع افتعل الفاء فيقول ياتعد وياتسر ويقول غيرهم ييتسر ويتئس ياتئس وياتسر هذا كلامه فاشار بنسبته الى العرب دون الصرفيين
الى انه القلب مخالف للقياس ومعا عليه جاء موتعد وموتسر في لغة الشافعي بل يقول اهل هذه اللغة في الماضي ايتسر على الاصل وايتعد
بقلب الواو تاء فان زال كسرة ما قبلها لم يجز القلب بل يقال ياتعد ولهذا احمل جار الله قول الشاعر **قوله** وابتصلت كمثل ضوء الفرقد
على ان الياء بدل من التاء في ائتصلت ولم يجعله بدلا من الواو لانه يلزم على اهل هذه اللغة ان تقولوا اوتعد واوتصل باثبات الواو

اذلا

اذا بملته المتلب اللهم الا ان يقلب لكراهة اجتماع الواوين ويمكن حمل البيت عليه لكن ذلك موقوف على النقل والتامل منك كذا ذكره

العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني فتامل قوله ويجوز الادغام اي ادغام تاء الافتعال فيما بعدها من الحروف المذكورة في

الكتاب بعد نقل الحركة قوله اذا وقع بعد تاء الافتعال من الحروف تد ز س ص ض ط ظ قد سبق تحقيق مثل هذا التركيب فيما سبق قوله

ولكن لا يجوز في ادغامهن اي ادغام هذه الحروف الادغام بجعل التاء اي تاء الافتعال مثل العين ان لم يكن العين تاء كما هو

القياس في ادغام المتقاربين من ابدال الاول الى الثاني كما قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية القياس قلب الاول الى الثاني قوله لضعف

استدعاء الظاء انه دليل القوله ولكن لا يجوزه فان فاعل الاستدعاء المؤخر فاذا كان استدعاء الحرف المؤخر الى الحرف المقدم ضعيفا فلم يجعل

المقدم مثل المؤخر وهذا عكس المطلق فقال بعضهم ان المراد بالتاخير والتقديم في الوجود لا في اللفظ فيكون المراد بالمؤخر تاء الافتعال اي

العين اي لضعف استدعاء التاء ان يجعل العين مثله وهذا موافق للفظ لكن لا يتم به التقريب لان المقصود الانحصار وهو لا يثبته

والالزم عدم جواز الادغام في وعدة بجعل اللام المقدم مثل التاء المؤخر وقال بعضهم ان هذه الاضافة ليست اضافة المصدر

الى الفاعل بل من قبيل اضافة الى المفعول وذكر الفاعل متروك وان المراد التقديم والتاخير في اللفظ لا في الوجود اي لضعف استدعاء

الحرف المتقدم وهو التاء الحرف المتاخر وهو العين فان جعله مثله لان المقدم زائد والمؤخر اصلي والاصلي لا يكون تابعا للمزيد وهو ايضا

غير تام والالما جاز الادغام في وعدة واطلم بالطاء المهملة ولان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني ولو قلب الثاني

الى الاول لكان مخالفا للقياس فليتامل قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية ولا يدغم حرف الصفير في غيرها من غير طباق هذا كلامه

ومنه يعلم وجه عدم ادغام اكثر الحروف المذكورة في تاء الافتعال ويعلم من عدم جواز الثاني في ادان واذكر في اذكران الدال والذال لا يدغمان في التاء

فتامل قال الشارح قيل في هذا الدليل ضعف يعرف بادنى تامل والدليل المعول عليه ان يقال فيه ثقل لا يذهب صفة الجهارة والصفارة التي

كانت في هذه الاحرف انتهى وفيه تامل تامل تعرف قوله وعند بعض الصرفيين لا يجيء هذا الادغام اي ادغام التاء في العين فيما هي

من تاء الافتعال اي حتى لا يلتبس بماضي التفعيل قوله لان عندهم ينقل حركة التاء كما هو القياس في امثاله نحو يرد ويفر واسم الضمير شان في

فتامل

واضافة المصدر الى الفاعل بعيد المصدر ان

قوله ويحذف الهمزة المجتلبة لابتداء الساكن استغناء بتحرك القاف بحركة النقل فصار قتل فلا يعلم انه من التفعيل او من الافتعال

فيلزم الالتباس فلهذا لا يجوز وان الادغام فيه ويمكن ان يرفع باعتبار المقام وبمعونة المضارع ولذا جوز بعضهم الادغام في الماضي مع

فتح الفاء قوله وعند بعضهم يجيء الى الادغام فيه حال كونه مقرونا بكسر الفاء حتى لا يلزم فيه الالتباس قوله ونحو خصم اصله اختصم حذف

حركة التاء ثم ادغمت ثم اجتمع ساكنان ثم كسر الفاء وانما جاز حذف الحركة فيه مع ان النقل لازم في امثاله كيلا يلزم لانهما جوزوا في الامرين

مع عدم جوازهما في امثاله جوزوا الحذف فيه ايضا فليتامل قوله لان عندهم لم ينقل حركة التاء بل اسكنت فكسر الفاء لالتقاء الساكنين

حتى لا يلزم الالتباس بالكسر واسم ان ضمير شان محذوف قوله وعند بعضهم يجيء الهمزة المجتلبة مع الادغام فيه حتى يرتفع الالتباس نحو اخصم

نظرا الى سكون اصله وعروض الحركة اي حكم ادخيل لمجيء الهمزة المجتلبة نظرا اليه فاتخذ فاعلها واللام لجر النصب فالرفع للالتباس

اما الهمزة او هي مع الكسر فليتامل قوله ويجوز في مستقبله كسر الفاء لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر لان السكون عدم الحركة والكسر قليل

والقلة تناسب العدم وفتحها كما في الماضي بناء على نقل الحركة وعدمه وقوله كما في الماضي متعلق بالكسر كما يدل عليه كلام المص فتامل

قوله ويجيء مصدره خصاما اي حال كونه مقرونا بكسر الفاء لا غير في لغة ويجيء خصاما بفتح الفاء في لغة اخرى فتح للاضافة بينهما

اما بالكسر فقط وذلك لان اصله اختصاما فنقلت التاء صادا وادغمت في الصاد بعد الاسكان فيلزم التقاء الساكنين الخاء والصاد

فحرك الخاء بالكسر لالتقاء الساكنين او نقلت كسرة التاء الى الخاء ثم ادغمت بعد الدال هذا هو المراد مما ذكره المص ولا شك انه لا يستقيم

الا على جواز حذف الحركة عند الادغام مع كونه ما قبل المدغم ساكنا واجتلاب حركة اخرى اي لذلك الساكن والا فلا وان التقاء الساكنين

لا يقتضي التحريك بالكسر بخصوصه الا ان يقال ان الساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الفتح فلمتابعة حركة العين فاعتبرة حركة الصاد فيها

فانها مفتوحة واما الحرف الساكن بين الفاء والعين فحاجز غير حصين فيتبع الفاء اتباعا له فتامل قوله ويجيء الى مصدر اختصاما

بالعدم حذف الهمزة المجتلبة اعتبار السكون الاصلي في الفاء فكانما ابتدء بالساكن ونصب اختصاما على انه حال من ضمير يجيء الراجع

الى مصدره اي يجيء مصدره حال كونه مقرونا بهذه الهيئة المخصوصة ونصب اختصاما باعتبار التاويل بالحكم والا لم يصح نصبه لانه

عليك

فان قيل لما جاز في خصاما بكسر الخاء وفتحها مع حذف الهمزة وكسر الخاء فلا يستقيم قوله لا غير اذ لا غير ينفي التعميم واثبات التخصيص قيل مراد كسر الخاء للجهتين المذكورتين وهما التقاء الساكنين نقل كسرة التاء غير الاتباع بمعنى بدلالم بتغير حركة الصاد وسكون الخاء وكان قول البعض دون البعض ۱۲

وجه التامل ان المعهود متابعة ما بعدها لما قبلها للمتابعة ما قبلها لما بعدها ۱۲ منه

فلذلك اتى بهمزة الوصل امر بغير داخل في الباب تركب الضرورة الابتداء بالساكن لان الابتداء بالساكن غير ممتنع ورواما الابتداء بالمتحرك والكان

متحركا بالحركة النقلية مع كونه لا دخل في ذلك الحركة الاصلية بان يجوزها والحركة النقلية بان لا يجوز فان سكون الاصل لو كان معتبرا لجاز اتيان

الهمزة في مثل مد ابن السم لان الميم ساكن في الاصل ولم يقل لجوازه احد فعلى هذا الاوجه لايراد الهمزة في اخصم واختصا مابعد الادغام لالتقاء

الحركة النقلية لا يعتد بها ولذا اعيد همزة القطع في اقم لانا نقول لا نم ان اعادتها للابتداء بالساكن اذ الساكن هناك سكون الاصل لا يمنع

الابتداء واذا الابتداء لا يمنع الابتداء بالحركة ممكن ولو كانت نقلية بل اعادتها لاطراد الباب وانسبها الصحيح فتامل **قوله** ثم تدغم تاء تفعل في نحو اطل

فيما بعدها اه من الطاء والظاء والدال والذال والصاد والزاء والسين والتاء والثاء فيدغم الى هذه الحروف الضاد والشين والجيم

وصلا وابتداء ان كان في الابتداء فيجب همزة الوصل قوله باجتلاب همزة الوصل مقيدا بالابتداء اي كما عرف في باب الافعال نحو اطهر واظلم وادارء

واذكروا اصابر وازين وادامع وامرين واثاقل واصارب وشاجر واجارء وهذه الادغام مطرد في الماضي والمضارع والامر والنهي والمصدر

وسمي الفاعل والمفعول قال ابن الحاجب وقد تدغم تاء تنزل وتنابروا وصلا ولم يكن قبلها صحيح ساكن اي وقد تدغم تاء اذا كان

في حال الوصل ولم يكن قبلها صحيح ساكن بل اما ان يكون قبلها متحرك نحو قال تنزل او ساكن غير صحيح نحو قالوا تنزل واما ان يكون في غير

حال الوصل فلا يجوز الادغام لانك لو ادغمت التاء الاول في الثانية لاحتجت الى همزة الوصل لا يدخل الفعل المضارع وكذا لان كان

قبله ساكن صحيح نحو هل تنزل فلا يدغم لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده **قوله** ولا يدغم في استطعم لسكون الفاء تحقيقا وفي استدان

تقديرا اي مع انه اذا وقع في باب الاستفعال بعد احدى هذه الحروف فلا يدغم التاء فيها سواء كان تلك الحروف ساكنة استطعم او متحركة مثال نحو

استدان اما في الاول فلفقد شرط الادغام وهو كون الثاني متحركا واما في الثاني فلان الفاء فيه وان تحرك لاعلال لكنه ساكن تقديرا

فقوله ولا يدغم مسند الى قوله في استطعم اي لا يقع الادغام فيه وقوله تحقيقا صفة مصدر محذوف اي لسكون الفاء سكونا تحقيقا اي لفظيا قوله

في استدان عطف على قوله في استطعم وتقدير الضا صفة مصدر محذوف والعامل محذوف بقرينة الاول لا يقع الادغام في استدان ايضا لسكون

الفاء تقديرا اي تقديريا ويحتمل ان يراد ولا يدغم في مثل استطعم لسكون الفاء فيه تحقيقا وفي استدان تقديرا فيكون قوله وفي استدان معطوفا

على المحذوف ومع قولنا فيه فتح يكون عامل التنوين المذكور المقدر وان قال صاحب المفصل فيما قلنا عن سيبويه واذا كانت الثاني متحرك

قوله حرك بعد بأهذه الحروف لم يكن الادغام الا بعد نحو استطع واستفعل واستدرك لان الاول متحرك والثاني ساكن فلذلك لا سبيل الى الادغام

واستعد وان واستغفار واستعال بتلك المنزلة لان فاؤها في بنية السكون هذا كلامه ولا تمسك له المانع من الادغام هو السكون اللازم

ومعناه ما يكون داخلا في الصيغة ويكون الحرف مستحقا له فيها الا لكونه حاصلا بسبب العارض ويكون الحرف مستحقا للحركة ومن البين

ان سكون فاء الاستفعال من هذا القبيل وان تحرك بسبب الاعتلال فان تحرك العارض لا ينافي لزومه باعتبار اصل البناء وفتح

الفاء فيما ذكره الشارح قلت لي ههنا بحث وهو ان سكون الثاني انما يمنع الادغام اذا كان لازما لا يمكن ازالته بالحركة وسكون فاء الاستفعال

ليس كذلك اذ يمكن ازالته بالاعتلال هذا لفظه وذلك فانه لو كان كذلك لزم كون سكون الفاء في نحو يضرب غير لازم لامكان ازالته بالادغام

والاعتلال نحو يعد وتقول ولزم كون سكون اللام في مد ونحوه غير لازم لامكان ازالته بازالة الذين مثلا وان ازالة السكون

في نحو استدان بالاعتلال لا يقتضي ضمه في كلمة اخرى نحو استدرك فتأمل ولكن لا يخ هذا الكلام عن خدشة وهي ان السكون

التقديري مما لا يمنع الادغام الا ترى ان السكون في نحو لم يمد بالادغام وبالثلث تقديري القيام عامله وكذا مد انه مع انه

ادغم فيهما والاولى ان يقال انما لا يدغم فان الادغام لا يخ من ان يكون بدون النقل او بالنقل وعلى كلا التقديرين فالامر مشكل اما الاول

فهو خلاف المتعارف في قاعدة الادغام على انه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما الثاني فلانه يلزم تحريك سين الاستفعال وهو لا يكون الا ساكنة

كذا ذكره صاحب الجاربردي واما نحو استطاع بابدال التاء طاء وادغامها في الطاء مع بقاء صوت السين فقد ورد كذا ذكره الشيخ ابن الحاجب وخطاء النحاة

لانه يؤدي الى اجتماع الساكنين على غير حده حيث لا يكون التقاء حركة التاء على السين التي لا تكون الا ساكنة فتامل قوله ولكن يجوز حذف ما يتاء اي تاء الاستفعال

ههنا في بعض المواضع للتخفيف يطلب فيه التخفيف نحو اسطاع يسطيع بكسر الهمزة والاصل استطاع يستطيع حذفت التاء نظرا الى ثقل اجتماع المتقاربين وتعذر

الادغام بسكون الثاني ومنهم من يحذف الطاء ويقول استاع يستيع والاول فصيح كذا قيل كلاهما من حذف احد الجنسين لاجل التخفيف في ظلت اصله ظللت

قوله واذا قلت اسطاع بقطع الهمزة اختلف فقال سيبويه هو من باب الافعال اخذوا من الاطاعة ومضارعه يسطيع بضم الياء ويكون السين

بحث م

زائدا

زير اي على سبيل الشذوذ وذكر زيادة الباء كما في اهراق يهريق فقال الفراء هو من باب الاستفعال فحركت الهاء من السين زايدا على القياس وفتح الهمزة فاذ فجعلها همزة قطع وحذفت التاء ومضارعه يسطيع بفتح الياء فا ان قدم الاحكام المتعلقة بباب المضاعف المشرع في الاحكام المتعلقة

بباب المهموز **الباب الثالث في المهموز** وهو ما كان احد حروفه الاصلية همزة وهو حرف شديد مستثقل لكونه من اقصى الحلق فتخفف وقد تحقق وتخفيفها يكون بالقلب والحذف وغيرهما **فقال** والما يقم الى المهموز صحيح لصيرورة همزته اى همزة المهموز حرف علة في حالة التليين

اى التخفيف اى تخفيف الهمزة او معناه لاجل التليين اى جعل الهمزة لينا فيكون في بعض الامام التعليلة كما في قوله م ام امراة وخلت في همزة والمراد ان الهمزة تصير حرف علة على سبيل الكثرة والقياس بخلاف الصحيح فان حروفه تكون سالمة لا متغيرة الا على طريق

والندرة بحيث لا يندرج تغيرها تحت ضابطة كلية ويمكن ان يقال والما يقم انه صحيح لان عدم الهمزة معتبرة فيه كما مر في صدر الكتاب الا انه

انه التغير من حذفه لكن ذكره في الصدر اولى **قوله** وهو اي المهموز يجي على ثلثة اضرب لان الهمزة ان كانت في مقابلة الفاء فهو مهموز الفاء نحو اخذ وان كانت في مقابلة العين فهو مهموز العين نحو سال وان كانت في مقابلة اللام فهو مهموز اللام نحو قرء **قوله** وحكم الهمزة كحكم حرف

الصحيح اي ليس بحرف علة والاولى ان يقم حكم الهمزة حكم حرف الصحيح بالاضافة لان الهمزة حرف صحيح اي ليس بحرف علة بدليل قبولها الحركات

الثلث بخلاف حروف العلة يعني ان تصاريف الفعل المهموز من حيث هو مهموز او تصاريف الفعل المهموز الخالي عن التضعيف وحروف العلة كتصاريف

الصحيح فان لفظ المهموز اذا اطلق يفهم منه الخالي عن التضعيف وحرف العلة والا فيقم المضاعف المهموز والمثال المهموز والاجوف المهموز والناقص المهموز ونحو ذلك والاولى ان يقم حكم المهموز في التصاريف حكم مماثله من غير المهموز ان مضاعفا فمضاعف وان مثالا فمثال الى غير ذلك ولا شك

ان الكلام في المهموز من حيث هو مهموز وانما جعل المهموز غير سالم لما فيه من التغيرات التي ليست في السالم **قوله** الا انها اي لكن الهمزة قد تخفف اذا وقعت غير مبتداء بها بثلثة اوجه بالقلب اي قلب الهمزة باحدى حروف العلة وجعلها اي وبجعل الهمزة بين بين اي بين مخرجها اي

الهمزة وبين مخرج الحرف التي منه حركتها اي حركة الهمزة فيكون عبارة بين بين مقصورة على تلك ... وبعد القوم بصير الاسماء

مبنيين والاحل للمد ... والثاني التضمن الحرف والحاصل ان الهمزة ان كانت مضمومة جعل بين مخرجها ومخرج الواو وان كانت مكسورة بينها وبين الياء

وان كانت مفتوحة فبينها وبين الالف هذا هو المشهور فيما بين الجمهور وقيل معناه بينها وبين حرف حركة ما قبلها فالهمزة في مثل الهمزة بابين

بين الواو والياء وقوله والحذف وهو نوع ثالث من انواع التخفيف معطوف على قوله بالقلب واختلف في هذه فعند الكوفيين ساكنة وعندنا متحركة

بحركة ضعيفة تنجر بها نحو الساكن والاصل بابين بابين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه ذهاب الهمزة بعوض ثم الحذف لانه ذهابها

بغير عوض اي مخرج الحرف هو المكان الذي ينشأ منه ومعرفته ان تكن بان تسكنه وتدخل عليه همزة وتنظر اين ينتهي الصوت فحيث انتهى فثم مخرجها انتهى قيل

والتفصيل المذكور في الشافية قوله الاولى من انواع التخفيف الثلثة وهو القلب قوله يكون من الاسم والخبر خبر له وضميره راجع اليه قوله

تشبيه [illegible] بلهو ثم يكون فالى اصل من الاول الى المقلب يكون اي القلب بحرف يوافق حركة ما قبلها ان فتحا فبالالف وان كسرا فبالياء

وان ضما فبالواو [illegible] الظان ضمير يكون راجع الى القلب الذي هو مصدر عامل في الظرف يعني بحرف وضمير المصدر قد يعمل في الظرف صرح في

[illegible] الى فعلى هذا لا يكون قوله الشي الخ خبر القوله يكون بل خبره قوله اذا كانت اي يكون القلب بحرف يوافق حركة ما قبلها حاصلا اذا

كانت اي الهمزة ساكنة وتحرك ما قبلها اي قبل الهمزة فالكلام محمول على تقدير المضاف قوله للين عريكة الساكن اي طبيعة الهمزة الساكنة

فانها مقلوبة بحرف يوافق حركة ما قبلها بسهولة بخلاف المتحرك واستدعاء ما قبلها اي اقتضاء حركة ما قبلها ان قلبت بحرف يوافقها

[illegible] وجه لقلب الهمزة بحرف يوافق حركة ما قبلها في هذه الصورة وفي بعض النسخ للين عريكتهما الساكنة فيكون الساكنة بدلا من ضمير الغائب بدل الكل

قوله والثاني من انواع التخفيف اي جعلها بين بين وضمير يكون عائد الى الثاني وقوله اذا كانت اي الهمزة متحركة خبر له والجملة خبر الثاني اي جعلها بين

بين يكون حاصلا اذا كانت الهمزة متحركة وتحرك ما قبلها قوله لقوة عريكتها اي طبيعة الهمزة المتحركة هذا وجه لجعلها بين بين في هذه الصورة

[illegible] لا يمكن ان طبيعتها لما كانت قوية لم يقتدر على اذهابها بالكلية او تقلب بحرف اخر قوله الا اذا كانت استثناء من الكلام السابق اي جعلها بين بين

يكون حاصلا في هذه الصورة في جميع الانواع الا اذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما قوله ما قبلها معطوف على الضمير في

كانت بالفصل بالخبر قوله مكسورا معطوف على مفتوحة فيكون من قبيل عطف اسمين على معمولي عامل واحد وتانيث كانت باعتبار انه مسند

الى الهمزة [illegible] ما قبلها او الحرف [illegible] والاخفش تقلب الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها ياء ايضا فيقال يستهزيون قوله

واعلم

فنجعل

بجعل الياء يجعل الهمزة ياء ان كان ما قبلها مكسورا وواوا ان كان مضموما نحو مير مثال المكسور وجون مثال المضموم وفي بعض النسخ يجعل

بين الفاء وعلى التقديرين فهي جملة مسوقة لبيان حكم المستثنى ووجه لاخراج من المستثنى منه قوله ان الفتحة كالسكون في اللين

اي الهمزة المفتوحة اللين عن حركتها حكما واستدعاء حركة ما قبلها هذا وجه للقلب بحرف من جنس حركة ما قبلها كما قلبت الهمزة الساكنة في حالة السكون

وانما كان الفتحة كالسكون لان الفتحة جزء من الالف الساكنة ولان الفتحة خفيف بالقياس الى الضم والكسر مثل السكون فيكون كالسكون

في اللين فعمل بها ما عمل به فتامل قوله فان قيل لم لا تقلب الهمزة في سال الفاء والحال ان همزته مفتوحة ضعيفة بناء على قوله لان الفتحة

كالسكون قوله قلنا فتحة اي فتحة المذكور من الهمزة صارة قوية لفتحة ما قبلها فلا يكون كالسكون في اللين فلا يتاتى القلب في حالة

الفتح حالة السكون قوله ونحو اهناك الى نحو شاذ جواب سوال مقدر وهو ان الهمزة المفتوحة في هناك قلبت مع انها مفتوحة ما قبلها

الفاء مفتوح اذ اصله هناك بهمزة مفتوحة ما قبلها الفاء مفتوح قوله والثالث من انواع التخفيف وهو الحذف يكون الى الحذف حاصلا

اذا كانت الهمزة متحركة وساكنا ما قبلها فقوله يكون خبر لقوله والثالث قوله ولكن تليين مسند الى فيه وقيل الى تخفيف الهمزة في تحقق هذه الصورة

بالاسكان فحينئذ يكون تليين مسندا الى ضمير الهمزة وضمير فيه راجع الى تحقق هذه الصورة او يقع تحقق بالاسكان في الهمزة او الفتح يكون

مسندا الى فيه وضمير له راجع الى الهمزة بتاويل الحرف او المذكور وهذا بيان لكيفية حذف الهمزة في هذه الصورة وانما يكون الا بالقاء حركتها

اي حركة الهمزة لاجل مجاورة الساكن ولا شك ان هذا الاسكان ليس بان حذف الحركة عن الهمزة بل بان علقت كما يدل عليه قوله واعطى

حركتها لما قبلها ثم اي بعد الاسكان بتعليق الحركة تحذف اي تلك الهمزة لاجل اجتماع الساكنين اعني الهمزة وما قبلها وانما سلك هذه الطريقة

ليحصل وجه الحذف فيها وهو اجتماعها ولا يخفى انه يتوهم من قوله ولكن تليين اه ودفع ذلك التوهم به واعترض عليه بان ما اختاره خلاف

المشهور وفيما بين الجمهور فان المشهور نقل الحركة اولا ثم الحذف وبان الحركة الموجود لها بعد الحرف فانها تابعة لمعنى الوجود ويتم التعليق خلاف ذلك

وبانه انما يحذف عند اجتماع الساكنين اذا كان احدهما حرف مد مثل قالوا المكسر وان لم يكن كذلك فالحركة لازم كما ذكره الشيخ ابن الحاجب

في الشافية قال صاحب المفصل وانه ان كان حرفا صحيحا او واوا وياء اصليين او زائدتين لمعنى القيت عليه حركتها وحذفت كقولك مسلة والخب

ومن ابوك الى آخر الامثلة فقال الشيخ ابن الحاجب وان كان حرفا صحيحا او معتلا الى غير ذلك نقلت حركتها اليه وحذفت نحو مسلة والخب وشي

وسو وجيل وجوبة وابو يوب وذو مرهم وابتغ امره وقاضو بيك يعني ما يكون فيه قبل الهمزة حرف صحيح او واو او ياء اصليتان

او زائدتان للالحاق وحكم الجميع ان ينقل حركة الهمزة الى ما قبلها وتحذف الهمزة وذلك لان حذفها ابلغ في التخفيف ويبقى من عوارضها ما يدل

عليها وهو حركتها المنقولة الى الساكن قبلها وجاء مراة وكماة بالالف خالصة بان نقل حركة الهمزة الى الساكن قبلها فتحرك وبقيت الهمزة

ساكنة فصار مراة وكماة فقلبوا الهمزة الفا كما في راس وهو عند سيبويه شاذ والكسائي والفراء بانه قياس مطرد لو قال صاحب المفصل

ومنهم من يقول المراة والكماة فيقلبها الفا وليس بمطرد وقد راه الكوفيون مطردا بهذا اللفظ ولا شك ان كلامهم يدل على ان نقل الحركة الى ما قبلها متقدم

على الحذف وكلام المص صريح في خلافه فتامل **قوله** ثم اعطى حركتها اي حركة الهمزة لما قبلها والصواب ان يقول اعطى ما قبلها حركتها لما مر

غير مرة **قوله** اذا كان ما قبلها الخ قيد لحذف الهمزة بالطريق المذكور اي انما يحذف الهمزة بالكيفية البتة اذا كان ما قبلها اي قبل الهمزة حرفا

صحيحا او واوا او ياء اصليتين كشيء وسوء او مزيدتين للمعنى اي لغرض اصلي من الالحاق وغيره كجيل وجوبة فالياء والواو فيهما للالحاق

كذا قيل وابو يوب وغير ذلك قال الشارح او مزيدتين ساكنتين فيكون غير لازم بحيث يمكن زواله بخلاف ياء التصغير انتهى فتامل وانت خبير

بانه لا يجري الادغام والاعلال في الملحق وجيل ملحق بجعفر فتامل **قوله** وملك اه اصله ملاك اصله مالك فقلب قلبا مكانيا بان جعل الهمزة

مكان اللام واللام مكان الهمزة فصار ملاكا ثم نقلت حركة الهمزة الى اللام ثم حذفت فصار ملكا من الالوكة وهي الرسالة فيكون وزنه

معفلا وعند ابن كيسان فعل من الملك وعند ابي عبيدة مفعل من لاك اذا ارسل والاول هو المشهور المختار والاخيران بعيدان اما الثاني فلندرة

واما الثالث فلان المعنى في الملك انه رسول اليه واذا كان من لاك كان معناه مرسلا بالكسر لا مرسلا بالفتح كما قيل **قوله** والاحمر اه اي انه

اذا خففت همزة الاحمر على طريقها فتحركت لام التعريف اختلفوا في الف اللام طريقتان احدهما حذفها وهو القياس اولا ضرورة البتها وثانيهما

ابقاؤها بالنظر الى الحركة فقولوا الحمر كذا في المفصل قال الشيخ ابن الحاجب اذا خففت باب همزة الاحمر فبقاء همزة اللام اكثر فيقال الحمر ولحمر ولم

يقولوا اسل واقل لاتحاد الكلمة بخلاف الحمر على الاكثر من الحمر بفتح اللام فلحمر بحذف الالف وعلى الاقل جاء حما دلولي ولا شك انه لا يتوقف

سكون صح

بها الا

بها الا لضرورة الابتداء ولا ضرورة ههنا فان كانت الحركة عارضة الا ان طرد الحركة نكتة بعد الوقوع **قوله** يجوز تحميل الحركة اه جواب
سؤال مقدر تقريره وهو ان يقال ان حروف العلة ضعيفة لا تطيق ان تحمل الحركة فكيف تستقل حركة الهمزة اليها مع ان الهمزة قوية بالنظر
اليها وتقرير الجواب ظاهر كما ترى **قوله** نظر القوة نصب مفعول له لقوله تحميل لا لقوله يجوز واللام لجر النصب الا ان يقال ان المراد حكم بالجواز كما هو الظاهر ان صلة
النظر الى دون اللام الا انه ضمن معنى الاعتبار اي اعتبار القوة حروف العلة المذكورة باعتبار انها اصلية او في حكمها باعتبار زيادتها لغرض اصلي
وطرد الحركة عليها باعتبار انها منقولة عن الهمزة والحركة العارضة في حكم السكون ومن ثم اذا دخلوا في على جمع حذفوا الياء لالتقاء الساكنين
فقالوا فلحم وانت خبير بان حروف العلة الاصلية لو كانت قوية لما نقل الحركة في يقول ويبيع الى ما قبل الا ان يقال انه نكتة بعد الوقوع
قوله جعلت مثل ما قبلها وانما تعين ذلك لانه لا يمكن بين بين لان بين بين قريب من الساكن فيلزم التقاء الساكنين لان ما قبل الهمزة
ساكن ولا الحذف بنقل حركتها الى ما قبلها لكراهتهم تحريك حرف الاصل له في الحركة مع الاستغناء عن تحريك بالقلب الذي هو اولى فكلاهما ضعيف
اما الاول فلان سيلا اي سائلا بعلم سيجيء دفعه واما الثاني فلان سوء وشيا وجيلا يرد عليه الا ان يقال انه نكتة بعد الوقوع وانت خبير بان كون
زيادة الياء في خطيئة والواو في مقروءة والياء في افيس لمعنى بغرض اصلي محل نظر فتامل وافيس تصغير افؤس جمع فاس **قوله** لان نقل الحركة
الى هذه الاشياء يعني الى تحمل الضعيف لانها ليست باصلية ولا في حكمها فيكون ضعيفة فاختير الادغام دون النقل لئلا يلزم تحميل الضعيف فليتامل
قوله فلنا الياء الثانية اصلية لكونها مبدلة عن الهمزة الاصلية فلا يكون ضعيفة كياء بريان وجيل فان هذه الياء في مقابلة الحرف الاصلي وهو
كعين جعفر فلا يكون ضعيفا ولو قال قلنا ان الياء الثانية صارت قوية بالتشديد لكان اولى لان تحميل الحركة على حرف العلة مطلقا غير مناسب الا اذا
وقع في الصدر بخلاف الحركة في نحو جيل فانها غير لازمة يؤيده ما ذكره فيما بعد من قوله وحركة الياء في بريان للطرد الحركة **قوله** وان ما قبلها اي الهمزة
الف جعل بين بين المشهور فان كانت مفتوحة جعلت الهمزة بين مخرجها ومخرج الالف وان كانت مضمومة جعلت بين مخرجها ومخرج الواو
وان كانت مكسورة جعلت بينه وبين مخرج الياء واما غير المشهور فغير ممكن لان ما قبل الهمزة ساكن فان قلت فهلا امتنع جعلها بين بين الاسكون
الالف وقرب همزة بين بين من الساكن فيلزم التقاء الساكنين قلت سوغ ذلك ام الا خفاء الالف فكانه ليس قبلها ساكن وزيادة المد الذي فيها

تحميل

فانه قائم مقام الحركة كالمدغم كذا قال صاحب الجاربردي وانت خبير بانه يستلزم جواز لحوق النون الخفيفة بالف الضمير الا ان يفرق بين الساكن الحقيقي

والحكمي فتأمل قوله لان الالف لا تحتمل الحركة ولا الادغام لان الالف لا تدغم ولا تدغم فيها وبهذا الكلام وبما بعده تبين ان انواع التخفيف الثلثة يختصه

بما ذكره المص فتأمل قوله واذا اجتمعت الهمزتان الخ ولو قال واذا اجتمعت الهمزتان وكانت الاولى متحركة والثانية ساكنة قلبت الثانية بنوعي حركة

ما قبلها لكان اخصر كراهة لاجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية ساكنة قوله نحو اجر وادم ولو قال آمن وآخذ لكان اولى واما آدم فاصله

أأدم بهمزتين الاولى منهما زائدة والثانية فاء الكلمة فقلبت الفاء وجوبا لسكونها وانفتاح ما قبلها فوزنه افعل ولا يجوز ان يكون الاولى فاء الكلمة

والثانية زائدة فوزنه فاعل لانها كثرة زيادتها اولا وقلت حشوا والحمل على الاكثر اولى ولانه لو كان كذلك لكان وزنه فاعلا … فيجب صرفه فلما وجب منعه

علم ان وزنه افعل ومن هذا علم انه لا يجوز ان يكون فاعلا كما توهم بان يكون الالف زائدة غير منقلبة عن الهمزة لانه يجب صرفه قال صاحب الجاربردي

ان هذا الكلام مبني على ان آدم لفظ عربي على ما ذكره الزمخشري في الكشاف حيث ذكر ان اشتقاقهم آدم من الادمة او من اديم الارض نحو اشتقاقهم يعقوب

من العقب وادريس من الدرس وابليس من الابلاس وملا دم الاسم اعجمي والاقرب ان يكون فاعل كعازر وآزر ولكنه ذهب في المفصل الى انه عربي على وزن افعل

هذا الكلام واما آجر فاصله أأجر بهمزتين الاولى منهما زائدة والثانية فاء الكلمة فقلبت الثانية الفا وجوبا فوزنه افعل ورده الشيخ ابن الحاجب في الشافية

حيث قال وليس آجر فاصله منه لانه فاعل لا افعل لثبوت يؤاجر وبما قلنا فيه دللت ثلثا على ان يوجر لا يستقيم مضارع آجر فعالة جاء والافعال

اي صحة آجر يمنع اوجر فاد ثلثة اوجه على ان آجر فاعل لا افعال الوجه الاول انه جاء آجر اجارة ولو كان افعل لم يجئ منه فعالة لان فعالة

مصدر فاعل لا افعل الثاني انه لم يجئ مصدره ايجارا ولو كان افعل لكان مصدره على افعال الوجه الثالث انه قد ثبت مجي آجر يوجر فيكون آجر

فاعل صحة آجر الذي هو فاعل تمنع ان يكون آجر افعل واعترض عليه صاحب الجاربردي بان مجي فعالة لا يستلزم ان لا يكون آجر افعل لجواز ان يكون

مشتركا بين فاعل وافعل ومصدر الاول فعالة ومصدر الثاني افعال وقوله والافعال عز ان اراد به انه لم يوجد فممنوع لانه حكى صاحب المحكم آجرة

المرأة البغي نفسها ايجارا وان اراد به انه قليل فمسلم لكنه لا يحصل منه المط وبان صحة آجر بمعنى فاعل لا يمنع من مجي آجر بمعنى افعل لجواز ثبوته ويكون

مضارع الاول يواجر ومضارع الثاني يوجر هذا ولا يخفى ان حاصل كلام الشيخ يرجع الى الوجهين احدهما مجي مصدر آجر اجارة على سبيل التطرد

بقوله الاول يكون والثاني
يكون والثالث يكون بل جارية
في غيره ايضا صح

والوجه

والكثرة

والكثرة واما الايجار فعلى سبيل الاحتمال والقلة فالحمل على القطع والكثرة اولى من الحمل على المحتمل القليل فعلم ان آجر فاعل لا افعل ولا شك ان مجيء
اجارة وكثرته بدون انضمام قلة الايجار اليه وقلة الايجار بدون انضمام كثرة اجارة اليه لا يكفي في المقصود فتامل وثانيهما ان صحة آجر يواجر ثابتة
بالاتفاق قطعا بخلاف صحة آجر يوجر فانها غير ثابتة قطعا فالحمل على ما ثبت صحته بالاتفاق فتامل حتى تميز لك الصواب عن الخطاء **قوله** الا في كلمة
يريد بذلك ان قلب الثانية يوافق حركة ما قبلها في الصورة المذكورة لازم في جميع المواد الا في مادة ائمة فانه جمع امام والاصل ائممة كاحمرة
جمع حمار فاجتمع في اوله الهمزتان الاولى للجمع والثانية فاء الكلمة وكان القياس قلب الثانية الفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية جمع اناء لكن
لما وقع بعدهما مثلان وهما الميمان وارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الاولى وهي الكسرة الى الهمزة وادغموا الميم في الميم فصار ائمة فقلبوا الثانية ياء محضة
ولم يجعلوها بين بين لان فيه ملاحظة الهمزة فيلزم منه الجمع بين الهمزتين هكذا في الجاربردي وفي شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني وهذا القلب جائز لا واجب
والاستثناء في نحو ائمة لزوم تقديم الادغام على الابدال هذا انما يرد لو كان مطلق الابدال مقدما على الادغام والظاهر انه ليس كذلك بل الاعلال يكون مقدما على الادغام
فتامل والله اعلم والظاهر ان النحاة اوجبوا قلب الثانية ياء ان انكسر ما قبلها والكسر فورد عليهم انه صح عند القراء جعل الهمزة الثانية بين بين في نحو ائمة وقد صح تحقيق
الهمزتين ايضا فيه وقولهم اولى من قول النحاة ويمكن ان يجاب عنه بان مراد النحاة من قولهم باللزوم ان القياس يقتضي ذلك وتحقيق الهمزتين فيه مخالف للقياس
دون الاستعمال وهذا القسم من الشاذ مقبول ومخالف القياس يحفظ ولا يقاس عليه ولذلك لا ينافي مجيء خلافه في القراء السبع وقد صرح به الاعتراض والجواب
العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني فمعنى هذا مع الاستثناء ان هذا القلب لازم بحسب القياس والاستعمال الا في نحو ائمة فانه وان لزم فيه بحسب القياس
لكنه لا يلزم بحسب الاستعمال فلا يرد على كلام المصنف ذلك الاعتراض **قوله** جعلت همزتها الواو كما في آجر ثم جعلت اي الالف ياء لاجتماع الساكنين
وهما الالف والميم المدغم هذا عند البصريين كذا قيل كما يدل عليه قوله وعند الكوفيين وانما اختيار هذا الاسلوب لئلا يلزم تقديم الادغام على الابدال الخ
ان هذه الجملة بيان لوجه اخراج المستثنى عن الحكم السابق وههنا موضع نظر وذلك لان الهمزة لما جعلت فيه الالف للاستفهام اخراجه عن الحكم السابق
مالم يصرح بعدم اللزوم فيه ولانه اذا اجتمع الساكنان على غير حدهما فان كان الاول مدا فالحذف لازم والا فالتحريك بالكسر غير مرة واما ابدال الاول
بحرف متحرك فلم يذكره احد غير المصنف ولانه لا ضابطة في ابدال الالف بالياء بل القياس غير ذلك **قوله** وعند الكوفيين لا يقلب اي الهمزة بالالف حتى

قلم

لا يلزم اجتماع الساكنين هو لا ابدال الالف بالياء من غير قاعدة كلية قوله وقرء عندهم ائمة الكوفي بالهمزتين قال الله تعالى فان قلت لم لا تبدل الهمزة ياء مع
وجود قانون الابدال قلت تلك الضابطة ليست مطلقة بل اذا كانت الكسرة اصلية غير تعلية بهذا اللفظ وفيه نظر فانها مطلقة كما يدل ما نقلناه الجاربردي
والعلامة التفتازاني قوله فان قيل اجتماع الساكنين اه هذا السوال وارد على من جعل همزتها الفا ثم جعل الالف ياء لاجتماع الساكنين وعلى من لم يجعل
همزتها الفا حذرا عنه قوله قلنا الالف في ائمة ليست بمدة فكيف يكون اجتماع الساكنين على حدها في آمة لان الالف ليست بمدة زائدة بل
منقلبة عن همزة اصلية فيكون في حكم الاصلية وههنا بحث فان صاحب المفصل قال وحدهما ان يكون الاول حرف لين والثاني مدغما نحو دابة
وخويصة وتمود الثوب وقال الشيخ ابن الحاجب التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقا وفي المدغم قبله لين في كلمة نحو خويصة ولا الضالين وتمود
الثوب ولا شك ان قولهما لا يدل على تقييد المدة بالمدة الزائدة ولا على تقييد حرف العلة بالمدة بل يدل على انه لا بد من كون الاول حرف لين اصليا
كان او زائدا ولو كان التقييد بالزائد معتبرا لوجب عليهم ان يقيدوه به على انه لا معنى لهذا التقييد لان الواجب الذي يدل على جوازه جار في الاصلي
ايضا بلا تفاوت فلا يمكن التلفظ بالزائد نحو فار كذلك يمكن التلفظ بالاصلي نحو آمة في جمع امام بلا تفاوت فالحكم بجواز الاول دون الثاني
تحكم بحت واما ايراد بعض الامثلة للزائد فلا يدل على انحصار الجواز فيه فتامل قوله واما كل وخذ ومر فشاذة جواب سوال مقدر تقرير السوال ان القياس
فيها قلب الهمزة الثانية الساكنة الواقعة بعد الهمزة المضمومة واوا فقيل اوكل واوخذ واومر ولم يفعل ذلك بل حذف الهمزة فان من الاولين
على سبيل اللزوم ومن الثالث على طريق الجواز بدليل قوله تعالى وامر اهلك بالصلوة وتقرير الجواب ظاهر قال الشيخ ابن الحاجب والتزموا كل وخذ على غير قياس
لكثرة وقالوا امر وهو افصح من اومر واما وامر فافصح منه ومر هذا الكلام واما امر من الامر فلم يبلغ مبلغهما في الكثرة فجعلوا الحكم متوسطا
فجوزوا فيه اومر ومر لكن في الابتداء يكون مر افصح من اومر وفي الوصل يكون وامر افصح من مر لان همزة الوصل سقطت في الدرج فلم يبق
لهمزة الوصل ثقل بخلاف ما لم يتصل بما قبله فان اجتماع الهمزتين مستثقل ح فناسب التخفيف اما بالحذف وهو الافصح واما بالابدال وهو دونه
كذا في شروح الشافية فتامل قوله وهذا كانتا اي الهمزتان وفي بعض النسخ كانت بالافراد فتاويله ان الضمير راجع الى كلمة الهمزتين المصدر
والتانيث باعتبار المصدر او راجع الى اجتماع الهمزتين او باعتبار المضاف اليه الى الهمزة المتحركة المقرونة مع الهمزة الساكنة ولا يخفى

والف لين

3 او راجع الى اجتماع الهمزتين صح

ان في

ان في كلام المصنف قلق لان الظاهر ان هذا اشارة الى لزوم قلب الهمزة الثانية بوفق حركة ما قبلها في الصور المذكورة وهي كون الهمزة الاولى
متحركة والثانية ساكنة وهذا الكلام لا يصح لانه لو كانت الهمزتان في الكلمتين ايضا كذلك اي كان الاولى منهما متحركة والثانية ساكنة وكان الحكم
فيهما الحكم السابق وليس الامر كذلك بل كلتاهما فيهما متحركة كما يدل عليه قوله فقد جاء اشتراطهما فلا مناسبة بين الكلام السابق واللاحق قال الشيخ
ابن الحاجب في الشافية وفي كلمتين يجوز تحقيقهما وتخفيفهما وتخفيف احداهما على قياسهما وقد جاء في نحو يشاء الى الواو وايضا في الثانية وقد جاء في
المتفقتين حذف احديهما وقلب الثانية كالساكنة هذا كلامه فنقول اذا اجتمعتا واريد تخفيفهما جميعا فوجهان احدهما ان تخفيف الاولى على ما تقتضيه
قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفيف الثانية على ما تقتضيه قياس تخفيفهما للاجتماع والثاني ان تخففا معا على حسب ما تقتضيه تحقيق كل واحدة منهما لو
وان تخفيف احديهما لم تخل اما ان تكونا متفقتين اولا فان لم تكونا متفقتين في الحركة خففت ايتهما شئت على ما تقتضيه التخفيف في كل واحدة منهما
لو انفردت وجاء في نحو يشاء الى الواو ايضا في الهمزة الثانية مع جواز التحقيق والتخفيف على ما مر وان كانتا متفقتين فان كانت الاولى آخر كلمة
جاز ان يحذف احديهما وتسهل على الاخرى على القياس المتقدم وجاز ان تقلب الثانية بحرف من جنس حركة ما قبلها كالساكنة فيقلب في جاء احدهم
الفا وفي تلقاء اجلهم ياء وفي هؤلاء اولئك واوا وان لم يكن الاولى آخر الكلمة جاز ان تخفف ايتهما شئت على حسب ما تقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو
انفردت هكذا في الجاربردي وفي بعض الشروح ان هذا الوجه اعني تحقيقهما اي ابقاءهما وتخفيفهما وتحقيق احديهما اذا كانت الهمزتان متحركتين
فان كانت الاولى ساكنة نحو اقرا آية واقرء بالسلام ولم يدرأ ابو بكر ففيه ايضا اربعة مذاهب تحقيقهما معا وذلك عند الحجازيين وتخفيفهما
معا وذلك عند الكوفيين وغيرهم يخففون اما الاولى وحدها واما الثانية وحدها وحكى ابو زيد مذهبا خامسا وهو ادخال الالف بين الثانية
نحو الاولى وحدها قلبها الفا ان انفتح ما قبلها وواوا ان انضم وياء ان انكسر ومن خفف الثانية نقل حركتها الى الاولى وحذفها ومن خففهما
معا قلب الاولى الفا او واوا او ياء وسهل الثانية اذا وليت الالف لامتناع النقل الى الالف وحذفها بعد النقل اذا وليت الواو والياء لامكان
ذلك فنقول اقراآية بالالف في الاولى والتسهيل في الثانية ولم يرد ابو بكر بالواو المفتوحة وامرؤ باك بالياء المفتوحة وان كانت الثانية
ساكنة نحو من شاء ايتمن ففيه ايضا المذاهب الاربعة هذا وبالجملة ان المذاهب الاربعة جارية فيما اذا اجتمع الهمزتان في كلمتين سواء كانتا

واواو

متحركتين او كانت الاولى ساكنة والثانية متحركة وبالعكس وبهذا تبين ان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمتين وكانت الاولى متحركة
والثانية ساكنة فلم يجب قلب الثانية بوفق حركة ما قبلها كما يجب في كلمة واحدة فحينئذ يندفع الاشكال المذكور عن كلام المص بهذا ناسب
الكلام اللاحق بالسابق واما نحو قد جاء اشراطها فمتمثل لاحد الاقسام المذكورة نعم لو ذكر هذا الكلام اعني واذا كانتا الخ بعد ذكر وجوب قلب الساكنة
الواقعة بعد المتحركة بوفق حركة ما قبلها وذكر لزوم قلب الثانية المتحركة الواقعة بعد المتحركة ياء ان انكسر احديهما واوا وان لم تنكسر نحو ائمة
واوادم واويدم كما ذكره الشيخ ابن الحاجب في الشافية والزمخشري في المفصل لكان انسب وادفع للشبهة وافيد كما لا يخفى على الماهر في علم
الصرف وعليه التزامهم حذف الهمزة الثانية في اكرم من الاكرام ويمكن ان يجاب عنه بان يقال مراد النحاة ان القياس تقتضي القلب كما في اوادم
واويدم لكن هذا الاستعمال فيه بخلاف القياس **قوله** يخفف الثانية عند الخليل لان الثقل انما يحصل عند حصول الثانية فلا يصار الى التخفيف قبل الاشتغال
وتخفف الاولى عند ابي عمرو لان الاشتغال انما يحصل من اجتماعهما فعلى ايتهما وقع التخفيف جاز لكن قد راينا هم قد ابدلوا اول المثلين نحو دينار
وديوان بحرف اللين وكان ذلك للتخفيف وكذا في الهمزتين **قوله** وعند اهل الحجاز يخفف كلاهما لما يلزم من الثقل في اجتماعهما وتخصيص احديهما
بالتخفيف دون الاخرى تحكم **قوله** وعند بعض العرب تقحم بينهما اي بين الهمزتين الف المفصل بينهما اي تخفف لكن تقحم بينهما الف لاجل
الفصل بينهما حذرا من اجتماعهما وانما لم يكتب هذا الالف حذرا من ثلثة الفات بحسب الظاهر نحو ءانت ام ام سالم كذا قيل ويفهم من هذا القول
ان هذه الالف ملفوظة لا مكتوبة **قوله** ولا يخفف الهمزة الواقعة في اول الكلمة اي في ابتداء الكلمة اي يكون في ابتداء الكلم فلا يرد نحو
خذ او كل وغيره من من ابرك كما قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية وشرطه ان لا يكون مبتدا بها اي شرط التخفيف واورد عليه نحو خذ اصله
اؤخذ بالحذف لان المحذوف الهمزة الثانية وبعد حذفها استغنى عن همزة الوصل فحذفت فلم يخفف الهمزة الاولى ولا يخفى نحو قل
اصله اقول لانا لا نم ان اصله اقول لانه ماخوذ من تقول بالنقل لا بدونه كذا قيل وذلك لان المبتدا بها او لا خففت جعلت بين بين
المشهور اذ هو الاصل فيه لكنه اقرب الى الساكن فيمتنع الابتداء بها اذا امتنع ما هو الاصل حمل الباقي عليه اي على ان الهمزة المبتدا بها لا يكون
مستثقلا كحرف العلة الواقعة في الابتداء بل يعدد لقوة المتكلم في الابتداء فيتكلم بها كما يتكلم بحرف العلة الواقعة في الابتداء **قوله**

وتخفيفها اي الهمزة الواقعة في الابتداء بالحذف في ناس اصله اناس شاذ جواب سؤال يرد على قوله دنا يحذف وكذا قوله وكذلك الله آه **قوله**

وكذلك في الله اي حذف الهمزة الواقعة في الابتداء في الله شاذ كما ان حذفها في ناس شاذ فلا يرد كما لا يرد **قوله** اصله الاله فحذفوا

الهمزة شذوذا فصار لاه ثم ادخلوا عليه الالف واللام ثم ادغم بعد حذف الحركة فصار الله فح يكون الادغام قياسا بخلاف حذف الهمزة **قوله**

قيل اصله الاله فحذفوا الهمزة فنقلوا حركتها الى اللام ثم ادغم فصار الله فح لا يكون حذف الهمزة شاذا بل يكون وجوب الادغام شاذا لان المتحركين

في كلمتين فوضع الكلام وضع الضمير موضع المظهر والظاهر ان العبارة محمولة على القلب اي نقلوا حركة الهمزة الى اللام ثم حذفوها كما هو لان الحركة تابعة للحرف

لا وجود لها بدونه الا ان يقال ان الحذف والنقل يكونان معا اي في آن واحد ولا ضرر في تقديم احدهما على الآخر في الذكر غاية الامر ان الحذف

محمولة على اداة الحذف كما في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا وانما اختير فيه امر مخالف للقياس لان الله اسم خارج من دائرة العقل

والقياس فجعلوا اسمه كذلك الا ان يقال انه جعل في حكم الكلمة الواحدة فح يكون وجوب الادغام قياسا **قوله** كما في يرى يعني التشبيه باعتبار

نقل الحركة وحذف الحركة ولا شك ان كلا منهما مثال لهذه الضابطة فلا وجه لتشبيه احدهما بالآخر **قوله** ثم لين الهمزة اي اسكنت الهمزة بازالة

حركتها ولا يخفى ان هذا الكلام يدل على اسكان الهمزة بدون النقل وعلى وجود الحركة بدون الحرف كما يدل عليه قوله فاجتمع آه وقوله فاعطي آه

فالحق في اعلاله ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني وحيث قال والاصل يرى نقل حركة الهمزة الى ما قبلها وحذفت الهمزة فقيل يرى

هكذا في شروح الشافية ولا يتم انما اختار هذا الطريق ليحصل اجتماع الساكنين كما يشعر به الفاء في قوله فحذفوا الالف اي الهمزة لانه لا يجب الحذف

عند اجتماعهما اذا كان الاول حرف مد ولين كذلك **قوله** واعطي حركتها للراء والصواب ان يقول واعطي الراء حركتها اي حركة الهمزة آه غير مرة

قوله ومن ثم اي ومن اجل ان الوجوب المذكور في يرى واخواته لكثرة الاستعمال **قوله** لا يجب النقل والحذف في الامثلة المذكورة لعدم كثرة الاستعمال فيها

قوله ومرأى في مرأى الظاهر انه ظرف لا فرق من الرؤية لا اسم مفعول من باب الافعال والا فالامر مشكل لان التخفيف واجب في يري واري ومري

ومري حيث قال الشيخ ابن الحاجب والتزم ذلك في باب يرى واري يري وقال صاحب الزنجاني وبناء افعل منه مخالف لاخواته ايضا قال العلامة

التفتازاني في شرحه يعني كان يري مخالف لاخواته من نحو ينأى في التزام في حذف الهمزة ومن الاخوات كذلك باب الافعال مطلقا

سواء كان ماضيا او مضارعا او امرا او غيرها كما خالف اخواته من نحو نأى في التزام حذف الهمزة دون الاخوات وذلك لكثرة الاستعمال

هذا الكلام ولا شك ان ما ذكره المص انما يصح اذا لو لم يكن التخفيف لازما في الظرف والآلة فالامر مشكل الخ فتامل فيه ثم تبادي فساد ما ذكره الش ره

حيث قال وهذا التخفيف واجب في باب يرى وهو مضارع رأى من الثلاثي المجرد واري يري انتهى والوجه ظ **قوله** وقد حركت الياء في يريانا

لطرو الحركة لا فائدة في هذا الكلام على ان كون الحركة عارضية محل نظر بل سكون الياء والى حمل بالاعلال اعارضي نعم لو قال وحركة الياء مع كونها

خفيفة لخفة الفتحة لكان له معنى فتامل **قوله** ولا تقلب الياء الخ اه الظ انه جواب سؤال مقدر وارد على قوله قلب الياء الفا ولا شك انه بعد تقرر كون

حركتها عارضية غير داع [illegible] فلو قال ومن ثم لا تقلب الفا لكان اعلى واولى الا ان يقال انه بيان سر لعدم قلب الياء الفا في هذه الصورة لكن المناسب ح ذكره

قبيل ذكر قانون قلب الياء [illegible] الواو فعلى هذا لو قال ولا تقلب لفقد الشرط لكان انسب **قوله** يلتبس بالواحد يريد انه لو قلب الياء الفا ثم حذف لصار

يران واذا دخل عليها صار لن يرى في حالة لا يعلم انه مثنى او واحد والجواب ان هذا الالتباس يرتفع بادنى الالتفات [illegible] مقام **قوله** واصل ترين

الى قوله فصار ترين مخالف لما ذكره في تحقيق يرى والقلب مخالف للاصل واعترض عليه بان فتحة ما قبلها غير لازمة [illegible] فجعل الف على

[illegible] الا ان يقال ان الراء في الاصل في الماضي متحركة لا يقال ان لزوم حركة المعتل معتبر في هذا القانون واما فتح ما قبله فغير معتبر لانا نقول ان

[illegible] معتبر [illegible] المص فيما بعد مع هذا فقلب الياء الفا اولا في نقل حركة الهمزة الى ما قبلها اولى **قوله** وحذفت الالف

[illegible] اعلى من حذف الضمير لان لام الفعل اعلى الحذف من الضمير الخ **قوله** واذا دخلت النون الثقيلة في الشرط كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر

احدا حذف النون علامة للجزم والمذهب عليك ان حذف النون علامة للجزم لا يترتب على ادخال النون الثقيلة فيه فانه يحذف بعد دخول

حرف الشرط وبعدها سواء دخلت النون الثقيلة او لا كما قال به العلامة التفتازاني من قوله فيقال ترين فاذا دخل اما وهو حرف الشرط فحذفت النون

علامة الجزم والجواب ان التاكيد [illegible] الياء ولم يحذف الياء الذي في التخفيف فصار اما ترين وقد اخطا من قال حذفت النون لاجل نون

التاكيد لانه [illegible] قبل دخول اما هذا الكلام ويمكن ان يقال انه [illegible] الحذف والسر [illegible] المضارع وان صار مبنيا

[illegible] التاكيد كما قيل لكنه [illegible] الاعراب [illegible] في الاعادة لانه لو اعيد لصورة [illegible] حذف [illegible] التاكيد لان الجزم

لزوم

الذي

الذي هو موجب لحذف حرف الآخر هو نون التاكيد لكنه حصل بسببه البناء الموجب لحذفه ايضا فاعل مراد من قال انها حذفت النون لاجل نون التاكيد

انها حذفت لحرف الشرط علامة للجزم فلما لحقه نون التاكيد صار مبنيا لانعدام الاعراب الذي هو الجزم فكيف حذفت علامته بل حذفت لاجل النون

التاكيد لانه صار مبنيا بدخولها ووجه لبنائه قال جميع المحققين ولا يلحق الاستقبال في معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم

لكونه غالبا على ما هو مطلوب وشبه بالقسم نحو اما تفعلن في ان ما للتاكيد كلام القسم ولانه لما اكد حرف الشرط بما كان تاكيد الشرط اولى كذا ذكره العلامة

التفتازاني في شرح الزنجاني **قوله** وكسرة ياء التانيث في امارين حتى يطرد بجميع نونات التاكيد كما في اخشين ولا يخفى ان هذا الكلام قلق فان غاية

الكسرة موجودة فيهما كما مر كلام المصنف يقتضي انها غير موجودة في امارين الا انه كسرة ليطرد باخشين **قوله** ولا تجعل بناء الفوقي برايا منه

لا التباس فيه بتعالى الذي هو التباس ولا شك انه ذكروا ان الف الظهر مانع عن القلب وهو موجودة فيهما كلام المصنف فيه خلاف **قوله**

ويجوز ايها اي بهذه الكلمة وهي الوقف بالحاق الهاء قال الزنجاني ويلزم الهاء في الوقف لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان سكنت او حذف الوقف

او الوقف على المتحرك ان تحرك وكلاهما ممتنع واما حال الوصل فتقول زيد رون الهاء كذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني ويمكن ان التمام يرد بهذه الكلمة

الامر الذي على حرف واحد بل اراد صيغة مطلق الامر واراد بالجواز عدم الامتناع اي لا يمتنع الحاق الهاء في حالة الوقف بالامر سواء كان الامر كما

في الامر الذي على حرف واحد او جائز كما في الامر الذي ليس على حرف واحد **قوله** فحذفت همزته اي همزة هذا اللفظ اي ابني من المضارع فحذفت

همزته كما حذفت الهمزة في ترى ثم حذفت الالف التي هي مبدلة من الياء التي هي لام الكلمة فحذفت الهمزة المجتلبة لعدم الاحتياج اليها ولا شك

ان هذا انما يستقيم اذا بني من اصل ترى واما اذا بني من تريا وطريق بنائه انه حذفت التاء من الاول والالف من الآخر **قوله** وبقي اي الامر باليا

عند دخول نون التاكيد في نحو ترين لانعدام السكون الوقفي الحاصل بسبب الامر لوجوب فتح ما قبل النون الثقيلة في الواحد لا يقوم الا بفتح الميم في ارمين

عند دخول ها لانا نقول ان النون الثقيلة مع المستتر كالمتصل ومع البارز كالمنفصل فيعود المحذوف بالوقف والجزم بعود المتصل كذا ذكرهم

لم يتعرضوا للسكون الوقفي والجزم الاعرابي في نحو ارمين ونحو ترين فلا بد من تحقيق وضعه وهو المحل ثنا **قوله** ولم يحذف واو الجمع في

نحو روا انه لعدم ما قبلها هذا الحكم مستدرك **قوله** التفاعل كاءه لا يحذف همزته اي همزة راء لا جواز العدم بجواز الاجواز

الحذف فيه لان ما قبلها الف وهو لا يقبل الحركة ولا وجود القانون بجواز الحذف ~~الا ان قبلها الف~~ لما سيجيء في اسم المفعول والحكم انه لا حاجة

الى هذا الكلام لعدم وجود القانون فيه غاية الظهور ومن البين الوجوب في الجواز قوله وقس على هذا اي باب يرى الامر والرؤية في وجوب

حذف الهمزة قوله فلا يستتبع اي الفعل المعلوم وغيره وفي بعض النسخ غيره بالرفع وبدون الواو فيكون فاعلا ليستتبع والمراد بالغير

المفعول ثم يكون من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر واما حذف الهمزة في اكرم وان كان غير قياسي لكن لما كان اجتماع الهمزتين ثقيلا على اللسان

كان حذفهما بمنزلة حذف قياسي ولذا يستتبع غيره من الغائب والمخاطب وغيرهما قوله وحذف اي الهمزة وجوبا في نحو مُري وهو اسم المفعول

من باب الافعال ويحتمل ان يكون اسم الفاعل منه لكثرة مستتبعه وهو اري يري واخواتهما ولا يخفى ان وجوب الحذف ليس الا لكثرة الاستعمال

وهما اي مري ويري يشتركان لها في حق الكثرة لما قلنا عن العلامة التفتازاني فيما سبق قال الشارح رح قلت هذا التمسك مشكل لان القياس مقدم

على الشذوذ وان كان المستبقاة كثيرة ليس يريد هذا اللفظ ولا شك ان المناسبة بين الكلمات امر مهم عندهم على ان هذه نكاة بعد الوقوع

قوله واذا حذفت الهمزة في هذه الاشياء اه يريد به ان حذف الهمزة في الموضع والآتة وغيرهما بنقل الحركة الي ما قبلها جائز قياسي الا انه

لا يوجد في كلام الفصحاء وكذا اخبل ولا شك ان الجواز غير مرتبة على الحذف ولا على قصره بل الامر بالعكس فلا بد من ارادة الحكم بالجواز وهو مرتب

على الحذف فتامل قوله مهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب من نصر نحو اخذ يأخذ ومن ضرب نحو ادب يأدب ومن فتح نحو اهب يأهب

ومن سمع نحو ارج يارج ومن كرم نحو اصل ياصل قوله مهموز العين يجيء من ثلثة ابواب من فتح نحو رأى يرى ومن علم نحو

يئس ييأس ومن كرم نحو لؤم يلؤم قوله ومهموز اللام يجيء من اربعة ابواب من ضرب نحو هنأ يهنئ ومن فتح سبأ يسبأ ومن

علم نحو صدئ يصدأ ومن كرم نحو جرؤ يجرؤ قوله ولا يجيء في المضاعف اه ولا شك ان معنى ولا يجيء الى قوله ويكتب ظ لا فائدة فيه الا ان

فان وقوع الهمزة في المثال موضع حرف العلة امر محال لا يخفى استحالته على احد فلا حاجة الي نفيه فتامل قوله ولا يجيء في المقرون الا مهموز

الفاء نحو اوي قال الشارح رح ههنا بحث وهو ان مجيء مهموز اللام في احد نوعي اللفيف وهو ما كان فاؤه وعينه حرف علة لا يستحيل العقل

فلا يصح الحصر بهذا اللفظ ولا يخفى ان الحصر بالنظر الى الاستعمال كما يدل عليه قوله ولا يجيء الا بالنظر الى العقل حتى يرد ذلك فان هذا القسم

اللفيف الذي منه فيما ... يوجد مهموز اللام في ... نحو ...

و

قوله وتكتب الهمزة الواقعة في اول الكلمة كتابة كائنة على صورة الالف في كل الاحوال مضمومة او مفتوحة او مكسورة وصلية او قطعية منقلبة

او اصلية قوله لخفة الالف ولا شك ان خفة الالف بالنظر الى التلفظ والتلفظ ههنا ليس بالالف بل بالهمزة فكيف يستقيم هذا الوجه الا ان يقال ان

الالف خفيف من حيث الكتابة كما انه خفيف من حيث التلفظ فان الهمزة قد تكتب بصورتها وقد تكتب بصورة الواو والياء وكتابتها على صورة

الالف خفيفة بالقياس الى هذه الثلثة فح اندفع ما ذكره الشارح من ان فيه نظر لان فائدة الخفة انما تظهر في حق التلفظ لا في حق الكتابة اللهم

الا ان يقال ان الكتابة دليل اللفظ كما ان اللفظ دليل المعنى فاعتبر الدال بالمدلول وبعد فيه تامل هذا النظر قوله ولقوة الكاتب عند الابتداء على وضع

الحركة الظاهر انه عطف على قوله لخفة الالف فيكون ح وجها لكون الهمزة مكتوبة بصورة الالف في الابتداء وفيه انما يستقيم ان لو كان الهمزة

حرفا ضعيفا كحروف العلة لا يتحمل الحركة والمدعي عدم تخفيفها في اول الكلمة فالوا في المثال نحو وعد وليس الامر كذلك فان الهمزة حرف شديد يتحمل

الحركة والمدعي كتابة الهمزة في الابتداء بصورة الالف ويمكن ان يقال انه دفع لما يتوهم من ان الهمزة اذا كتب بصورة الالف لا يمكن ان يبتدأ

بها لكونها في صورة ما لا يتحمل الحركة وهو الالف الضعيف فاجاب بان المتكلم قوي يقدر عند الابتداء على وضع الحركة على الحرف المبتدأ به وان

في لباس الضعيف فتامل قوله وفي الوسط اي وتكتب الهمزة كائنة في الوسط اذا كانت ساكنة على وفق حركة ما قبلها لمشاكلة حركة ما قبلها

للين مع كتابتها وقوة ما قبلها والصيرورة بالكذلك عند ارادة تخفيفها وليعلم حركة ما قبلها قوله واذا كانت اي الهمزة متحركة تكتب على وفق حركة نفسها الا على

وفق حركة ما قبلها على استيناعها قيل وفيه تفصيل يعرف من المطولات واعلم ان مثل سال من المسئلة لا تكتب بحركة نفسها ولا بحركة ما قبلها بل على [illegible] فتامل

قوله واذا كان ما قبلها ساكنا لا تكتب على صورة شيء بل على صورة نفسها الا ان ما قبلها ساكن ولا اعتبار بحركة الهمزة في الاخر لطروها [illegible] المهموز وشرع

الان في باب المثال فقال الباب الرابع في المثال ويقال للمعتل الفاء ومثال لان ماضيه مثل ماضي الصحيح في التصريف وتحمل الحركة قدم ما يكون فيه حرف العلة فيه واحد

لكثرة استعمال والاية ثم قدم المعتل الفاء لتقدم الفاء على العين والعين على اللام قوله وقيل لان امره مثل امر الاجوف في البقاء على حرفين عند بناء الامر

نحو عد وزن وضع كل وبع وخف قوله ولا يجيء اي المثال من فعل يفعل بالفتح في [illegible] سماعا الا [illegible] والا ما جاء من وجم كرم يكرم الا ان يقال انه [illegible]

بعد الوقوع وفي الجار بردي لئلا يلزم اثبات الواو لارتفاع العلة الموجبة للحذف وهي وقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فيلزم واو بعد ضمة وهو مستثقل

وو جد يجد بالضم ضعيف وهو لغة بني عامر والفصيح هو الكسر انتهى وفيه انه لو كان كذلك لما جاء المثال من علم ولا من كرم ولا من فتح الا ان يقال

انه لكنه بعد الوقوع قال الشارح والمثال الواوي واليائي فالاولى يجيء من خمسة ابواب من فتح نحو وقع يقع ومن ضرب نحو وعد يعد ومن علم

مثل وجل يوجل ومن حسب نحو ورث يرث ومن كرم نحو وسم يوسم والثاني من اربعة ابواب من فتح ينع يينع ومن ضرب مثل يسر ييسر ومن علم نحو

يقظ ييقظ ومن كرم مثل يمن ييمن كحسن يحسن من اليمن وهو البركة يقال يمن الرجل اذا صار ميمونا انتهى فتامل **قوله** الا وجد يجد فانه في لغة

بني عامر ضعيفة لانهم يتغيرون بها ولا يعتبرون ثقل الضم مع الواو للمناسبة بينهما ولانهم يحملون الواوي على اليائي في حذف الواو

في يجد مع كونه بين الياء والضم في لغتهم اي في لغة بني عامر كما حذف في لغة غيرهم في يجد بالكسر **قوله** وقيل آه اي انما حذف الواو من يجد

بالضم لان هذه اللغة ~~الضعيفة اللغة القوية~~ **قوله** اشار اليه بقوله ليعد في حق الحذف وبهذا اندفع ما قيل لو قال فاتبع ليجد بالكسر مكان

ليعد لكان مستقيما انتهى فليتامل **قوله** وحكم الواو والياء اذا وقعا في اول الكلمة كحكم الحرف الصحيح وانما قال كحكم الصحيح ولم يقل حكم حرف الصحيح في عدم

التغير لان حرف العلة في الصدر قد تغير فلا يكون حكمهما عين حكمه اوان المراد حكمهما كحكم الصحيح باعتبار الاعم الاغلب اوان المراد حكمهما اذا وقعتا

في الصدر على سبيل الانفراد متشابهين كحكمه فلا يرد نحو اشاح واجوه واواصل وعدة وسعة واما نحو عدة وسعة فلا يرد لانه انما حذف

اعلالا حملا على ما ليس فيه الواو في اول الكلمة انتهى كلامه وفيه ان قوله تقتضي انه انما حذف للحمل لا بضابطة كلية وليس الامر كذلك **قوله** لقوة المتكلم

عند الابتداء على اعطاء الحركة لحروف العلة الواقعة في صدر الكلمة وان كانت ضعيفة غير قابلة لتحمل الحركة وعدم وجود ما يوجب تغيرها

في غالب الامر **قوله** وقيل الاعلال آه فوجه بعضهم كون حكمهما كحكم الصحيح في غالب الامر بان الاعلال على ثلثة انواع الاسكان والقلب والحذف

والكل غير متصور اما الاول فلتعذر الابتداء بالساكن وكذا الثاني لان المقلوب به يكون ساكنا غالبا واما الثالث فلعدم وجود قانون

يقتضيه في غالب الامر والمحذوف بعد القانون خلاف غير متصور لانه يلزم النقصان من القدر الصالح في الثلاثي من غير القياس التصريفي فلا يرد نحو

على قال الكوفية ولا قبل وليج ولا عدة ولا تكلان فتامل قال الشارح ولان القلب يكون حركة ما قبل وليس ههنا شيء قبل واما التغير باعتبار

حركة نفسها كما في تجاه واواصل واشاح واجوه فليس بقلب لان المراد بالقلب جعل حرف علة مكان حرف علة بازالة الاولى عن الكلمة واسكانه فيه

نظر

وهي لغة

اللغة ضعيفة فينبغي ان لا يجعل تابعة لكثير الوقوع وهو الكسر في نحو يعد في حق الحذف قوله فاتبعت يده الضعيفة اللغة القوية

[illegible]

نظر فتامل **قوله** ولاتباع الثلاثي الزوايد نحو اوجل يوجل ايلاجا فان الثم ولا يعل ماعدا الثلاثي المجرد لاتباع الثلاثي الزوايد اي ووافق

الحروف الزوايد اتبعت ما تجرد عنها في عدم التغير قال بعض افاضل العصر وهذا اذا لم يوجد موجب الاعلال فلا يرد ابدال الواو ياء في الايلاجا

لان العلة الموجبة وهو تسكين الواو وانكسار ما قبلها موجودة فيه فلا يعتبر الموافقة لانها علة مجوزة في الاصل والعلة الموجودة موجبة

فيترجح الموجب على المجوز **اعلم** ان فيه في ايراد نظير ايلاجا نظر لان لفظه **اعلم** ان الاتباع من باب الافعال لا من باب الافتعال والمراد ههنا

جعل المزيد فيه تابعا للمجرد فيكون من قبيل اضافة المصدر الى المفعول الثاني في الزوائد مفعول اول والظاهر انه دفع لما يتوهم مما سبق انه لو

حذف من المجرد لزم ذلك التشبيه واما لو حذف من المزيد فيه فلا يلزم ذلك فلم يحذف الواو الواقعة في اول المزيد فيه وتقرير الدفع ان المزيد فيه

جعل تابعا للمجرد فلا يحذف منه كما لا يحذف من المجرد ولا يخفى ان الكلام في الواو والياء الواقعتين في صدر الكلمة والتقرير ذلك في باب

الافعال فالاولى ان يمثل بباب التفعيل نحو ودع يودع توديعا وايضا ان هذا الدفع انما يستقيم ان لو وجد قانون الحذف في المزيد فيه ولم

يحذف لاجل متابعة المجرد وليس الامر كذلك وان قوله وحكم الواو والياء اذا وقعتا كلام خال عن الجدوى مع انه غير مستقيم في اول الامر

لان الامر على خلافه وما ذكر من التقييد ات فلا يدل عليه قول المصنف مع عدم استقامته فتامل فالاولى ان يجاب ان حرف العلة الواقعة في الصدر

كالواقعة في العين واللام فانه وان وجد مغير غيرو الا فلا يغير **قوله** ولا يعوض بالتاء اي لا يعطي العوض من المحذوف من المجرد بالتاء

اي لا يعوض التاء عن الحروف المحذوف منه والمراد انه لا يحذف من المجرد سواء كان واوا او ياء ولا يغير بعوض كما مر فلا يعوض بالتاء في

الاول كيلا يلتبس بالمستقبل ولا في الاخر لئلا يلتبس بالمصدر في الكلام لف ونشر مرتب ولا شك انها على تقدير الحذف والعوض بالتاء والنقصان من

القدر الفعالي اللازم البتة فحينئذ ظهر ضعف ما ذكره الشارح من انه لا يعوض بالتاء اجبار الذلك للنقصان اللازم بالحذف فتامل **قوله** في نفس

الحروف ولا في الحركات والسكنات يعني لو حذف الواو من وعد وعوض التاء عنه في الاول التبس بالمستقبل وفي الاخر بالمصدر لكن لا في

نفس الامر بل في نفس الحروف فان صورة الماضي بعد العوض والحذف مخالفة لصورة المستقبل والمصدر كما لا يخفى **قوله** ومن ثم اي ومن

اجل عدم جواز التعويض بالتاء في وعد بعد الحذف للالتباس المذكور ولا يجوز ادخال التاء في الاول في العدة عن [illegible] للالتباس

التبس

العوض

في نفس الحروف واما في الصورة فلا التباس فان التاء في المستقبل مفتوح والعين مكسور واللام غير منون بخلاف المصدر فان التاء فيه مكسور لكونه
عوضا عن المكسور فتأمل واللام منون فح ظهر ضعف ما ذكره الشارح للالتباس المستقبل في نفس الحروف بل في الصورة ايضا عوض في الآخر ضرورة
فهذا الكلام صحيح في ان الالتباس في نفس الحروف معتبر ولذا احترز عنه قال الشارح ولا يتوجه الالتباس بالعلة بالتشديد لكونه بين الاسمين وقيل
لوجود الفارق وهو التشديد وفيه نظر بهذا النقط ولا يخفى ان الالتباس لا يمتنع بين الفعل والاسم كذلك يمتنع بين الاسمين بل الالتباس بين
الاسمين اولى بالامتناع بخلافه بين الفعل والاسم وان التشديد داخل في الصورة ولا كلام فيها بل الكلام في نفس الحروف والالتباس فيها
متحقق بينهما **قوله** ويجوز انقلاب الواو بالتاء في التكلان اصله وكلان لكونه بمعنى التوكل الظاهر انه عطف على قوله لا يجوز فيه ان ما سبق من عدم
جواز الالتباس في نفس الحروف لا يقتضي الجواز بل عدم الجواز فانه بعد الانقلاب المذكور يلتبس بمثنى المستقبل **قوله** من الوكالة وهو تكلان
في نفس الحروف فح ظهر بطلان ما ذكره الشارح من قوله لعدم الالتباس المعتد به فلا يتوجه به التباس بمثنى المضارع من الوكالة لكونه ليس في الصورة
كذا قيل وقيل لانتفائه بالالف واللام وبالناصب والجازم وفيه بحث ايضا بهذا النقط ولا شك ان الالتباس في نفس الحروف الداخلة في ابنية
لا ينتفي بشيء منها فههنا محل نظر وذلك لان الالتباس في نفس الحروف الداخلة في ابنية غير ممتنع بل الممتنع الالتباس في الصورة والا لزم الفساد في كثير
من المواد ولان الواجب ترك قوله ولا يعوض بالتاء اي قوله لعدم الالتباس وانما يحسن ان لو كان التاء جبر للنقصان الحاصل بالحذف في [illegible] واللام
كذلك الا ترى انهم قالوا ان النقصان لازم في يا وثبة الا انه ثبت من الواضع فتأمل **قوله** ويجوز عند سيبويه التاء المعوضة عن الواو
المحذوفة في المصدر نحو عدة **قوله** لان التعويض من الامور الجائزة عنده اي تعويض التاء عن الواو المحذوفة في المصدر من الامور الجائزة
عند سيبويه فلما كان التعويض منها جائز تركه واذا جاز تركه جاز حذف المعوض بعد اتيانه غير لازم فح انطبق الدليل على المدعى قوله
وعند الفراء لا يجوز الحذف اي حذف التاء التي هي عوض عن الواو المحذوفة في المصدر لانها اي هذه التاء عوض عن الحرف الاصلي فكما
لا يحذف بدونه فانه لا يحذف ما عوض منه والا لزم حذف العوض والمعوض عنه فتأمل **قوله** الا في الاضافة اي لا يجوز حذفها في
جميع الاوقات الا وقت اضافة هذا المصدر اه لانها اي الاضافة تقوم مقامها الى مقام هذه التاء ولا شك ان الاضافة امر معنوي

ازو اتيان [illegible]

فكيف

ديوقن وغير ذلك فالحق ما قلنا من ان الواو انما حذفت اذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة فلا يرد نحو يوعد ولا مالك يوم الدين **قوله**
فقلبت الواو ياء لسكونها وكسرة ما قبلها نحو الحيات يقلبون الواو ياء في قنية مع ان الحاجز اي الفاصل وهو النون موجودة لكونه حاجزا غير حصين
اقلب هذا تاييد للقلب المذكور لا حاجة اليه ههنا فانها باطلة لمهورة في بينهما مع ان القنية شاذ لوقوع النون فاصلا بين الكسرة والواو
والقياس قنوة وتحمل الاشذوذ في قنية لانه يقال قنية وقنوة فالقنية من قنيت والقنوة من قنوت صرح بذلك الشيخ ابن الحاجب في ان فيه والشريف
في شرحها والتاييد ليس بشيء قد تم الكلام المتعلقة بالمثال فلنشرع الآن في الاجوف **فقال** الباب الخامس في الاجوف وهو ما كان عينه حرف
علة واوا كان حولا او ياء او الفا منقلبة عنهما **قوله** وهو يجيء من ثلثة ابواب وهي نصر ينصر وضرب يضرب وعلم يعلم واما الطال فهو قليل
كلت قيل ان الواوي يجيء من ثلثة ابواب وهي نصر وعلم وكرم واليائي من اثنين من ضرب نحو باع ومن علم مثال باب والصواب ان الثلثة
الى العشرة على الواحد ولذا انث ثلثة في ثلثة ابواب فتامل **قوله** قال بعض الصرفيين اصلا شاملا في باب الاعلال الخ قال صاحب الرضي
في مباحث افعال القلوب ويقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة ملفوظ ويعبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم
يحمل المفرد عليها كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا وكلاما حسنا اذا قلت زيد قائم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد نحو
قلت كلمة او قلت لفظة عبارة من زيد ويعبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح ان يعبر به عن المفرد
وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظة وزيد قائم لفظ ينتصب هذه الثلثة لانها ليست اعيان الالفاظ المحكي حتى يراعي وليست ايضا جملة معتبرا
لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعي اصلها ورابعها مفرد غير معبر الا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد نفس ذلك فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال
فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناده فهل يراعي اولا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا متوهم به نفس ذلك
اللفظ بعينه فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام هذا انتهى والظاهر ان قول المص به اصلا شاملا مبني على الوجه
الاول من الخمسة لان المراد به القضية الكلية وفي كون هذا الاصل شاملا في باب الاعلال محل نظر كما يظهر من كلام المص وهو شرح الجاربردي قوله فبقي لك خمسة
عشر وجها فاحفظ **قوله** في غير الفاء وقال الشارح لان الاعلال لا يجيء فيه هذا اللفظ وانما قال في غير الفاء لانه لا يتصور فيه اربعة اوجه بل ثلثة وليس الا ما قيل

من الاوجه ٣

الشهر من ان الدال اعظم صوتا من التاء فينبغي ان لا يدغم في الدال وجب بان ذلك في الحروف وهذا ليس بحرف فيقع مستقيم والوجه ظاهر قوله فحذف الواو
لان الواو الواقعة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة حذفت حينئذ فالازما فلا يرد نحو يوعد من الايعاد ولو لم يحذف بل يفتح العين لالتبس
بمثل وجل يوجل ومع الحذف والفتح لا التباس قوله لانه يلزم والمنفصل ضمير شان اسمه ويلزم خبره ومثل هذا ثقيل والظاهر ان هذا اشارة
الى مجموع الخروجين لانه ثقيل لا كل واحد منهما فانه موجود في كلام العرب الاول نحو يوجل والثاني نحو يوعد من الايعاد فعلى هذا لا يصح قوله ومن ثم لا يجيء
لغة لان الظاهر ان ثم اشارة الى مجموعهما وانما يصح ان لو اشير الى احدهما والحال انه غير جائز وليس الامر كذلك كما عرفت آنفا فذكره ليس في موضعه لان
المناسب ذكره فيما سبق فيه عدم جواز الخروج من الضمة الحقيقية الى الكسرة الحقيقية وبالعكس قوله ولا يجيء لغة على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين
وفُعِل بالعكس الا حبك مع انه من التداخل والثاني دئل مع انه منقول ولا شك ان استثناء دئل بطريق الحصر باعتبار الظاهر لا بالنظر الى الحقيقة فانه بالنظر
اليهما منقول من الفعل والمنقول من الفعل كثير فتامل قوله وحذف اي الواو في تعد ايضا كما حذف من يعد مع ان قاعدة الحذف غير موجودة
فيه لاجل طلب المشاكلة والمناسبة بين الاخوة وهو اي طلب المناسبة بينهما امر مهم ولذا حذف الهمزة من يكرم قوله وحذف اي الواو في مثل
يضع مع ان القانون غير موجود فيه لان اصله يوضع بالكسر فحذف الواو ثم جعل يضع بالكسر بالفتح نظرا الى حرف الحلق ولا شك ان الموجب
للحذف وقوع الواو بين الياء المفتوحة والكسرة اللفظية او التقديرية وهو موجود ههنا فلا يرد بعد الفتح ولم يفتح في يعد تنبيها على اصل
سائر الكلمات والدليل على كون الفتح في يضع عارضا وفي يوجل اصليا حذف الواو وعدمه فلو لم يحكم بعروضيه يلزم خلاف قاعدتهم والا لم
يحكم به لان كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام وكذا جميع العلل فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع وكذلك يسع فانه في الاصل مكسور العين
وان كان ماضيه وسع بالكسر فانه انما يكون شاذا اذا لم يكن مثالا فبهذا ظهر ضعف ما ذكره العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني وعلى تقدير
التسليم غير بعيد ويضع يشكل في ماضيه وسع بكسر العين كسلم فلم حكم بانه في الاصل يفعل مكسور العين وهو شاذ هذا كلامه وانما حذف من
يذر مع انه مفتوح العين في الاصل لكونه في معنى يدع وهو مكسور العين في الاصل قوله ولا يحذف الواو في يوعد مضارع معلوم من الايعاد
مع ان القانون موجود فيه لان اصله يأوعد فلا يكون موجودا فيه لان الهمزة المقدرة لو كانت معتبرة في منع الاعلال لما قلب الواو ياء في يوسر

ويوقن

قوله يوم الدين ومالك يوم الدين ونحو يدعو فلا يرد كسرة لازمة مفتوحة بين ياء وقعت اذا حذفت انما الواو ان من قلنا ما الحق غالب ذلك وغير ديوقين

فقلب الواو ياء لسكونها وكسرة ما قبلها نحو في الجات يقلبون الواو ياء في فتية بمعنى الحاجز اي الفاصل وهو النون موجودة بخلاف جاء نحو يكونون

اقلب هذا تاييد للقلب المذكور لا حاجة اليه لانها فاسدة مشهورة فيما بينهم مع ان التعنية شاذ لوقوع النون فاصلا بين الكسرة والواو

القياس قنوة وتحيل الا شذوذ في قنية لانه يقال قنية وقنوة فالقنية من قنية والقنوة من قنوة صرح بذلك الشيخ ابن الحاجب في ان قنية والشهير

في شرحها والتاييد ليس بشيء تقدم الكلام المتعلقة بالمثال فلنشرح الآن في الاجوف فقال الباب الخامس في الاجوف وهو ما كان عينه حرف

علة واو كان حرف الواو او ياء او الف منقلبة عنهما قوله وهو يجيء من ثلثة ابواب وهي نصر ينصر وضرب يضرب وعلم يعلم واما فعل فهو قليل

كلب قيل ان الواوي يجيء من ثلثة ابواب وهي نصر وعلم وكرم واليائي من اثنين من ضرب نحو باع ومن علم مثل باب وهذا ثابت الثلثة

الى العشرة على الواحد ولذا انث ثلثة في ثلثة ابواب فتامل قوله قال بعض العرفيين اصلا شاملا في باب الاعلال الخ قال صاحب الفهم

في بحث افعال القلوب ويقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه احدها ان يكون مؤديا معنى الجملة ملفوظ ويعبر ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم

يحمل المفرد عليها كما تقول مثل ما قلت كلاما حقا او باطلا وكلاما حسنا اذا قلت زيد قايم كلام حق او باطل او كلام حسن وثانيها ان يعبر به عن المفرد نحو

قلت كلمة او قلت لفظة عبارة من زيد ويعبر ذلك بان يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح الا يعبر به عن المفرد

وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظة وزيد قايم لفظ وينتصب هذه الثلثة لانها ليست اعيان الالفاظ المحكي حتى يراعي وليست الصم جملة معتبرا

لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى يراعي اصلها ورابعها مفرد غير معبر الا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد نفس ذلك فيجب حكايته ورعاية اعرابه نحو قال

فلان زيدا اذا تكلم بزيد مرفوعا او منصوبا فعل يراعي اولا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا متوهم به نفس ذلك

اللفظ بعينه فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام هذا لفظه والظاهر ان قول المص اصلا شاملا مبني على الوجه

الاول من الخمسة لان المراد به القضية الكلية وفي كون هذا الاصل شاملا في باب الاعلال محل نظر كما يظهر من كلام المص وهو شرحه الى قوله فتبين لك خمسة

من الاوجه ۵

عشر وجها فظ قوله في غير الثلاثي قال الشيخ لان الاعلال لا يجري فيه هذا اللفظ وانما قال في غير الثلاثي لانه لا يتصور فيه اربعة اوجه بل ثلثة وليس الى ما قيل

فتأمل قوله الاربعة من الوجوه المذكورة حاصلة اذا كان ما قبلها مفتوحة وهي ساكنة او متحركة فالثلث قوله لان حرف العلة اذا سكنت في المدة

طرو ضمة احترازا عن نحو بيع واجلواز قوله واستدعاء ما قبلها من الحركة ان يجعل حرف العلة من جنسها فان كان الحركة ضمة وحرف العلة ياء

جعلها واوا وان كانت كسرة وهي واو جعلها ياء ولان الضم على ما قبل الياء والكسر عليه ما قبل الواو ثقيلان فلا بد من الجعل المذكور واما الفتح على

ما قبل الواو والياء فليس بثقيل فلا يستدعي ان يجعلها من جنسه وهو الالف وهذا موضع نظر قوله وعند بعضهم يجوز القلب اي قلب الواو والياء

الساكنين الفا اذا انفتح ما قبلهما لان الفتح وان كان خفيفا لكن اقترانه مع الجنس اولى من اقترانه مع غيره فيستدعي جعلها الفا قوله ويعل نحو اغزيت اراه

مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها تبعا ليغزي وحملا له لوجود الموجب في تغزي والاسكت ان الماضي وان كان مقدما في الوجود لكنه لما لم يوجد فيه

ما يوجب الاعلال حمل على ما وجد فيه وهو المضارع وفيه ان قوله يقتضي ان الموجب لا يوجد في الماضي فهو مخالف لاكثر الكتب المعتبرة قال الشيخ ابن الحاجب

في الشافية وتقلب الواو ياء اذا وقعت مكسورا ما قبلها او رابعة فصاعدا ولم ينضم ما قبلها كدعي ورضي والغازي واغزيت وتغزيت ويغزيان

ويرضيان بخلاف يدعو ويغزو هذا كلامه فانه لم تقلب الواو فيهما ياء وان كانت رابعة لانضمام ما قبلها كذا في شرحه هذا جواب سؤال يرد على قوله

ولا يعل الاصلي قوله ويعل نحو الكينونة مع سكون الفاء وانفتاح ما قبلها فينبغي ان لا يعل هذا جواب سؤال يرد على قوله ولا يعل الاصلي قوله لان اصله

كيونونة على وزن فيعلولة عند الخليل فابدلت الواو ياء وادغمت الياء في الياء كما فعل ذلك في ميّت ثم خففت بحذف الياء المدغم فيها

كتحريكها فصارت كينونة [illegible] كما خففت في ميت بالحذف فقال ميت بالتخفيف الا ان الحذف في مثل كينونة اكثر منه في باب ميت لطوله بزيادة

ابنية وتاء التانيث وقلما يستعمل غير محذوف العين كذا قيل حاصل الجواب على قول الخليل ان الاعلال انما وقع في نحو كينونة لحدوث الثقل باعتبار

اجتماع الواو والياء وسبق احديهما بالسكون لا باعتبار سكون الواو وانفتاح ما قبلها كذا افاده الشارح وفيه نظر وما يفهم من شروح

[illegible] فيه ان الاختلاف في انه متغير من اصله لانه في كلامهم فعلولة الا نادرا كعصفور فقال البصريون انه متغير عن كينونة بحذف العين بدليل

عوده اليه في قوله حتى يعود الوصل كينونة [illegible] قول الجمهور وهذا كل شيء لا يدوم على حالة واحدة [illegible] كالسحاب وكالذي

[illegible] وقال الكوفيون هو متغير باب الضمة اوله فتحة واصله كونونة على وزن [illegible] وهي الطبيعة وهو ضعيف

لانه

وتغزيت م

يكن كذلك لم يكن ابدال الواو ياء والضمة فتحة وجه فتدبر ويحتمل ان يكون التشديد في البيت للضرورة وانه انما قلنا كينونة فيعلولة بزيادة الياء
لعدم بناء فعلولة بتكسير العين وجوز فيعلولة كحيتعور ولا يخفى ان هذا الكلام يدل صريحا على ان اصلها كيونونة بياء ساكنة وواو متحركة جعل الواو
ياء ثم ادغمت الياء في الياء فصار كينونة ثم خففت كما في ميت وكلام المصنف يدل على ان اصلها كوينونة على وزن فيعلولة صرح به الشارح وفيه تامل
ثم صرح بما ذكرنا بعض الشارحين للشافية من ان اصلها كيونونة بتقديم الياء على الواو ثم ادغمت وخففت كما في ميت فصارت كينونة على وزن فيعلولة
فالمذهب منها الياء الزائدة قبل العين وذهب ابن جني الى انها فيعلولة فالمذهب منها العين هذا كلامه **قوله** وقيل اصله كونونة بضم الكاف على وزن سرحوبة
ثم فتح الكاف فانه لو لم يفتح لم يتبع فيما اراده ايضا فيلزم صيرورة الواو ياء فيما اذا كان هذا المصدر يائيا كالصيرورة والغيلولة الى غير ذلك واما اذا
فتح فيتبع في الكل تبعا له فلا يلزم ذلك لكنه يلزم عدم النظير فتامل ثم يجعل الواو ياء تبعا لليائيات لكثرتها والتعليل يدل على انه تابع للتغيير صح الكلام
وحصل المرام ثم يظهر ضعف ما قال الشارح من ان قوله وحمل قوله كما في الصيرورة على انه مؤخر عن قوله تبعا لليائيات لكان اوقع وحاصل الجواب على هذا التعبير انه
انما يحمل مع عدم وجود قانون الاعلال للتبع والاحسن في هذا المقام ان يقال اصله كونونة بضم الكاف ثم فتح الكاف وجعل الواو ياء تبعا لليائيات
كالصيرورة والقيلولة الى غير ذلك فانها في الاصل مضموم الفاء لكونها على وزن سرحوبة بضم الفاء ثم فتح الفاء لئلا يصير الياء واوا ففتح واو كينونة وجعل
ياء تبعا لها ثم قال الشارح ووقع في بعض النسخ موضع كونونة بضم الكاف ثم فتح الكاف لئلا يصير الياء الساكنة واوا كما في نحو الصيرورة والقيلولة ثم جعل
واو وياء لاجتماعهما اجتماعا لازما وسبق احديهما بالسكون وانما فروا الى الفتحة حتى لا يصير الياء واوا تبعا لليائيات لكثرتها كما في نحو الصيرورة
والغيبوبة والقيلولة ثم لما جعل الواو ياء صنع فيه ما صنع فيما سبق من الادغام والحذف هذا على تقدير هذه النسخة واما على تقدير نسخة الاخرى اعني
قوله ان اصلها كونونة فلا بد من ان يجعل قوله حتى لا يصير الياء واوا متاخرا عن قوله كما في نحو الصيرورة انتهى كلامه وفيه نظر لانه ان اراد بهذه النسخة كونونة
لما صح قوله حتى لا يصير اه وانما يصح ان لم يوجد فيه قاعدة مرمي وايضا لا يظهر حينئذ قوله تبعا لليائيات وانما يستقيم اذا لم يوجد فيه قانون جعل الواو
ياء وايضا انما يصح كون اصلها كيونونة اذا وجد كلمة في العرب على هذا الوزن واما على تقدير تاخر قوله حتى لا يصير عن قوله كما في نحو الصيرورة
لا يظهر وجه فتح الكاف في كونونة الا ان يقال ان قوله تبعا لليائيات يكون جوابا عن سؤال مقدر تقريره ثم فتح الكاف ثم جعل الواو ياء **قوله**

كيونونة ص 3

ومن ثم اي ومن اجل ان اليائية كثيرة قيل لا يجي من الواوية الا اربعة امثلة وهي الكينونة والديمومة والسيدودة والهيعوعة اي قلت كثرة اليائية
لا تقتضي ذلك قلت لا تحكم ان كثرتها بالقياس الى الواوية فيقتضي ذلك ولا يخفى ان كثرتها المضاف اليها تقتضي قلتها واما اقتضاؤها العدم مجيئها
الا اربعة امثلة فمحل نظر قال الشارح كان في الاصل هيوعة ولعل المراد من الواوية هاهنا يكون اعم من ان يكون اجوف فيصح ايراد هذا النظر نظرا
الى الشكل والهيئة هذا اللفظ وهذا موضع تامل **قوله** قال ابن جني في الثلاثة الاخيرة وهي بيع مثل ضرب وخوف مثل سمع وطول مثل كرم **قوله**
لسكون حروف العلة في الامثلة المذكورة وهي الياء والواو ان فتح الجمع من كثير نظرا الى تكثير الحاجة فظهر ضعف ما ذكره الشارح من انه انما جمع نظر
الى تكثير المحتاج الى وقوع هذا اللفظ **قوله** للخفة اي لا لاجل طلب الخفة لاستثقال الحركة على حروف العلة التي هي ضعيفة لا تقدر على احتمال الحركات واعترض
عليه الشارح بان المص قد صرح فيما سبق بان الساكن المفتوح ما قبلها كالقول والبيع لا يعل لخفة الفتح والسكون فينبغي ان لا يعل هاهنا ايضا
بعد ما جعل كذلك لوجود ذلك العلة اللهم الا ان يقال السكون فيما نحن فيه عارضي اي تهيئ للفظ او ينبغي ان يعل نحو القول لاجل هذه العلة ويمكن ان يقال ان
الباعث على الابدال تحرك حرف العلة الا انه اسكنه اعلالا ليكون البدل مثل المبدل منه في حق السكون ثم ابدلت بالالف الى آخر ما ذكره الشارح ونعم
من شروح الشافية ومن شرح الزنجاني للعلامة التفتازاني ان حروف العلة المذكورة تقلب بالالف من غير اسكان اولا وهو المشهور فيما بين الجمهور فحج
يكون الالف مقام مجموع الامرين اعني حرف العلة وحركته ووجه القلب امران احدهما ان كل واحد منهما مقدر بحركتين فاذا انضم اليه حركته وحركة ما قبله
اجتمع في التقدير اربع حركات متواليات في كلمة وذلك مستثقل فاجتنبوه بقلبهما الفا لتجانس حركة ما قبلها وثانيهما ان كل منهما اذا تحرك بمنزلة
حرف مد وبعضه او بمنزلة حرفي مد فالواو المفتوح كالواو والالف والمكسور كالواو والياء والمضموم كالواوين وكذا حكم الياء واجتماع حرفي
العلة مستثقل فقلبوهما بالالف لانه حرف توحد من الحركة **قوله** اذا كن في فعل او في اسم على وزن فعل يعل طرف لاسكان حروف العلة في الصورة
المذكورة وانما اشترط ذلك لان الفعل لثقله يجوز فيه التغيرات ما لا يجوز في غيره واما الاسم المشتق فمحمول عليه على ان معنى المشتق اليه متعدد وانما
قال على وزن فعل يعل لانه لو كان على وزن فعل يعل لا يعل كما مثل به في الشافية هذا القانون وبقانون مثل اقام مقيد بهذا الشرط
حيث قال تقلبان الفا اذا تحركتا مفتوحا ما قبلهما اعني في حكمهما في اسم ثلاثي وفعل ثلاثي او محمول عليهما نحو باب وناب وباع وقام واقام واباع والا

استقامة

والاقامة

والاقامة ومقام بخلاف قول وبيع وطي وباع جلبا شاذ وهذا كلامه قال صاحب الجاربردي واصلهما اقوم وابيع لكنهما لما كانا فرعي قام وباع
اجريا مجراهما فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح او نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما وجعلت في حكم المتحركة الى هذا لفظه واعلم
ان الشيخ ابن الحاجب جعل نحو قال ويقام داخلين في قانون واحد كما تر والمصنف جعل الكل منهما قانونا على حدة وقد ذكرنا تفصيل ذلك في شرحنا للعصاري
والمراد من الفعل الفعل المتصرف ولذلك لا يعل نحو ليس بالقلب بل بالاسكان مع ان اصله ليس بالكسر **قوله** اذا كان حركتهن غير عارضية بان لم تكن حاصلة
بالنقل نحو جيل او بالتقاء الساكنين نحو و[illegible] وهذا ايضا ظرف الاسكان الا انه بعد تقييد بالظرف الاول وهذا لم يعطفه عليه ههنا كلام اوردناه في شرحنا
للمقصاري **قوله** ويكون فتحة ما قبلها الذي في حكم السكون هذا معطوف على ما يفهم من الكلام السابق وهو ان شرطه ان يكون حركتهن غير عارضية وان
يكون ما قبلها الا في حكم السكون وان لا يكون اه وان لا يجتمع فيها اه وان لا يلزم اه وان لا يتحرك اه واحترز بهذا القيد عن نحو يقول فان اللام مفتوحة
وان كان مفتوحا لكن فتحته في حكم السكون لانه حرف مبني والاصل في البناء السكون ولانه لما كان كلمة على حدة كان ما قبل الياء في حكم السكون فتامل
قوله ولا يكون في معنى الكلمة التي يتحرك حرف العلة فيها والفتح ما قبلها اضطراب وتحرك كالحيوان والجولان فان في معناهما حركة واضطراب فابقيت الحركة
التي يتحرك النفس عند التلفظ بها على لفظها رعاية للمناسبة بين اللفظ والمعنى وحمل الموتان على الحيوان حملا للنقيض على النقيض وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا
الشرط بعد تقييد هذا القانون بكون حرف العلة في فعل او في اسم على وزن فعل **قوله** ولا يجتمع فيها اي في حروف العلة اعلالان على تقدير اعلال
نحو قوي وطوي فانه اعل اللام فيهما فلو اعل العين فيهما لزم توالي الاعلالين وذلك ممتنع او مستكره ولا يخفى ان المراد بهذا الممتنع هو الجمع بين اعلالين
او حذفين او اسكانين او حذف وبدل اذا كانا في اصليين ليس بينهما فاصل بحرف اصلي في كلمة واحدة والعلة هي لزوم اجحاف الكلمة وهو في صورة
التفارق اقوى منه في صورة التفارق ولا يخفى عليك ان هذا الحكم صدر عنهم من غير روية وان الجمع بينهما جائز بل وقع وان لم يقل به احد كما في امثال
شووا وطووا وقد فصلنا هذا البحث في شرحنا للمقصاري **قوله** ولا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه اي والشرط الآخر ان لا يلزم ضم حرف المضارع
على تقدير الاعلال كطوي مثل علم فانه لم يعل وان لم يلزم فيه الاعلالان كما لزم في طوي مثل ضرب لانه لو اعل العين فيه [illegible]
تبعا له فلو اعل العين فيه لم يعل اللام فيه والا لزم التقاء الساكنين على غير حده والجمع بين الاعلالين ايضا واذا لم يعل اللام لزم ضم حرف العلة وجه

فقلبت

التوالي

والعلة في

ضعيف لا يطيق ان يتحمل الضم القوي قال الشيخ ابن الحاجب فصح باب قوي وهوي لا اعلال اليين وباب طوي وحيي لانه فرعه اولا يلزم من يحاي
ويطاي ويحاي بضم الياء الضعيف قال شارحه وانما لم يذكر مضارع هوي لانه مضارعه يهوي بكسر العين فلا يندرج تحت القاعدة قوله ولا تترك
اي الشرط الآخر ان لا يترك الاعلال لاجل التنبيه والدلالة علي الاصل كالقود فانه ترك اعلال العين فيه للدلالة علي اصله واو قال الشيخ ابن الحاجب
اعلال العين ح
في الشافية فانه شاذ ولعله اراد به انه مخالف للقياس دون الاستعمال فانه واقع في كلام النبي عم حيث قال لا قود الا بالبين قوله ومن ثم اي ومن
اجل تلك الامور شرائط القلب المعتل الذي يعل نحو قال اصله قول ونحو دار اصله دور وقلبت العلة الفا لوجود تلك الشرائط المذكورة فيه الاول
مثال فعل والثاني اسم علي وزن فعل ولو ترك قوله ومن ثم لكان احضر واحسن قوله ويعل مثل ديار الخ جواب سوال مقدر تقرير السوال فهو ان الشرط
المذكور هو كونهما في فعل او في اسم علي وزن فعل كما يعتبر في القانون المذكور كذلك يعتبر في جميع القوانين وينبغي ان لا يعل هذه الاسماء لانها ليست علي
اوزان الفعل واما تقرير الجواب فهو ان اعلال هذه الاسماء ليس بطريق الاصالة بل بطريق التبعية وانما يرد النقض بها ان لو كان اعلالها بطريق
الاصالة وهذا الجواب انما يستقيم ان لو كان هذا الشرط شرطا للاعلال بطريق الاصالة لا بطريق التبعية وليس الامر كذلك فتامل علي انه لا يخفي ان الاصل
الشامل لهذه الاسماء كما يدل عليه قوله الآتي فيما بعد وهو الاربعة اذا كان ما قبلها مكسورا نحو موزان وداعوة وراضيوا وترميان الخ فعلي هذا
كان ايراده عقيب هذا القول مناسبا دون عقيب قانون قلب حرف العلة الفا بعد ذكر هذه الشرط في هذا القول ولو قلنا انه غير شامل له لان هذا القول مقيدا
بكونه حرف العلة في الطرف او في حكم الطرف وليس الواو في هذه الاسماء كذلك فمعني الكلام ح انه يعل هذه الاسماء مع عدم وجود الاصل الشامل فيها
فعلي هذا يجب ايراده عقيب ذكر تمام الاصل الشامل الا في اثنائه ويجب ذكر القيد الذي هو محيط الفائدة لكن قوله ينبغي يعل هذه الاسماء الخ آب ان هذا التوجيه
ويرد علي اعتبار هذا الشرط يعني كونهما في فعل او في اسم علي وزن فعل في جميع القوانين نحو اشاخ واجوه وغير ذلك فالحق ان هذا الشرط غير معتبر في قانون
من القوانين بل الشرط المعتبر في قانون قلب المعتل الفا ما نقلناه عن الشافية من اسم ثلاثي او فعل ثلاثي او محمول عليهما كيف ولو كان المعتبر ذلك لاشكل
الامر في كثير من الموارد قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية وتقلب الواو المكسور ما قبلها في المصادر ياء نحو قياما وعياذا وقيلا لاعلال افعالها وحال
حولا كالقود بخلاف مصدر نحو لاوذ وفي نحو جياد وديار ورياح وتير وديم لاعلال المفرد وشذ طيال وصح رواء جمع ريان كراهة اعلالين ولواء

هذه الاسماء التي يقع الاعلال فيها مع انها ليست علي اوزان الافعال كالايام والديار وعلي اعتباره في قانون قلب حرف العلة الفا نحو خوايا وطوايا وشوايا وغير ذلك

جمعا

جمع بازو في نحو رياض وثياب لسكون في الواحد مع الالف بعدها بخلاف عورة وكورة دواما تيره فتأمل في هذا الكلام وقيل ان اصله ثياب وواو بان ذو ما

بعد الالف التي ليس الا الاستثناء كالنص عليه صاحب الجاربردي قوله تبعا للواحد اي للاعلال واحده وهو دار قوله تبعا للواحد الذي هو سوط لان السكون

بمنزلة الاعلال لانها مشابهة بالالف وان لم يكن كل منهما ميتة فيعل ياط كما يعل ديار قوله اي يعل هذه الاشياء وان لم يكن فعلا ولا على وزن

فعل المتابعة المذكور لا حاجة اليه الا انه ذكره ليظهر انه متعلق بما سبق من قانون قلب المعتل الفا لكنه لو يهم انها اي هذه الاسماء من جزئيات

هذا القانون وليس الامر كذلك وقد ذكرنا ما يدفع هذا الايهام فتأمل قوله ولا يعل نحو الحوكة والخونة الى هنا شرع في بيان فوائد الشرائط المذكورات

في هذا القانون قوله لخروجه عن وزن الفعل بعلامة التانيث وهي التاء المتحركة في الاوليين والالف المقصورة في الاخريين فانهما مختصان

بالاسم ولا يرد خلان الفعل اصلا واما اعلال نحو قالت وباعت ورمت فلان هذه التاء ليست بمتحركة بل ساكنة وهي مختص بالفعل فلا يخرج الكلمة بها عن وزن

الفعل لكنه يرد عليه نحو قضاة ودعاة ونحو طيا وامثال خطايا فان جمع التكسير يخرج الاسم عن اوزان الفعل ايضا كما ان التاء والمتحركة والالف المقصورة

كذلك لا يقع ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في الشافية من الشرط في هذا القانون وهو الحمل على الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي والجريان عليهما موجودة في هذه الامثلة

وكذلك لا يعل الا ان نحو ذلك الشرط ايضا موجود في امثال الحوكة والخونة والحق ان يقال ان قلب المعتل بالالف نوعان النوع الاول واقع في العين والنوع الثاني

في اللام فالاول مشروط بما ذكره المص ره او الشيخ ابن الحاجب من الشرط والثاني غير مشروط به كما يدل عليه كلام الشيخ حيث قيد قلب العين الفا

بهذا الشرط دون قلب اللام ولعل الوجه ان اللام محل التغير دون العين فيعل اللام بادنى مقتضى وان لم يوجد بعض الشروط واما العين فلا يعل ما لم

يوجد فيه مقتضى تام وما لم يوجد شروط القلب على وجه الكمال فلا يكفي فيه ادنى مقتضى وبهذا الشرط يظهر وجه اعلال نحو قضاة وعدمه في نحو حوكة اما نحو

طيا فانما يرد ان لو كان هذا الشرط شرطا لجميع القوانين كما يفهم من قول الشارح ره واما اذا كان شرطا لقلب المعتل الفا كما نص عليه الشيخ ابن الحاجب في الشافية فلا على

انه يعل الغائه نعله ان وجد فيه الالف المقصورة فتأمل قوله ونحو دعو القوم لطرو الحركة عطف على قوله الحوكة اي لا يعل لطرو الحركة لان اصل الواو السكون

لكنه حرك لدفع التقاء الساكنين على غير حده بالضم لاجل مناسبة الواو قوله ونحو عور واجتوروا عطف على قوله نحو الحوكة اي لا يعل نحو عور وعوروا لانها

بمعنى اعور واسود فيكون فتح العين في حكم السكون ولا يعل نحو اجتوروا وازدوجوا لانه بمعنى تجاوروا وتزاوجوا فيكون فتح ما قبل الواو فيهما في حكم

السكون وانما حمل الثلاثي مع كونه اصلا على المزيد فيه مع كونه فرعا لان باب الافعال اصل في الالوان والعيوب فاذا لم يعل في الاصل وجب ان لا يعل

في الفرع وانما وجب باب الافعال اصلا فيهما لان العيب او اللون امر زائد على الاصل والزيادة في المعنى يستدعي الزيادة في اللفظ لان المعنى يستفاد

من اللفظ فيراد من اللفظ بازاء الزيادة في المعنى كذا قيل فتامل ولا يعل مثل توسط وتيسر وتوعد وغير ذلك اما على تقدير كونه ملحقا بتدحرج

فلان الملحق لا يتغير بالاعلال ولا بالادغام واما على تقدير كونه بابا اصليا فلسلامته في الماضي الثلاثي نحو وسط ويسر ووعد فلا يعل

لموافقته له كما لا يعل اعور لموافقته عور **قوله** ونحو حيوان حتى تدل حركته على اضطراب في معناه اي في معنى الحيوان عطف على قوله نحو الحوكة

اي لا يعل نحو الحيوان ليدل على حركة اي حركة مسماه واما الموتان فحمول على الحيوان حمل النقيض على النقيض لانه ليس في معناه حركة قال الشيخ

ابن الحاجب في الشافية وصح نحو الجولان والحيوان والصوري والجيدي للتنبيه على حركة مسماه والموتان لانه نقيضه والظاهر من هذا الكلام يخالف

اصطلاح اهل العقول في اطلاق النقيض او لانه ليس بجار ولا موافق هذا كلامه والصوري اسم ماء بعينه واصله من الصور بالتحريك الميل

ويقال حمار جيدي اي يحيد عن ظله للنشاط والحيد بالكسر هو النفار والميل عن الشيء **قوله** ونحو طوي عطف على قوله نحو الحوكة اي لا يعل نحو طوي

مثل ضرب لئلا يجتمع فيه اعلالان احدهما في العين والثاني في اللام واجتماعهما مستكره ولا يعل نحو حيي مع انه لا يجتمع فيه ذلك لئلا يلزم ضم الياء

في مستقبله وذلك لانه لو اعل وقيل حاي لاعل مضارعه وقيل يحاي فيلزم ضم الياء وهو ضعيف لا يطيق ان يتحمل الضم قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية

وصح باب قوي وسوي لاعلالين وباب طوي وحيي لانه فرعه او لما يلزم من يطاي ويحاي الضم على الياء والضعيف ولا يكون الاسكان

في المضارع والا لزم التقاء الساكنين على غير حده بل لزم اعلالان ولذا لا يحذف الياء بعد الاسكان فتامل وانما قيد بقوله من باب ضرب لانه لو كان من باب

علم لا يلزم ذلك بل المانع مما لا اعلال فيه لزوم الضم في مضارعه **قوله** ونحو طويا محمول عليه اي على طوي فيلزم فيه على تقدير الاعلال اعلالان حكما ولا حاجة

الى هذا الحمل لان عدم وقوع الساكن بعد المعتل بلا فصل معتبر في هذا القانون فانه لو اعل التبس بالواحد لالتقاء الساكنين وكذا صح نحو عصوان لانه

لو اعل التبس بالواحد بعد حذف الالف والنون للاضافة ونحو رضيان فانه لو اعل التبس بالواحد بعد حذف الالف والنون بحرف الناصب ونحو اخشيان فانه

لو اعل التبس بمضارع المتكلم الواحد بعد حذف الالف في الصورة وحمل اخشين عليه للمشابهة بينهما فتامل فعلى هذا لا حاجة الى قوله وان لم

يجتمع

يجتمع فيه اعلالان بل يوهم خلاف المقصود لانه معطوف على شرط مقدر اي ان يجتمع اعلالان وان لم يجتمعا فيلزم الحمل على تقدير الاجتماع ايضا الا انه

يتوانه متعلق بمقدر وهو قولنا فلا يعل فتامل قوله ونحو القود حيث يدل على الاصل عطف على قوله نحو الحوكة اه اي لا يعل نحو القود للدلالة على الاصل

قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية نحو القود والصيد واخيلت واغيلت واغيمت شاذ وهذا الكلام ذكر في الصحاح انه قال ابو زيد هذا الباب كله يعني

قوله تعالى استحوذ عليكم الشيطان اي غلب يجوز ان يتكلم على الاصل يقول العرب استجاب واستجوب واستجاب واستجوب وهو قياس مطرد عندهم

قال الله تعالى الم نستحوذ عليكم اي الم نغلب على اموركم كذا في الجاربردي قوله الاربعة اذا كان اي الاوجه الاربعة منها حاصلة اذا كان ما قبلها اي حروف العلة

مضموما وهي ساكنة او مكسورة او مضمومة او مفتوحة نحو ميسر مثال السكون وبيع مثال الكسر ويغزو مثال الضم ولم يدع مثال الفتح قوله تجعل الياء

في الاول هذا شروع في بيان حكم كل منها اي يجعل الياء في الكلمة الاولى وهي ميسر واوا لضمة ما قبلها المستدعية للواو ولين طبيعة الساكن بان يصير

تابعا لما قبله بسهولة وادنى تقتضى فصار موسر بعد جعل المذكور موسر اولا يخفى ان عدم حذف الواو في يوعد لاجل ضمة ما قبلها لا لاجل ان اصل

يوعد كما ان اصل يكرم يأكرم والا لما قلب الواو ياء في ميسر ويمكن ان يقال ان المطلوب عندهم في الكلمة هو التخفيف وان الاعلال بالنوع والادغام و

تخفيف الهمزة ليس الا لاجل التخفيف ولا شك ان الياء المضموم ما قبلها اثقل وان الواو المضموم ما قبلها اخف فلو اعتبر الاصل في ميسر كما اعتبر في يوعد لزم بقاء الياء

الثقيل فتامل قوله وفي الثانية تسكن متعلقا لقوله تسكن اي وتسكن الياء في الكلمة الثانية وهي بيع ثم تجعل تلك الياء واوا لضمة ما قبلها ولين طبيعة

الساكن كما مر فصار بوع بعد الجعل المذكور بوع قوله واذا جعلت حركة ما قبل حرف العلة اي اذا اريد جعل حركة ما قبلها من جنسها بالنقل والسلب نحو فصار

بيع بكسر الباء وسكون الياء وهو المشهور فيما بين الجمهور وفيه اشارة الى اختلاف التعليل في الماضي في الاجوف قوله وتسكن في الثالثة اي وتسكن الواو

مثلا في الكلمة الثالثة وهي يغزو بالحذف او بالنقل كذا قيل والاولى ان يقال لاجل الخفة المطلقة في هذا الغزو فصار يغزو بالضم يغزو بالسكون قوله ولا يعل في الرابعة اي

لا يعل مثلا في الكلمة الرابعة وهي لم يدع لخفة الفتحة فلا يسكن لان الفتح غير ثقيل على حرف العلة ولانه حكم النحاة بان الواو معرب بالضم والكسر تقديرا وبالفتح

لفظا قوله ومن ثم لا يعل اي ومن اجل ان الفتح خفيف لا يعل الى ان لا يسكن اي حروف العلة اي الياء في غيبة ونومة واعترض عليهم بان الياء المفتوحة

مضموما ما قبلها بمنزلة الياء الساكنة مضموما ما قبلها فاذا قلبت الساكنة بالواو فقلبت المفتوحة بها اولى اذ الفتح ثقيل بالنسبة الى السكون [illegible] و

ما قبلها ولين عريكة الفتحة كما قلتم في داعية وايضا ان الياء المفتوحة مع انفتاح ما قبلها يعل لعدم انفتاحها وانضمام ما قبلها يعل بالطريق
الاولى هذا لفظه ولا يخفى ان الضم مستدع والساكن كالميت والمتحرك ليس كذلك فاستدعاها والساكن اسهل من استدعاء المتحرك الى الواو في داعوة
واقعة في مقابلة اللام التي هي محل التغير فيكفي للتغير ادنى مقتض بخلاف الياء في غيبة وان المقتضي للانقلاب في مثل قال اجتماع اربع حركات
مع كون الكلمة فعلا او على وزنه كما مر بخلاف غيبة على ان هذه نكتة بعد الوقوع بل جميع ما ذكره في هذا الفن من العلل والمناسبات فتأمل
قوله الاربعة اي الوجوه منها حاصلة اذا كان ما قبلها اي حروف العلة مكسورا وهي ساكنة نحو موزان او مفتوحة نحو داعوة او مضمومة
رضيوا او مكسورة نحو ترميين قوله ففي الاولى هذا الشروع في بيان حال كل منها اي ففي الكلمة الاولى نحو موزان بجعل الواو ياء قوله
وفي الثانية اي في الكلمة الثانية نحو داعوة بجعل الواو ياء لاستدعاء ما قبلها وهو الكسر ولين عريكة اي طبيعة الفتحة وقد عرفت الفرق
آنفا في داعية وغيبة فلا نعيده قوله ولا يعل مثل دول مع انه كداعوة وحاصل الجواب ان دولا جامد لا يعل الا اذا كان على وزن فعل
وهو ليس على وزن فعل هذا منقوض بنحو اشاخ واجوه وايمة وغير ذلك فتأمل هذا جواب على سبيل التنزل وتقديره انا لا نسلم ان دولا مما
نحن فيه لان الواو ليست واقعة في محل اللام التي هي محل التغير ولو سلم فليس على وزن فعل قوله وفي الثالثة اي في الكلمة الثالثة نحو رضيوا
يسكن الياء بالنقل والسلب لاجل الخفة ثم تحذف لاجتماع الساكنين على غير حده واولهما مدة قوله والرابعة اي الكلمة نحو ترميين مثل الثالثة
في حق الاعلال بالاسكان والحذف وقيل بالاسكان وبالنقل والاول اولى اذ لا فائدة في النقل وقيل الثاني هو الاصح ليكون
حال اللام مع العين كحال العين مع الفاء فتأمل قوله والثلاثة اي الوجوه الثلاثة حاصلة اذا كان ما قبلها ساكنا وهي مفتوحة نحو يخوف
او مكسورة نحو يبيع او مضمومة نحو يقول قوله يعطى حركاتهن الى ما قبلهن هذا بيان الحكم المجموع اي ينقل حركات حروف العلة الى ما قبلهن اي ما قبل حروف
العلة لانها ضعيفة لم تستطع ان تتحمل الحركات وانما تنقل الى ما قبلهن لان ما قبلها حرف صحيح وهو قوي يتحمل الحركات وفي هذا الكلام اشارة الى
ان الساكن الذي قبلها لا بد من ان يكون حرفا صحيحا اذ نقل الحركة من حروف العلة لا يتصور الا اليه فلا يرد في نحو قايل وقوايل وقوّل وقاول وتقول
وتقاول فان الساكن فيها ليس حرفا صحيحا بل حرف علة والنقل الى الالف غير ممكن والى الواو والياء الساكنين غير معقول والصعوبة في العبارة يعطي

الرابعة

ما قبلها

ما قبلهما حركاتهن كما مر غير مرة **قوله** ولكن يجعل الخ نحو يخوف الخ اشارة الى ما وجد في يخوف ويبيع ويقول من القلب والابدال والفرق بين يخوف والخوف

حيث يجعل الواو في الاول الفا دون الثاني مع ان الواو في كل منهما ساكن ما قبلها مفتوح الى مع عدم وجود قاعدة الجعل المذكور فيهما وحاصل الفرق

ان السكون في الاول عارضي وفي الثاني لازمي فطبيعة الساكن العرضي لينة وطبيعة الساكن اللازمي قوية فجعل الاول الفا اسهل من الثاني هذا هو المفهوم من المتن

والشروح ولا شك ان اللينة العريكة ليست الا لاجل السكون اللازمي ينبغي ان يكون اشد لينة من الساكن العارضي لانه في الاصل متحرك فيكون اقوى من الساكن اللازمي

من هذه الجهة فتامل فالحق ما ذكره صاحب الجاربردي من انه نقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما وجعلتا في حكم المتحرك نظرا الى الاصل فصار ما قبلهما مفتوحا

بالنقل فقلبت الفا بخلاف الخوف والبيع فان الواو والياء فيهما ليستا في حكم المتحرك وبخلاف يقول ويبيع معلومين فانه لا يصير ما قبل الواو والياء فيهما بالنقل مفتوحا

حتى يقلبان الفا واما ما ذكر في تسهيل هذا من ان نحو اقام واباع لما كان فرعا قام وباع اجرى مجراهما فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح ففيه نظر فانه يرد نحو

يقول ويبيع فان ما قبل الواو والياء فيهما في حكم المفتوح نظرا الى قال وباع فينبغي ان يقلب الفا فيقال يقال ويباع الا ان يقال انه يلزم تغير الابنية ويلزم اللبس بباب

يخاف وبالنقل لا يلزم شيء من ذلك ولا يخفى ان المعتبر قاعدة القلب بالالف في نحو يقال فتح المعتل لكون فتح سابقه اصليا لا عارضيا حاصلا بالنقل فتامل **قوله** ولا يعل

نحو ادور واعين حتى لا يلتبس بالافعال قال الشارح لا يعل نحو ادور واعين بنقل حركتهما الى ما قبلهما كما يعل نحو اقول مثل انصر وابيع مثل اضرب حتى لا يلتبس كل واحد

منهما بالافعال لصيرورتهما اذا ذاك في حالة الوقوف مثل اقول واطول هذا كلامه هذا موضع خدشته ولا يخفى ان الكلام السابق يتضمن قاعدتين احدهما مجرد النقل

بدون القلب بالالف نحو يقول ويبيع وثانيهما نقل الحركة مع القلب بالالف نحو يقال ويخاف ولا شك ان ادور واعين انما يرد على القاعدة الاولى دون الثانية فان المعتل

فيهما ليس بمفتوح وانما يكون واردا على الثانية ان لو كان المعتل فيهما مفتوحا فعلى هذا لا يستقيم جواب المصنف وهو الالتباس بالافعال بل انما يستقيم ان يقيم حتى لا يلتبس

او يقيم حتى لا يلتبس بالمضارع المتكلم الواحد من القول فانه لو نقل الحركة الى ما قبلها وقلب الياء في اعين بالواو صار اَدُوْر واَعُيْن فاشتبه بالقول وما ذكره المفتاح

انما يصح لو ادخل نحو يقال ويخاف في قاعدة قال وقلب الواو فيهما الفا من غير نقل حركتهما الى ما قبلهما نظرا الى ان ما قبلهما مفتوح حملا على قال فح يرد عليها نحو

ادور واعين فان المعتل فيهما متحرك وما قبله في حكم المفتوح نظرا الى دار وعين فينبغي ان تقلب الفا مع انه لا يقلب فح يصح ان يجاب بانه لو قلب الفا صار ادار واعان

فيلتبس بماضي باب الافعال الاجوف لكن الظاهر ان نقل الحركة الى ما قبله واجب على كل تقدير ولم ينقل ويقلب الفا لزم التقاء الساكنين على غير حده فتامل حتى يتبين لك الصواب

من الخطاء قوله ونحو جدول عطف على قوله نحو ادور اى لا يعل نحو جدول بنقل الحركة الى ما قبله والابدال بالالف كما في يقول لئلا يلزم بطلان الالحاق لان معنى

الالحاق ان حروفه انما زيدة لغرض جعل مثال على مثال ازيد منه ليعامل فيه معاملته في التصغير والتكسير وغير ذلك وعلى تقدير الاعلال يلزم بطلان هذا الغرض المط

واما اعلال اسلنقى فلكونه واقعا في اللام الذي هو محل التغير فتامل قوله ونحو اقوى وقووم عطف على قوله نحو ادور اى لا يعل نحو اقوى وقووم لئلا

يلزم الاعلال في الاعلال الحقيقي كما في المثال الاول وهو الاعلال الحكمي وهو الادغام الموجب للتخفيف كما في المثال الثاني واما الاول فظ واما الثاني ففيه قلق اما

اولا فلان الادغام فيه ليس مما اختير لاجل التخفيف كره مثلا بل الادغام فيه باب وضعي ليس منه التخفيف بل المطلوب منه حصول باب مبنا وواما ثانيا فلانه

لا يرد على ما نحن فيه فان الواو الثاني وان كان مفتوحا لكن الساكن الذي قبله ليس حرفا صحيحا بل حرف علة واما ثالثا فلان قووم لو اعل بالقلب لا يلزم الاعلال

في الاعلال بل ترك الادغام واتيان القلب وانما يلزم ان لو ابقى الادغام جنس القلب فحاصل الاتيه ينبغي ان ينقلب الواو والياء في قووم وبين وكذا تبين وتقووم الى ان

المختار كون الثاني زايدا في الكرر فالاول الذي هو عين الكلمة مفتوح في الاصل الذي هو الثلاثي وهو قام وبان ما قبله ايضا مفتوح لان القول انه لو حمل على الثلاثي

وعمل بالمختار في المكرر وقلب العين الفا صار الكل قاوم وباين وتقاوم وتباين فيلزم الالتباس في الصور على انه فاته ما هو المقصود من التضعيف وهو تحصيل الابواب

المختلفة في الثلاثي المزيد فيه وكلا يخفى ان يحمل كلام المص على قووم على هذا السوال والجواب لان قوله حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال آب منه كما لا يخفى ولانه

لو كان مقصود المص ذلك لوجب ذكر قووم عقيب قاعدة قام لا قاعدة اقام قوله ونحو ارمي عطف على قوله ادور اى لا يعل نحو ارمي بنقل الحركة الى الميم وقلب الياء

بالالف كما في يقيم وهو المناسب لسوق الكلام ليلا يلزم وقوع الساكن في آخر المعرب وفيه انه محذور في وقوع الساكن في آخره كما في العصى والرضى وغير ذلك فالحق ان يقال

ان هذا التعليل مختص بالعين كما يفهم من اثرته على ان النحاة صرحوا بان ما كان في آخره حرف علة وما قبله ساكن فهو في حكم الصحيح في احتمال الحركة نحو

جاءني ظبي ورايت ظبيا ومررت بظبي فلا وجه للاعلال بالقلب وغيره فيه فقال الشريف ولا يعل نحو ارمي لا بالحذف ولا بالابدال ولا بالاسكان حتى لا يلزم

بطلان الاعراب اللفظي وذلك لافضاء الى ان يقع في آخر المعرب الياء مع ساكن آخر قبله وبدونه وهو عدول عن الاصل فلا يصار اليه الا عند اغراض

فهاهنا كما في العصى هذا لفظه ولا يخفى ان ما ذكره لا يناسب سوق الكلام فالاولى ترك الحذف والاسكان فانهما غير مناسبين له اذ لا كلام فيهما بل في نقل الحركة

وان بطلانه على ما لا يتوهم فيه على ما ذكر حتى يتوجه الى الجواب بنفيها ولانه محذور في ابطال الاعراب اللفظي بمقتضى القانون الصرفي ولانه وقوع الساكن

في آخر

في آخر المعرب فالحق الصارف إلى ما ذكرناه **قوله** ونحو تقويم وتبيان إلخ عطف على قوله نحو أدور أي لا يعل نحو تقويم وتبيان ومقوال ومخياط لئلا يجتمع الساكنان بتقدير

الإعلال أي لو أعل لاجتمع ساكنان الواو والياء في المثال الأول والألفان في الأمثلة الباقية وهو أي اجتماعهما غير جائز فلو حذف أحدهما لزم الالتباس

أما في الأول فلأنه لو أعل بالنقل وحذف أحدهما أي أحد الساكنين التبس بحسب اللفظ بمضارع الأفعال المعلوم في الصورة وأما في الثاني والثالث فلأنه لو أعل

بالنقل والقلب وحذف أحد الألفين التبس ظاهرا بالمضارع المجهول من قال وأما في الرابع فلأنه لو أعل بالنقل والقلب وحذف أحد الألفين التبس في اللفظ بالمواضع من قال

قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية وصح نحو قوال وتبيان للتبس ومقوال ومخياط ومقول للتبس قال صاحب الجاربردي لأنهما لو أعلا بالنقل والقلب وحذف أحد الألفين

فيلتبس تقال وتبيان فيشتبه بناء حالم اسم فاعله من مضارع قال وصح مقوال ومخياط لأنهما لو أعلا لقيل مقال ومخاط فلم يدل الا مفعال ومفعال فبهذا تبين أن مدار

عدم الإعلال على اللبس وهذا موضع تأمل فالحق أن تنكشاه بعد الوقوع **قوله** ومخيط إلخ عطف على قوله نحو أدور أي لا يعل نحو مخيط مع وجود قانون الإعلال فيه

لأنه منقوص من المخياط فلا يعل تبعا له كذا قيل والظاهر من كلام المصنف أن قوله ومخيط مبتداء ومنقوص خبره جواب سؤال يرد على ما سبق وتقريره أنه لا يعل

مع أنه لا يجتمع فيه ساكنان فأجاب بأنه منقوص من مخياط قال الشارح وهذا إنما يستقيم على قول من تقول أن مفعال أصل من مفعل وأما على قول من يقول بالعكس

فمشكل هذا اللفظ قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية ومقول ومخيط محذوفان منهما أو بمعناهما ولا يخفى عليك أن مدار عدم الإعلال في هذه مثلة ليس على لزوم

اجتماع الساكنين فقط بل على لزوم الالتباس فكما يلزم الالتباس في مقوال ومخياط على تقدير الإعلال كذلك يلزم في مقول ومخيط على تقديره فعلى هذا الأحسن

إلى أن يقال إنهما معوضان عنهما فحينئذ اندفع ما ذكره الشارح من الإشكال على أنه يمكن أن يقال أنه لا يعل نحو مقول ومخيط لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل في حق

التصحيح وأيضا فلا يعل الأصل بمتابعة الفرع كما يعل عدة بمتابعة يعد فينبغي أن لا يعل الأصل بمتابعة لا يقال أن تصحيح نحو مقول يدل على أن أصله مقوال وإلا

صح لأنا نقول أن تصحيحه يمكن أن يكون لأجل اللبس فلا يدل عليه وقوله فلا يعل تبعا له إلخ عن حد شته لأنه إذا كان أصل مقول مقوال كان مثله في حق وجود

المانع فلا يصح الحكم بأنه لا يعل تبعا له ولا يعل نحو أقوم اسم التفضيل لئلا يلتبس بماضي الأفعال **قوله** فإن قيل لم يعل الإقامة والاستقامة مع وجود المانع

وهو لزوم اجتماع الساكنين إذا أعلت أي الإقامة بنقل الحركة وقلب الواو بالألف وحذف أحد الألفين وتعويض التاء عنها كإعلال أخواتها كأقام ويقيم

مثلا **قوله** قلنا تبعا لأقام وفي أكثر النسخ لقام وقوله تبعا مفعول له الفعل المحذوف أي أعل الإقامة تبعا لقام ولا شك أن مدار عدم الإعلال على لزوم

اللبس لا على لزوم التقاء الساكنين ولا يلزم الالتباس في الاقامة على تقدير الاعلال فلا وجه لهذا السوال والجواب كما لا وجه للسوال والجواب الآتيين بقوله فان
قيل لم لا يعل التقويم اه **قوله** فان قيل لم لا يعل التقويم تبعا لقام اه وروده ظاهر على تقدير اكثر النسخ واما على تقدير بعض النسخ فلا يرد وعلى انه يلزم الالتباس في التقويم
على تقدير الاعلال كما مر **قوله** قلنا بطل قوة قوم يريد ان قوم قوي في الاخوة مع التقويم من قام وانكان اصلا في الاعلال فابطل قوته فيها استتباع قام التقويم
في الاعلال فلا يعل التقويم على ان المناسب ان يعل المصدر تابعا للفعل في الاعلال فتامل **قوله** ولا يصلح ان يكون اه دفع لما يتوهم من ان قام وانكان ضعيفا في الاخوة
لكن اقام ان يكون متقويا له في استتباع التقويم فيصير مساويا للتقوم بل زايدا عليه وحاصل الدفع ان اقام ليس لاثيا اصلا بل فرعا فكيف متقويا لما هو الاصل وانت
خبير بان المتقوي لا يلزم ان يكون اصلا بل يحتمل ان يكون فرعا كالابن بالنسبة الى الاب والجد بالنظر الى الملك وبان كون اقام متقويا لقام في استتباع التقويم في حق الاعلال
غير مناسب لان المناسب ان يكون اقام متقويا لقام في استتباع الاقامة في الاعلال فعلى هذا لا يرد عليه سوال التقويم لان الباعث على اعلال الاقامة امران واما
الباعث على الاعلال التقويم ~~[illegible]~~ فامر واحد فلا يقاس التقويم عليها **قوله** ولا يعل مثل ما اقوله اه فانه يجري مجرى الامثال
لا يتصرف فيه بالتعليل وحمله عليه افعل التفضيل على انه لا فعل بمعناه حتى يحمل عليه ومثل اعول لمناسبته عور وقد مر ان الشيخ ابن الحاجب قد حكم بشذوذه واعلم ان هذا آخر
الكلام في بيان الاصل الثالث الذي نقله المصنف عن بعض الصرفيين وفيه قلق فان كونه شاملا منظور فيه لخروج كثير من الصور عنه كما لا يخفى على من له مهارة في هذا الفن
على ان ما ذكره ليس بقاعدة كلية بل تعيين لبعض الجزئيات التي وقع التعليل فيها فتامل **قوله** ثم ضم القاف حتى تدل على الواو اه اختلف العلماء في هذا التعليل
فقال بعضهم ان اصل قلت وبعت قولت وبيعت بالفتح ثم نقل الى مضموم العين ومكسورها ثم نقل الحركة الى ما قبلها ثم حذفت لالتقاء الساكنين وذلك لما علم ان العين
تحذف عند اعلالها الفاء فلا تميز الواوي عن اليائي فرد الشيخ ابن الحاجب في الشافية بقوله واما باب سدته فالصحيح ان الضم لبيان الواو لا النقل وكذا باب بعته وادعوا
في باب خفت بيان ابنيته هذا كلامه اي ليس الضم للنقل من العين كما ذكره بعضهم لما يلزم من النقل من باب الى باب مخالفة لفظا ومعنى اما لفظا فظ واما معنى فلاختلاف
معاني الابواب واشار الى ان الصحيح ان الضم والكسر لبيان الواوي بناة الواو والياء وتقريره ان الواو والياء اذا تحركتا انقلبتا الفا وحذفت ثم ضم الفاء
في الواوي وكسر الفاء في اليائي دلالة عليهما وانما ارتكب الاولون المحذور المذكور لما راوا انهم لم يفرقوا بين خفت وهبت بين الواو والياء فقالوا وكان
الكسر لبيان بناة الواو والياء يوجب الضم في خفت وهبت فقال الشيخ ابن الحاجب مجيبا عن ذلك انما كسروا في خفت لبيان البنية وتقريره ان الدلالة على

ابنيته

قوتم م

ابنية اهم من بيان الواو والياء لتعلق الاول بالمبنى والثاني باللفظ ولما لم يمكنهم الدلالة على ابنية في قلت وبعت اذ لو فتحوا فيهما لما دل على حركة العين ثم تركوا
ايضا بيان بناة الواو والياء حذرا من فوات المقصود الجميع بخلاف خفت وهبت فان الكسرة تدل على انه مكسور العين فراعوا فيه بيان ابنية والمراد ببناة الواو
المعتل الواوي وبناة الياء المعتل اليائي اي البيان انه واوي او يائي ولما كان ما ذهب الشيخ ابن الحاجب صحيحا اختاره المصنف واعترض عن الآخر لانه بعيد غاية البعد فتامل
قوله ولا يضم اي الفاء في خفت مع انه واوي لان الاصل في النقل اي نقل الحركة يعني نقل حركة الواو المحذوفة التي هي اصلية لا نقل الحركة التي حصلت من نقل الواو
الى مضموم العين والياء الى مكسوره كما اختاره بعضهم في قلن وبعن لسهولة الحركة الاصلية بالنسبة الى النقل من الحركة المنقلبة على ان في الاولى بيان ابنية
وفي الثاني بيان الواو والياء ولا شك ان بيان ابنية اهم عندهم من بيانهما وايضا النقل من باب الى باب مخالف للاصل كما مر ولما لم يمكن بيان ابنية في قلن وبعن
اختاروا فيهما بيان الواو والياء بالضرورة لانهم لو نقلوا فتح العين الى الفاء كما فعلوا ذلك في خفن وهبن لما علم انه فتح الفاء او العين بخلاف ما اذا كان
الفاء مكسورا فانه يتعين ان كسره كسر العين لا كسر الفاء فانه لا يكون مكسورا اصلا فتامل قوله ولا يمكن هذا اي الجري عليه هذا الاصل اي نقل حركة الواو والياء
في قلن وبعن لانه اي الشان يلزم على هذا التقدير فتح الحرف المفتوح وهو امر ضائع على انه لا يعلم ح ان هذا الفتح فتح العين او الفاء فيلزم فوت الدلالة عليه
ابنية وعلى الواو والياء فلا بد من ضمة الفاء في الواوي وكسرها في اليائي بعد انقلاب العين بالالف من غير نقل من باب الى باب آخر مخالف الاصل ولا يخفى ان حمل
كلام المصنف على ما ذكرنا وعليه مناسب وان كان بعيدا بحسب الظاهر من كلامه انه لا يضم لان في الاصل النقل اي نقل الحركة الاصلية لسهولتها بالقياس الى الحركة الابتدائية
ولا يختار النقل في قلن لانه يلزم فتح المفتوح وهو ضائع ولانه ذكر فيه بيان ابنية وعدمه قوله ولا يفرق بينه اي بين قلن الذي هو جمع المؤنث في الماضي وبين
قلن الذي هو جمع للمؤنث في الامر الحاضر والعين في كليهما محذوف لالتقاء الساكنين لانهم اي العرب فيه لا يعتبرون الاشتراك الصيغي الحاصل في ضمن الاعلال في بعض
المواضع ويكتفون بالفرق التقديري هذا هو مراد المصنف من هذا الكلام لانهم لا يعتبرونه في جميع المواضع فانه بعيد كل البعد فعلى هذا الايراد ما اورده الشارح
عليه من ان فيه نظر لانه تقتضي ان لا يكون الالتباس مانعا في موضع ما والمحققون قد اعتبروه في مواقع كثيرة لا تعد وقد نبههم المصنف في كثير من المحال كما علمته
فيما مر قوله وهو اي قلن المذكور مشترك بين جمع المؤنث الماضي المعلوم وجمع المؤنث الماضي المجهول هذا اشارة الى موضع الآخر للاشتراك ولا شك ان هذه الجملة
اما معترضة او حالية لكن ايرادها بين مقدمتي الدليل غير مناسب قوله ويكتفون بالفرق التقديري مكان الاولى تقديمه على الجملة السابقة فان اصل [illegible] العلوم

المقط ٣

مقدمتين

ولو قال ٣

قولن بفتح الواو والمجهول قولن بكسره والامر قولن بضمه وهو مشترك بين المعلوم والمجهول والامر لانهم لا يعتبرون الاشتراك الصوري في بعض المواضع
ويكتفون بالفرق التقديري لكان اخصر واولي واقرب الى الفهم قوله كما في بعض اي اشتراكا مثل الاشتراك الذي وقع في بعض فانه ايضا مشترك بين الثلثة
او اكتفاء مثل الاكتفاء الذي وقع في بعض فانهم اكتفوا فيه ايضا بالفرق التقديري قوله او وقع وهو بتقدير او ولانه معطوف على قوله لانهم لا يعتبرون اه اي
لا فرق بينهما ولا يشكل بعدم الفرق بينهما لانه اي لان عدم الفرق المذكور انما وقع من غرة الواضع اي غفلة بان عين لفظا لمدلول ثم عينه لمدلول
الغرة بكسر الغين المعجمة والتشديد الراء المهملة ١٢ مهذب
آخر بعد غفلة ونسيانه عن التعيين الاول كذا قيل كما وقع عدم الفرق من غرته في الاثنين والجماعة الكائنتين من الماضي والامر في الابواب الثلثة
وهي التفعل والتفاعل والتفعلل ولا يخفى عليك ان كل صورة يلزم فيه الالتباس بالتغير كذلك فلا بد من بيان الفرق بين ما حكموا فيه بعدم الجواز بلزوم الالتباس
وبين ما اكتفوا فيه بالفرق التقديري ولم يحكموا فيه بعدم الجواز بلزوم وهو ان يقال ان الاعتماد على القرينة وفي صورة الاكتفاء بالتقدير قوي واما في صورة
الالتباس فلا اعتماد على القرينة وبالجملة ان المدار على وجود القرينة وعدمه فان كانت القرينة معدومة او خفية حكم بعدم الجواز وان كانت موجودة
حكم بالجواز ويمكن ان يقال ان الاشتراك وعدمه واقعان من المواضع فالصرفيون فيما وجدوا فيه وقوع الاشتراك منه حكموا بجوازه وفيما لم يوجدوه
فيه حكموا بعدم جوازه بعلة الالتباس فالالتباس والاكتفاء بالفرق التقديري يكونان بعد الوقوع قوله ولا يفرق بين مُعَلّس بضم العين وفَعَلّس بفتحه
نحو طلس وبعض لانه اي الشان يعلم من الطويل ان اصل طلس طولس بضم العين لان الفعيل يجيء من فعُل بالضم غالبا ومن غيره قليلا فالحمل عند الاشتباه
على الكثير اولى قوله كما يعلم الفرق بين خفي وبحي من مستقبلهما لانه يعلم من يخاف ان الاصل خوف بالكسر لا بالفتح لان فتح يفتح لا يجيء الا اذا كان
عينه ولامه حرفا من حروف الحلق ويعلم من يبيع ان اصل بيع بيع بالفتح لا بالكسر لان الاجوف لا يجيء من حسب يحسب قوله لان الحركة اي حركة اللام
حصلت بالامر الخارجي وهو الملحق فيكون اللام في قل الحق ساكنا في التقدير بخلاف قولا وقولن فان حركة اللام فيهما حصلت بالامرين الداخلتين
ولا شك ان النون بمنزلة الالف ولهذا صار المضارع معه مبنيا ولا يخفى ان هذا انما يستقيم في الثاني واما في الاول فلا فان الوقف واقع على النون دون اللام
فاعلم ان حصلت الحركة بالف الفاعل الذي هو بمنزلة امر داخلي قوله لان التاء ليست من نفس الكلمة فالفتحة وان حصلت بامر داخلي لكن صارت عارضية بعروض
محلها بخلاف اللام في قولا قوله اسم الفاعل قايل اصله قاول قلبت الواو الفا هذا على ما هو المشهور وهو قلب الواو والياء في قايل وبايع

وكساء ورداء

وكذلك ورد بالهمزة على انه يرد عليه ح تقاول او تقاول ونحو ذلك لا يتم الا ان الالتباس مانع عن القلب في هذه الامثلة فلا يرد عليه شيء منها لانا نقول
ان لزوم الالتباس انما هو لو حذف احدى الالفين بعد القلب واما لو ابدل احديهما بالهمزة كما فيما نحن فيه فلا لزوم له وايضا ان ما ذكره المص انما يستقيم لو جعل
الالف في اسم الفاعل مثل قاول بمنزلة المعدوم كما هو مرضي المص او بمنزلة الفتح ولا حاجة اليه لان الهمزة لكل واحد من حروف العلة فينبغي ان يبدل
الواو والياء اولا بالهمزة فلا وجه لجعله متلونا بالالف ولا بالهمزة وانما قلبتا بها لان الهمزة في هذا المقام اخف منهما هكذا قال بعضهم والاولى ان يقال انهما
من حروف العلة وهي ضعيفة لا تطيق احتمال الحركة بخلاف الهمزة فانها حرف شديد يطيق احتمالها قال العلامة التفتازاني والحق انهما قلبتا الفا كما في الفعل
ثم قلبت الالف المنقلبة همزة ولم يحذف لالتقاء الساكنين لان الحذف يؤدي الى الالتباس واختص الهمزة لقربها من الالف وانما كان الحق هذا لان الاعلال فيه انما هو
لحمله على الفعل والمناسب ان يعل ويشهد لذلك صحته عاور وصايد ويرجح الاول بجملة الاعلال هذا كلامه ولا يشك ان هذا التطويل بلا طائل وان الاعلال المحمول لا يلزم
ان يكون مثل المحمول عليه في عدة المحمول على بعد وقيام المحمول على قام وان اصل الساكنين اذا كان مدا يجب الحذف صرح به الشيخ ابن الحاجب في الشافية في بحث الاعلال وعللها
همزة في نحو قائم وبائع من المعتل فعله وفي بحث الابدال فالهمزة تبدل من حروف اللين والعين والهاء فمن اللين اعلال لازم في كساء ورداء وقائل وبائع
واو اصل وجائز في نحو اجوه واورى قال صاحب المفصل فيه في بحث الاعلال واعلال اسم الفاعل نحو قال وباع ان تقلب عينه همزة كقولك قائل وبائع وفي بحث
الابدال انها منقلبة عن الالف المنقلبة لاما في نحو كساء ورداء وعباء او عينا في نحو قائل وبائع فكانه قصر المسافة في بحث الاعلال لما علم ذلك في بحث الابدال ومبنى
كلامه على القولين او انه اراد في بحث الاعلال انه تقلب عينه همزة ولو بعد القلب فتامل ويكتب هذه الهمزة بالياء لان الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحروف حركتها وكتابتها
النقطتين تحتها خطأ كذا قيل قوله المحركة اي الالف الثانية لانها منقلبة من الحرف المتحرك بخلاف الاولى على ان الاولى علامة والعلامة لا تغير قوله ويجيء اي اسم الفاعل
من البعض اي بعض الالفاظ التي هي اجوف بالحذف اي بحذف الالفاظ التي هي منقلبة عن العين على سبيل الشذوذ كقولهم شاك واصل شاوك قلبت الواو الفا ثم حذفت
الالف لالتقاء الساكنين ووزنه فال وليس المحذوف الف فاعل لانها علامة والعلامة لا تحذف وحروف العلة كثيرا ما يحذف فمعنى قولهم شاك ورايت شاكا ومررت بشاك
كرا ومنه قوله تعالى على شفا جرف هار اي هائر وفي تقدير الاصل بالهمزة تنبيه على ان الحذف بعد الاعلال قال العلامة التفتازاني ناقلا عن صاحب الكشاف في قوله تعالى
على شفا جرف هار وزنه فعل قصر عن فاعل كخلف عن خالف ونظيره شاك في شائك والغرض ليس ما نقلناه وانما هي عينه واصله هور وشوك وقال في المفصل

او علبا

بالف الفاعل

وربما يحذف العين فيقال شاك قوله ثم قال العلامة والصواب هذا اي حذف العين لما مر والتعجب من نقل كلامه بيان المخالفة بين كلاميه قوله
ويجيء اي اسم الفاعل من الاجوف بالقلب نحو شاك اصله شايك اي وضع العين موضع اللام واللام موضع العين فيقال شاكو ثم اعل اعلال غاز فصار
الشاكي ووزنه فالع وهذا القول جار في شاك ومرة بشاك كما في فيهما ورايت شاكيا كالقاضي ونحو حاد اصله واحد نقل الفاء بعد اللام فلم يمكن الابتداء
بالساكن فقدم الحاء عليه فصار حادو فاعل اعلال غاز فصار حاديا فوزنه عاليا نظرا الى الاصل وعالف نظرا الى الحال قوله ويجوز القلب اي لا يختص القلب المكاني باسم الفاعل
بل يجري في غيره ايضا نحو القسي اصله قووس على وزن فعول قدم السين على الواوين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو وقلبت الواو المتطرفة
ياء فحصل قسوي ثم اعل اعلال مرمي فحصل قسي ثم نقل الثقل من الضمة الى الكسرة فقلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسي فوزنه فليع قوله ومنه ايانق من قبيل
القلب اينق اصله انوق قدم الواو على النون فحصل اونق ثم جعل الواو ياء على خلاف القياس فصار اينقا وانما كان اصله ذلك لانه جمع ناقة اصلها نوقة بدليل
نوق في جمعها قوله فحذف الواو الزائدة عند سيبويه لان الزائدة احق بالحذف وحذف الواو الاصلية عند الاخفش لان الزائدة علامة والعلامة لا تحذف وعلامة الشيء
ما يعرف منه الشيء في الجملة لا يدل عليه قطعا مطلقا وهذا انما يكون حسنا ان لم يعلم بعد حذف الاصلية كون الباقية زائدة يعرف بها المفعول في الجملة والا فلا قوله وقال
سيبويه في جوابه اي الاخفش وحاصله انا لا نسلم انها علامة بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعل في كلامهم الا مكرما ومعونا والعلامة انما هي الميم بدليل ذلك
كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو ولو سلمنا انها علامة لكن لا نسلم انها لا تحذف بل انما لا تحذف اذا لم يوجد علامة اخرى وههنا توجد علامة اخرى وهي
الميم ولا شك ان الميم والكاف الزائدة علامة بحسب الذات لكنها من حيث انها علامة للمفعول لا يوجد في غيره فان قيل اذا اجتمع الزائد مع الاصلي فالمحذوف
هو الاصلي كالياء من غاز مع وجود التنوين واذا التقى الساكنين والاول حرف مد يحذف الاول كما في قل وبع وخف قلنا كل من ذلك انما يكون اذا كان
الثاني من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة ويرد عليه مثال خطايا فانه يحذف الثاني مع كونه صحيحا دون الاول مع كونه حرف مد فتامل واما
نحو قولهم مشيب في الواوي من الشوب وهو الخلط ومهوب في اليائي من الهيبة فمن الشواذ والقياس مشوب ومهيب وبنو تميم يثبتون الياء نحو مبيوع وما مطرد دون
الواو لانها اثقل من الياء قوله فاعطي الكسرة لما قبلها حق العبارة كما مر غير مرة ان يقول فاعطي ما قبلها الكسرة لان ما قبل اخذ والكسرة ماخوذ وانه الفض
لا وجه لادخال لام التقوية في المفعول به المتاخر قوله واكتفى بالتقدير اي الواقع في الاصل بين الموضع وبين اسم المفعول فالتفظهما وان كان متحدا

والاول

لكنها

لكنهما مختلفان في التقدير اي في الاصل فان اصل الاول مبيوع واصل الثاني مبيع ولا شك ان الاكتفاء انما حسن اذا كان معلوما وعلمه موقوفا على القرينة

قوله وهو اي الفرق التقديري معتبر عندهم كما في فلك فان قدر سكونه كسكون اسد يكون جمعا وان فرض ان سكونه كسكون قُرب يكون واحدا ولا يخفى ان

بناء التقدير ههنا بعيد اذ ان التقدير الذي نحن بصدده بمعنى الاصل وهذا التقدير بمعنى الفرض والالتباس لاحدهما بالآخر وانهم اذا وجدوا الفعل غير

معلل مع وجود ما له الاعلال فيه وعلموا انه لو اعل التبس بلفظ آخر حكموا بانه لا يعلل للالتباس بلفظ آخر وانهم اذا وجدوا الفعل معللا مع الالتباس بلفظ

آخر حكموا بانه اكتفى فيه بالفرق التقديري وان الفرق التقديري انما يكون نافعا بعد علمه بقرينة من القرائن فالمدار على الفرق مع القرينة الدالة على الذي يرد

الالتباس فتامل قوله كقوله تعالى واذا كنتم في الفلك وجرين بهم بدل على جمعية الفلك وجرين بصيغة الجمع ونحو قوله تعالى في الفلك المشحون يدل على توحيد الفلك

قوله المجهول قيل اصله قُوِل اشار به الى انه فيه ثلث لغات الياء وهو افصح والاشمام وهو فصيح والواو وهو ضعيف وكذلك حال بيع بلا تفاوت وفي شرح الرضي

حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء في هذا الموضع وقال

بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع الكسرة خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة

بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف ولذا جاز في قيل وبيع والقيد واختير دون اقيم

واستقيم ولا شك ان هذه الوجوه انما يجري في معتل العين المنقلبة عينه الفا فلا يرد نحو طُوِيَ ورُوِيَ وعوي وحُنِذ ولغة اعطي كسرة الواو لما قبلها والصواب

في العبارة ان يقول اعطي ما قبلها كسرة الواو قوله وسوى في مثل قلن بين المعلوم والمجهول اي مطلقا اي سواء اعل المجهول بالنقل او بالاسكان فظهر ضعف

ما ذكره الشيخ من انه سوى في مثل قلن على الوجه الضعيف وهو اسكان الواو بدون النقل هذا آخر الكلام الذي اوردناه في تحقيق احكام الاجوف والآن اشرع في تحقيق

احكام الناقص فقال الباب السادس في الناقص ويقال له ناقص لنقصان آخره بعض الحركات ويسمى هذا القسم ذا الاربعة ايضا لكونه اذا اخبرت صار على اربعة احرف

عن نفسك مع كونه محل التغيرات فتامل قوله لنقصانه في الآخر اي لنقصان الناقص في آخره حرفا او حركة فاللام عوض عن المضاف اليه قوله اصل رمي

والمنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء فرقا بينهما وبين المنقلبة من الواو ولم يعكس لثقل الواو قوله فحذف الالف لانه في مقابلة اللام الذي هو محل التغير لاجله

حرف العلة كثيرا ما يحذف وللثاني غير الفاعل قوله وكذا رضوا اي مثل رموا رضوا في الاسقاط اللام لالتقاء الساكنين فقط لان تعليل كل منهما مخالف

وعلموا انه لو اعل

الاصل

كما مر غير مرة

للآخر الا ان يتوهم ان الابدال بالالف بمنزلة الاسكان ارضوا اصله ارضيوا بعد قلب الواو ياء والا فاصله رضووا فقيل اسكنت الياء بحذف الحركة ثم حذفت للساكنين

ثم ضم ما قبلها لمناسبة الواو ولما ذكره المص وقيل نقلت حركة الياء الى ما قبلها ثم قلبت الياء واوا ثم حذفت الواو وهو المرضي للشارح حيث قال وهذا اولى العرائه

عن قيل وقال ولا شك ان حذف الياء للساكنين اولى من ابدالها واوا ثم حذفها لها **قوله** حتى يلزم الخروج وانما لزم ذلك على تقدير عدم الضم لان تغير الواو الذي

هو ضمير الفاعل لا يجوز عندهم **قوله** ويحذف في رمتا ولم يقال ويحذف للزوم التقاء الساكنين حكما لكان اخصر ولا شك ان فتح التاء وان حاصلا بالامر

الداخلي لكن لما كان التاء زائدة جعل في حكم السكون فان بخلاف غزوتا فان فتح اللام ليس حاصلا بسبب الالف لان الوقف واقع على النون دون اللام ولو سلم

فيقول ان اللام اصلي لا زائدة كالتاء وحينئذ يكون فتحة كالسكون وانت خبير بان الحذف عند التقاء الساكنين ليس الا لتعذر النطق بهما او تعسره وليس شيء

منهما في رمتا فلا وجه لحذف الالف فيه وكون التاء زائدة لا يوجب ذلك الا ان يتوهم انه لم يوجد في الاستعمال الفصيح الا كذلك فما ذكروه ليس الا نكتة بعد الوقوع

فتامل **قوله** فاسكنت الياء لثقل الضم ثم حذفت لاجتماع الساكنين ثم ضم الميم لمناسبة الواو وقيل نقل حركة الياء الى الميم بعد ما ازيلت كسرتها ثم حذفت

لما هذا اولى **قوله** اكتفاء بالفرق التقديري الواو في جمع النساء اصلية والنون علامة وفي جمع الرجال ضمير الفاعل والنون علامة الرفع بهذه الجملة بيان الفرق

التقديري **قوله** ومن ثم اي ومن اجل ان الواو فيه اصلية والنون علامة التانيث مع كونه ضمير الفاعل لا يسقط بدخول الناصب في قوله تعالى الا ان يعفون

بخلاف جمع الرجال فان الواو فيه ضمير الفاعل والنون علامة الرفع ولهذا يسقط بالنواصب والجوازم **قوله** واذا دخلت الجازم على يرمي يسقط علامة

الجزم نحو لم يرم وكذا الالف والواو وقال العلامة التفتازاني لانها قائمة مقام الاعراب كالحركة وكما يحذف الحركة هكذا انتهى ولان عملها حذف الحركة

واللام يجريها في الكلمة حذفت ما يشبه به الحركة وهي حرف العلة **قوله** وتنصب اليا واذا دخلت الحرف الناصب على يرمي وكذا الواو في يدعو لخفة

النصب فلا يثقل عليهما كما في ضرب **قوله** ولم ينصب الالف في مثل لن يخشى بدخول الناصب عليها لان الالف لا يقبل الحركة قوله فاسكنت الياء الاصلية بحذف الكسرة

لثقلها عليها ثم حذفت الياء الاصلية لاجتماع الساكنين واما الياء الزائدة فضمير الفاعل وعلامة التانيث فينبغي ان لا يحذف **قوله** وبنون التاكيد

اي وتقول في صرف الامر متلبسا بنون التاكيد اي بالثقيلة نحو ارمين اه وبالخفيفة ارمين اه والكلام في تحقيق احوالهما قد مر في بحث الامر والنهي

وانما رد المحذوف لاجل الوقف لان تركيب الفعل الواحد بهم مفتوحا بدخولها فهذا الفتح زال ما يوجب حذف اللام وهو الوقف فيعود معهما حال كون تلك المدة

آخر

مقلوبه

مقلوبة ياء ان كانت الفاء اذا لم يمكن تحريك فيبقى على الياء واما اذا كان بدلا عنها فقط واما اذا كان بدلا من الواو فلانها اذا وقعت رابعة او فصاعدا انقلبت

ياء نحو ارميين واغزوين وخشيين وارضيين ومعطيين ونحوها قوله في حالة الرفع والجر لانهما ثقيلان عليها واما في حالة النصب فلا يسكن لخفة النصب عليها

قوله ثم حذفت لاجتماع الساكنين احدهما الياء والثاني التنوين لان التنوين يتبع حركة الآخر في حق التلفظ به لا في حق الوصول فيسقط بزوال الحركة في حق التلفظ

لا في حق الوجود قوله فاسكن الياء بحذف الحركة وقيل ينقل الحركة الى ما قبله بعد ما ازيل حركته فلا حاجة الى قلب الياء كما زعم الشارح لكن الموافق للكلام المصنف

هو الاول كما يدل عليه قوله ثم ضم الميم فظهر فساد ما ذكره الشارح حيث قال فاسكنت الياء بنقل الحركة الى ما قبله ثم ابدلت الواو بالياء ثم حذفت الواو فصار [illegible] قوله

لاستدعاء الواو اي الضم فذكر المفعول متروك قوله واذا اضفت انت التثنية اي تثنية اسم الفاعل اى راميان الى نفسك اى الى ياء المتكلم فقلت راميا في حالة الرفع

اصله راميان فاذا اضيف الى ياء المتكلم حذفت النون فصار رامياي في حالة الرفع وادغمت الياء في الياء فصار راميّ في حالة النصب والجر فاذا اضيف راميون وراميين

الى الياء حذفت النون ثم ادغم الياء بعد قلب الواو ياء في الاول ثم كسر الميم لاجل مناسبة الياء فصار راميّ بالتشديد في جميع الاحوال قوله فادغم لانه اجتمع الحرفان

من جنس واحد في العلية اى يكون منهما حرف علة في حالة الرفع واما في حالة النصب والجر فيهما من جنس واحد من حيث الذات ولو ترك قوله في العلية واراد اجتماعهما من حيث الذات

بعد قلب الواو ياء لكان اولى قوله اصله مرمويٌ فادغم الياء في الياء بعد قلب الواو ياء ثم كسر الميم لاجل المناسبة كما فعل ذلك الآن في راميّ بالتشديد في حالة الرفع لا مطلقا

قوله واذا اضفت انت تثنية اى تثنية مرمي الى ياء المتكلم فقلت مرمياي في حالة الرفع وفي حالة النصب والجر مرميّي باربع ياءات اصله مرميين فاذا اضيف الى الياء حذفت النون

ثم ادغم الياء الثالث في ياء المتكلم فحصل مرميّيّ قوله فاذا اضفت انت الجمع اى جمع مرمي الى الياء فقلت مرميّ ايضا كالمثنى باربع ياءات في كل الاحوال اى في حالة الرفع

وحالة النصب وحالة الجر اصله مرميون او مرميين فاذا اضيف الى الياء حذفت النون ثم ادغمت الياء في الياء بعد قلب الواو ياء في الاول ثم كسر الياء الثاني لان الياء الثاني

في المثنى مفتوح وفي الجمع مكسور قوله الموضع مرمى اصله مرمَيٌ على وزن مفعَل فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين الالف والتنوين

ولا تشك ان مرمى بالالف اخف منه بالتنوين فينبغي ان يحذف التنوين عنه دون الالف كما فعل ذلك في خطايا وطوايا وكرمي الآن نعم ان مثل خطايا غير منصرف فيكون الثقيل

فانهم فيه يحذف ما هو الثقيل هو التنوين بخلاف مرمى فانه منصرف على انه لا مانع لهم من حذف التنوين بل المناسب حذفه كما لا يخفى قوله الاصل فيه اى في مرمى بالفتح الاول ان

مرمى على وزن مفعل بالكسر لانه من فعل يفعل بالكسر [illegible] في الكسرة وقد ذكرنا البحث فيه مستوفيا في مباحث اسماء الزمان والمكان فتذكر قوله ولا يعمل نحو رمي ولم يذكر اعلال

واواص

قوله واذا اضفت انت الجمع اي جمعه راموا وهو رامون في حالة الرفع ورامين في حالة النصب والجر

من جنس واحد

ردوا الالف لانه مثل يرمون وهو قد علم من قبل قوله واصل يرمي يرمي فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الياء في رمى ثم حذفت الالف اذا اتصل بها ساكن آخر

كالواو مثل يرمون وكالياء مثل يرمين ولا حاجة الى ذكر حذف الالف لانه معلوم من قانون اجتماع الساكنين قوله وحكم غزا يغزو مثل حكم رمى يرمي في كل الاحكام

الا في الابدال والاسكان بالنقل او بدونه والحروف في الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل والمفعول وغير ذلك كذا في الشرح وفيه نظر لان اعلال يرمي مخالف لاعلال

يغزو في بعض الصور واعلال رام ورامون مخالف لغاز وغازون واعلال غزوا المخالف للاعلال رموا واعلال مغزو مخالف لاعلال مرمي الى غير ذلك ولعل

ذكر دعا يدعو والا ثم قال وحكم غزا يغزو احكم دعا يدعو لكان صوابا قوله الا انهم يبدلون الواو ياء في نحو اغزيت تنجى استغزيت من الياء ومن حروف الابدال

مع ان قاعدة الابدال غير موجودة فيه لسكونها وانفتاح ما قبلها كالقول كما مر في الاصل الشامل وقد مر ما فيه ولا يخفى ان الظاهر من كلام المصنف ان معناه ان الحكم

مثل حكم في جميع الاحكام الا في هذا الحكم وهو لا يخلو عن قلق الا ان يقال انه اراد الا انهم اذا نقلوا اغزى الى باب الافعال فقالوا اغزى اغزيا اغزوا واغزت اغزتا اغزين

فيبدلون الواو ياء بخلاف ما اذا نقلوا رمى الى باب الافعال فقالوا ارمى ارميا ارموا ارمت ارمتا ارمين فلا يبدلون الياء ح شيئا فتامل قوله وحروفه

اي حروف الابدال وفي بعض النسخ وحروفها والتذكير والتأنيث يستويان في المصدر اربعة عشر يجمعها قولهم انصت يوم جد طاه زل انصت من الانصات

ويوم ظرفه وجد مبتداء مضاف الى طاه وهو علم وزل من الزلل وهو خبر المبتداء والظرف مضاف الى الجملة اي انصت في اليوم وقال بعضهم يجمعها قولهم استنجده

يوم طال قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية هذا وهم لانهم نقصوا الصاد والزاء وهما من حروف الابدال لقولهم صراط وزقر في سراط وسقر وزادوا السين وهو

ليس من حروفه والواو واسمع اصله استمع فابدل السين من التاء اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام والا لوردوا ذكر واظلم اصلهما اذتكر واظتلم يعني يلزم ان يكون

جميع الحروف غير الضاد والشين والنون والراء من حروف الابدال لان جميع الحروف غير حروف صفوي شفر تبدل للادغام والباء والواو والميم وان كان

من حروف صفوي مشفر فهي من حروف الابدال فثبت لزوم ما ذكرنا فساده كذا ذكره صاحب الجاربردي وقال صاحب المفصل وحروفه من حروف الزيادة

والطاء والدال والجيم والصاد والزاء يجمعها قولك استنجده يوم صال زط وهو مختار المصنف لكن يرد عليه زيادة السين والدال والشين ليس منها الا ان

يقال انه اختار مذهب سيبويه من كون السين من حروف الابدال فان سيبويه قال ان سين استخذ بدل من تاء اتخذ على ما يجيء بيانه ان شاء الله تعالى وان

اياه غير مذكور في الشرح وجعله الشيخ ابن الحاجب في الشافية والمراد بكونها من حروف الابدال انه لا يصلح الابدال بغير الادغام الا بهذه الحروف ولا يغني بذلك انها في كل

موضع

وقعت هي فيه [illegible] مبدلة مثل امر ونصر وما شاكلها فهذه الكافات وقعت فيه م

موضع وقعت كانت مبدلة فكم من موضع حروف الزيادة **قوله** الهمزة ابدلت وجوبا مطردا من الالف في نحو صحراء وهمزتها الالف في الاصل كالف

سكري كما في شروح الشافية انما الهمزة في صحراء وعشراء وبيضاء بدل من الالف التانيث كالتي في حبلي وسكري والاصل فيهما القصر للتانيث فزادوا قبلها

الالف اخرى للمد توسعا في اللغة وتكثيرا لابنية التانيث ليصير له بناءان ممدود ومقصور فالتقي الفان ولم يكن حذف احديهما لان الاولى للمد والثانية

علم التانيث فحذفها مخل بمدلولهما ولم يكن تحريك الاولى لانها لو حركت لفاتها المد فيجب تحريك الثانية فانقلبت همزة وقيل الاولى في حمراء

للتانيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل نحو احمر حمراء وبين مؤنث سكران فعلان للمذكر سكران وللمؤنث سكرى وهو ضعيف لان

علم التانيث لا يكون الا طرفا وقيل ان الفين معا للتانيث وهو باطل اذ لا يعلم علامة تانيث على حرفين وما ذكره المصنف فهو موافق للقول الاول

وقوله وجوبا صفة مصدر محذوف اي ابدالا واجبا مطردا اي غير مختلف في مادة من المواد **قوله** ومن ثم اي من اجل ان الهمزة الف في الاصل وليست باصلية

لا يجوز جعلها اي جعل الهمزة صحراء مثلا همزة في جمعها مثل صحاري اي لو كانت هذه الهمزة همزة في الاصل لجاز اظهار الهمزة في جمعها بان يقال صحاري بالهمزة

في صورة ما لا يجوز اظهار الهمزة في خطية بالادغام بان يقال خطيئة بالهمزة لا بهذا التخفيف اي تخفيف الهمزة على هذا الطريق جائز لا واجب والثاني باطل

فالمقدم مثله قال صاحب المجاربردي اصل صحاري بكسر الراء واصله صحاري بتشديد الياء وقد جاء ذلك في الشعر لانك اذا جمعت صحراء وقلت بالياء

الحاء والراء والالف وكسرت الراء كما تكسر بعد الالف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فقلبت الالف الاولى بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وقلب الالف

الثانية التي للتانيث ايضا ياء فيدغم ثم حذفوا الياء الاولى وابدلوا من الثانية الالف فقالوا صحاري بفتح الراء ليسلم الالف من الحذف عند التنوين وانما

فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الالف التي للتانيث وبين الياء المنقلبة من الالف التي ليست للتانيث نحو الف مرمي ومرمى اذا قالوا امرامي ومعاري

وبعض العرب لا يحذف الياء الاولى الاولى ولكن يحذف الثانية فتقول صحاري بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار انتهى كلامه وفيه نظر فانه لا فائدة لقلب الالف

الثانية بالياء للمناسبة الياء السابقة ولانه لا يمكن ادغام الياء الاولى في الثانية لان الفين يكونان ساكنين فلا بد من ان يكون ما ابدل عنهما ساكنا

فيكون كلا اليائين ساكنا فلا معنى للادغام الساكن في الساكن ولانه بعد فرض الادغام لا وجه لحذف الياء الاولى من صحاري بالتشديد على وزن

الجمع الاقصى مثل مرامي في جمع مرمي فلا وجه للتغير نعم قبل الادغام يجب حذف الياء الاولى لاجتماع الساكنين ولانه لا يصح قلب الثانية الفا لان الاخر

صحاريّ م

وكلاهما

هذا الذنب امران احدهما تحريك اليا وثانيهما فتح ما قبلها وكلاهما مفقودان ههنا اما الاول فلا مر واما الثاني فلان الراء مكسور فلا بد من التصرف الخاص فهو

انا يبدل كسرة الراء فتحة وسكون اليا حركة ليصح الكلام المذكور والا فالامر مشكل هذا بالنظر الى اصل صحراء واما بالنظر الى الحال فاليا والمبدلة من الهمزة

متحركة البتة واما ما ذكره من حصول الفرق بين اليا والمنقلبة من الالف التي للتانيث وبين اليا والمنقلبة من الالف التي ليست للتانيث فهو ليس بامر ضروري

حتى يحتاج لاجله الى الامور التي لا يدل عليها قاعدة اللهم الا ان يقال ان جمع صحراء وجي صحارى بفتح الراء والالف فلا بد من بيان كيفية حصول الجمع

على هذا الوزن فقالوا في ذلك ما قالوا والاولى ان يقال انه لما كسر ما بعد الف الجمع قلبت الالف الاولى ياء لكسرة ما قبلها ثم حذفت الالف الثانية التي هي علامة

التانيث الواحدة كما حذفت علامة التانيث الواحد في مثل ضوارب وضروب في جمع ضاربة وضروبة فحصل صحاري بكسر الراء ففتح الراء لاجل شاكلة

الواحد كما في عداوى والواو وان كانت مبدلة عن الالف لكنها لما وقعت في الآخر الذي هو محل التغير حركت لكونها قابلة للحركة ثم قلبت الفا ثم حذفت

التنوين لاجل منع الصرف ولم يعوض عنه التنوين لانه بالالف اخف منه بالتنوين ومع هذا فالاولى ابقاء اليائين بالادغام لما عرفت انها كما في مرامي جمع مرمى

وحذفت الاولى لاجل التقاء الساكنين كما في جوار كما نقل عن بعض العرب لكن المشهور في الاستعمال صحاري بفتح الراء والف فتامل قوله ومن الواو

وجوبا مطردا اه الظاهر انه عطف على قوله من الالف فلا بد من ترك قوله وجوبا مطردا لانه مذكور اولا واصل اواصل وواصل قلبت الواو الاولى

همزة مطرد بنحو اواصل كل كلمة اجتمع فيه الواوان المتحركان فلا يرد نحو ووري فانه لا يجب فيه الابدال لعدم تحركهما واما الاولى فمحمول على الاول فلا حاجة

الى التقييد قوله فرارا عن اجتماع الواوين بالمتحركين كما فعله الشارح وفي بعض النسخ عن اجتماع الواوات بصيغة الجمع وهذا بالنظر الى الواو العطف

قوله ونحو قائل عطف على قوله في نحو اواصل واراد به كل اسم فاعل من الثلاثي عينه واو او ياء ووقع التعليل في فعله فلا يرد نحو عاور لعدم وقوع التعليل

في فعله وهو عور ونحو كساء عطف على قوله في نحو اواصل اراد به كل كلمة وقع فيها واو طرفا فابدلت بالهمزة لثقل الحركة المختلفة عليها لا على الواو لانها

ضعيفة لا تتحمل الحركة قوله ومن الياء وجوبا مطردا عطف على قوله من الالف فقوله مطردا مستدرك لما مر نحو بائع ورداء اصلهما بالياء قلبت فيهما همزة قوله

وجوازا مطردا عطف على قوله وجوبا مطردا في الواو المضمومة متقدمة نحو اجوه او متوسطة نحو ادؤر قوله واحد احد في الحديث قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم

رجل يا كل باصبعه فقال احد احد اصل احد وحد وحد قلبت الواو فيهما همزة والظاهر وحد هنا بمعنى توحد كذا في الشرح اصل احد اي هو احد اي فرد توحد

اي توحد

اي تورد بهذا الامر وهو الاكل والرمي بالاصبع واما ابدال الهمزة من الالف نحو دابة وشابة ففي شاذ فلا تري الابدال من المكسورة قياسا وهو ونحوه

يرون الابدال من المفتوحة سماعا قوله ومن الياء في قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة على الياء اي الوسط والطرف مسلم واما في الصدر فلا كثير ونحوه

قوله ومن ثم اي من اجل الهمزة في ماء وابدل من الهاء يجيء جمعه وتصغيره مياه ومييه بالياء ولو لم يكن الهمزة بدلا من الهاء لما ظهر في بعض التصرفات فقد

هيجت شوق المشتاق وموضع الاستشهاد المشتاق بالهمزة قوله ولا الضالين بالهمزة قيل هذه القراءة غير السبعة قوله نحو اباب اصله عباب قلبت العين

همزة وهو في المفصل ومن العين في قوله اباب بحر ضاحك زهوق واعترض عليه الشارح بان الاولى ان يقول الاباب من اب اذا تهيأ وذلك ان البحر يتهيأ للموج وعلى

هذا الوجه لا يلزم ارتكاب الشذوذ وكذا قاله ابن جني فتامل وقوله ضاحك اي مرتفع ماؤه عند الموج كارتفاع الضاحك صوتا للقهقهة زهوق اي بعيد القعر

كذا وقع في النسخة الزمخشري والمصنف تابعه في ذلك والصواب زهوق بتقديم الهاء على الزاء كذا افاده الشارح قوله لاتحاد مخرجهما اي مخرج الهمزة

والهاء والالف والعين فهذا وجه لابدال الهمزة من هذه الثلثة اعني الهاء والعين والالف فلا شك ان الحكم باتحاد المخرج بين الهمزة والعين والهاء

مسلم واما الحكم باتحاد بينهما وبين الالف ففيه خلاف قوله نحو استخذ اصله اتخذ ابدلت السين من التاء فصار استخذ قوله عند سيبويه اي هذا اي ابدال السين من التاء

عند سيبويه وقيل اصله استخذ من تخذ فحذف التاء الثانية كما في ظلت وجعل الشيخ ابن الحاجب كليهما اشذ حيث قال واستخذ من استخذ وقيل ابدال من تاء

اتخذ وهو اشذ هذا كلامه وما قاله الشارح من ان اصله عند غيره من الصرفيين اصل اتخذ استخذ جعلوه ماخوذا من تخذ يتخذ فحذف التاء الثانية كما في ظلت

اصله ظللت ثم ابدلت السين من التاء ثم ادغمت التاء في التاء فصار اتخذ ففيه قلق ظاهر غير محتاج الى البيان قوله نحو تخمة واصلها دخمة واصل

ستان ثنتان بدليل نحو اثنتين الغيان واصل استتوا استوا واصل ست سدس بدليل اسداس فابدلت السين تاء ثم ابدلت الدال تاء فادغم واصل

الناة في شرار الناس واصل لصت لصص بدليل لصوص وجعله الشيخ ابن الحاجب ضعيفا واصل الزعالت الزعالب قوله صنعاني وبهراني كانهم قالوا

صنعاوي وبهراوي كصحراوي ثم ابدلوا من الواو نونا وقيل النون بدل من الهمزة في صنعاء وبهراء والاول هو الاصح لانه لا مقاربة بين الهمزة والنون

لان النون من الفم والهمزة من اقصى الحلق واما النون والواو فمتقاربان وقالوا العن اصله لعل لكثرة استعماله ثم ابدلت اللام نونا لتقاربهما في المخرج كذا في الجاربردي

فما ذكره الشارح من ان الاصل صنعاوي منسوب الى صنعاء ابدلت الهمزة واوا فقلبت الواو نونا فليس بشيء قال الشيخ ابن الحاجب ابدال النون من الواو في صنعاني

والتشديد

وبهراوي شاذ ومن اللام في لعن ضعيف وانما حكم في الاولين بالشذوذ والثالث بالضعف لان المراد بالشذوذ ههنا ما يخالف القياس وان وافق في استعمال الفصحاء

وبالضعف ما يخالف استعمال الفصحاء قوله الجيم ابدلت من الياء المشددة نحو ابو علج والاصل علي فقلبت الياء جيما لانهما تشتركان في الجهر والشدة بجعل الياء مشاركة للجيم

في الشدة قال الشيخ ابن الحاجب والجيم من الياء المشددة في فقيمج وفقيمي وهو شاذ وفي نحو ابو علج اشذ وفي غير المشددة نحو اللهم ان كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج

ياتيك بج اشذ وفي نحو حتى اذا ما امسجت وامسجا اشذ هذا كلامه واصل فقيمج فقيمي وهو حي في النسبة اليه فقيمي وانما قلبت جيما في الوقف لقرب مخرجهما مع كون

الوقف مستدعيا للتخفيف او في الغالب تخفيف وقد عدم هذا المجموع في الوصل فلذا قال اشذ واصل حجتج حجتي واصل امسجت امسيت واصل امسجا امسيا حتى لا يقع الحركة

هذا وجه اختيار الشذوذ والا فالياء المشددة يقبل الحركات المختلفة قوله الدال ابدلت من التاء نحو فزد صيغة متكلم من الفوز اصله فزت واصل اجدمعوا اجتمعوا قال

الشيخ ابن الحاجب في الشافية والدال من التاء لازم نحو ازدجر وادكر شاذ في فزد وفي اجدمعوا وادكر والاصل بكر من الجرح وهو القطع على وزن افتعل وادكر

قوله نحو هرقت اصله ارقت وهرحت اصله رحت وهناك اصله اياك وهنك اصله لك والا دخل لام الابتداء على ان ابدلت همزة ان هاء لان اللام لا تجامع

ان لانهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد حيهلا حيهلا واصل انا انا واصل هذه هذي وانما جعلوا الياء اصلا لما ثبت من كونها للتانيث نحو تضربين هكذا

ذكره الشيخ ابن الحاجب في شرح الشافية وذكر في شرح الكافية ان بعضهم ذكر ان الياء في هذي امة الله علامة التانيث وليس كذلك لجواز ان يكون صيغة

موضوعة للمؤنث اي يكون الياء بدلا من الهاء في قولك هذه امة الله فافهم قوله لمناسبتهما اي الهاء بحروف العلة في الخفاء قوله ومن ثم اي ومن اجل ان الهاء

خفي لا تمنع الامالة في مثل لن يضربها وتمنع الامالة في اكلت عنبا وفيه نظر فانه لا فرق بين لن يضربها وبين اكلت عنبا فان المانع عن الامالة قائم فيهما وهو

وقوع حرف المتحرك وهو الباء في الاول والنون في الثاني فاصلا بين الفتح والكسر الذي قبل الالف والضم انه الالف في اكلت عنبا بها والصواب الذي هو

ومن ثم لا تمنع الامالة في مثل درهمان وتمنع في مثل هذا عنبا بها قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية فالكسرة قبل الالف في نحو عماد وشملل ونحو درهمان سوغه

خفاء الهاء مع شذوذه قال صاحب الجاربردي والسبب المقتضي للامالة اما ان يكون في الكلمة التي فيها الفتحة الممالة او لا فان كان في تلك الكلمة فاما ان يكون

في الالف التي بعد الفتح او لا فان لم يكن في الالف فاما ان يكون حركة او حرفا فان كانت حركة فلا يكون الا الكسرة اذ الضمة والفتحة لا يناسبانها

فهو ... اما ان يكون الالف الواقعة بعد الفتحة منقلبة من الواو او لا فان لم يكن منقلبة عن الواو فتلك الكسرة اما ملفوظة او مقدرة فان

الياء

وانما قال في ابو علج اشذ لان الياء المشددة انما قلبت جيما في الوقف لقرب مخرجهما

واجذر ...

واصل ...

كانت

كانت ملفوظة فاما ان يكون قبل الالف او بعدها فان كانت قبلها فاما ان يكون بينهما وبين الحرف التي عليها الفتحة فاصل او لا فان لم يكن فيمال

نحو عماد والكيزان فان فصل ما حرف ساكن فيمال ايضا نحو شملال او غير ذلك فلا يمال سواء كان الفاصل اما حرف ساكن حرفا متحركا نحو هذا عنبان او اكثر

من ذلك واما نحو درهمان فالفاصل الخفاء الهاء مع الشذوذ وفي التمثيل بنحو درهمان نظر لجواز ان يكون امالة لاجل النون المكسورة فلا يكون شاذا او لا

مما نحن فيه الان لانه لا اعتداد بكسرة عليه فساد كلام المصنف قوله ومن التاء وجوبا في نحو طلحة للفرق بينهما اي بين التاء التي في اسم وبين التاء التي في فعل

فانه لا يوقف عليها بالهاء قال الشيخ ابن الحاجب ومن التاء في باب رحمة وقفا قوله ومن احد حرفي التضعيف اي من الثاني نحو تقضي او من الاول نحو دينار قوله

ومن التاء نحو ايتصلت لان اصله واوي اصله اوتصلت قلبت الواو تاء ثم ادغمت فصار اتصلت ثم قلبت التاء الاولى ياء فصار ايتصلت وفي المفصل

قد ابدل الياء من التاء الاولى في اتصلت فتامل قوله ومن الياء نحو الثعالي اصله الثعالب واصل السادي السادس واصل الثالي الثالث قال الشيخ ابن الحاجب

في الشافية واما الضفادي والثعالي والسادي فضعيف قوله الواو ابدلت من الالف نحو ضوارب وذلك لان تحريك الثاني بالفتح لازم عند جمع التكسير وتحريك

الالف غير ممكن فلا بد من قلبها حرف يقبل الحركة ولا يمكن ان تقلب الى كل حرف بل بحرف مناسب لها وهو الياء والواو فاختير الواو حملا على التصغير قوله لتقاربهما في العلة

كان الاولى ان يقول لكونهما من جنس واحد في العلية اي في كونهما حرفا علة قوله واجتماع الساكنين ولا شك ان اجتماعهما لا يقتضي ان يبدل الالف بالواو بل

حذف احدهما اذا كان الاول حرف مد فتامل قوله الميم ابدلت من الواو وهذا الابدال اللازم في فم لئلا يلزم اسم معرب على حرف واحد على ما مر في النحو والضعيف في لام

التعريف وهي في لغة طي قوله لاتحاد مخرجهما اي مخرج الواو والميم لكونهما شفويتين قوله ومن النون الساكنة نحو عمبر اصله عنبر ومن المتحركة وكذلك المخضب

البنام والاصل البنان قال صاحب الجاربردي ومن النون نحو عنبر وشنباء يكتب بالنون ويلفظ بالميم وضعيف في البنام فتامل قوله ومن الياء والباء نحو ما زلت

راتما واصل راتما من الرتوب وهو الثبوت كذا قيل قوله الصاد ابدلت من السين نحو قوله تعالى واصبغ عليكم نعمه والاصل اسبغ قال الشيخ ابن الحاجب في الشافية

والصاد من السين التي بعدها غين او خاء او قاف او طاء جوازا نحو اصبغ وصلخ ومس صقر وصراط والاصل اسبغ وسلخ وسقر وسراط قال صاحب النظامي

لان هذه الحروف مجهورة مستعلية والسين مهموسة منخفضة فكره الخروج منها الى هذه الحروف لثقله فابدلوا من السين صادا لانها توافق السين في الهمس

والصفير وتوافق هذه الحروف في الاستعلاء فيتجانس الصوت بخلاف ما لو تاخر السين نحو قسوت اذ لا يتم قصدت لان المتلفظ بذلك غير ثقيل فانه كالانحدار عن

النون لانه سقط عند الاضافة انتهى ولا شك ان في تمامه في هذا الكلام ظهر م

نحو مست

علمو الى اسفل هذا الكلام في اطلاق المصنف ليس كما ينبغي قوله اللام ابدلت من النون نحو اصيلال ومن الضاد نحو الطجع اصله اضطجع والاصل اصيلان تصغير اصيل وهو الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال واصائل ويجمع ايضا على اصلان كبعير وبعران ثم صغر على اصيلان ثم ابدلوا من النون لاما فقالوا اصيلال ولا يخفى ان هذا التصغير مخالف للقياس لان جمع الكثرة عند التصغير يرد الى اسم الجمع او الى الواحد ولا يرد اصلان الى واحده ثم وجدته هكذا في الجاربردي وهذا التصغير شاذ لان فعلانا من ابنية الكثرة فلا يصغر على لفظه ذكره في الشرح الهادي انه يمكن ان يقال اصيلان تصغير اصيل على غير لفظه كعشية ونظائرها وكلام سيبويه يدل على هذا انتهى قال الشيخ ابن الحاجب اللام من النون والضاد في اصيلال وهو قليل وفي الطجع فان قلت قلبت التاء طاء لاجل الضاد فاذا فات الضاد وجب اعادة التاء قلت لان الضاد مرادة قوله الزاء ابدلت من السين نحو يزدك اصله يسدك ومن الصاد نحو قال لم تحرم الطامع هكذا فزدي اصله فصدي قال الشيخ ابن الحاجب والزاء من السين والصاد الواقعتين قبل الدال ساكنين نحو يزدك وفزدي انه هذا الكلام في اطلاق المصنف ليس كما ينبغي ووجه الابدال ان السين حرف مهموس والدال حرف مجهور فكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه فقربوا احدهما بالآخر بان ابدلوا من السين زاء لانهما من مخرج واحد وتختلفان في الصفير ويوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان واذا وقعت الصاد ساكنة قبل الدال جعلت زاء نحو هكذا فزدي انه يريد فصدي قال حاتم حين عقر ناقته وقيل له هلا فصدتها وذلك لان الصاد مطبقة مهموسة رخوة والدال منفتحة مجهورة شديدة فيكون بينهما نوع من التنافي فابدلوا من الصاد زاء لتوافقهما في المخرج والصفير مع ان الزاء يناسب الدال هكذا فسر الجاربردي حكي ان حاتما اسر وقيد تحت خيمة فنزل بمن اسره ضيف ولم يكن عنده طعام ليضيف الضيف به فامر حاتما ان يفصد له جملا ليشوي الدم ويطعم الضيف فنحر حاتم ذلك الجمل فقالوا الامر امرتك بالفصد فلم نحرته فقال حاتم هكذا فزدي انه يعني من غاية كرمي الا افصد الجمل بل انحر للضيف فقال له من اسره من انت قال انا حاتم الطائي فخلاه من اسره وانه تاكيد الضمير في فزدي هذا قصد الكرام وذلك قصد اللئام

قوله والطاء ابدلت من التاء وجوبا مطردا في افتعال نحو اصطبر اصله اصتبر فقلبت التاء طاء كما مر مفصلا وفي فحصط اصله حصت من الحوص وهو الخياطة ووجه شذوذه ان تاء الضمير كلمة فتغيرها يوجب الانعدام بالكلمة ووجه جوازه انه قد شبه بهذا التاء وتاء الضمير فيقال حصط في حصت قوله والموضع الذي لم يقيد من الصور المذكورة يكون جائزا غير مطرد اي يريد ان ما قيد بالوجوب والاطراد فهو واجب مطرد وما لم يقيد بهما اصلا يكون جائزا غير مطرد وهذا هو البيان في احكام التاء فقد فرغنا من بحث الابدال بتعاله والآن نشرع في بيان الاحكام المتعلقة باللفيف فقال الباب السابع في اللفيف تعالى له اي للفظ الذي فيه

والجمع

كعشية

وهكذا

للضيف

الانعدام

حرفا

حرفا علة لفيف للف أي لاجتماع حرفي العلة فيه وفي هذه التسمية مسامحة لان الالتفاف صفة حرفي العلة لا صفة لفظ الذي هما فيه وهو نوعان
فانهما ان كانا متقابلين الحرفين المتقاربين فلفيف مقرون وان كانا متقابلين الحرفين المفصولين بحرف فلفيف مفروق فعلى هذا يكون الواو والياء من
اللفيف المقرون الا ان يقيد الحرفان بغير فقط فحينئذ لا يكون منه بل من المعتل المطلق واذا لم يذكره للعلة ويكون نحو وسوس و ضوضى من اللفيف
المفروق على تقدير تقييد المثال بالفاء فقط وان خص باللام فقط الا ان يقيد الحرفان المفصولان بالفاء واللام فحينئذ ان لم يقيد المثال والناقص بقيد فقط
كانا داخلين فيهما والا فلا يكون شيئا من الاقسام المذكورة والمقرون قسمان لان حرفي العلة اما فاء وعين كيوم ولا يبنى منه فعل واما عين ولام
كطوى قوله الامر ق ويلزم هذا الامر الجاري في الوقف نحو قه لئلا يلزم الابتداء بالساكن ان سكنت الحروف الوقف او الوقف على المتحرك ان لم تسكن وكلاهما
ممتنع واما حال الوصل فتقول ق قيا قوا الخ قوله وبنون التاكيد اي الثقيلة قين باعادة المحذوف قيان باثبات الالف للبس قن بالضم القاف وحذف الواو
لالتقاء الساكنين ودلالة الضم عليها قن بكسر القاف وحذف الياء لالتقاء الساكنين ودلالة الكسر عليها قيان قينان بادخال الالف الفاصلة بينهما ق و ا
مثل رام ومعي مثل مرمي ومبقى مثل مرمي اللام قلب الواو ياء لكسر ما قبلها ووقي مثل رمي ويقي مثل يرمي بلا تفاوت وحكمها حكم الناقص اي حكم طوى مثل
حكم رمي وحكم يطوي مثل حكم يرمي في الاعلال وعدمه بلا تفاوت قوله ولا يعل عينهما كما مر في باب الاجوف وهو لزوم الاعلالين على تقدير اعلال العين قوله
وتقول في الامر الماخوذ من الري الذي اصله روي قلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار ريا وبفتح الواو وهو من باب علم ولا يعل نحو روي مثل علم وان
لم يجتمع فيه اعلالان كما مر لئلا يتبع الضم على الياء في المضارع قوله واذا اردت ان تعرف الخ قوله ان كانت اي حروف العلة اصلية محذوفة لاجل الوقف او الجزم
دخول نوني التاكيد لان حذفها كان لاجل السكون الامري وهو انعدم بدخول النون وتفتح اي حروف العلة لاجل الخفة نحو اطوين واغزون وارين
كما في اطويا فان قلت ينبغي ان يعاد المحذوف في نحو لا تخشون وارضون وامثال ذلك فيقال لا تخشاون وارضاون لاجل نون التاكيد قلت لان نون التاكيد
انما يكون كالجزء اذا كان مع غير ضمير البارز والضمير في هذه الامثلة بارز وهو الواو بخلاف يعن وخافن قال العلامة التفتازاني والسر في ذلك ان الاصل فيها
ان يكون كالجزء لانه المتصف بلفظ ومعنى فاشبه بضمير الفاعل المتصل وهذا انما يتحقق في غير البارز اذ لا فصل بينهما بخلاف البارز فانه فاصل بين الفعل والنون
فلا يتحقق الاتحاد اللفظي بينهما ولا يشبه ضمير الفاعل المتصل هذا ما ظهر انتهى وانت خبير بانه لو لم يكن الاتحاد اللفظي بينهما لما صار شيئا بدخول النون

انعدم

ثم قال وههنا فائدة لابد من التنبيه لها وهي ان المراد بالمتصل في هذا المقام الالف الذي هو ضمير الاثنين دون واو الضمير وياؤه والا يجب ان يجوز في نحو اغزوا اغزن

بدون اعادة اللام لانه لا يعاد عند المتصل الذي هو الواو نحو اغزن بالضم وكذا اغزن بالكسر وهذا انتهى كلامه فاشار اليه المصنف بقوله كما في الطويا وانت خبير بان

المحذوف يعاد اليضا عند اتصال الواو والياء كما اغزوا واغزي كما يعاد في اغزوا الا انه حذف فيهما باعث الآخر كما لا يخفى على الصرفي فتامل وقد ذكرنا هذا

البحث مفصلا في شرحنا للتفتازاني قوله وان كانت اي حروف العلة ضمير او الاحسن ان يقدم ضمائر الا ان يأول بكل واحد منها نظرا الى ما قبلها اي حروف

العلة فان كان اي ما قبلها مفتوحا تحركت اي حروف بحركت مناسبة لها فان كانت واوا ضمت وياء كسرة ولا شك ان الضم مناسب بطبيعة الياء فلا يرد ما يتوهم

من ان الحركة انما يكون مناسبة بحروف العلة اذا كانت واردة على ما قبلها لا عليها وانما لم تحذف لعدم ما يدل عليها بل حركت لدفع التقاء الساكنين وانما

حركة مع ان حروف العلة ضعيفة لا تتحمل الحركة لان الحركة عارضية وحرف العلة انما لم يتحملها اذا كانت اصلية حفة ما قبلها اي حركة ما قبل حروف العلة قوله

وان كان اي ما قبلها غير مفتوح فيكون مضموما او مكسورا تحذف اي حروف العلة لوجوب ما يدل عليها ولعدم الخفة في ما قبلها اي حروف العلة قال العلامة

التفتازاني لان التقاء الساكنين وان كان على حده لكنه ثقلت الكلمة واستطالة وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فخففنا بالحذف مع الثقيلة واما

مع الخفيفة فبالتقاء الساكنين على غير حده قوله اسم الفاعل طاوٍ واعل واوه الذي هو عين الكلمة كما في طوي وهذا يحتمل امرين احدهما انه لا يعل عينه

تبعا للاصل الذي هو فعل الماضي كطوى فانه لا يعل عينه ولا شك ان اسم الفاعل انما اعل اذا اعل فعله ولذلك تقول عاور على قول من يقول عور وثانيهما انه

لا يعل عينه لانه لو اعل لزم اجتماع الاعلالين احدهما القلب والآخر الحذف كما لا يعل العين في طوي لذلك اي لاجتماع الاعلالين كما مر طاو وثان ولم يعل الثاني بعت

طاو وطاؤون مثل رامون طواء وطوي طواة مثل رماة رمي اه طاوية طاويتان طاويات طوايا جمع تكسير طاوية فيعل عمل جمع تكسير اسم الفاعل

قلبت الواو همزة فحصل طوائي فاستثقل الهمزة بين حرفي العلة فقلبت ياء مفتوحة فحصل طوايي فقلبت ياء الثانية الفا فالتقى الساكنان

فحذفت الالف ثم انه لما كان على وزن مساجد كان غير منصرف فحذفت التنوين التمكن فعاد الالف فصار طوايا ولم يعوض عن الياء وحركت التنوين

كما يعوض في جوارٍ فانه ثقيل ولذلك عوض عنه التنوين لئلا يعود الياء بعد حذف التنوين التمكن فهو اي جوارٍ بالتنوين اخف منه بالياء وهذا هو المتفق عليه فيما بين

الصرفيين لكنه يرد عليه امران احدهما انه يلزم فيه اجتماع الواوين على وجه حكموا بامتناعه لم يا شكرايه وثانيهما ان اعلال عين اسم الفاعل وجمعه تابع

[illegible]

لعينه

لعين الماضي فينبغي ان لا يعل عين طووا كما لا يعل عين طوي على انه بينهما مانع يمنع اعلال عينه وهو لزوم اجتماعهما فتأمل قوله وتقول اسم من الري كي تعولها
في الصفة المشبهة المأخوذة من الريّ في المذكر ريّان وفي المؤنث ريّا بيان رواء مثل عطشان وعطشى ويريد بالاجي اسم الفاعل منه راو
راويان راوون او بل يبني منه الصفة المشبهة لان المعنى لا يستقيم الا عليها لان صيغة فاعل يدل على الحدوث والصفة المشبهة على الثبوت والمعنى في هذا على
الثبوت لا على الحدوث فتأمل هكذا ذكره العلامة التفتازاني في شرح الزنجاني واصل ريان رويان قوله رواء بالضم يعني يجيء الجمع على هذا الوزن من المؤنث كما يجيء
عليه من المذكر قوله ولا تجعل واوها اي واو رواء ياء مع ان الواو مفتوح واقع في الجمع وما قبلها مكسور كما في سياط اصله سواط لئلا يجتمع فيه اعلالان
اي لو اعل العين كما اعل اللام لاجتمع فيه اعلالان وهما قلب الواو التي هي عين ياء وقلب الياء التي هي لام همزة وذلك ممتنع او مستكره وقوله قلب الواو ياء وقلب
الياء بيان للاعلالين قوله واذا اضفت الف تثنية المؤنث في حالة النصب والخفض قلت ريّيَيَّ بخمسة ياءات احدها الياء المنقلبة عن الواو التي هي
عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة المنقلبة عن الف التأنيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء المتكلم واذا اضفت الف تثنية المؤنث في
حالة الرفع قلت ريّايَ بالفتح لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده وكل ذلك ظاهر قوله واسم المفعول مطوي مثل مرمي في حق الاعلال والتصريف
والتصغير وجمع التكسير والموضع مطوى مثل مرمى في حق الاعلال والتصريف وجمع التكسير والآلة مطوى ومطواة ومطواء مثل مرمى ومرماة ومرماء
فيما ذكرنا قوله وحكم لام هذه الاشياء حكم الناقص في حق التعليل والتصحيح ولو ترك قوله حكم الناقص وقال وحكم لام هذه الاشياء وعينهن كحكم طوى يطوي
لكان اخصر واظهر ان المراد من هذه الاشياء اسم المفعول والموضع والآلة بثلث صيغة والماضي المجهول والمضارع المجهول لان كلمة هذه للتقريب قوله
الآتي وهو نحو طاو وما به آب عنه لانه غير داخل في الثالث اليه ولو قال بدل نحو طُوِيَ على صيغة المجهول لكان سالما عما ذكر ولا يستقيم الاشارة الى المجموع طوى يطوي
لانه قد تبين حكمه فيما سبق وايضا لا يستقيم حينئذ قوله كحكم طوى بالفتح يطوي بالكسر الا ان يقرأ طوي بالكسر لكن قوله في انه اجتمع الخ لا يصح حينئذ فالحق
ان يشار بهذه الاشياء الى ما اشرنا اليه وان يقرأ كحكم طوى بالفتح في الموضعين فحينئذ صح قوله فيما بعد قوله وحكم عينهن اي عين هذه الاشياء كحكم
عين طوى بالفتح يطوي بالكسر في حق التصحيح وفي انه اجتمع اه حال عينهن او صفة لها اي حال كون عينهن كائنا في الكلمة التي اجتمع فيها اعلالان بتقدير
اعلالها اي اعلال عين تلك الكلمة وفي هذا التقييد اشارة الى وجه تصحيح عينهن وهو لزوم اجتماع الاعلالين على تقدير اعلال العين واما في الكلمة التي

والتصغير ص

لم يجتمع فيها الاعلالان على تقدير اعلال العين فيكون حكمها اي حكم هذه الاشياء كحكم طوي بالفتح لا لاجل لزوم اجتماع الاعلالين على تقدير اعلال العين اذ لا لزوم حينئذ بل لاجل متابعة طوي نحو طوي على صيغة المجهول ونحو طاوياً فانه وان لم يجتمع فيها الاعلالان على تقدير اعلال العين الا انه ترك اعلال العين لاجل متابعة ~~اعلالان على تقدير اعلال العين نحو طوى بالفتح ولاجل متابعة~~ لا يعل نحو طوي بالكسر وان لم يجتمع فيه ذلك لان مكسور العين فرع مفتوح العين فينبغي ان يكون مثله في حق تصحيح العين وانما تركوا اعلال العين لاجل لزوم ذلك دون اعلال اللام لانه محل التغير قوله ونحو طاويان مبني على لغة من يلزم المثنى الالف في جميع الاحوال على الحكاية والا لاستدبار الغلط والمراد من هذا الكلام ان لام هذه الاشياء كحكم الناقص وحكم عينهن كحكم طوي يطوي مطلقاً سواء اجتمع فيها اعلالان اولا اما الاول فللزوم ذلك واما الثاني فللمتابعة فلو قال وحكم لام هذه الاشياء وحكم عينهن مطلقاً كحكم طوي يطوي لكان اظهر وادسلم والله اعلم بالصواب

تمت الكتاب بعون الملك الوهاب بروز دوشنبه بتاريخ

بيست و پنجم ماه ذي الحج سنه ١٢٠٢ هجري النبوي از يد

فقير ضعف العباد محمد اعظم ولد مرحوم مغفور

جنت مكان فردوس آشيان

ميان محمد سرفراز

تم تم

تم

كلمة اجتمع فيه صح











